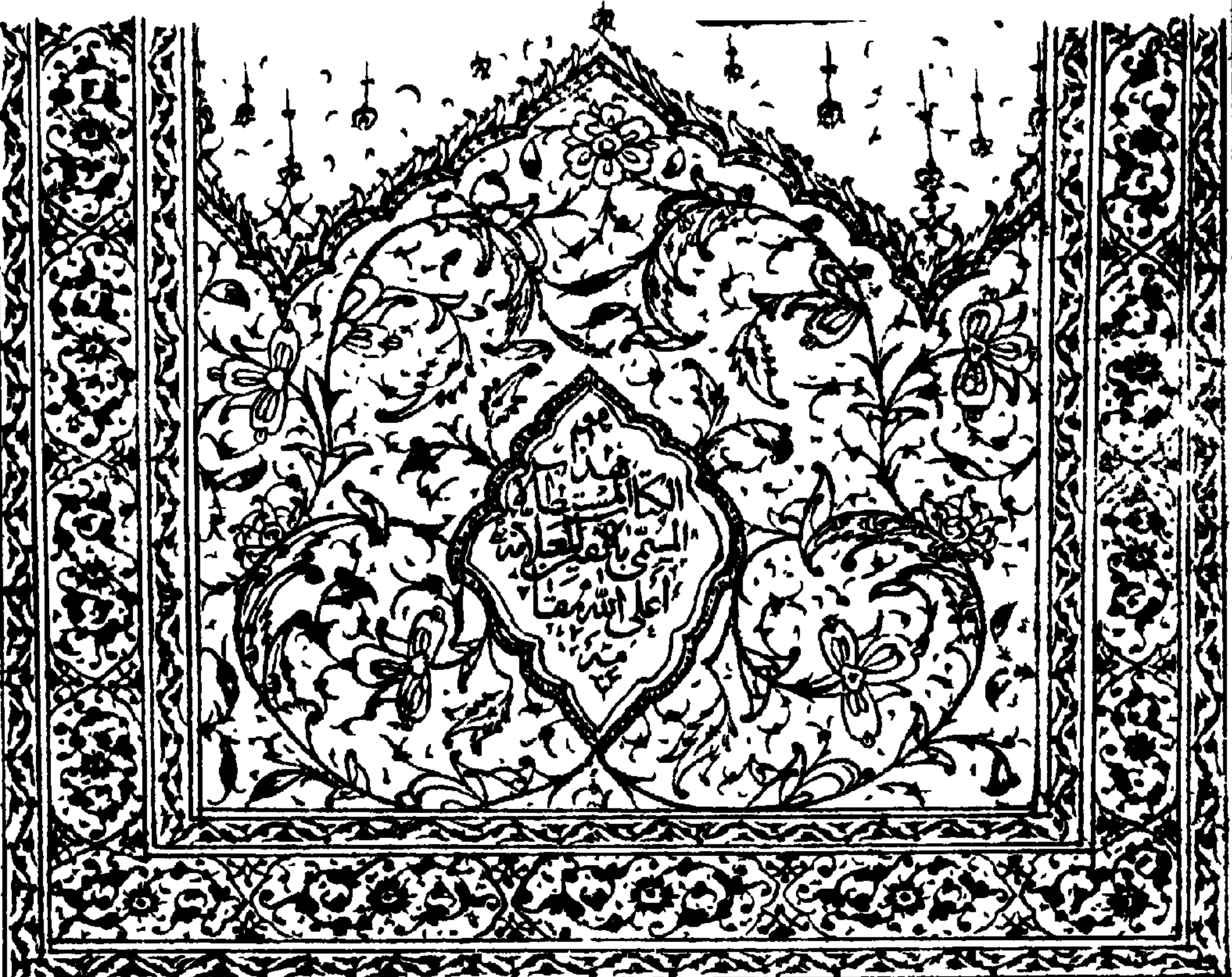


A0076



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل في خلقه دلائل الواضحة والبراهين الفاطنة وموضح الإيمان عند دلائل
 المخلصين ومنطق السنة الشريفة بفتا اعتقاد المبطلين الذي شهد بوجوب وجوده الوجود
 عند الصديقين وافر بقدرة من العالمين وتكافأ كثير من الموجودات مع ابطال سائر الاعيان
 بالهشيم ووضح عن وحدانيته نظام الجواهر السماوية والارضية وجود الممكنات مع استحالة التفرع
 بلا منتهى وتكثير الفاعلين اظهر استغناءه وعلمه تمام حكمته فجعل عن ارشاد الواصفين ونقائ
 عن ادراك كمال الصالحات العارفين فظهر من ذلك عصمة الانبياء والائمة الطاهرين وصلى الله على
 سيد المرسلين محمد النبي طله الطيبين المعصومين خصوصاً على نفسه بالوجه الثاني الباطني الروح
 الامين علي بن ابي طالب بن المؤمنين وعلى الاحد عشر الذين كل واحد منهم هو جبل الله المنين
 ومضج الواصلين وفيهم طاب عوده الداعين ويحصل التجاه لمحبتهم الخاصين فمن افتت
 بحفتهم فهو في حما عليين ومن انكر فضلكم فهو في اسفل السافلين صلوته دائمة منفصلة
 الى يوم الدين **اما بعد** فان اضعف عبداً لله تعالى حسن بن يوسف بن
 المطهر الحلبي يقول جب سؤال ولد في الغربة عن علي بن محمد صالح الله له امر داريه كما هو بنا رجوا الدابة
 من فاسباب لتعاندات لدنوبه والاخرية كما اطاعني في استعمال قواه العقلية والحسية واسفه
 ببلوغ اماله كالمضائق باقواله وافعاله وجمع له بين الراسخين كما لم يعصني طرفة عين من
 املا وهذا الكتاب لموسوم بكتاب لافق لفارق بين الصدوق المكي فاوردت فيه من

الادلة اليقينية والبراهين القاطنة والتقليد العليل على المنسب الوصيين علي بن ابي طالب والنفوس
 قبل اخرى على ابطال شبه الطائفين ولو دلت فيهم من الادلة على ائمة عليهم السلام ما في كفاية
 وجعل ثوابه لولد محمدا في الله عليه كل محدود من جميع الشرائع وبلغه جميع امانيه وكفاية الله
 ارمغاب في شأنه وقد ثبتت على مقدمة ومثاليين ومغائز اما المقلدة فيها اثبات الحق الاول
 اما الامام والاذن الذي انما في العاقبة امور الدين الدنيا بالاصناف في دار التكليف نقص
 بالحق واجيب جهنم في الزمان في قوله في الحد لقوله تعالى للناس ما مآوت بتمكيد لولنا بالاصالة
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في قوله لا امان عبا من خلافة شخص من الاشخاص للرسل في السلام في
 ائمة فواين لترجع وحفظ حوكمة الملة على جميع طبقات الامم كافة وجعلها العبد الاضافة اليك
 في الامانة لطف عام والنبوة لطف خاص لا يمكن خلوا الزمان في حق بحالات الامام المناسبات
 وانكار اللطف لتمام شريعتهم انكار اللطف لتمام هذا الحق في الانسان عليه السلام بقوله عن منكر الامامة
 اصلا وراسا ومشرهم **البحتل** كل مسألة لا بد لها من ضوع ومحول فان كانت كسيلة
 الى وسطهم البرهان عليها ومن ثم وجبت المفاد من ان كانا ضروفا في حق فلا كلام وان كانتا
 برهانين في مقام العلم من العلوم ولا يبرهن علمها ولا على شيء من مبادئها بل على المناظر والادراك على
 المناظر فيها ان بكم ابتداء الحق عليها بنا المساو لا يضر من علمها لان المنع منها والاعتراض عليها
 يتلوهان بتفكر اخر غير النظر الذي هو ظاهره فان اعترضه شك فليرجع الى الواضع لمحتوونها وبوتون
 النظر فيها الى ان يحقق المبادئ في كل انواعها فان البعث عن طرفة الضائع لا يتكلم في حدوث
 الاجسام بل يكون ذلك مفترضا عند افتراض ذلك فنقول موضوع هذا المساو هو ما ظاهر ان واما البنا
 في حق من هو في العالم محدث والله تعالى عده بامواجب لوجود لذاته اذ لا وابد ارجح انه فاد
 على كل المقدمات في ان العالم يجعل لعلومنا لا غنى عما سواه في مبدى لظواهره وكاره للمعاصي
 لا يخل بالواجبات ولا يفعل المتعطل ولا يبريد ذلك طم انه تعالى قد كلف العبد مصالحهم بحسب سعيهم
 حتى انهم عليها الاطاف بما انه تعالى قام بالالطاف الواجبة عليه بما يتعلقون بتكاليفهم بيب انه
 تعالى اوج عليهم ما ليس في ذلك الا الاختار اليهم وفاضل الله عليهم ربح انه كلفهم بالوجه الانضال
 بالوجه بل بالثواب لا يزل يات الله تعالى رسل محمد عليه السلام وسواهم معصوما بالحق فابلا بالصدق فانه نزل الله
 عليه الكتاب لعرضه في الدنيا لا يسلط اهل الدنيا بدبه ولا من خلفه من بل من غيرهم فممنوع بشره في جميع
 وبسبب السن من فانه في يوم الدين يوق انه معصوم من اهل الدنيا والخطا والفساد بين ان اللطف في الواجب
 عليه انما كان من خلقه خاصة في ان الله تعالى جعل لكل الناس القوة القدرية في علمهم ومعها فطرته
 فتكون القوة الوهية والشهوية والغضبية معاوية فابلا في هذا ظاهره انه لم يخلهم من كماله فان ذلك
البحتل انما يعنى ان نصب الامام لطف علم ان الامام الذي هو حدثنا اذا كان منصوبا فيجب له كلف
 من الطاعات بعد من المعصيات واذ لم يكن كذلك كان الامر بالعكس وهذا الحكم ظاهر لكل فاعلم بالتجرب ووضوح
 لا يمكن حذر من نكارة وكما يبرر لمكلفه الا ان الطاعة بعد من المعاصي في الحق اضطرارا فظهر

الواجب

ذلك

ذلك ان كون الامام منصوباً بتكميل الطيف في التكليف لواجبه وما ينبغي فحجب نصيب الامام بدل على الله
لطف بشا **البحت** الخامس لا يفهم غير الاما مقام الوجوه **آ** ما ذكره القدماء هو ان انفاق ^{الانفاق}
في كل صقع وفي كل زمان على اقامة الرؤيا بدل على عدم قيام غيرها مقامها **الوجوه** ب ان الغالب
على اكثر الناس لفوة الشهوة والغضب والوهمه بحيث يستبج كثير من الجهل لذلك خلال نظام النوع
الانسان في حب محصل غاية الفوق الشهوة له او الغضب فيه ويظهر له ذلك التقلب لتنازع النفس الكلية
فبحسب الحاج الى رايه لها وهو لطف بوقف فعل الواجب وترك الحرمان عليه هو اما داخل او خارج ^{موجب} الاول ليس
الا الفوة العقلية والا لكان الله تعالى لا بالواجب اكثر الناس وهذا محال ولانه ما يمنع مع الفعل كان
من فعله تعالى كان لها وهو بيا في التكليف ان كان من فعل المكلف فكلنا الكلام وان كان مما يختار
المكلف فعل الواجب وترك المعصية بحيث يوجب له ذلك بوجوب لطائف عن ضده وان جماعه الفعل
بالنظر الى العدم لا بالنظر الى الوجود في المعصية فان التقدير خلاف ذلك في الاكثر والواقع ضد ذلك في الاكثر
والواقع ضد ذلك في غير المعصوم وان البحث على تقدير عدمه وهذا اوجبنا الامانة ولا يلزم اخلا له فعلا
بالواجب ان لم يكن كذلك لم يجد نفعاً في دعائها وهو ظاهر والواقع بدل عليه القابل ان كان من فعله
تعالى بحيث كلما اخل المكلف بواجب وصل من الله عليه عذابا او مانعا او في بعض الاوقات كان تجا
وهو باطل ان تكل من فعله تعالى كقوله المدد ومن فعل غيره كما فاما منه فهو المطلوب في ذلك لا فيجب ان
يكون معصوماً مطاعاً اليه له ذلك فلا يفهم غير مقامه لانه ان وجب صوله كل وقت يحتاج اليه المجرى
الافاق ان يكون من فعل الله تعالى بغير واسطة احد من البشر ان ينزل به عذاب وابنه عند من هو التقدير عند
او بتوسط البشر فهو مطلوبنا **الوجوه** راجع ان تحصيل الاحكام الشرعية في جميع الوقائع من الكتاب والشرع
وحفظها لا بد من مقرر دينية تكون العلوم الكسبية بالنسبة اليها كطرية الفلاس معصومة من الخطا لا يفهم
غيرها مقامها في ذلك فالوقائع غير متناهية والكتاب لا يستقيم متناهية ولا يمكن ان يكون هذا التفسير
لنفس الناس في عين ان تكون لبعضهم وهو الامام فلا يفهم غير مقامه **الوجوه** د المطلوب من الناس
اشياء **آ** اجمع الاراء على الامور الاجتماعية التي مناط تكليف الشارع فيها الاجتماع كالزواج الجماعات فانه
من المستبعد بل المحال ان يجمع اراء الخلق الكثر على امر واحد وعلى مصلحة واحدة وان يعرف لكل ذلك المصلحة
ويتفقون عليها وان يتفقوا من البلاد المتباعدة وان يتفقوا في وقت واحد على الحرب مدته وجهته و
المنهيات والمصلحة في جميع الاوقات فان الاتفاق لا يكون دائماً ولا اكثر باول لا يفهم غير ان في ذلك مقام
الرب هو ظاهر **ب** التقدم فيما يحتاج فيه الى الاجتماع فان الناس لا يتفقون على مقدم فؤاد الا خلا
وهو نقض للعرض فلا بد وان يمتن بايده من الله تعالى يكون من كل عيب يكون معصوماً بشا ^{تعالى}
عنه راجع حفظ نظام النوع عن الاخلال لان الاثام مدته بانطبق لا يمكن ان يستقل احد بامور ومشا
لا يحتاج الغذاء والملبس والسكن وغير ذلك من ضروريات التي تخصه وبنائه غيره من ابناء نوعه فيها وهي
صناعة لا يمكن ان يعيش لان مدته يصنعها على تلك الافعال بحيث يحصل النجاسات الموجب لنسبيل
الانسان فيكون كآل **أ** لا يفيض منه شيء لا يمكن النظام الا بذلك وقد يمنع الجهد من بعضها فلا بد من

يكون التخصيص طابظولا استحقاقا لجميع من غير مرجح ولا تميزا في الشارح والطبائع البشرية مجبوبة
لشهو والغضب الخاسر لشتايع والاجتماع مظنة ذلك فيقع بسبب جناس المرح والرج فيجمل امر النظام فلا بد
من تبيين هذا الظالم ونصر المظلوم ومنع من التعدي والفهر لا يستجبل عليه لسل الجف وإنما قصد الاضمار
ويجاء من عفو بل العاجلة فان كثرة الناس لها اطوع من الاجلة لا تانبعث على هذا التقدير بحيث يفادهم
شهو وغضبه حسد وغيره بل يقوم مقامه في ذلك المقتدم وايضا فانه معلوم بالضرورة هو الهدى
الطيف فدار الشارح بها فلا يبدلها من مفهم وغيره الرئيس يؤد على المرح والرج والفرج بلا مرجح فلا يفهم
غيره مقامه في ذلك والوفاء غير محظوظ والحوادث غير مضبوط والكتاب السنة لا يقاها بها فلا بد من اتمام
من قبل الله تعالى معصوم من الزلل والخطا يعرفنا الاحكام ويحفظ الشرع لنا لئلا يترك بعض الاحكام او يبدل
فيها عمدا او سهوا او يبدلها وظاهرا من غير المعصوم لا يقوم مقامه في ذلك وتولية الفضا الذين يجب العمل
بمحكمهم في الدنيا والاموال والفروج سقا الزكوات والامناء على اموال الفقراء وامراء الجيوش لواجب الطاعة
في العروب بذي النفس الفل والولادة امر ضروري لنظام النوع ولا بد ان يكون منوطا بنظر واحد لا محالة
الترجيح من غير مرجح والواقع اختلاف الادوات والاهواء وغلبة الشهوات ونظامها المراد اتفاق الخلق من انفسهم
ابتداء على واحدة في هذه المناصب من غير مرجح في كل شئ على شخص واحد بالشرايط التي يستحق معها ذلك
ممنوع فان الاتفاق في شئ محال ان يكون اكثر يا اودا يمتد ذلك الواحد الذي يمتد بطلونه هو لا ينظره لا بد ان
يكون واجبا لظالم من قبل الله تعالى ويستجبل من الحكماء بطاعة غير المعصوم في مثل هذه الامور الكلية التي بها
النوع واختلافه وظاهرا من غير لا يقاها مقامه في التقادير التي تخرج عنها احكام المعصوم والنتائج عن المنكر لطفه فيقوم
مقامه غيره لوجوب من غير ذلك فالامر لطف واجب يقوم غير مقامه لا منشاخ تحق الاضافة بدين تحق المضافين
لا بد ان ينفى المعصوم لا يجوز عليه الخطا بوجه من الوجوه ولا التبرؤ الا لما زامه بالمنكر وفيه علة الخوف فلم يبق في
بقوله فانتفت فائدة التكليف به ولا تامة ان يكون كل واحد من الخلق مأمورا بما لا يخرجه من غير ان يكون هناك
بما بالكل فيهم اومع تبيين الاول باطل لا الواقع المرح المرجح لا تنفي الامر بالمعروف النهي عن المنكر اذا كان برخص
الواحد يترك نالهم غير تبيينه نالهم لا تانبعث على تقدير غلبة القوة الشهوية والغضبية على العقلية في اكثر الناس الذين
يستجلبهم على قولهم الشهوة والغضبية المقضبة لعدا الفتاها لا الشرايع خلال نظام النوع فمعين الشارح فلا يقوم غير الرئيس
في ذلك مقامه لا بد ان يكون ذلك الرئيس من قبل الله تعالى بحيث يجب طاعته وجوبا عاما ولا بد ان يكون معصوما العلم
بالاحكام يقينا ظاهرا بالاجتهاد لان المصير واحد على ما بينا في كتبنا لا صور وقد يعارض لا تولى في الامار ويستجبل
بلا مرجح وينشأ وحوال العلماء بالنسبة الى المقلدين فلا بد من عالم بالاحكام يقينا لا ظاهرا
الامارة ليرجع اليه من يطلب العلم ويطلب لنصواب فينا الوجه الخامس ان نظام النوع لا يحصل الا
بحفظ النفس العقل والدين في الدنبا لما لشرع للاول المقصود اشار اليه بقوله تعالى ولكم في القضا
حقوا والى الابواب الشارح مخبر بالمسكروا الحد عليه وشرع للشاكت مثل المثل والمثل والاربع مخبر
والحد عليه الخامس قطع الشاف وضمان المال وهذه الامور يجب حكمها في كل شريعة في كل زمان ولا
يتم الا بمشور لذلك يكون عادرا فابكغفرا انجابهها وكتبه الواجب بحله وشرأ ولا يقوم غير مقام

في ذلك لابد ان يقال عن نوعه بعض الشيء ومعرفة اهم استحقاقه التبرج من غير شرح واجتماع جميع الازاء على غير
 الاختلاف لا هو ولا لانه لا ذلك لاد الهرج المخرج المخرج من ان مقام النبلاء مقامه لا يتصور الا في حال عدم
 فذلك يحصل العلم القوي وان التبرج لا يتبع عدم نصب الامام ان يمكنه على عكس ما ينبغي فليس يمكن ان يكون
 دليل البحث في ان نصب الامام واجب النظر في الوجوب كنهية وطريقه ومحاو ابطال كلام الخصم
 النظر الاول في الوجوب جمع العمل كافي على الوجوب في الجملة خلافًا للازارفة والاسفة ^{سنة} من غير من الوا
 والاداء على الوجوب مطلقا ان لا اية لطف وكل لطف واجب لصغر ضرورته فذكرنا ان الكبري شبيهة
 في علم الكلام لا يقال انما يجب لطفه عند ان لا يعجز عنه مقامه اذا قام فلا سلمنا لكن الوجوب لا يكتفي فيه وجه
 المصلحة ما يعلم انتفاء جهات الضج باسمها فلم لا يجوز ان يكون الامانة قد اشتملت على نوع مفيد لا
 فعليه فلا يصح العلم بالوجوب عدم العلم لا يدل على العدم وجب الوجوب كنهية كافي لا عليه فغالبه لان في نصائده
 الفتن مقام لزوم كافي من على علمه الستم والحسن الحسن عليها السلام لان مع وجود الامام يخاف المكلف
 في فعل الطاعة ويزول الفيج لا كونه طاعة او فيحيا وذلك من اعظم المفاسد وان فعل الطاعة ويزول ^{المعصية}
 عند فعل الامام اشده منها عند وجوده فيكون الثواب عليها في حال فعله اكثر منه في حال وجوده وذلك في
 عظيم سلمنا كونها لطفًا لكن لا سلم انها دائما كذلك فانه قد يكون في بعض الاوقات من يستكف عن اتباع غيره
 فيكون نصب الامام في ذلك الوقت فيحيا سلمنا لكن ههنا لطف آخر فلا يتبعين الامانة للوجوب لان الامام ^{موصوم}
 فعصية ان كانت الامام آخر تسلسل ان كانت الامام آخر ثبتا المطلوب ان امتناع الامام من المعصية وثبت
 الواجب بوقف على الامام بل لطف آخر لا يقال اننا علم بالضرورة ان غير المعصية احراز عن فعل الفيج
 فعلة امتناعا عند وجود الامام اتم لا يقول ان يكون في بعض الاوقات القوم باسمهم معصومين فيه فلا
 يكون نصب الامام هناك واجبا بل مقام العصمة مقام الامام في ذلك الوقت فلا يتبعين وقت من الاوقات لو
 نصب الامام على التعيين ولا نهان يكون غير العصمة سببا في الامتناع عن الافدام على المعاصي سلمنا لكن
 ههنا ما يدل على انها ليست لطفًا وذلك لانها اما ان تكون لطفًا في افعال الجواب او في افعال الطوابي لظمان ^{طالان}
 اما في فمهم لان الفياح منها ما يدل على فعل عليها ومنها ما يدل على تمتع عليها فان جعلنا الامام لطفًا في الثواب
 لم يلزم وجوبه مطلقا لان الشرح لا يجب في كل زمان ووجوب اللطف تابع لوجوب الماطوف فيه وان جعلنا
 لطفًا في افعلنا فنقول الفياح العقلية ان ترك لوجوبه بتركها كان ذلك مصلحة وبهنية وان ترك ذلك
 كان مصلحة وبهنية لان ترك الظلم والكذب مصلحة وبهنية ضرورة اشتمال على مصلحة النظام لكن معنى ترك الفيج
 لفعه وان الداعي الى ترك الظلم هو كونه ظلمًا او ذلك من صفات لغلوبان جعلنا الامام لطفًا في ترك الفيج
 كان لوجبه قبحا او لا لوجه فيجوز ان ذلك ترك مصلحة وبهنية فيكون الامام لطفًا في المصالح الدينية وذلك غير واجب
 بالافتقار على الله تعالى وان جعلنا لطفًا في ترك الفيج لوجبه فيجعلنا الامام لطفًا في صفات لغلوبان في افعال
 الجواب وذلك باطل لان الامام لا اطلاع له على البواطن لا يقال يحصل لسيب المواظبة على فعل الواجبات وهو
 بفعله مستعدا انما المخلوع على الداعي فان ذلك الفعل بفعل لوجبه وجوبه ويزول لوجبه فذلك مصلحة وبهنية
 لا فانقول هذا بفضي وجوب اللطف في انما المخلوع على الله تعالى لان على ذلك لا يمكن ان يكون المصالح

فان كان ذلك

لا مثاله

الدينونة

الدينونة والواظبة عليها سبب الرضا بالمصالح الدينية وذلك غير واجب تلقائياً لا بما يجب آه فديتنا ان الامام
 الطيف لا يقوم غيره مقامه من بعد ههنا فنقول ان مقام البدل في الامانة لا يتصور الا في حادثة وقد قلنا في فصل الامانة
 اننا علم ضرورة ان التفرق بين التبعيد عند عدم نصب الامام او تمكينه على عكس ما ينبغي فليس يجب ان يكون له ذلك
 وقوله تعالى ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ولكن الله ذو فضل عظيم فلو كان عليه السلام لا يتركها
 ليصرف الله من ينصره ان الله لفوق عن حكم يلزم هذه الفاسد لا نتفقا اليقين فلو قام غيره مقامه لم تكن لازمة
 لانتفا التبيين لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم جعل طاعة الرسول وطاعة
 اولي الامر منسوبة لا فضا العطف المساواة في العامل كما ان طاعة الرسول لا يقوم غيرها مقامها كذلك طاعة اولي
 الامر لا يقوم غيرها مقامها وايضا فان الوجوب عند المعثرة مشروط باشتغال الفعل على مصلحة او وجه يقتضيه وجوب
 فان فاعله غير مقامه كان مساوياً له في الامكان الفدية على المصالح والوجوب للوجوب للوجوب بحيث لا يشتمل على
 على وجه وجوب للوجوب بخلافه الا في حال عدمها عند وجوبها من غير ان يشك في وجوبها
 في الجملة فلو قام غيرها مقامها او كان مقدوراً امكاناً استحال وجوبها على ما كان الله تعالى قد اوجبها لهما
 بعينه وهذا الدليل التام في على قواعد المعثرة القابلين بوجوب الامانة معاً ولا يشك في على قواعد الامانة القابلين
 بوجوبها عقلاً ولا على قواعد الاشاعرة ولا في قد ثبت بالتوافق اجماع المسلمين في التمسك الاول انهم قالوا في منع
 الزمان عن خليفة ولو قام غيره لما كلفها المانع ذلك في نظر فانه يدل على ذلك الوقت والتمنع في كل
 وقت وعن لقائه بوجهين ان قرب المكلفين من الطاعة وبعدهم عن المعصية يطابق في كل حكم من التكليف
 ويغير حصوله على ما تمامنا فاضته بعد حصوله فلو كان فيما يطابق غرضه ويغير حصوله مفقداً كان غرضه مفقداً
 وذلك باطل على ما ثبت في العدالة لا يربط بالانجاء ب ان المفسد فيضيل ان يكون واجداً الى الحكم اذ هو
 الوجود لذاته عن غيره فلا يصح عليه بل ينعى ولا دفع ضرر فلو كانت كانت لجهة الغيرة والاذ بها اثباتاً في
 وجوب نصب الامام في المصلحة العامة للتكليف فلو كانت في مفسد لجهة اهلهم لكان غير ما هو مصلحة لهم
 لهم هذا خلف ايضاً فان الفاسد محصور في الامانة لو كانا مكلفون بل جئنا بها وذلك من عن الامام لا يقال
 انما علم الفاسد لثبوتها عليها افعلنا لاننا مكلفون بشرطها انما التي لا تشمل عليها افعلنا بل افعال غيرنا التي لا
 نفعل نحن عليها فلا يجب معرفتها والامانة عند كونه من فعلنا على ما لا يدل من فعل الله تعالى فلا يجب العلم
 بالمفسد الذي لا تشمل عليها لاننا نقول لو كانت الامانة مشتملة على مفسد لما اوجبها الله تعالى على المكلفين
 ولما اوجب على الناس طاعة الامام وايضاً لو اشتمل على مفسد لما نهى الله تعالى عن نصب الامام والثابت
 قطعاً فالمقدم مشمولاً للملازمة ظاهرة وعرا الثالث انه لو لا امانة على الحسن والحسين عليها السلام لظهر
 الفتن ما هو اشد من ذلك ولان الامام كعلي والحسن والحسين يدعون الناس ليعاد فاهم النبي الله بحكام
 على ما لو كان النبي موجوداً الخاص عليه كذلك فلو كان ذلك مانعاً من نصب الامام لكان مانعاً من
 التبيين لان الحرب على الواجب وانك المصالح لو كانت مفسدة غير جارية لا مشعشع من التبعيد على الصلوة
 والتمتع عن الراجح ان ذلك يقتضي في الامانة مطلقاً سواء وجب بالفعل او بالاعتقاد او ذلك باطل انما انتم تقولون
 المكلف لما تطيع او غاصه من تطفون على فعل الطاعة ولما الثاني فلا تميز ان قول المعصية

٤٤

القاصد في

من

منه لا كونها معصية فيجب بل يصح هو ذلك لا اعتقاد وهو كون الترك لا كونها معصية وجهه للطف فيه
 حصول الاستعداد بالشديد بسبب التكرير التذكير الموجب لفعل الطاعة كونها طاعة وترك المعصية كونها
 معصية وعن القاموس انه ولد في كل لطف مع انافد يتبين وجوبه بما سلف عن الناس اننا لانثقاق أهل
 زمان ما من الا زمانه التي وقع فيها التكليف على ذلك نعم قد يكون البعض بهذه المشابهة لكن البعض لا يظن
 اليه لكانت بعض الاشياء فيجب لا يستكاف البعض منها وايضا فان هذا انما يكون بالنسبة الى شخص معين اما
 مطلق الرتب فلا ونحن الان لا نتعرض لنسب ذلك الرتب ايضا فاننا لمفقد المصلحة عند عدمها اغلبها
 عند وجوده فيجب وجوده نظرا الى حكمته عن التبعات لان الامانة لا يشك في كونه لطفيا بالنسبة الى الغير المعصية
 مع بقاء التكليف فيكون حينئذ واجبا اما انفسا احدا للشرطين وهو جواز الخطا على المكلفين والتكليف لم
 نقل بوجوب الامانة حينئذ وذلك لا يضرنا الا يقال مذهبكم وجوب الامانة مع التكليف مطلقا لاننا نقول
 لا نسلم بل مع شرط اخر وهو جواز الخطا وعن الشاخر انها مصلحة فيها والشرع يوجب جواز الخطا مع بقاء التكليف
 وهذا المنع ياتي من القابل بعد جواز انفسا كالتكليف بل لعقوبة الشرع في سلبنا لكن ترك الظلم ليس مصلحة ونبوة
 لا عقوبة هو مصلحة ونبوة لان الاخلال به من التكليف لعقوبة والتعمية سلبنا لكنه يكون لطفيا
 في افعال القلوب فان تركها يصح لاجل الامام ابتداء مما يوثق الاستعداد التام لتركها لغيره **النظر الثاني**
 في كيفية الوجوب الحق عند ثبوت وجوب نصيب الامام عام في كل وقت ومكان في ذلك في بيان احدهما
 بكون الامم اصحابا له ان وجوبه مخصوص بزمان لقوف وظهور الفتن ولا يجب مع الامن وانصاف الناس بعضهم
 بعض لعدم الحاجة اليه **الفرق الثاني** القوي والضعيف باعد فاتهم ذهبوا الى عدم وجوبه مع الفتن فانه
 كان نصيبه سببا لزيادة الفتن واستنكافهم عنه انما يجب عند العدل والامن انه وافر في شعائر الاسلام
 لتادله الادلة الدالة على وجوبه على عمومها مع الانصاف والامن يجوز الخطا ويحتاج الى حفظ الشرع واقامة
 الحدود فيجب الامام ومع ظهور الفتن الخطا واقع فالكلف في اللطف يكون حوج **النظر الثالث**
 في طريق وجوبه انحصر قول القائلين بالوجوب في ثلاثة اقوال **احد** انها واجب على العقل لا بالادلة التمعية
 وهو مذهب الامامية والاسماعيلية وثانها القول بان الوجوب يعميه وهو مذهب الاشاعرة وثالثها القول
 بالوجوب عقلا وسعيا وهو مذهب الحنابلة والكنية الى الحسين النجاشي وجماعة من المعتزلة لنا ان الوجوب هنا
 على الله تعالى لما بالانفس فيكون الوجوب بمعناه لانه لطف في الواجبات العقلية فيقدم عليها الشرع
 من اقرعها فلو وجب لشرع زاد لانها ليس موقوفة على الشرع فاللطف فيها كذلك والواجبات الشرعية موقوفة
 على الشرع ولانه لو وجب لشرع لكان تعيينه ما من الله تعالى او من المكلفين الاول باطل على هذا التقدير
 اما عندنا فلعقد الوجوب شرعا بل عقلا واما عند الثبوتين فلعقد تعيين الله تعالى اياه والثاني محال ايضا
 لاننا لا نرى ترجيح بل مرجح او تكليف بالاطلاق او غير الاجماع او عدم وجوب نصيب الامام او انتفاؤه به والكل
 محال اما الملازمة فلا تلو اختيار قوم اما ما واخرون اخرجوا مع ثبوتها في الصفات فاما ان يكون احدهما بعينه او
 لا بعينه ولا يكون احدهما او يكون كل واحد منهما اما ما واخرون الاول يستلزم الترجيح بلا مرجح والثاني يستلزم تكليف
 لا بطاق وخرن الاجماع وانتفاؤه به والثالث يستلزم اشراط نصيب الامام باتقان الكل وقوله لا يجب الا لزم

في الامانة

في الامانة

في الوجوب

اجماع الاصول

ما لا يطابق لكن اتفاقهم عند عدم اختلاف الا هو لو ثبت لا رادوا ما بينهم من له مذلة والتشبه لا يمكن ان
 يستلزم اجتماع الصديق والتفويض لانه اذا اركل يارضد الاخر فان وجب طاعة اجتمع لفتل وان لم يجز طاعة
 واحد منها مع كونه اماما لم يجز طاعة عندهم لتفويض وان شئت فقل ان وجب طاعة احد منها لزم الترجيح بلا مرجح وكذا
 هو الامام واجتمع التفويض ايضا لانه من الواجب بالاجتماع والواجب بالاجتماع لا امام او بالاجتماع فيدور
 ولا تارة فيجب عليهم نصب لمعصوا ولا الثاني محال لما بان في الاول يستلزم تكليف ما لا يطابق اذا العصمة ارفع لا
 يطالع عليها الا الله تعالى فيلزم تكليف ما لا يطابق ولان الواجب الشرعيه تنقسم الى ثلاثة اقسام اما يختص بالنبي
 عليه السلام ب ما يختص بالامة ج ما يشترك بينهم فلو وجب بالشرع لكان تاما من القسم الاول وهو على تقدير
 وجوبه سمعا باطلا اجماعا واما من الثاني وهو باطل ايضا لان الامام انما وجب لزام المكلفين بالواجبات وترك
 المحرمات وبمحصل نظام النوع فوهم الواجب فيسحب لاجاب لزم هذه الواجبات التي لا يتم نفعها ولا تشمل
 على المصالح على ما تشمل عليها الامامة من دون ايجاب لزم هذا الوجوب لعظيم استحالة هذا من الحكم ضروري
 فيلزم التسلسل لان الاتفاق اما ان يكون شرطا او لا الاول ما اتفاق الكل والبعض فان كان الاول شرا
 اذا اتفاق الكل مع اختلاف لا هو لو ثبت لا رادوا ما بينهم بل يستعمل فيسحب ان كان الثاني فاما بعض
 او غير معين والاول باطل لانه اما موصوف بصفة غير معين غير كاهل العمل والعقد والعلم او الصفا او غير
 مناسبة او لا يكون كذلك والاول باطل لا مكان الاختلاف فيعدرا لاجتماع استحالة الترجيح بلا مرجح والثاني
 يستلزم تكليف ما لا يطابق والثاني هو ان يكون غير معين يستلزم تكليف ما لا يطابق ورفوع المخرج المرجح
 الفشل وان كان الثاني وهو لا يكون الاتفاق شرطا يستلزم لهج والمخرج الفتن والترجح بلا مرجح واجتماع لا
 واما ان يكون من القسم الثالث فيلزم الاجل النبي عليه السلام به بل ينص عليه الا لزم اخلا له بالوجب هو محال
النظر الرابع في محل الوجوب لوجوبه هنا يتحقق على الله تعالى وبديل على جوه الاول ان اللطف ينقسم
 احدهما ان يكون من فعل الله تعالى ثانيهما ان يكون من فعل غيره وكل قسم ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون لطفا
 واجبه ثانيهما ان يكون لطفا في مندوق وقد بين في علم الكلام ان كلنا هو لطف من فعله تعالى في واجب كلف
 به على وجه لا يفهم غيره من افعاله وافعال غيره مقامها هو لطف فيه فهو واجب عليه تعالى لا لغيره التكليف با
 لما طوف فيه وانقضى غرضه نصب لامام فما نحن فيه كذلك فثبت ان نصب لامام ما دام التكليف باقيا واجبا
 الله تعالى هذا الدليل مبني على مقدم ما الاول ان نصب لامام لطف في الواجب وهذا بين وقد ذكرناه فيما مضى
 الثانية انه من فعل الله تعالى لان الامام يجب ان يكون معصوما فلا يمكن ان يكون نصيب من فعل غير الله لان
 المطلق على التراتر لا يكون مطلقا على التراتر فلا بد ان يكون مقتضايا لمقتضى او مقتضايا لمقتضى عن غير جهة
 بنصبه اماما الثالث انه لا يفهم غيره مقامها هو لطف فيه فهو واجب عليه تعالى لا لغيره التكليف باقيا واجبا
 علم الكلام الخامسة انه تعالى لا يخل بالواجب في هذا المقدمتين في باب العدل الوكبر كلما كان التكليف واجبا
 عليه تعالى نصب لامام عليه تعالى لكن المقدم حق فالثاني مثله بينا الملازم وجوه انا لانتم فابده وغايبه لا
 الامام فيكون له بالوجوب ب انا انما يجب لتكليف الله لكونه لطفنا في التكليف العقلية وهذا لطف
 في التكليف السمعية واللطف في اللطف في الشيء لطف في ذلك الشيء ايضا فيجب انما وجب لتكليف لا

بند امر لا فرد

الاجتماع

الامام

في الواجب

على ذلك

العبد

نوعه على الله تعالى

على

في

خلق فيه القوى الشهوية والغضبية وخلق لهم قدراً فوجب حيث الحكمة التكليفية لا لزوم الاختلال
 والفتا وهذا بعينه ان في نصب الامام ولا يتم الا بنصب الامام وما يتم الوكيل له فهو واجب فيكون نصب
 الامام واجباً على تقدير جوب التكليف ما حصة المقدم ففد بين في علم الكلام الوجه ان وجوبه
 يتحقق في الله تعالى وكلما كان كذلك كان واجباً عليه فيجب ان نصب الامام واجب عليه تعالى اما الصغير فلا
 وجوب له التكليف يتحقق هنا مع زيادة كونه لطفاً ولما الكبر في ظاهر الوجه ان المصلحة فيه
 منه ما وجوبه لازم بحسنه بحيث كلما حسن وجب منه البر كذلك الامامة من الاول جماعة ولا ينصرف في
 الاموال والافضل في الفرج في العالم فلا تخلف لا عند ضرورة ملازمة بقاء نفسه وجوبها لكل طعام الغيرة
 وشراييه ونصب الامام حسن من الله تعالى قطعاً النظر الى ما من في نقل مذهب الختم وابطال العلم ان
 الناس يتفقوا على ان الامام لا يصبر ما ما بنفسه لصلاحه للامانة لا بد من امره فبطل والالزم احد الامر
 اما المنع من مشاركة اثنين في الصلاحية لهما وذلك بعيد قطعاً او كون امامين في حالة واحدة وهو جمع على خلاف
 ثم اتفقت الامم بعد ذلك على ان نص النبي عليه السلام على شخص بانه امام طوي الى كونه اماماً وكذلك الامام
 نص على انسان بعينه على انه امام بعده ثم اختلفوا في انه هل قبل نص طريق اليها ام لا فقال الامامة لا طريق
 اليها الا النص ما يقول النبي عليه السلام والامام المعلوم امامته بالنص وبما في المعنى على يده وقال جماعة من
 المعتزلة والذين يدينون بالصالحية والبنية واصحاب الحديث والخوارج الاختيار طريق الى ثبوت الامامة كالنص وهو
 مذهب الاشاعرة والشيعة وجميع اهل السنة والجماعة وقالوا ان ثبوتها غير الصالحية والبنية او عو طريق
 الى ثبوتها والدعوة هو ان يباين الظلمة من اهل الامامة وان بالعرف فدينه عن المنكر ويدعو الى اتباعه فانه
 بذلك اماماً عندهم ثم اختلفوا في ايجابون بالاختيار في اشراط الاجماع مذهب اكثر اهل خلافا للجمهور فانه في
 في ارشاده اتفقا على الامامة لو احيدوا لم يجمع اهل الحل والعقد عليه امثال بان بابكر ان يدب مضافاً الى
 الاسلام ولم يتفقوا الا في ان الاختيار لا من كلامه من الصحابة في الاطراف فاذا لم يشترط الاجماع في عقد الامامة
 ولم يثبت عدمه معدوداً ومحدوداً ان الامامة تنعقد بعقد واحد من اهل الحل والعقد مثل ما قال
 اصحابنا منع عقداً الامامة في طرفة العالم فان تقوى عقد عاقدين بالامانة لشخصين كان بمنزلة تزويج امرأة
 من اثنين ثم قال والذي عندك ان عقداً الامامة لشخصين صقع واحد متضابقا في الخط والمحال غير جائزاً
 وان بعد المدخل الاختلاف في ذلك مجال هو خارج عن القطع واذا انعقدت الامانة لشخصين لم يجرى مفعله
 حدثاً جامعاً وان فسخ عن سبب لا ثمة بنفسه فاختلافه من غير خلع ممكن وان لم يحكم باختلافه فبما
 خلع له وامتناع ذلك وثقوبه اوده ممكن ما وجدنا في التقويم سبباً لكل ذلك من المجتهدين عندنا وخالع الامامة
 نفسه من غير سبب محتمل الحق مذهب الامامية والذي يدل على حقيقته وابطال مذهب المخالف لهم وجوه
 الاول ان الامامة عندنا من جملة ما هو عظم اركان الدين وان الايمان لا يثبت به ومنها عندنا انها ليست
 اركان الدين بل هي من فروع الدين لكنها من السائل الجلية والمطالب العظيمة فكيف يجوز استثناء مثل هذا
 الحكم الاختيار المكلف وازاد له ولو تجاوز ذلك لجاز فيها هو اودون منه من احكام الفروع الوجه ان الشارع
 نص على عدم الخيرة في حال تعاونه ^{او من يراه} ومنه اذا افضى الله ورسوله ان يكون له الخيرة من ^{نقول}

لطف في وجوبه

نقل من اخبارنا

اما ان يكون الله تعالى فليس بذلك الامانة فلا يجوز للائمة الخلفاء باثباتها واما ان يكون فليس بها فتكون كغيرها من
 احكام الشريعة التي نص الله عليها ولم يملها وهو المطلوب لو جرح القول بالاختيار ونصب لائمة بقول
 المكلفين بتقديم بين يدي الله ورسوله فذلك مما لا يخفى عن ذلك فقال عز من قائل يا ايها الذين امنوا الا تفلحوا
 بين يدي الله ورسوله الوحي والله تعالى في غاية الرحمة والشفقة على العباد والائمة بهم فكيف يملهم في ان نصب لائمة
 مع شدة الحاجة اليه ووقوع التزاع العظيم مع تركه ومع سنده الاختيار المكلفين فان كل واحد منهم يحتاجان بمسارده
 فتح باب فيهم لله فاما مناف للحكمة لا يهتبه تعالى الله عن ذلك الوحي ه الله تعالى قد بين جميع احكام الشريعة لاجلها
 وادونها حتى بين تعالى كيفيات الاحكام والشروط ما ينبغي اعتناء به ودخول الخلا والفرج منه والعلامة الجليية والخفي فكيف
 يمل هذا الاصل العظيم ويجعل الائمة الاختيار المكلفين مع علمهم باختلافهم وبيان زاتهم وشافطباعهم الوحي
 القول الذي حكى عن الجويني في مذهبهم من انما الاصل في فضا الله وفدروا لانه الاختيار للعبد في افعالهم
 عليهم من ان لا يمكن من ان هذا الوحي والقول باسناد الامانة الاختيار منافع للغرض من الحكمة لان الفصد من
 نصب لائمة امثال المتناق لا وامة ونواهي الانقياد الى طاعته وسكون نايه العزم ازالة المرجح المبرج ابطال الاختيار
 المفاهمة وانما يتم هذا النوع في كمال المقصود لو كان انما نصب للامام غير المكلفين لانه لو اسند اليهم الاختيار لاختار
 منهم من هبط طبعه في ذلك ثوران فمن عظيمه ووقوع مرجح مرجح بين الناس فيكون نصب لائمة من افضل الغرض
 من نصبه هو باطل الرجح وجوب طاعة الامام حكم عظيم من احكام الدين فلو جرح اسنده الى المكلفين لكان اسناد
 جميع الاحكام اليهم وذلك يستلزم الاستغناء عن بعثة الانبياء الائمة انما يجزى والنصب اذا كان اصلها مستغنى عن
 كان غير موافق الوحي اما ان يشترط في الاختيار اتفاق الائمة عليه فلا ولا الاول باطل لعدم القابل بعلى ما فعله الجويني
 وان ثبت لفاضة عبد الجنا امامة لا يكره لانه لا ينافي مع رضا الائمة لا يعبدون ساله مولى خديفة واسيد
 حسين بن سعيد لانه من المعلوم بالضرورة امتناع اتفاق الكل في لحظة واحدة على اختيار شخص واحد من المعلوم
 معونة الخلق كلهم شخص في حد ومعرفة اجتماع شرائط الامانة فيه لا تعلم باعد مكنة المكلفين شائئ مواضعهم مثل
 هو لا يمنع اتفاقهم على ذلك اما الشافعي ان يشترط فيه عدم معتن اول والاو باطل لعدم الدليل عليه فانه لا عدد
 اول من عدد ومن المعلوم انه لو نقص لعد المشروط واحد لم يؤثر في وجوب طاعة المنصوب كما لو زاد لم يؤثر زيادته
 لم كان قول بعض المكلفين جرحه على نفسه هم مجتهد مجتهد مجتهد بعد ذلك مخالفة ويجب تباعه اي دليل يدل على
 ذلك فان العقل هو الذي لا وجه في العقل عن التوصل الى الله عليه ما يدل عليه والشافعي باطل لانه اذا لم
 العدد لكان ينصب شخص احدا ماما ويجب على الخلق كلهم متابعتها كالتصديق الجويني وهذا معلوم بالطلاق لانه لو
 تجاوز ذلك لكان ينصب لائمة فانه ما عاين من الخلق بوجوب تباعه لانه لو كان كذلك لكان في وقوع الفتن وتكاثر
 المرجح والمرج وفيهم التزاع والاختيار على سبيل الشريعة ان المقصود بوجوب قبول قول الواحد
 حق الغير ثابت في حق نفسه لا مسلم بشرائط الاجتهاد ونص على من استحق الرئاسة والامانة واختاره لذلك فوجب ان
 قوله كما في حق الغير فلا يشترط تعيين العاقد ولا المعقولة بل يمكن العاقد محلا قابلا للعقل المعقود محلا قابلا للا
 وجب وقوع الاثر الوحي الامام يجب ان يكون معصوما على ما لا يخفى ان يثبت التعيين بالنص لا بالاختيار لاجل
 العصمة عنا لانها من الامور الباطنة الغيبة التي لا يعلمها الا الله تعالى الوحي والامام يجب ان يكون افضل اهله

في قوله جرح

في قوله

الاحكام

امتناع

بقيار

فما

في

دنيا ودينا وعلما وسباسة فلو زينا احدنا باختيارنا لمانا من ان يكون باطنه كافرا او فاسقا وبخفا
علينا امر علمه المفاضة بينه وبين غيره في هذه الكلا اذا جعلنا الشرط كيف يحج ان سباط هذا الارضا
يستدل في اختيارنا الوحي بيب اهل الحل والعقد لا يمكن ان يكون الاختلاف في مواسم فكيف يصح منهم ان
يملكوها غيرهم لا يقال كما يمكن ان يملك الملك الترويج بالفتوح لا يملك الاستماع بها امكن ذلك هنا لاننا
نقول منع او لا يكون لولي لا يملك الاستماع بها اذا لم يكن محمدا سلمنا لكن الفرق ظاهر فان المرأة لما كانت
العقل جاهلة باحوال الرجال افترت في مملك بضمها للغير في نظروا تشفق عليها باختيارها الكفرون وغير
بخلاف اهل الحل والعقد الوحي بيب القول بالاختيار يؤيد بالمرج المرجح انما الفتن فيكون باطلا في الشرية
ان الامام اذا اتى في واعدت البلا ليمكن اهل بعضها وان يختار الامام دون غيرهم فلما اتوا وجلبوا لم يكن عقد
احدهما او من لا خلاف في ذلك لا لفتنة ولا لغيره بل الحكم هنا كالحكم في ذلك المرافاة ان فيها من كفون دفعة لاننا نقول ان
العقد في المرافاة لا يؤيد في الفتن اثاره الفتن بخلافه التراجع لانه مع ابطالها الا اولوية في تخصيص بعض البلاد
ينصب ههنا الرئيس لفا دون بعض فيستمر في النزاع مع الاجمال كما استمر مع العقد نفوذه الوحي بدفع بعض
الامام الا الاختيار يؤيد في الفتن التنازع وفروع المرجح بين الاما واثارة الفتن بالانسان في نفسه المذهب
الا والاعتقاد ان كل صاحب مذهب يختار اهل مذهب ولا يمكن غير من ليس من اهل مذهب
يختار الامام فالمعنى انهم يهاجموا معتزليا وكذا الحبري وطائفة اخرى غيرهم فاذا اختار كل واحد منهم مائما من اهل مذهب
نازعناهم الفوق الاخر في ذلك هو المرجح لعظم قدره في شفقة الرسول بامته ورحمة الله تعالى على عباده ما ينزل ان مع
تعالى نص على حكمه كسيرة لا يبلغ بعضها بعض نفع الامامة فكيف يليق من رحمة الله تعالى ومن شفقه رسول الله اهل الارباب
فكرهم حجاب مرجح بعضهم في بعض هذا المفاضة بينه وبين غيره عاقل النفس مذهب الا يقال ان ذلك لم ينفع لاننا نقول
هذا جهل تام ولو لم يكن الا في من على علمه السلام وموحيه العرب والمسلمين ودفعت عنهم كذا في زمن الحسن الحسين عليهما السلام
عند الشرح في الماضي لا يسلم عندنا مستقبل ايضا بخلاف التجويز كان في منع استا الاما الاختيار الوحي بيب
ان الامام لم ينف باختيار ان الناس معه افرى في الصلاة والتعب من الشناخ المرجح كان ذلك علة في وجوب نصبه كذا
كونه منصوبا لمعتنا من عند الله تعالى ان الناس مع الامام المنصوص عليهم قبل الله تعالى افرى في الصلاح ابعدا
والمرجح مما اذا كان تعيينه مستندا الاختيار المكلفين مفوضا اليقين العانة فانه لا فرق اعظم من ذلك لا لاختلافه
فيكون من قبل الله تعالى عاجبا كل وجب ليعينه لا يقال لاننا لان مقتضى المرجح والاختلاف المذا
وهذا حاصل مع القول ايضا فيصح ان يحمل هذا الاختلاف صاحب المذهب على مناعة من يخالفه في المذهب فيكره
الذي يدينه ويتاولة على الابد مع الخالفين نازع كما نجدهم يفعلون هذا في نصوص مخالفة لهم في شجر بن همام
على ان الامامة لا يجرى ان يقولوا بهذا الان المنصوص عليهم موجود في كل زمان والمجاز اظهر على يد الامنة عليهم السلام
يرفع الفتنة في الامنة كلها في التصوي وتوقع الطاعة المنصوص عليها في اوقات يسيرة وهو على علمهم ثم من بعد ان يمكن
من الامنة عليهم السلام ان يظروا بل ينعوا وعلبوا او من في الاربا لاختيار قد سلم في الامنة مذهب عارض ابو الحسن
فيما اثاره في المرجح والمرجح بان يبعث الله نبيا معه معجزات ظاهرة للناس كافة فشا الناس المنصوص على الامام او بان
يهم على نصوص بحالة منقول بروايات حكمة فلا بد ان يقولوا بانهم مع الاول في المرجح والمرجح ثم لم يفعل الله

ذلك فيما افرق في المخرج بان بسبب الله تعالى الاشرار زيادة القوة ويجعلها في انصاف الامام او يجعل زيادة القوة في الاشرار
ولا شك في ان الاول افرق في المخرج ثم لم يفرق الله ثم ذلك تشديد التكليف وتغذية الميعة وتعرضا لزيادة المشقة
وكذا الامر في تفويض الامانة الى الاختيار ونحو ذلك فانقول انكار العالم بقرب الناس الى الصلاح مع التخصيص على
الامام وتبعدهم مع التفويض الى الاختيار انكار للتفويض وتجاوزا عن مقتضى مقتضى فان كل غافل يجرم بذلك ويحكم به واد احمال الناس
التص على ما لا دلالة عليه من جاحد له ومنكر او معاند او مثل هذا اشتد انكار الاختيار من معانده في تعيين امام لا
يقول بغيره ولا يذهب الى معنائه وطاعته والاول افرق يكون اوله بالوجوب بان منعت معانده من جوب ^{والنصير}
كانت شد منعا من الاختيار وادعا عاندا جماعة كثير المنصوص عليه فوضوا الامور الى غيره لم يكن ذلك فادحا في وجوب ^{التصير}
اذ لا يانم من وجوب تشي العمل على من جعله ولا فرق بين الامام والتابع صلى الله عليه وآله في ذلك كما لم يجب من عدم اتباع
الكفار والتابعين لنا لبعثه كذلك لا يجب لنا اتباع المخالفين للمنصوص عليه في التص معاندا الى العن باطلا اما
اولا فلا تها واردة عليه حيث نصب الاما لكونها طعنا وانما ثانيا فلورده على جميع التكليفات فان الناس لو خلفوا ^{معيهم}
كانوا الى الصلاح افرق مع ذلك كله لا يجب فعله وبان من ذلك سقوط التكليفات مع عدمها يكون الناس الى الصلاح
افرق هو باطل كما ان المصلحة اقتضت لتكليفه ومثقتة كذلك الامانة الوجه هو لو تها ان يثبت الامانة بالا ^{خيار}
لجواز ان يثبت بالنبوة لا شرا كما في جميع المصالح المطلوبة منها والمثالي باطل فطعا فكذا المقدم لا يقال الفرقان
التبعية بطلت منه المصالح الشرعية فلا بد من ان يثبت نبوته بطريق يؤمن عنده من جواز الخطا عليه الكتمان و
التعجب ليس كذلك الامام لا تهاد لما يزل له الافراء والقضا وغيرهم من يتبعونه في الدين لا يمتنع ان يثبت ما منه
بالاختيار لانقول الامام امضا براد لتعريف الشرع وحفظه وصبا عن التعديل لثبته بالعصمة بخلاف غير الامام
ويجب اتباع وطاعته والانتفاء الى قوله فلا بد من ان يثبت ما منه بطريق يؤمن عنده من جواز الخطا الوجه هو
الصفا المشقة في الامام خفية لا يمكن الاطلاع عليها للبشر كالاسرار والعدا والتجاعد والعقد وغيرهم من الكفبات
التي هي فلو كان نصب منوطا باختيار النا كان ثاما ان يشترط العلم بصوفا في المنصوب بالاختيار وهو كليف فالا
بطل او بشرط الظن فلهذا الشرع عن اتباعه قال الله سبحانه وتعالى يُحِبُّوا لِلَّهِ الظَّنَّ وَلَا يَقْنَطُوا لَهُ قَوْلًا كَذِبًا ^{يَقْنَطُوا}
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهُمْ يَقْنَطُونَ لَوَالِدًا كَذِبًا يَقْنَطُونَ لَوَالِدًا كَذِبًا يَقْنَطُونَ لَوَالِدًا كَذِبًا
الظاهر على التام عن اتباع الظن فكيف يكون طريقا في اثبات مسئلة عليه وحكم عام يتم بالبلوغ لا يقال ان
فدام باتباع الظن في قبول الشهادات في المسائل الفروعية لا مانع من قولنا انما خص به ليل لا يخرج عن دلالة هذا
محل التخصيص الوجه هو لو ثبت الامانة بالاختيار لكان من يثبتها باختياره ان يبطلها وتبطلها باختياره كما في الامانة
والفاحص اذا جعل الاختيار فانها علمنا انه لا يعمل في شيوها لا يقال هل كان الامر بها كالانزاع والامر ان
بملك تديجها ولا يملك فسخ العقد بعد الترويج لا مانع من قولنا الفرق ظاهر فان الشارع جعل لادامه انكاح سببا
مخصوصا غير منوط بنظر الولي ولا بنظر المرافل بالتزوج بخلاف لادامه فانها منوطه باختيار القائمة لمصلحتهم
تقدم ثبوته بالوجه بطل لو كان لجماعة ان يولوا الامام لكان الاسام خليفة لها على نفسها ليس للانسان
بخطاف على نفسه كما ليس ان يحكم لنفسه هو بطل الاختيار لابطالها لكان الامر في ذلك كحديث خاد من ^{فلا}
اجهد وعمل فانه لا يكون ذلك حكما لنفسه وعلى نفسه كما يكون ^{فلا}

وكذلك الخ واختاروا الامام لانهم قالوا في ظاهره فان حكم الله تعالى في العادة واحدة واحدة والكلام
 باصنافه بواسطة النظر في الادلة التي نصيبها الله تعالى وجعلها علامة عليتها لبيان تكون موصلة اليه
 لا مناع فكيف على الادعاء ولم يجعل الله تعالى حكم تلك العادة منوطا باختيار الملكة بخلاف الامانة
 فانها موفوفة على اختيار العاقل فلم يأن ينصبوا من ارادوا ويعزلوا من ارادوا الوجه الثاني والاول
 اعظم الولايات فاذا لم يثبت هذه الولاية للعامة فلا للخاصة فكيف يمكن ان يكون اثباتها لهم لا يقال
 التمثيل لولاية الامام هو الله تعالى فان الامام اذا ارغبوا ان يولى اميرافولاه فاشبهون مضافا
 الى الامام دون من ولاه لا تافهول ذاسلمهم ان الولاية من الله تعالى ارفع النزاع على انكم لا تذهبون
 الى ذلك بل تجعلون الامر موقوف على اختيارنا ولعلنا اوجبنا علينا اقامة الرتبة في خزانة من شئنا
 ولا يجوز ان يخرج بذلك نصيب الامام عن اسناده اليها الوجه الثالث والعشرون الامام خليفة
 الله تعالى في رسوله فلو ثبت امامته بالاختيار لما كانت خليفة الله تعالى لانها لم تكن خلفاءه و
 لا يجوز ان يكون خليفة الله تعالى لغيره لكون الكل امة خليفة الله تعالى في رسوله وهذا يبطل الاختيار
 لا يقال ان خليفة الله تعالى عندنا اختيارهم على ما يثبتاه لاننا نقول كيف يكون خليفة الله تعالى
 الله عليه راجعة موقوفة على اختيارنا ولو كان بسبب ذلك خليفة الله تعالى لجاز ان يبعث الله تعالى رجلا
 الاحكام مستندة الى اختيارنا وتكون في ذلك مستندة اليه تعالى وهو باطل فطما الوجه ك
 كيف يجوز من النبي صلى الله عليه واله ان يفوض عظم الاموال والغير وهو وليه الامام مع علو مرتبة هذا الامر فان عظم
 الاموال والنبوة والامام نابع من عظمه والولاية والولاية من عظمته فكيف يمكن ذلك وهذا يبطل
 العقد بالاختيار ويوجب ثبات النص لا يقال ان يكون المصلحة شرعا في ان يفوض على اختيار الامانة
 الغير لاننا نقول نعم انما المصلحة في ذلك بان يوثق مفسا كغيره ولو كان ذلك لكان يعلم الله ثم ان تكون المصلحة في ان يفوض
 الى المكلفين لان النبي اوجب كج فداوجه الله ثم الوصية كما في كتابه حيث علمها رسول الله صلى الله عليه واله اختيارا
 ما يغير حيث كانت منه جاهلية فكيف يجوز ان يولي نسبة النبي عليه السلام الى ترك هذا الوجه لجمع على وجوب النص عليه
 والمؤمن من الاختيار وكيف يوجب على الامور على حكمائهم في غير نفع ولا ابطال ولو سئل المكلف ان يبعث الله تعالى
 واذا امتنع منه على التصديق والامانة بطل القول بالاختيار لان ما ندب الوصية كان عليه من وصية الله تعالى
 ليعقل المتأخر في هذا الجرم اما الاموال والنبوة فلم ير الشرع بالوصية فيها اصلا لاننا نقول الوصية في الدنيا عظم من الوصية
 في الاموال والنبوة وبالنصوص من النبي الذي هو مبدأ جميع الدين ومعلم والمرشد الى الدال عليه وحصر الله تعالى
 في الاذان فقال نعم ان كانت الامانة من نصيبه على انما صارت فيها شائنا فكيف يجوز ان يجعله منوطا بمن يراه
 ومن يوصي له غير مستحق وكيف ندب الوصية في الاموال والنبوة وقد ذكر الله تعالى في كتابه وصية ابيهم
 وكذلك يفوض الى الله تعالى وقصدها ابراهيم بن هاشم بعنونه كيف يجوز ان يجعل الوصية في الاموال والنبوة
 في امور الدين من هي منوطه به ومن هو مبعوث لاجلها ولان شاد اليها الوجه **كل** لو كان لاختيار
 الامة او لبعضها ان يختاروا الامام لوجب ان يكونوا اعلام من الامام ليعرفوا بالامتحان علم الامام
 فضلا لاختياره ولو كانوا اعلاما لكانوا بالامانة لولا منه ولم يكن لهم ان يختاروه ولا يجرى

لَا تَفْعَلُوا فِي حَافَاظِهِمْ كَمَا تَفْعَلُونَ فِي حَافَاظِ الْغَنِيِّ هَذَا لِيُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا

مجلس

بجناح انفسهم وهذا باطل الاختيار لا يجب ان يكون المرء اعلم من غيره حتى يعلم فضل غيره
الموجع ابدا يعلم فضل الرابع فانما تعلم بخان ب حقيقة فالفتنة على علمانية وسبويه في القول لا تفتنوا فسل
الموجع يعلم ان الرابع افضل منه اما ان يعلم انه افضل من غيره فما يمنع الوحيه كمن لو وجب نصب الرئيس
المخالف فاما ان يشترط العلم باستحالة الظلم والتعدي منه او لا والاول هو القول بالعصمة ولا يعلمها الا الله
والثاني يستلزم جواز كون الرئيس في منصبه كثر من غيره الوجه كمن لو وجب على الناس نصب الرئيس طاعة
الفتنة والمضالوجيب لا الفتنة فاستغنوا بذلك عن نصب الرئيس بسقوط وجوبه وهو خلاف المقدم وهذا
لا ينافي على الامانة فانما يلزم بوجوب نصب الرئيس على الله تعالى لا على الوحيه لا يقال لهم لا يفتنوا عن الفتنة الا انما
وقد لا يطعنون الرئيس فيرفع الفتنة من قبل انفسهم او ثواب الا يقال لا شبهة بوجوب ترك الفتنة لكن كل زمان لا
من صلحا ابره هو من جهال يطلبونه والفتنة عند نصب الرئيس فكل من عند عدمه من يكره وقوع الفتنة
تركه بنفسه ان ينو صلح المنع غير باقائه الرئيس ان يعينه بنفسه رايه وماله لا تفتنوا الصلحا لا يفتنوا الزاهم في
نفس الرئيس بل يختلف في ذلك بطلب كل واحد منهم ذلك النصب لنفسه او لمن به عناءه فيرفع المخرج والمرج ولا ت
الجهل الا بساعدون الصلحا وقد لا يفتنوا من ذلك الرئيس فيكثر الفتنة وانما يندفع مائة الفتنة على قول الامامة بان
الرئيس منصوب من صلحا ولا تفتنوا ان الصلحا اذا تمكنوا من نصب الرئيس كنوا من دفع الفتنة من الجهل واذا اجروا
ذلك فبازم عدم وجوب نصب الرئيس هو باطل الوجه كمن لو اقرضه بطون ترك الواجب بوجوب نصب الرئيس على
المكلفين ازم التسلسل واللازم باطل فاللازم مثلها الشرطية ان المفضي لوجوب نصب الرئيس واجب بوجوب
الاخلاق بركان عليهم شيء اخر يصدتهم عن الاخلاق بهذا الواجب وجب عليها ثم تجوز وقوع الفتنة وقيامهم بالاخلاق
بوجوب على الله تعالى اقامة اللطف بنصب الرئيس الله تعالى يستحيل منه الاخلاق بالواجب يندفع محذور التسلسل يقال
الملازمة ممنوعة فان تجوز ترك الواجب لكل واحد من الامة يستلزم وجوب نصب الرئيس لكن هذا الواجب يمكن تركه
فانما يجب على كل الامتثال على سبيل الاجماع والمجموع الامة من حيث هو مجموع معصوا لا تفتنوا للجماع كل الامة
على الخطا اما اذا ان تكب بعضها الصواب فبما ان يرتكب الاخر الخطا و قول البعض في نصب الامام ليس مجتهدا لا يستلزم التسلسل
من غير مرجح ولكنكم في الامر اخر جعلتموه من فضل المجموع فاذا لم يحصل بالاخلاق البعض يلزم اجتماع الامة على
ولا حقبة الامام المذكور الوجه كمن لو وجب نصب الرئيس على الوحيه لا على الله تعالى احد الامرين اما الاخلاق
بالواجب و وقوع المخرج الثاني بعضهم باطل اجماعا فالمقدم مثلها الشرطية ان البلاد متعددة والامام
متباعدة وفي كل بلد وصفيح يجب ان يكون لهم رئيس يدعونهم عن الفتنة ولا اولوية لخصيص بعض البلاد والاصفا
يكون الرئيس منهم فاما ان يجب على كل بلد نصب رئيس يلزم منه وقوع المخرج الثاني الفتنة انشا والتنازع بين
الروشا اذ كل رئيس يطلب ان يأسد الفتنة وفي ذلك من الفتنة اضغا ما يحصل ترك نصبه ويجب على بعض البلاد
ويلزم التوجه من غير مرجح او لا يجب على احد ولا يطلان وجوب نصب الرئيس على الوحيه لا يجب على كل بلد ولا يفعلونه
ويلزم الاخلاق بالواجب الوجه كط الاجماع واقع على قوله تعالى لا تفتنوا ولا تفتنوا فافطوا ابد بها والراية
الراية فاجلدوا كل واحد منهم مائة جلدا و غير هذا من الايات مطلقة غير مقيدة واذا ثبت هذا فنقول لخطا
ان يكون للامة اول قائد الاول باطل بالاجماع على ان القائد لا يكون الا الامام لو من اذن له الامام كانا لولا

لا يفتقر إلى ما يفتقر إليه

وہو اندازا دیکھئے کہ یہ لکھنؤ میں کتنی بڑا مفاسد ہے

جی

۱۱
فصل
در بیان

ففتننا الشان واذا كان الخطاب للامام وجب ان يكون منصوباً من قبله ثانياً لتحقيق الامر ونوجب الخطاب له ولا
 يجوز ان يكون منصوباً من قبل الامنة والا لكان الامر موقوفاً على ان نصب الامنة اماماً او يفي ذلك المنصب الامنة
 لا يقال انه امر مطلق بالتوصل الى قطع الثاني والثالث والتوصل اليه انما يكون بقبول من يصلح للامانة لها وبعد
 من يمكنه العقد ان يصلح للامانة فلان من جرحه الاية على من يصلح للامانة قطع الثاني مع مقدم مائه وهو قوله
 للامانة ولم على من يمكنه العقد لما قطع بان يفقد الامانة لمن يصلح لها ففقد الامانة لان الامر المطلق يقتضي
 الفعل على كل حال وذلك يقتضي وجوب مقدم مائه والاية مائة على وجوب نصب الامام على الرعايا الا ان نقول الاية
 ذلك بذاتها على القطع بالتبع على المقدم ما دللنا به من الامر بالقطع على تقدمه امام معصوم من قبله تعالى ولا يجوز ان
 يجعل نية بالذات على التوصل الى القطع لانه اخرج الكلام عن حقيقته من غير ضرورة ولا دلالة عليه لان الامر المطلق
 انما يقتضي وجوب مقدم مائة الفعل على من يجزى ذلك الفعل اماماً وجوب الفعل على المكلف وجوب مقدم مائة على
 غيره غير صحيح ومن يفقد الامانة لمن يصلح له غيره من قبيل الامانة فان وجب قوله على الغير من يفقد الامانة لا يجزى
 القطع بل على من يفقد الامانة من قبله بالحدود البينة الاية على وجوب نصب الامنة على الرعية بان قوله تعالى فاطموا
 مشركين التوصل الى القطع وبين مباشرة القطع فانه يقال قطع الامر الثاني اذا امر بقطعه فقطع وقطع الحد الثاني
 اذا باشر القطع وليس له الا مباشرة لان ظاهرها عام مشمول للكل وليس يمكن لكل مباشرة القطع ولو امكنه لم يمكن
 المراد بذلك للاجتماع على امة ليس للامانة ان يامر بالحداد بالقطع من دون ان يتولى ذلك الامر الامام فاذا المراد به
 التوصل الى القطع واذا كان كذلك والامر يدخل في جلته من يصلح للامانة ومن يمكنه العقد له فلان الكل التوصل
 اليه بمقد مائة وليس الا القول والعقد والاجاب من وجهين اما ان الامر بالقطع لا بالتوصل اليه وقد تقدم
 ذكر ذلك فيما فرغناه من باب انه يصح ان يقال في الامام انه قطع الثاني وفيهم عرفا انه امر بالقطع كما يفهم حقيقة
 في الحداد انه قطع اذا باشره فصيحان يكون حقيقة فيهما في حق الامام عرفاً وفي حق الحداد لغة اما العاقدون للامانة
 فلا يقال انهم قطعوا الثاني بمعنى انهم عقدوا عقداً اماماً من ان يقطع الثاني بعد ذلك في اللغة ومن جعل
 كان بعد ذلك الثاني واللفظ لا يحمل على مجاز البعد الغاية مع وجوب الحقيقة واول لفظ القطع حقيقة في الباشرة
 وقد يطلق على التخييل والتسببه والاستنباط في القرب البعد في العمود والخصوص متفاوت بذلك المجاز في الاول
 والامر بالقطع بعض الاستنباط الذي على اتمامه والعقد سبب بعد عام الا ان في الامور فلا يجوز العمل على العقد مع وجوب الحقيقة
 القرب امكاناً احتوائاً البعد لما فاته بكان يكون من الاستنباط الاتفاق فلا يجوز حمل اللفظ عليه اعلم ان الغاية
 بوجوبها عرفاً على الامنة لا على الله تعالى ذكر واشبهها بما ذكرناه في التخييل المتعلقين على استحالة ايجاب شيء
 على الله تعالى بانه ان يكون الامام منصوباً بمكتنا لطف عند عدم تمكنه لا يحصل اللطف اذا علم الله تعالى ذلك كان
 التصيب على اتم اللطف عبثاً فلا يجزى ذلك لامام اما ان يكون معصوماً او لا يكون معصوماً والقول بما
 لعصمة ممنوع على ما ياتي وفيه المعصوم ليس بلطف كوجوب جود امام معصوم لكونه مقرر باو بعد الوجوب
 يكون نوابه ورفعا الفرع والتواحي بالاحكام باسمهم معصومين لان ذلك شديداً تقريباً وشبهها به انه ما من
 زمان الا ويصور خلقه عن التكليف لشرعية الاتقان والقول مجزاً خلق الزمان وجوب نصب الامانة
 لاجل الطاعة يكون اول هذه الشبهة هي معصومون وعولم عليها وهو اهل بضعفة اما ان يفقد بقاء في عالم الكلا

على من يعلم هذا ان يصح ان يحجب مقدم مائة قوله

مفقود

ثبوت الخبيث باليقين العقليين كيف يكون كذلك لا يثبت من الشرائع لأملة من الملل إلا بمقتضى
المقدمة أن الله تعالى خلق المعجز على يد الأنبياء للتصديق **المقدمة** أن كل من صدق الله تعالى
يجب أن يكون صافاً فالصديق الصادق المستقيم والصدق من الصدق والصدق من الصدق والصدق من الصدق
مذهبهم أما إذا استدلنا بغيره فبالإغرام من إمامنا فإن في الحسن الفصح العظمين يستلزم
أظهار ما يخرج منه على يد الكاذب فإن في جواب شيء عليه في الاستلزام جواز إثباته العكس على معصيته عقيب
على طاعته وإدخال النار وإدخال الجنة ثم يبعد العقلية الوصف من ادعى كذا إذا صدقنا
حكيم سبحانه ونفعل بما يصفون ولما الثانية فهي أهبة لوجه أن الإمام لطف في حال غيبته وظهوره
أما مع ظهوره فلما رآه عند غيبته فلا يثبت بكونه المكلف ظهوره في كل لحظة فيمنع من الإقدام على المعاصي بل
يكون لطف الإقبال نصراً للإمام أن كان شرطاً في كونه لطفًا وجب على الله تعالى فعله وتمكينه والإقبال لطفًا
نقول أن نصرة لابد منه في كونه لطفًا ولا نسلم أنه يجب عليه في كونه لطفًا إنما يجب ذلك من باب التكليف
وخلق الله تعالى الأعيان للإمام بياناً في التكليف إنما لطف الإمام يحصل به ما مور منها خلق الإمام وتمكينه بما
لقد رآه العوام والنص عليه باسمه سبحانه هذا يجب عليه تعالى ومنها أن يخلق الإمامة وتبوا وهذا يجب على الإمام وقد
فعله ومنها النصرة والذب عنه ومثال إداره وقوله قوله وهذا يجب على الرعية في المقرب لا الطاعة بل بعد
عن المعصية والفهر لا يجب عليها البس بلطف لأنه مناف للتكليف نصب الإمام والنص عليه أمرهم بطاعته من
الاول وفهرهم على طاعته من قبل الثاني لأن من الواجبات فلو تجا الفهر عليها لكان على الواجبات لأن طاعة
الإمام هو عبارة عن أمثال إداره ونواهيته فالفهر على الطاعة ففهر على الأمثال حج الإمام هو الإبراء والله
تعالى واتاه بنواهيته فلو تجا الفهر على طاعته لكان الفهر على الأنبياء بما أراهم تعالى به والامتناع عما يفر عنه من
واسطة الإمام وأما الثالثة فلأن الإمام يجب أن يكون معصوماً لأن الإمام لو تجا أن يخل بالواجبات ويفعل
الامتناع أن يكون نصبه لطفًا وإلا لم يكن أن يكون داخلها موقفاً عن عهده يكون من المحتاجين إلى نفسه بخوان
المعصية عليه من غير المحتاجين إليه لكونه محتاجاً إليه والمحتاج إليه غير المحتاج لاقتضا الاضافة فغير المضاف
بياناً فيما بعد أن شاء الله تعالى وأما الرابعة فهي ضعيفة جداً من وجهين **أ** أن الواجب عليه ما يفيد
التقريب لا التبعيد وهو غير وارد علينا بياناً أن المكلف إذا استوفى نسبه إلى ما يبرر بالحكم منه وإلا لا يبرر
فيجب على الحكم أن يفر به إلى ما يبرر به ويعد عتقاً لا يبرر به حتى يجرى لرجوع أحد الطرفين المتساويين على الآخر
الذي لا يثبت الوفوع إلا بما إذا كان إلى ما يبرر به أو فبالرجوع حاصل وموجب لوجوب هو التناوب والى
عن الوفوع وإلّا فلا يجب عليه **ب** أنه يكفي في كل زمان وجود معصية فيجب أن يكون كل واحد منهما
مقام الآخر فيضاً وأما الخامسة فلأننا قلنا بوجوب الإمام ففهمنا هذه الشبهة أو هن من يثبت العكس **البحث**
السابع في عصمة الإمام وهي ما يمنع المكلف من المعصية من كتمانها ولا يمنع منها مع
اختلاف الناس في ذلك فذهب إلى الإمامية والاسماء عليه الله تعالى الباقون لنا وجه لو كان غير معصو
كان محتاجاً إلى نفسه وإلى إمام آخر فيدور في سلسلهم ما حالان وذلك لوجود العلة الموجبة لله
الإقبال المعصو لا يخالو أن يقدروا على المعصية ولا يقدرون فلا يخالو أن يمكن وقوعها منه

الانبياء

والانبياء عليهم السلام

الانبياء عليهم السلام

في تصديقهم فلا بد من

لا يمكن ان امكن فهو كسائر المكلفين الحقيقة من غير اشتراط ان لم يمكن فقد رتب عليها الا يمكن وقوعه لا يكون
قدرة وان لم يقدر فهو مجبور وليس في ذلك بشر في رايه انما اذا انما ان يمنع وقوع المعصية من شخص من المكلفين
فعل الله ولا يترك ذلك قدرته وتمكنه من الطرفين فالواجب ان يجعل جميع المكلفين كذلك اذا كان الغرض من
وجودهم ايضا التوابع لهم دون وقوع المعصية وعقابهم عليها وايضا فلم لا يجوز ان يكون لانها في الاحتياج
الالتزام والفران وينقطع التسلسل لانما يجب ان يثبت بانها يقدر عليها ولكن لا يقع بمقدوره من غير خلوص
واعبه لهما كما نقول في امشاع وقوع الفبايح من الحكيم تعالى وكان نقول في عصمة الانبياء فان القدرة على ما لا يمكن
وقوعه لا اعتبارا غير انه لا يشكر انما يشكر القدرة على ما لا يمكن وقوعه لذاته عن رب انا لا نقول ان الحكم
جعل شخصا واحدا بفعل معصوما من غير اشتراط منه لذلك كانت نقول كل من يستحق اللطائف الخاصة التي هي
يكسبه فهو مستحقا محضه بها ثم الامام يجب ان يكون من تلك لطائف المكلفون باسرها واستحقوا بكم تلك
اللطائف كانوا اكملهم معصومين فظهر ان الخلل في عقد عصمتهم جميعا ان جعل عليهم لا عليه تعالى وعن الثالث ان نسبة
غير المعصومين الى التبع والفران نسبة واحدة فلو جاز ان يكون الوجود في زمان سابق والفران معينا المكلف مع جواز
خطائه عن الامام لجاز في الجميع مثل ذلك حينئذ لا يجب احتياجهم جميعا الى امام وقد سبق فشا الا لازم فظهر فساد
المزوم بـ لما ثبت جوب نصب الامام على الله تعالى بالطريق الثاني فنقول ناعلم ضرورة ان الحاكم اذا نصب رجلا
غير من ماله لا يقوم بمضاهيهم لا يلحق بهم ما لا جله حناجوا الى منصوب بله تشجيع العقول من ذلك التصديق فغيره
ونصب غير المعصوم من الله تعالى داخل في هذا الحكم فليعلمنا انه لا ينصب غير المعصوم فكل امام نصبه الله تعالى ومعصوم
لا يقال له لا يجوز ان يكون خونا الامام الغل سببا موجبا لامشاع اذله على الخطا سلمنا لكن ينقض ما ذكرتم بالتأنيب
اذا كان في الشك والامام في المرفق شره معصوم ولا يحاط سطوته سلمنا لكن الامامة عبارة عن مجموع امرين احدهما
ثبوت مؤثر في حكمه عليه والتأنيب سلب وهو انما هو حكم الغير عليه فلو افترقنا الامامة الى العصمة لكان ذلك امما
للاول والثاني والجوع والكل باطل بالتأنيب المذكور فانه لا ينقد حكم احد عليه غير الامام والامام في تلك الحال لا
حكمه عليه ايضا لا بد من علم الامام بالغيب قد رتب على الاختراع هو فاذا الحكم عليه غيره وقد تحقق فيه كل واحد
الوصفين مع ان لا غير معتبر فيه فظلال شرائط العصمة في الامام لا انما يجب عن ايمان من رتب العود
علم بالضرورة في الاية عن عجز احاد الولافة فكيف بالرئيس المطلق وعن بـ ان التأنيب يخاف من انزل
من قبل الوقت فيكون لطفه بخلاف الامام سوال قلبك خونا لتمام من عقاب فمن لطفه بالامام
بشارته فيه في المذكور فلما لم يكن ذلك حفيضا عن الامام لهم نكذالك له ولان رغبة الناس في الدنيا اكثر بغية
فعل الطاعة وترك المعصية من الاخر وعن جـ يمنع المصروف ايضا فلم لا يجوز ان يكون الفران الامام حاكما على
المسلمين فوجب عصمة بخلاف التأنيب ايضا فلم لا يكون العصمة لاحد عدم حكمه غيره عليه بخلاف التأنيب
الامام يحكم عليه في تلك الحالة وفيما بعد جـ ان الامام حافظ للشرع فيكون معصوما اما الصغير فان حافظ
له ليس هو الكتاب للشرع التراجع فيه وعدم احاطة بجميع الاحكام والشرع والتسليم للوجوب السالف ولا نقا
المساكين على انما البست لحافظ للشرع ولا في امشاهيه والحوادث غير منهاهية وليس هو الا من يجوز الخطا عليه
انما هو اعني الامام لان كل واحد يجوز كذب الجموع كذلك لان الامام يحسن في ايام من المساء والامام

انما ثبت كونه هذا اثبت كون الغالبه معصومين وانما ثبت ذلك بالنسبة الى التمتع لان اولها بالاعتقاد بان جماع النصائح
والتمتع بطريق اليه التمتع بالتخصيص فلا بد من معرفة هذا التامع بالاعتقاد بان ذلك هو الله لو كان لغير
الجماع بهذا اذا علمنا ان الامر لا يخل بغير الشرايع وانما يكون كذلك لو عرفنا كونه معصومين وهذا هو نظام الامر
هو القياس لا انه ليس بحد في نفسه لا فائدة النظر لضعف الاستدلال من اصله معصومين عليه فلا يكون بانفراد
ولان احدهم يعلم بذلك ليس هو البرهنة الاصلية والاشارة الى انما وجبت بشا لا يتناول كان يتكفي بالاعتقاد بذلك باطل وليس هو
الجموع لان الكتاب المستند وقع التامع فيها وفي مقامها فلا ينبغي ان يكون الجموع حافظا لانهما من جملة ذلك الجموع
وهنا قد اشتمل على بعض التامع واذا كان كل واحد من الجموع قد تضمن بعض التامع وبطل كونه ملية لا على ما تضمنته
فذلك البعض الذي تضمنه ذلك التامع من جملة التامع ولهذا بعض التامع غير محفوظ فلا يكون الجموع
فلم يبق الا الامام الذي هو بعض الامم المعصومة لا يمكن معصومة الظروف بل ان ياد فوالنقصان لا يكون
مخفيا اذا صدق عند التامع ان يتبع وهو باطل قطعا ولا يمكن فنيان وقوله لا تاتوا على
والعدنان ولما لا يتبع فلا يكون قوله معصوم فلا يكون في غاية الا ان كان نصب الامام واجبا على الله تعالى
استقلال صدق التامع لكن المقدم حق على ما تقدم فالتامع مثله بيان الشرطية لانه لو صدق عند التامع لوجوب
الخطا في جميع الاحكام التي امر بها ذلك معصوم عظمه والله تعالى حكيم لا يجوز عليه الفساد وقوله لا
ينال عهدك الظالمين اشار بذلك الى عهد الامام من الفاسق ظالم والامام مدته بالتامع لا يمكن ان
يحدث منفرقا انفرادا في بقائه الى ما كل وملبس مسكن لا يمكن ان يفعلها بنفسه بل يقتضيه مساعد غير
بحسب منعه كل منهم لما يحتاج اليه صاحب جهة به نظام النوع ولما كان الاجماع في مظنة التغليب لئلا
فان كل واحد من الاشخاص قد يحتاج الى ما في يد غيره فلهذا عود فونه الشهوية الى اخذه وفهمه عليه وظلمه فيه
فوق ذلك في وقوع المهرج المرجح اثاره الفتن فلا بد من نصب امام معصوم يصد عنهم الظلم والتعدي وتكون
عن التغليب لغيره بنصف النظام ومن الظالم يوصل الحق الى مستحقه لا يجوز عليه الخطا ولا التهور ولا
المعصية والاول يتم النظام به فتح الله تعالى فاد على نصب امام معصوم والحاجة للعالم داعية اليه لا في
فيه الكمال فانه في نصبه طمأنينة نفس توجب احتياج موصوفها في الكمال فنفها الى غير انما يوجب
الاحتياج الى غير موصوفها تلك الصفة فقد العظمة اوجب الاحتياج الى غير موصوفها اذا لوضوئها
في الاحتياج غير موصوفها العظمة هو موصوفها بالعظمة في مجموعها الخطا هو امكانها فاذا اوجب الاحتياج
اليه في عدمه كانت واجبة العهد اذ جميع المكنات في الامكان في شريك في الاحتياج الى امة خارجة الخطا
عن كل المكن لا يكون ممكنا وفاجب علم الخطا هو المعصوم يا لو كان الامام غير معصوم لم يخلف المعاول على
الثامة لكن التامع باطل فالقدم مثله بيان الملازمة ان مجموع الخطا على الكلف موجب بيجاب كونه رؤسا الامام
الامام لا يكون رؤسا الامام والامام لا كان امامه هو الامام من غير احتياج اليه فيستلزم انما يجب متابعتها بدليل
والاجماع والاعتقاد اما اللغز لان الامام عبارة عن شخص يؤتم به في كل شيء كما ان اسم الزمان يبرئ من جهة الخطا
لما يلحق به واما الاجماع فلا انه لا خلاف انه يجب على كل واحد من الناس حكم الامام واتباعه في جميع الاحكام وفي جميع
واما العقل فلا انه يجب اتباع الامام قطعا وقبول حكمه اما ان يكون بغير قوله او لا دليل على ذلك ولا لقوله

المعصوم

الامام

لدليل عليه لا جازم ان يقال انه لا لقوله ولا دليل له عليه بالضرورة ولا جازم ان يقال له دليل عليه
 لوجوب ثبانه عليه غير المجتهد لا يتحقق عليه دليل لانه لا فائدة حيث قد في توسط قوله فتعين ان يكون له
 قوله فلو جاعل الخطا فنقد براه قدامه على الخطا اما ان يقال بوجوب ثبانه الامر من الله تعالى بالامتنان
 لا يقال ذلك فان كان الاول لزم كونه ثبانا بالخطا وهو محال وان كان الثاني فقد خرج الامام في ذلك الخطا
 عن كونه اماما فلزم منه خلو ذلك الزمان عن الامام وهو محال ^{بما} انا نعلم بالضرورة بعينه النبي عليه السلام
 تكليفه لتاسخ كل عصر بانواع ما جابه من الشرايع وذلك موقوف على نقلها الى من بعده والتأمل اما ان يكون
 معصوما او غير معصوم والثاني باطل والا لما حصل العلم بقوله فيما ينقله ولا الاعتماد على قوله فتشغى فائدة التكليف
 فتعين الاول والمعصومة اما الامام او الامة في ما اجمعوا عليه اهل التواتر في ما نقلوه لا غير فالقول بمعصومته
 عن هؤلاء الثلاثة قول لا قابل به ولا جازم ان يكون مستند علم من بعد النبي بشريته انقطاع الاجماع من الامة
 فان عصمة الامة عن الخطا انما تعرف بالتصور لو اوردته على الرسول من الكتاب لستة فكل نص يدل على كون
 الاجماع حجة فلا بد من معرفة كونه منقولا عن الرسول وانه لا فاسخ ولا معارض كان ايضا موقوف على صدق
 التأمل له صدق ما ان يكون معلوما بالاجماع او غير فان كانا الاجماع لزم الدور من حيث اننا لا نعرف صدق
 الخبر الدال على صحة عصمة اهل الاجماع الا بالاجماع وعصمة اهل الاجماع لا تعرف لا بعد معرفة صدق ذلك الخبر
 لان الاجماع انما هو حجة باثباته على قول المعصومة لولاه لكان جواز الكذب في ما لكل واحد ولازم الجزم ان
 لكل وقد يتنازع في الاصول ضعفا دلهم على كون الاجماع حجة ولان المسائل الاجماعية قليلة في الغاية ولانه لا
 ان يحتج به على الغير وان كان بغیر الاجماع فاما التواتر او غيره لا جازم ان يكون ذلك بالتواتر فان غاب التواتر
 معرفة كون ذلك الخبر منقولا عن النبي عليه السلام وليس فيه ما يدل على انه ليس بمسوخ ولا معارض فلا يبعد
 الاجماع حجة فلم يبق الا الامام وهو المطلوب بهذا بطل كون التواتر مفيدا للاحكام ولانه لم يكن عند النبي
 عليه السلام اظهر من الاقامة لوفوعها كل يوم خمس مرات على رؤس الاشهاد ولم يثبت بالتواتر فصولها لوفوع
 فيها ^{بما} ان لا يكون الامام معصوما فنقد براه في المعصية اما ان يجب لا نكار عليه ولا يجب ان
 الانكار عليه لزم القد من جهة توقف اثره والامام على نجر الرعية ونجر الرعية على نجر الامام ولو فوج
 المحذور منه فان لم يجب لا نكار عليه فهو مشع لقوله عليه السلام من راي منكرا فليكره ولو جوب نكار المنكر
 لاجماع ^{بما} لا يختلف الامة في كتاب الله تعالى ولا السنة المتواترة ولا اجماع عليها والقبائل في حجة
 بين في الامة والخطا الاحاد لا يصلح لافادة الشريعة لقوله تعالى ان الظن لا يغني عن الحق شيئا فلا بد من
 بعض الحق والباطل وذلك هو الامام ^{بما} ان القرآن انما نزل ليعلم ويعمل به وهو يشمل على الفاظ مشككة مجله
 لا يعرف من نفسه وايات متعارضة ^{بما} في دفع الاختلاف فيها بين المفتريين لا سبيل الى معرفة الحق
 منها بقول غير المعصوم وليس قول المعصوم ^{بما} من الاخر فلا بد ان يكون المعروف لذلك معصوما وهو
 من الله تعالى هو التاصيل للامام ومن يعلم فساد نصبه فيج عفا الله تعالى لا يفعل البغي فلا بد ان يكون الامام
 معصوما ^{بما} قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وكل من ار الله بطاعته فهو معصوم لا يخفى
 انما بطاعة غير المعصوم مطلقا لا في شيء عفا الله تعالى الامام لو لم يكن معصوما لكان اما ان يكون عاميا او

والاول محال والاما وجب على المجتهد طاعته ونقص محله من القلوب يستعمل من الله تعالى الا بطاعة العامة ايضا
ولم يجب بطاعة العامة طاعته لعدم الاولوية والثاني محال والا لم يجب على المجتهد طاعته لعدمية الاولوية ويجوز
العامة بين قوله وفعل غيره من المجتهدين فلهما بين فائدة في نصبه كقوله تعالى هدينا الصراط المستقيم صراط الذين انعمنا
عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وغير المعصومين فلا بد ان اتباع طريقه فطما فاعين ان يكون هناك معصوم
والهذه اية انما هي بالعلم بطريقهم لا بالظن وهو في الاقل لما يصح معصوم والاجماع والتواتر قد يستحقون السرائر
هو اتباعهم في جميع الاحكام والاجماع والتواتر لا يفيدان ذلك فليس الا امام فانه اذا كان قوله تعالى الذين انعمنا
عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين اشارة الى الانبياء فالهذه اية الطريق بطريقهم على انما هو من المعصوم في كل
زمان اذ لا يختص هذا الدعاء بقوم دون قوم وان كان اشارة الى الانبياء فال المطلوب بضم حاصل كما قوله تعالى
ان عبادي لنت لكَ عليهم سلطان الا من اتبعك من الغايب هذه نكرة منفية فتم للاستثناء فبازم من ذلك
نفي كل سلطان للشيطان ان على قوم خاص في جميع الاوقات اذ كل من صدق منه ذنب في وقت ما فان للشيطان عليه
سلطانا في الجملة وهو ينافي قوله ليس لك عليهم سلطان يدل هذا على عصمة قوم من ابتدائهم ووجودهم
الى اخر عمرهم ومن الصغائر والكبار عهدا وسهوا واولا وكل من اثبت ذلك ثبت عصمة الامام اذ لم يقبل احد
بعصمة الانبياء من اول عمرهم الى اخر عمرهم من جميع الصغائر والكبار سهوا واولا واولا الا وقال بعصمة
الامام كذلك ومن نفي عصمة الامام لم يقبل بذلك فالفرق قول ثالث خالف للاجماع كقوله تعالى فمن اتبعك
الى القوم الحق ان يتبع ام من لا اله الا الله كما لكم كيف تحكمون وغير المعصوم لا اله الا الله كما لكم كيف تحكمون
مع انه يهدى فيكون الانكار على اتباعه ولا فخر المعصوم لا يجوز اتباعه والامام يجب اتباعه فلا شيء من غير المعصوم اما
وهو المطلوب كقوله تعالى الذين انعمنا عليهم ام لم ير بالنعمة هنا العصمة اذ سوا اتباع طريقهم التي انعم الله تعالى
عليهم بها يدل على ذلك فطريقهم هو الصراط المستقيم اذ ما هو صوابا دائما ويستعمل عليه
ولا شيء من غير المعصوم كذلك فطريقه ليست بمنفعة دائمة فدل على ان كل متبوع طريقه كذلك وكل متبوع معصوم
والامام متبوع فيجب ان يكون معصوما كقوله تعالى لان لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل المراد منه
الا يكون لاحد من الناس شيء من وجوه الحجج فيهم في الناس هو ظاهر في الجملة لانها نكرة في معرض النفي وانما يتم ذلك
في حق من باء بعد عصر الرسول مع عصمة نافي للشرع وفائهم مقام الرسول في جميع ما يراد منه سوا النبوة ولا
يتحقق ذلك الا مع عصمة الامام فيجب عصمة الامام لا يقال نفي الحجج بعد مجي الرسل فلا يتوقف على ما معصوم
والا لزم التناقض لانه لو لم يكن امام معصوم ثبتت الحجج بقولكم لكن ما منفي بالاية والزمان واحد فشرط الشا
متحققه لانا نقول الامام المعصوم لازم لا يرشاد الرسول للوجوب المذكور وذكر المازوم ووجوب الملازمة كما
لان قوله بعد الرسل هو قوله بعد الامام المعصوم او ملازمه ولا ينافي المراد بعد مجي الرسول بحججه
بل المراد بعد الرسل وانما هي بجميع الشريعة ونفوسها واطهارها وجميع ما يتوقف عليه رضاها والعام بها
والعمل واسخ لك واهل الامام المعصوم لانه هو المؤيد للشرعية وبه يعلم ولا تناقض لا سيما في الرسل
وفائهم وخا الزمان من معصوم والا لثبت الحجج كقوله تعالى امن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا
فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وجب الاستدلال من جهة ان نفي الحزن ونفي الحزن على

كان
سلطان

[illegible]

في الجمع يقتضي العموم وقد بين ذلك في الاصول ان مقتضى الاستحسان ان استحسان الثواب الدائم
 العقاب ثما هو بفعل الطاعات في تلك المعاصي وقد بينا ذلك في علم الكلام وهذه الآية تدل على ذلك من
 باب لا يملكنا في الاصول فيسجل وجوب لمكن او معلول الا عند وجود سببه واستحسان الثواب الدائم
 مشروط بالوفاء فلا يثبت لامع الوفاء عند الوفاء او قبلها مع وجود سبب لطاعات في سبب كالمعاصي
 والالزام احد الامرين اما وجوب لمكن مع عدم سبب وثبوت معلول مع عدم سببه عدم وجوب لان البشارة لهم
 بان لهم الجنة اخبار بثبوت استحسان الثواب الدائم ولعلنا ثابتة اذا الوفاء الان لم يثبت لانها في المستقبل
 فلا بد من ثبوت سببها الذي يمنع معه المعاصي ويجب مع الطاعات باخبار المكلف لانه ان لم يثبت وجوب الطاعات
 منه يمتنع المعاصي لزم ثبوت المعلول مع عدم سببه ان وجب من غير سببه وجوب لزم وجوب لمكن مع عدم سببه
 هو محال وذلك لتبطل العصمة اذا انقضت ذلك فنقول هذه الآية تدل على وجوب المعصية في كل زمان لان الادب
 لبشارة يقتضي وجود البشارة لا استحالة البشارة المعصية ويكون مغاير للثبوت في هذه الآية والبشارة بجميع
 الطاعات يمنع جميع المعاصي لان قوله تعالى وعملوا الصالحات للمعصية الثانية ومن جملتها اصل الصالحات
 والامتناع منها يلزم عدم صدور شيء من القبايح منها ثم ثبوت الاستحسان قبل الوفاء يدل على ثبوت سببها
 الموجب لنظر العلم غير كاف لانه غير موجب في تابع والتبعية والعصمة فوجب ثبوت العصمة لان لفوم غير التبع
 التماس بين قائلين منهم من لم يثبت ثبوت المعصية اصل او منها من قال بثبوتها في كل عصر فلا يثبت ثبوتها في عصر
 وقت عصي يكون باطلا وقد ثبت في وقتها على التسليم فيثبت في كل عصر فيسجل كون الامام غيره مع ثبوتها فيسجل
 من الحكم ايجاب طاعة غير المعصية على المعصية غير منع وجود المعصية ضرورة العقل لا قوله تعالى قالوا انجيلها
 من يفسد فيها ويهلك لانهما الاية في الاستدلال ان الملائكة يسجل عليهم الجهل المكرب فذلكوا بان وجود
 غير المعصية يثبت على مفسد فاجابهم الله تعالى بقوله قال في اعلم ما لا تعلمون معناه ان وجوده من المصالح ما يقتضي
 ترجيح الوجود على العدم فاذا كان وجود غير المعصية يثبت على مفسد ما يكون تحكيمه مع عدم المعصية يقتضي
 وينبغي محض الفساد لا يبيح فيسجل صدور ما منه تعالى فلا يكون اما ما لا يقال هذا يدل على نقص مطلق
 لا تبيد على عدم عصمة ادم عليه السلام لانه تعالى قال واذا قال ربك للملائكة اتيه جاعلا في الارض خليفة قالوا اتجعل
 من خيسف فيها الاية والخليفة ادم وفولم اشارة اليه ان لا يكون النبي معصوما قال الامام الا يكون كذلك لا فانقول
 انه يدل على عدم عصمة ادم فان قوله ايماء اليه من يفسد فيها ويهلك لانه تعالى اشارة الى ادم واما ما وشارة
 الى من يفسد فيها اذ ادم لم يوجد منه فشا في الارض لا سفان ساء وهذا ظاهر ووجه انكار انهم في ان وجود
 ادم على وجه يحصل منه التسل والعقل لا يثبت المنكر مع عدم عصمة اكثرهم مستلزم للفساد وهذا ما يوافقنا
 فيحكم غير المعصية لتبطل تعانين منع هذا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وجه الاستدلال بثبوت على مفسد
 ان هذا انما غيب في باب في الخوف والقرن وهو عام في كل عصر لكل احد انما غاب ان كل ما غيب الله
 الخافية فهو ممكن فيجوز ان المراد من جميع انواع الخوف والقرن في كل الاوقات لان النكرة المنفية للمؤمن في انه لا يحصل
 ذلك الا بيقين امثال ادم الله تعالى ونوايه اتماه علم ذلك بعينه مراد الله تعالى من خطابه جميعهم فينبغي معرفة
 مراد النبي عليه السلام من خطابه ان ذلك لا يحصل من الكتاب لانه اذا اكثرها بعمومها والفاظ مشددة

فان

لا نسلم

وقر

والا

والاقل منها المفيد اليقين السند المتواتر منها قليل وقد قال بعض الاصوليين ان الدلائل اللفظية كلها لا
يصدق منها اليقين فديننا وجوه ضعفه في الاصول لكن اتفق الكل على انه ليس كل دليل اللفظية مفيد اليقين
ولا يمكن انتفاء الخوف دائما والحق في جميع الاحوال الامع يتبين ان الرافضية خطابه تعا ولا يمكن ان يقول المعصوم فيكون
المعصوم ثابتا في كل عصر فيسجل امامه غيره مع وجوده ووظائفه في قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا
لتكونوا شهداء على الناس يكون الرسول عليكم شهيدا ووجه الاستدلال انه وصفهم بالعدالة المطلقة لاجل الشهادة
على الناس لا بد وان يكون الشاهد من صفات مخالفة لرسوله في شيء اصلها لا يكون للشهادة عليه الخافضة حجة
عليه لا يكون كذلك لا المعصوم في قوله تعا وكبر الصابرين ^{تعالى} اذا اصابتهم مصيبة الى قوله هم المهندون جلا
ان ادخال الالف واللام على الميم مع ذكره في الموجه يدل على انحصار المحل في الموضوع كما اذا قلنا ان هذا هو العالم يدل
على انحصار العلم في بقوله تعا اولئك هم المهندون يدل على انحصار الهداية العامة في كل الاحوال وفي كل الاشياء
فيهم فيكون هذا اسنارة الى المعصومين من امتهم عليه السلام وهم بعض الامم وهو ظاهر واذ اثبت ان هذا
في كل وجود الاشياء في هذه الامة عامة في كل عصر اجاغا فليزوم وجود معصوم في كل عصر ولا خلاف في
معصوم غير النبي في زمان دون زمان لا يقال لو جعل المحل طبيعة المتمدن لزم ذكر ما كنز ذكره بصيغة الجمع
بالتام فاما ان يريد بسبب المندمين ولا يقف ثم دليلكم او يريد بكل المندمين هذا من منع لان القضية حينئذ
نصية مخوفة موجبة محولة مستوية بالقاب لكل وهذا القضية بمنع صدقها ثابت في المنطق فلم لا يجوز ان يكون
قوله تعا هم المهندون في تلك القضية في الامم الصبر لا مطلقا وعلى هذا يصح لا تأنيب عن ان مثل هذه
يصدق مع مشاة الميم في الموضوع ولادة ثبوت لكل الكل كما يقول مجموع افراد الانسان هي مجموع افراد الناطقون
وبما ذكرناه يجوز العمل على الحقيقة او لا له لولا يكن الامام معصوما ثم انما الامام والاشياء باطل فالغدة
مشه بيان الملازمة ان الامام اذا اجتمع عليه الخطا لم يجز اتباعه لافقاع علمه صوابا لكن هو التاقل للشرع وانما
بقوله فيوقف عن صوابه على قبول قوله وقبول قوله على معرفة صوابه فيقطع الامام الحق كل محكوم
يعلم منه بغير من الطاعة ويبعد عن المعصية دائما بفينا بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم يعلم منه بغير
وبعد مع تمكن دائما بفينا بالضرورة فلا شيء مما يعلم امامه بغير معصوم بالضرورة والثابت المعدول
الموجبة المحصلة مع تحقق الموضوع فليزوم كل من يعلم امامه فهو معصوم بالضرورة وهو المطلوب لان على المعصوم
لا يمكن العلم امامه قطعا وكل من لا يمكن العلم امامه لا يكون اماما ينتج لا شيء من غير المعصوم يكون اماما
لضرورة اما الصغر فلان الامام هو الذي يفر من الطاعة ويبعد عن المعصية مع تمكنه فاما فكل من لم يعلم
ذلك لا يعلم امامه ليجوز خطائه ونقدان تكالبا لمعاصي والارباب تجاوزه مع عن الامر بالطاعة والعلم بان
يجوز التقيض انما يعلم ذلك بعصمة الامام وهذا ظاهر واما الكبر فلانه اذا لم يمكن العلم امامه لو كان اماما
لزم تكليف ما لا يطاق وانه لا يجز طاعة عدم العلم بالشرط والالزام تكليف العاقل وقد بينا استحالة ذلك في علم
الكلام في غير المعصوم ان يمكن في غير نفسه من الطاعة ويبعد عن المعصية ولا يمكن فان كان الاول مستغنى
عن الامام مطلقا ولم يجز في الامام وان كان الثاني فاذا لم يمكن نفس بنفس فانه لا يمكن في نفس غيره ولا
يصلح لخط الامام يجب ان يكون مغفرا لجميع المكلفين ذلك العصر لما بين علمهم الخطا وبعد ولا شيء من

غير المعصية كذلك فانه لا يصلح لنفسه فيجب عليه ما فلا شيء من الامام بغير معصية الامام يجب ان يحسنه
 الضرورة ولا شيء من غير المعصية ان يحسنه لا شيء من الامام بغير معصية بالضرورة اما الصغر فظاهر فانه لو
 ذلك لا شئنا فبدنه ونقول له ان اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فواجب عليه وكل من اوجب الله
 طاعته وجب ان يحسنه لقوله تعالى فليست الا الذين يخافون عذاب الله ان يصيبهم ففسيحة او يصيبهم عذاب الله واما
 فلان غير المعصية لا تصد الذنب وقالوا في حقهم ظالم لنفسه كل ظالم لا يحسنه لقوله تعالى الا الذين ظلموا
 منهم فلا تخشونهم لانهم لا يظلمون هذا ما من من الاول صغره ممكنه فان غير المعصية هو الذي يمكن ان يصدر منه الذنب ولا
 بشرط صدور الذنب الفاسل الاول الذي هو اصل الدليل من الشكل الثاني كبره ليس ضرورية واختلاف
 مع غير هذا في الشكل الثاني لاننا لم نبيح ضرورية لا توجب عن امانة اما ان يصدر منه ذنب ولا الثاني هو المعصية
 الاول هو غير سائنا لكن قد بينا في علم المنطق ان الممكن الصغر في الاول يوجب وقد برهنا على خطأ المناظرين فيه
 عن قس اما قد بينا في كتبنا النطقية اننا نحتاج الضرورية في الثاني مع غير هذا ضرورية ولا يمكن رد هذا الى
 ولان الكبر في ضرورية هذا ظاهر في الامام بغير الله تعالى فاما يوم القيمة من شيء من غير المعصية كذلك فلا
 شيء من الامام بغير معصية اما الصغر فله قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس
 ويكون الرسول عليكم شهيدا فعد ذلك ما هم الله تعالى فيهم الرسول الله يوم القيمة يقول شهداء انهم و
 انما هو لا مثالا لالله تعالى والطاعات الامام الذي هو مقرب لهم في القاعة ومبجلهم وهو لطف في
 التكليف بفساد ذلك ولابد ان يكون هو المراد بذلك لا غير واما الكبر فله قوله تعالى ان الذين يكفرون
 ما اتوا الله من الكتاب يشقون به ثمنا فليلا اولئك ما ياكلون في بطونهم الا النار ولا يكلمهم الله يوم القيمة
 ولا ينكبهم و غير المعصية يمكن ان يكون ما اتوا الله ويشق به ثمنا فليلا مقطوعا بغير كبر الله تعالى يوم القيمة
 من ان الامام مقطوع بانه غير محرم يوم القيمة بالضرورة ولا شيء من غير المعصية كذلك فلا شيء من الامام
 معصوم اما الصغر فلا سخا الكذب على الله تعالى بالضرورة وقد خالف الله تعالى يوم لا تخشع الله التبت و
 الذين امنوا معه في هذا يوم مقطوع باهم غير محرم فكما ان النجاة الى الله بذلك كذلك الامام يكون اولي
 كل الناس بذلك لوجود ما في غيره فيه لا شيء يشق كونه معصوما على ما بان في زيادة نصه في شجده وكونه لطفا
 كما ان التبت لطف فيكون المراد بهذه الابهة ما الاثمة وحدهم وهم وغيرهم وهم اولي بها واما الكبر فلان غير
 المعصية يمكن ان يكون لا شيء يمكن ان يدخل لنا لقوله تعالى الذين لا يدعون مع الله الها اخر ولا يقتلون
 النبي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق اثمنا مضاعفة له العذاب يوم القيمة ويحذر في
 ثمانا جعل ذلك جزاء على كل واحد واحد لقوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى والعذاب عابيا
 لغفر فاما اصبرهم على النار وكل من يمكن ان يدخل النار يمكن ان يكون معصية لقوله تعالى انك من مدخل
 النار فقد خشيته لانهم لا يظلمون هذا الدليل لا يثبت لان الظاهر ان من يمكن ان يصغر وفعله لا يوجب في
 لما بين في المنطق اننا نقول بهذا الدليل تام لان الممكن الصغر يوجب في الشكل لما بينا في المنطق لانهم لا
 الدليل يتم في حق عليه السلام والعصا الحسن عليه السلام انهم وجدوا في حق النبي اما في حق بل في الائمة فلا يثبت
 لانهم لم يكونوا في زمانه لا نقول ليس المراد من من مع الدليل انما في زمانه خاصة بل الذين امنوا بدعوه

كبره
 كبره

تولية

مثل هذا ولا يرد بسند ما استدلوا به من انهم لا يعلمون باطن الله فلا يجوز ان يكون الامام الا منصوباً عليه
 من قبل الله تعالى استحال ذلك من هذا المعصوم ويخرج من الحكم بحكم غير المعصوم فكل الامام بازم من طاعة
 اتباعه بحد انباع خطوات الشيطان وتركه لان الله تعالى امر بطاعة الامام واتباع قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا
 الرسول واولي الامر منكم وظهر عن اتباع خطوات الشيطان بقوله تعالى لا تتبعوا خطوات الشيطان وفاعل الامور
 لا يكون فاعلاً له من هذه الجهة لاستحالة فعله في الارض والحق في ذلك لا شيء من غير المعصوم بل في طاعة
 واتباعه عدم اتباع خطوات الشيطان وهذا ينبغي ان من الثاني لا شيء من الامام بغير المعصوم وهو المطلوب فله قوله
 تعالى فان ذلكم من بعد ما جاءكم اليقينات فاعلموا ان الله عز وجل حكيم واليقين التي لا يحصل معها الخطأ ولا
 الخلل لا تحصل لا بقول المعصوم ولا الكتاب مثله على الجملة من المشابهة والتاسخ والتسويخ والاضمار والجلد
 اكثر منها عن غيره ودلالة اكثر ما غير يقين ولا يعلم ذلك يقيناً الا المعصوم ولا يحصل الجزم الا بقوله تعالى
 الخطا على من وطئ من بين الاحتمال التفضيل على ثبوت المعصوم في كل وقت فبفصيل كون الامام غير نفق
 الجزم بالحق بما جاء به الامام والام لا يحصل بثبوت بطوره وانه فانه ثبت بقوله لا شيء من غير المعصوم
 يحصل والحق بانباعه فلا شيء من الامام بغير معصوم ثم قوله تعالى ومن يهدك الله فلا قوة الا بالله فان الله
 شديد العقاب غير المعصوم يجوز عليه ذلك فلا يجوز اتباعه ثم قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله
 مبشرين ومنذرين في قوله والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم والاستدلال به من خمسة اوجه ٢
 الحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وهذا الطعن فيجب موافقة الاجماع على عمومها في كل عصر لعموم الناس فلا بد
 من الحكم بالكتاب بين كل مختلفين بالعرفاء وغير المعصوم ليس كذلك ليجوز تعدد خطابه بغير الحق او خطابه
 فغير المعصوم لا يمكن الحكم بين كل مختلفين بالحق من الكتابي ته لا يعلم ذلك يقيناً من الكتاب الا المعصوم وتوضيح
 معرفة جميع الاحكام يقيناً منه فدل على وجوب المعصوم في كل عصر وبث قوله تعالى وما اختلف فيه الا الذين اوتوه
 من تبديل احكامهم اليقينات يقيناً بينهم والطريق الى العلم ما العقل والفعل والكل الاحكام الشرعية لا يمكن
 من ذلكها ولا مجال له فيها ففي العقل فاما ان يكون مقطوعاً في مشروعية ذلك او لا يكون كذلك فان كان الاول
 وكان ذلك ضرورياً يشترك فيه كل الناس هذا لا يفتح فيه خلاف الا على سبيل البغى بين المختلفين وليس من الكتب
 الالهية والتسليم كذلك ولا يكون تصرفاً يشترك فيه الناس لا بد من وضع طريق يمكن التوصل منه الى معرفة الحق
 الدلالة من انواع الخطاب في الكتب المنزلة لكل الناس الا يمكن الاختلاف فيها منهم اذ ما لا يشترك العقل في ضرورية
 ادراكه ولا طريق بوصولهم الى العلم به لا بد من الاختلاف في الامارات والقانون فلا يكون الاختلاف يقيناً
 تحكم بان الاختلاف في الثاني وهو الا يكون مقطوعاً في مشروعية ذلك بل يكون من قبل الجملة والحق
 فلا يتيقن طريق الى العلم بانواع الخطاب العلم العقل لا يصلح هنا وهو ظاهر في العقل فمن يحصل الجزم بقوله
 ولا بد من طريق الى الجزم بصدقه وعلمه ذلك هو المعصوم وهو المطلوب الطريق الى معرفة صدقه ومعرفة عصمة
 بالمعجزات ونقص من الله والحق والامام صريح على ذلك ثم قوله تعالى بعد ما جاءتهم اليقينات حكم بان خلافاً
 بعد محلي اليقينات التي يمكنهم منها العلم اليقين بذلك ليس ذلك الكتابي لانه فيكون اشارة الى المعصوم والحق
 بالمعجزات والكرامات فان لم يعلمهم فلنفسهم في النظر العقل في معجزهم والتصور الدالة عليهم والبراهين القطعية

شئى

ادراك

لا يخلو التقيض في قوله نعم فثبت ان الله الذي آمنوا بما اختلفوا فيه من الحق باذنه اشار الى المعصية
نعلم قطعاً انه لم يعلم جميع المشايخ وجميع الما ولا يفتينا الا المعصية قوله نعم والله يهديكم من يشاء الى صراط مستقيم
وذلك يدل على ثبوت المعصية لان الصراط المستقيم الذي لا يعين خطاً اصلاً لا يحصل الا من قول المعصية
قوله نعم وعسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون فلا
من طريق العلم بالاشياء النافعة والضارة من حيث الدين ولا سبيل الى ذلك الا من المعصية فليزوم ثبوته من
قوله تعالى والله يدعوا الى الجنة والمغفرة باذنه ويبين اياته للناس لعلهم يتذكرون الاستدلال به من وجوه اهل
ان هذا يدل على رحمة ولطفه بالعباد وادبه لدخولهم الجنة مع خلق الفواحش الشهوة والغضب والاهوية المختلفة
الاشياء والخطايا غير انهم فلوله ينصب المعصية في كل عصر لنا فضعف عن ذلك في ان دعاء الله
والمغفرة انما هو مجازي في وجعل الاطاعة الطريق الى العلم والعمل اتم الاطاعة في التكليف
الامام المعصية لا في المطر بل في الطاعة والمجد من المعصية لا العلم بالتكليف والاحكام الشرعية لا يحصل الا
من المعصية اذ غير لا يوثق بقوله ولا يتم الغاية به حتى قوله تعالى ويبين اياته للناس لعلهم يتذكرون انما
الذي يحصل معه التذكير والخوف من المخالفة لا يحصل الا بقول المعصية اذ الاكثر مما يحمل وعام يحصل التمسك به
مستند في عدم المختص لا انما العبد المفسد بالظن واكثر مما اقل فلا بد من طريق معرفته وليس الا بالمعصية
نعم قوله تعالى ان الله يحب المتوابين ويحب المتطهرين وذلك يتوقف على معرفة الذنوب وهو موقوف على العلم با
لاحكام الشرعية والخطايا الالهية والسنن النبوية وكذلك يتوقف على معرفة الطهارات وانواعها واحكامها وانواعها
وشرايطها اسبابها وكيفيةها ولا يحصل ذلك الا من المعصية لما تقدم وهو عام في كل زمان فيجب المعصية كل زمان
فثبت ان يكون غير الامام معه مسبب قوله تعالى ان تروا وقتوا وتصلحوا بين الناس الله سمع عليكم
الاستدلال من وجهين ان البر والتقوى واصلاح بين الناس موقوف على معرفة الاحكام الشرعية فلما كان
انواع الخطاب الالهية على وجه يقين والالفاظ انبائه بالمعصية والفساد والبر هو لا يعلم ذلك لا يحصل الا من المعصية
على ما تقدم فيجب المعصية من الموصولة هذه الصلح بين الناس فيعتبر على الناس قول قوله لا يصلا
وانتظام النوع وغير المعصية لا يصلح لذلك فدل على ثبوت المعصية في قوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في
ايمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم كتب لقوب ثلاثة انواع الاعتقاد ان طابق كل ما بان لم يطابق في
شيء كان منه في العقليات او العفليات بعبارة كسب لقوب ثلاثة انواع الاعتقاد ان طابق كل ما بان لم يطابق في
الحق والمطابق لا والله تعالى وهبة لا يحصل ذلك الا من المعصية لما تقدم وهو عام في كل عصر فيجب جود المعصية
كل عصر لا يقال انقولون بذهب الملاحدة القائلين بتوقف الحقائق على الامام لاننا نقول لا نقول بذلك في
الحقائق العقلية بل معرفة الاحكام الشرعية والملاحدة من الكلمات الالهية والابان الجملة وغيرها موقوف على المعصية
وليس هذا مذهب الملاحدة في قوله تعالى والله عفو رحيم وجر الاستدلال انه وصف نفسه بالرحيم
الفوق الشهوة والغضب والبلد في قدرته وتمكين الودي من الالهية واجهلا فلوله يخاف المعصوم الذي يمكن
مع خصيل الفوائد النبوية والاخرية والخلاص من العذاب بخصيل التقية وفيه الفوق الشهوة والغضب
والبلد في رحمة هذه الاشياء موجبا لهلاك الامام المعصوم من الرحمة والموت من اسباب لهلاك

د2
معرفة

علم

هذه الآية قوله تعالى غفور رحيم وقوله تعالى الرحمن الرحيم وقوله كتب عليكم على أنفسكم كل ذلك يدل على
 عذر المكلف في ترك المكلف به ما له مع الله تعالى جميع ما ينبغي له ان يات به مما يثبوت عليه فعل المكلف من
 القدرة والعلوم والاطلاق المقتضى للمبعدا المتعاضد للعلوى الشهوية والغضبية والقرينة من الايام المتجددة
 ولا اهم في ذلك من المعصية في كل زمان اذ مع ضرورة المكلف على قول غيره ولا يحصل العلم من السنن والكتاب
 بجميع الاحكام وكان الله تعالى انشأ في وجه ما ولكن لا يجوز التنبه اليه لتعاقبه القدرة والشهوة والقرينة
 والا لا يرفع التكليف لعدم الكلفة ولزوم الاجزاء وغيرها لا يجوز الا لا يحسن المباعدة وانما يحسن مع كون
 من كل وجه الاما ليس من فعله ويثبوت عليه التكليف متى انشأ الامام المعصوم في عصر ما لم يزل الحال
 بالضرورة وكل ما هو ملازم للحال بالضرورة فهو محال وانقلوا الاما المعصوم في عصر محال واذا استحال صدق
 السالبة الجزئية وجب صدق الموجبة الكلية فيجب جوده في كل عصمة اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلا تستلزم
 ثبوت الحجة للمكلف على الله تعالى في وقت ما لم يشاركه المعصوم للتبعية المطلوبة فالتبعية براد منه العلم بالاحكام و
 التبعية في التبعية وهما موجودان في الامام المعصوم فيكون نفسه مساويا للتبعية ولا يمتنع احد المتساويين لان
 لا يمكن انشاء الرسول يستلزم ثبوت الحجة فكذلك انشاء الامام مستلزم لامام المعصوم لطف عام والتبعية لطف خاص
 وانشأ العام شتم من انشأ الخاص في الاستحالة عدم ارسا الرسل منه تعالى فاستحالة عدم نصب الامام من باب
 مفهوم الموافقة كغيرها التافيت لئلا على خبرها الضرب مع قوله تعالى ومن يتبع حذو الله فاولئك
 هم الظالمون وكل من يمكن ان يكون ظالما لا يجوز اتباعه ولا طاعة له حذو الله عن الضرر والمظنون وغير المعصوم
 كذلك فلا يجوز اتباعه كل امام يجب اتباعه فلا شيء من غير المعصوم بامام مدعي قوله تعالى حافظوا على
 والصلاة الوسطى وقوموا لله فانيبين امر بالحفاظة على الصلوات ذلك من اخات شرابها ومعرفة
 احكامها والاحكام من مطلقاتها على وجه يعلم صوابه ولا يعلم الا من المعصوم لا تقدم فيجب هي عامة في كل
 عصر فيجب مع قوله تعالى يبين الله لكم في كتابه ما كان لكم فيكم لتعلموا والبيان الذي يحصل منه العلم انما يكون بالنص مع
 الوضع بغيره او من قول المعصوم والاول منقطع في اكثر الايات فمعين السالبة فيسبيل ان يكون الامام غيره
 هي عامة في كل عصر اجماعا قولهم تعالى فانيبين الله لكم في كتابه ما كان لكم فيكم لتعلموا والبيان الذي يحصل منه العلم انما يكون بالنص مع
 في كل عصر يوجد فيه الكفاية فيجب ان يبين ذلك لا بد ان يكون معصوما لان الجاه في سفك الدماء والافساد
 الاموال والافساد لا بد ان يتحقق صحة قوله وكيف يقال لمن يقال وغير المعصوم لا يحصل الوثوق بقوله
 فتنبه في غاية التكليف محبت قوله تعالى والله يوفى ملكه من يشاء والله واسع عليم فنقول من يوشى
 الله الملك لا يجوز ان يكون غير معصوم لانه عبارة عن استحياء الامر والتمسك بالخلاف ولا يجوز ان يفعل الله تعالى
 بغير المعصوم وهي عامة في كل عصر بالاجماع ولا نه لا قابل بالقرينة فانه لو قال قابل لانه لا يجوز ان يكون ذلك
 التنبه فلما بدل على عصمة بعد النبوة وقبلها لانه لو كان يصدر منه لانه قبلها لفظ محبة من الغلو فلا يحصل
 الانقياد لآمره ونهيه وهو ينافي النص بغيره من القول بذلك عصمة الامام والالزام من ذلك حد ذاته
 ثالث وهو باطل في قوله تعالى ولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض فجهل الاسد لانه
 وجوه الله تعالى نص على انه هو الذي لا يفسد الارض فبطل الاستدلال بان يكون معصوما

الواجب

الواجب

سجدة

ان يكون الامام غير نبي لان كرم الله شعا وجهه بفضله جعل طريق بوصل الخذلان لمن راعى من المؤمنين وليس
الا المعصية في كل عصر ^{فصل} قوله تعالى الشيطان بعد كذا الفقر فبان كذا بالفتش ^{فصل} والله بعد كذا فقر فبان كذا بالفتش
هذه مخدبة عن مناصرة الامم الشيطان فيجب ان حذر عن مناصرة الشيطان في اتباع اوامر الله تعالى ونواهيها لا يحصل ذلك
قول المعصية ولو كان الامام غير لجاز امره بالمعصية واما امر الشيطان ^{فصل} في الامام يستحق النصرة ويستحق الا
ولا شيء من غير المعصية كذلك ينبغي لا شيء من غير الامام بمعصية اما النصرة فظاهرة وقوله تعالى انما لكم لا شاة
وهو في معنى نصرة الامام اوله انفاقا وقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم واما الكبر
فلان غير المعصية ظاهرا لا باطنا وقال تعالى انما الظالمين من انصارا اما ان يكون المراد في منسحقان او نفى
بالفعل الثاني محال لوضع النصرة فنعين الاول وهو المطلوب ^{فصل} قوله تعالى ولينزلن السكينة على المؤمنين
من ظهروا ولكن البر من الاتقي وانوا البيوت من ابوابها واتقوا الله لعلكم تفلحون والنفوس هي الاحزان
وهي موفقة على معرفة احكام الله تعالى كما قلنا والمراد بالخطاب لا يحصل الا من قول المعصية ولا من مثال قول
المعصية ان كتاب لشبهة اذ يحتمل امره بالمعصية وذلك بناء على التقوية فيكون منها عنة ^{فصل} قوله تعالى وانوا في سبيل
الله الذين يقاتلونكم وجبه الاسناد لانه امره بالقتال فلا بد فيه من نصب بغير القتال من دونه محال ولا
وان يكون منصوبا من قبل الله تعالى والالزم الاختلال لظهور المرجح بخلاف لا هو به وذلك عند القتال لانه
موقوف على الاتقان ورفع النزاع ويستحيل من الله تعالى محكم غير المعصية ^{فصل} واقتلوا من حبست ثقتهم وهم اخرجوا
من حيث اخرجوكم هذا ينوقف على نصب الرتبة غير المعصية لا يوثق بقوله وقوله فلا يسمع فينتفي فابدا هذا الامر
فب قوله تعالى والفتنة اشدهم من القتل وغير المعصية يحصل منه الفتنة التي هي اشدهم من القتل فيجب لا
منها يجب لاحزان منها وهو المطلوب فيجوز فقاتلوا من حيث لا تكون فتنة ويكون الدين لله فان انتهوا فلا عدوان
الا على الظالمين وجبه الاسناد لانه حصل انتفاء الفتنة غايته ويكون الدين لله ولا يعلم انتفاء الفتنة بالقتال
وان المراد به الاصلاح لا يحصل الا من المعصية ^{فصل} قوله تعالى وقديموا لانفسكم واتقوا الله واعلموا انكم
ملافوه وقبيل المؤمنين كما في ذلك يخرج على فعل الطاعات والامتناع عن القبايح والاحزان عن الشبهات
ولا يتم الا بقول المعصية في كل عصر فيجب ان يبروا وشقوا ولحقوا بين الناس الله سميع عليم والبر
والاصلاح موقوف على معرفة اوامر الله ونواهيها المراد بخطابه لا يتم ذلك الا بقول المعصية في كل عصر لما تقدم
الامر من غير المعصوم قد بامر بما هوهم انه اصلاح ولا اصلاح ولا يجب مثال قوله فينتفي فابدا اما منه ^{فصل} قوله
تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات وكانوا الصلوة واتوا الزكاة لهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم
ولا هم يحزنون وجبه الاسناد لانه كما تقدم في قوله تعالى ان الله بالناس لرفيق رحيم وجه الاسناد لان
الامام المعصوم في كل عصر من اعظم النعم واتمها وبه يحصل النجا والاخرية والنفع الدنيوي به فكان من راعى
رحمة الله فيكم بها على نفسه نصيبا في غنى هذه النعمة التي يحصل بها الدنيا والاخرة في كل نعم اقل منها
مستحق في جنبها في قوله تعالى فاستبشروا الخبر هذا موقوف على معرفة ذلك موقوف على معرفة الخطا
الاي لا يحصل الا من المعصية لا تقدم ^{فصل} قوله تعالى ولا تم توفعوا على انفسكم ولعلكم تحذرون في قوله تعالى ولا تم
ما لم تكونوا تعلمون الاسناد لانه ما من وجه ^{فصل} ان قد حكم بانها انتم عليا وقد بينا ان الامام المعصوم كل

التعم مسحق فيجب هذه النعمة فلا يكون قد نصله الله تعالى لم يكن فلا ثم التمس وباتة امتن بجعل الرسول
وقايدته لانتم الا بظيفة معصوم يقوم مقامه كل وقت حتى ان العدة الداعية الى انك الرسل هو اعلام خطا
الله تعالى بقرب الى الطاعة ويبعد عن المعصية ويعلم الكتاب مغايرة هذا الى مجازاته ومولاه ومجازاته و
مشركا منه ويعلمهم ما لم يكونوا يعلموا وهذا الداعي موجود الى الامام والفدرة موجودة واذا علمنا وجوب الداعي
والفدرة حكما بوقوع الفعل فدل على وجود الامام المعصوم في كل زمان ص قوله تعالى واشكروا لله ولا تكفروا
او بالشكر وهي عن كفران النعمة وهو عدم الشكر فيجب ذلك وفوقه على معرفة كيفية وهو موقوف على معرفة
الخطابات الالهية ولا يحصل الا من قول المعصوم انظر اذا الكتاب السنة لا يفيان بكيفية الشكر على كل نعمة وعنه
المعصوم لا يوثق بقوله لجواز ان يكون ما يعلمه لنا اما غير الشكر او من باب الجور فيجب المعصوم في كل وقت ص
قوله تعالى نزل عليك الكتاب لعلك تتقون يا ايها الذين آمنوا اذكروا النعمة التي انزلنا عليكم وانا كنا نعلم انكم
من انزال الكتاب لهذا به ولا يحصل الا معرفة مغايرة ولا يتم فايدته لا بما يقرب من امثال او امره ونواهيها ولا
يحصل ذلك كله الا من المعصوم انظر لوقولنا قد دل على ثبوت الامام المعصوم ص قوله تعالى هو الذي نزل
عليك الكتاب من انك محكمات من ام الكتاب اخر من شهادات الى قوله وما ينذركم الا اولو الابواب لا سند لال
من وجوه ان الناس منهم مفلد ومنهم مفلد المفلد انما يبيع الفلدا والله تعالى قد دم من اشبع المشابه منه ابتغاء
الفطنة وابتغاء ناوله وهذا منع من ابتاعه غير المعصوم يجوز فيه ذلك فلا يوثق بقوله فينبغي فايدته الخطاب فيجب
المعصوم فينبغي ان يلبس اليه بانه تعاكم بعلم ناوله لغوم مخصوص بمرتبة يكونهم راسخ في العلم وهذا لا
يعلم الا من المعصوم اذ غيره لا يعرف حصول الصفة فيه حتى الملام بالخطاب بالمشابه هو العمل ايضا به ولا يحصل الا
من الخطاب في العمل بالامام المعصوم فيجب لان الخطاب بالمشابه مع عدم معصوم يحرم بغيرنا بغيره قوله فينزل المحدث
منها اذ اراد المجاهد مخالفة فيه ويقع بسبب ذلك الخط وعد الصواب اذ ايد من المعصوم ليوصل من العلم به كانه
يجب فع الذين في قلوبهم زيغ فينبغون ما تشابه منه ابتغاء الفطنة وديعهم عن ذلك وهو ينزل ثبوت المعصوم
غيره في جميع لقول بعضهم على بعض كل منهم يدعي مخالفة لذلك ذلك هو الفطنة ص قوله تعالى انما لا شيء
فلو بنا الملام عدم الزنج اذ يستحيل من الله تعالى ان فعل الزنج اذا كان الملام عدم الزنج بالكلية ولا يحصل الا با
لمعصوم ان تقدم من الثبوت فدل على نصبه ص قوله تعالى الذين انفقوا عند ربهم الى قوله والله بصير بالعباد
وجاء الاسناد لانه تعالى قد حكم باستحقاق الذين انفقوا الثواب بالخلاص من العقاب بسبب تقوى في الاطراف
اليها الا بالمعصوم كما تقدم ص قوله تعالى الصابرين والصائمين والقاتلين والمنفقين والمستغفرين
بالاستحسان انما يعلم طريق ذلك من المعصوم كما تقدم ثبوت ص قوله تعالى ما لك الملك تولى الملك من
شاء ونزع الملك ممن شاء ونزع من شاء ونزل من شاء بيدك الخ فذلك على كل شيء قدير وقدا الله
الملك بالانفاق فبان ان يكون معصوما لان تحكيم غير المعصوم فيجب ويستحيل على الله تعالى الوجود ضد وهي
الحكمة ص فلان كنتم محبون الله فابتغوا به يحبك الله وانما يعلم ابتاعه بالمعصوم كما نقر فينا تقدم ص قوله
تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا واولا ابراهيم وال عمران على العالمين وانما يحسن ذلك من الحكيم مع عصمتهم من اولهم
الى اخره فانما ان يكون مثالا لا ينشأ الا غيرهم ولا لئمة وعلى كلا التقديرين فطلوبنا حاصل اما على اقل ان كل

بذلك قال بعضهم لا يؤمن من منع من عصمة الائمة بل بعصمة الانبياء من اول الامر الى اخره فالحديث قول
 ثالث هو باطل لما على الثاني فظاهر لان الجمع اضيق والجمع انحصار للمعنى فدخل فيه على وفاطمة والحسن
 والمسيح وباقي الائمة الاثني عشر بل على عصمتهم وفيه الانبياء من الابرارهم خارج عن ذلك فلم يرد فيهم شيئا
 فلا يجمع اصطفاؤه على العالمين لا يقال لجمع المخصوص خصوصاً بالنسبة الى غيره في الباب لما بين في الاصول انما
 بل العام المخصوص حجة في الباب لما بين في الاصول انما لا يجمع مقتضى على الخطا بغير مقتضى عليه وهو
 على وجود العصور في كل عصر لان الاله الذي في قلبه العبدان في كل عصر لا يجمع مقتضى على الخطا بغير مقتضى عليه وهو
 يجمع مقتضى على جنس الخطا من حيث هو في كل عصر لا يجمع مقتضى على الخطا بغير مقتضى عليه وهو
 كل واحد منهما من الخطا مغاير لما في كل عصر لا يجمع مقتضى على الخطا بغير مقتضى عليه وهو
 بينهم من اول الامر في كل عصر فاما المصنف في كل عصر لاجتماع مقتضى مطلوبنا لا يكون الامام غيره المانة
 الثانية من ذلك الدلالة على وجوب عصمة الامام علي بن ابي طالب عليه السلام تعالى لان معنى المحبة من
 الله كثرة الثواب والامام موجب حصول الثواب للناس كافة ولا تارة من منيع التبع في كل حال والامام
 بطاعته واتباعه لانه خليفة النبي فابهم مقامه كل من يتبع النبي عليه السلام في قوله فاتبعوني يحبكم الله ولا شيء
 غير المعصية يحبه الله لانه طاعة لولاه في كل شيء من الطاعة محبة الله تعالى لقوله والله لا يحب الظالمين
 لا يقال في المحبة عن الكل لا يسلزم فيها عن كل واحد لان قول لامة الظلم وهو موجود في كل واحد بل قول
 لامة لامة الذين آمنوا وعملوا الصالحات في وقتهم اجورهم والصالحات ظاهراً لا تجميع معترف فيكون للمعصية في
 الحكمة وضع طريق لغير جميع الصالحات وليس لا المعصية لا تقدم فيجب في كل عصر لعموم كل عصر في قوله تعالى
 يا اهل الكتاب لم تلبسوا الحق بالباطل فكلمون الحق وانتم تعلمون صفة ذم يقتضي التحذير من منافعها وعمل المعصية
 يمكن كونه كذلك فيكون ثباتها حجة على الحق لا يظنون فيجب لاصل في ذلك ان المكاتب يجب ان يخلو
 عن امارات الفاسد وجوهها ان ذلك ليس بان ثباتها حجة على الحق لا يظنون في طاعة الرسول وانما في جميع ما
 اثنائه انتهى عن جميع ما في طاعة الله لقوله تعالى ما انا الا رسول قد خلت من قبله الانبياء فانه طاعة الامام
 من غير ان لا يتبعوا الله والطيعوا الرسول واولي الامر من بعد الى يوم الدين فانه طاعة الله تعالى فان العطف يقتضي
 التساوي في العمل فيجب ان يكون الامام معصوماً لان اجتماع الامر بالشيء والتمسك به هو هذا لا يجوز قوله تعالى
 فمن افتر على الله الكذب من بعد ذلك فلوطك هم الظالمون غير المعصومين ان يكون كذلك بالضرورة ولا
 شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك فطحا والاشقة فابدها بها بينان لا شيء من الامام يغير معصوماً بالضرورة
 وهو الطاريق قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وان كنتم في ريب مما نزلنا
 على عبدنا فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون
 الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته حق تقاته انما يحصل بعد العلم بالاحكام الشرعية والتعريف لا يحصل
 الا من الامام المعصوم لا تقدم فيجب في قوله تعالى وانصتوا لعلكم تتقون وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون
 وجهين الاختصاص بحبل الله فعل من اوامر الله تعالى والامتناع عن نواهي الله لا يعلم ذلك الا من المعصوم قوله
 جميعاً ولا تفرقوا حاشا على الجماعة الحق وعدم الافتراق عنه وازادة الاجتماع منهم من غير معصوم في كل عصر بانفسه

من يشك في
 عصمة علي بن ابي طالب

منه

لغرض

الفرض لئلا يجازى له وهو غلبة القوي على الضعيف والاعتصام عن طاعة من يجحد عنه الذنوب سقوط
 عمله المطلوب مع انه لا بد للاجتماع على الامور من رئيس طي قوله تعالى كنتم على شفا حضرة من النار فانفدكم
 منها وذلك انما هو بخلاف اللطيف المربى لا الطاعة والمعبود المعصية وهو الامام المعصوم في كل عصر وهو المطلوب
 في قوله تعالى كذلك بين الله لكم آياته لعلكم تهتدون هذه عامة في الايات في الامور الدينية والسياسية
 بحدوثها لا يمكن بيانها وذلك انما يحصل بقول المعصومين وهو المطلوب يا قولهم لا تكونوا كاذبين بقولنا
 ولخلفوا من بعد ما جاءتهم البينات واولئك لهم عذاب عظيم في غير ذلك والاختلاف انما بين ذلك بال
 في كل زمان اذ عدم الرئيس بوجوب التفرق والاختلاف كذلك فيقول الرئيس لهم فنعين نصب المعصوم
 فان انتهى عن الاختلاف مع عدم وفاء السنة والكتاب بالاحكام في كل واقعة فيقولون من اجل ذلك لا يجوز
 التتابع للامارات المختلفة والافكار والاطاعات المتباينة فكيف بالاطاع وهو محال لا يقال في ان ذلك من جملة
 لا يلزم لزوم سائر الامور لا يلزم استلزام عدم المعصوم في الحال لا فانقول اذا كان ما عدا عدم المعصوم صادقاً في مختلف
 في نفس الامر والاصطفاً في المنطق لا يستلزم في الحال فنعين عدم المعصوم لا استلزام وهو المطلوب ايضا فقولهم من بعد
 ما جاءتهم البينات يدل على طريق ظهور الاحكام والعلام فيها وليس الا من المعصوم في كل عصر كما تقدم ثبت
 بآية وما الله بغير ظالم للعالمين المأمور به زاد على ما ثبت في الاصول وكلام الاشاعرة فلا يثبت في كتبنا الا
 فيما ان يارب طاعة غير المعصوم لا تدرى بما رآه الظلم للعباد والامام امر الله بطاعته فلا شيء من غير الله صوابا امام
 في قوله تعالى كنتم خيرة امة اخرجت للناس يامرون بالمعروف وينهون عن المنكر وتؤمنون بالله بفضله الامر
 بكل معروف والتمس عن كل منكر ولما ان يكون شارة الى المجموع من حيث هو مجموع او الى كل واحد من اجزاء
 الاول محال فان الامر بغيره عند اجتماعها في فضلاء على الامر بكل معروف وكل احيد والتمس كذلك وانما في حال
 لان الواضح خلافه فنعين الثالث هو المعصوم في كل عصر وهو المطلوب في كل عصر وهو المطلوب في كل عصر
 امة فائمه يبايئون آياته لله اناء الليل وهم يجحدون في قوله واولئك من الصالحين بفضله الامر بكل معروف والتمس
 عن كل منكر والساعة لكل الخيرات بحيث لا يلزم تكليف بالاطاعة وذلك هو المعصوم في كل واقعة في انما انما
 انفاً وكتاباً في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يابالونكم خيالا الى قوله فذميتكم الا
 لعلكم تعقلون الاستدلال به من وجهين احدهما انه في عن اتباعه هو واحد منه بخلاف انما واتباعه من يمكن ان
 يكون كذلك في حقهم وضررهم مضمون فدفعها واجب بترك اتباعه غير المعصوم كذلك فيجب ترك اتباعه فلو كان ما عدا
 اتباعه يلزم التكليف بالصدقة هو تكليف بالحال واثباتها في قوله تعالى فذميتكم الايات ان كنتم تعقلون هذا لا
 الى نصب المعصوم في كل زمان اذ بين ان من لا يجحد بحال ان يكون كذلك ليس الا من المعصوم كما تقدم يدل على شئ
 في قوله تعالى اذا الفوك قالوا امنا واذ اخا وعضوا عليك كمالا من الغيظ فلما وثقوا بدينهم ان الله عليهم بذلك
 استدلال على شئ فوم كذلك لا يعلم باطنهم الا الله لا من باب التكليف حذر عن اتباع من يمكن منه ذلك
 غير المعصوم كذلك لا يجوز اتباع الامام بغير شاعره في قوله تعالى ليس لك من الامر شيء الا بما تكون للرعية نصب الاما
 لا يكون الا الله تعالى فيجب له نصيب المعصوم والاربطاعه في كل ما يارب به والا يمكن اجتماع الصديق والشيخ
 في نفس الامر في قوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول لعلكم ترحمون والامام المعصوم في كل ما يارب به والا يمكن

ان كنتم
 الايات

وفعله موثوق عليه من جهة العلم والعمل كما تقدم فلهذا لا تفضل لغرض هو علم الحكم بحال ^{بطل} فوالله تعالى
 لا يغفر من بكم وجده عرضها السماوات والأرض أعدت للمتقين لقوله والله يحب المتقين الاستدلال بها من جهة
 الأولات من التكليف هذه الغاية والإمام المعصوم طمعه وفوق عليه فيجب العلم والاستدلال لغرض من
 أن ذلك لا يعلم إلا من الإمام كما تقدم سجع أن خلفهم على جهة التكليف للتعرض للنافع بفضل فضل الله تعالى
 المترتب من ذلك بعد خلفهم على جهة التكليف كغيرهم لأن بفعله الله تعالى والمعصوم هو من يصور من الحكم بقا
 التفضل بخلاف غيره فكيف فهم للتعرض للنافع ولا يخفى لهم الإمام المعصوم الذي هو من قبل ذلك مسجود من فوق
 الشهادة والفضيلة المبعث من ذلك الغاية فأكبر الأمر هذا لا يجوز في الحكمة ولا ينصوغا قل لا فوله تعالى يتخذ منكم
 شهداء الله لا يجب لظالمين هذا دليل على ثبوت المعصوم وغيره ظاهره والله تعالى يتخذ الله شاهدا لهذا
 المصلحة التي هي الصلة وبالجملة فهو غير الظاهر في غير المعصوم كما فوله تعالى من يريد ثواب لاخرة فهو
 منها وسنجره الشاكرين جله الاستدلال لا يتجبر إلا لاداة من دون فعل سبب الثواب يحصل هو ظاهره ولا لكان
 نفسا لافلا يكون ثوابا ولا بد من طريق يحصل العلم بالسبب الثواب جزاء وكذلك لا بد من معرفة كيفية الشكر وسببه
 إنما يحصل من المعصوم وإذا ثبت أن فعل الطاعات واجب للثواب فلهذا دعا إلى الثواب من غير حصوله التمام
 من خلق الملتزم البعد هو المعصوم كسب الله تعالى فاعل مختار ومنه تحقيق الفدية والذبحي جب لفعل ولا
 المطلق إنما هو بفعل الطاعات الامتناع عن المنهاج والمعصوم طمعه يحصل لا يحصل بدون كماله
 والله يريد بالاحسان ويحب لقوله تعالى والله يحب المتقين فدل على ناكه لاداة له وإتمامه بذلك على سبيل الاختيار ^{المكلف}
 فإنهم إن يريدوا بالطاعات أو فوف عليها الاقتصار الطاعات فلهذا تقرب لمكلف لا يتبعه عن ضده التي لا تبلغ إلا
 فيه بدلول المعصوم ولا يربط عنه لوجوب الفدية والذبحي انشفا الصلوات وهو مناف لاداة وقد تحقق انتفاء
 وهو المطلوب كسب والله يحب لظالمين وجله الاستدلال ما تقدم كذا فوله تعالى والله مولاكم وهو خير النصير
 المرافق لصلواتكم ومشاكمه وإنما يتم ذلك بخلاف الطاعات الموفوف عليها وهو المعصوم وغيره بما يقرب المعصوم
 وسببه من الطاعة فهو ضد الحق لا يحصل لو ثبت بشهادة فتنه فائدة نصبة للمعصوم وهو المطلوب فوله
 تعالى فافضلتم وشارعتم في الأرض وعصيتهم من بعد ما أذكركم ما يخون وجه الاستدلال أنه ذم التنازع والخذل
 والعصيان وجعله سببا لتأريه عدم المعصوم مؤثرا في ذلك موجب والمعصوم من فعله تخافوا لم يخافه لكان الله
 تعالى سببا في ذلك هو فيجس الله عز ذلك علوا كبيرا ولا تمسح من حيث هذا الذم لعدم الطريق المفيد للغير
 في كثير من الأحوال والامارات الظنون مختلفة وكان التكليف بعد الخلاف في ذلك تكليف بما لا يطاق كقوله
 فوله تعالى منكم من يريد الآخرة وهذا الذي يريد الآخرة لا بد له من طريق موصول يقين الوصول
 به وليس إلا طاعة الله كقوله تعالى فافضل على المؤمنين هو أتم بالنافع الدنيوية والآخرة وهما لا يباين
 الأولان فهو محقق بالنسبة إلى الآخرة فلا يجوز الامتناع بالفتنة المحرقة مع إمكان الدائم العظيم فتحق أحد القسمين
 الآخر فلا يترك ذلك إلا بالطمع القريب لمبعد الذم هو المعصوم ثبت لا لمسح الامتناع كقوله تعالى
 لنا من الأمر من شيء قل إن الأمر كله لله وجله الاستدلال أن هذا يدل على أن ليس لهم في حكم شيء بل لكل الله تعالى فلا
 يجوز أن يكون الإمام مستندا اليه لأنه من أعظم الأمور وأتمها وأحقها وعليه يبنى المصالح الدينية فيكون لها

تعالى والله لا يجوز ان يجعل غير المعصومة في موضعنا تقدم والله لا يفعل الفبيح لانه لو امر بطاعته في جميع اوامره
هو يمكن ان يامر بما يريد وبما يصح في ظاهره وقد وقع مثل ذلك فلو امر الله تعالى به لزم ان يكون له من الامر شيء لكنه
منه وان كان مما به من المكلف انه صواب ان في امه لا حاجة الى نصبه كطاعة السبيلة لا سبيل فلو كان نصب
الامام من صلهم لكان جميع اوامر والتواهي والاحكام الصادرة منه من صلهم مثبت في بعض الشاكلة الحكم
في النص في هذا خلف ان قوله تعالى لا يجعلنا فخرنا على ما فاتكم ولا ما اصابكم وفي موضع الغزو لا تفرحوا
بما اناكم اي من امور الدنيا وهذا المراد موقوف على المعصومة او ما شئت التكاليف فلا يحصل الا المعصومة لما
تقدم اليه فدل على ثبوته لا قوله تعالى يخفون فانفسهم ما لا يبدون لك هذه صفة ذم تفتض عدم جواز
اتباع من يمكن منه ذلك هو غير المعصوم لبس قوله تعالى ولا تقاتلوا في سبيل الله او متم لغرض من الله ورحمة
خير مما يجتوون ولا تستدل بالان يقولوا لفضل في سبيل الله بالجهاد على به او امر الله تعالى ونواهيه وفلك
بهم الا بما امر لا يفتن وعاذه الله الا اذا كان معصوماً ^{الشيخ} يقول قول غير المعصوم الفاء بالبدل التهلكة نحو
في المنها لا يجب لكل امام يجب مثقال ذاعبه يقول قوله فلا شيء من غير المعصوم بامام ^{الشيخ} ان غير المعصوم لا يجوز ان
يقوله ولا مثقال واره في الشرع ونواهيه مع عدم ثبوت صوابها بطريق غير قوله وكل امام يجب لفتال بقوله ويجب
اوامره ونواهيته في الشرع ومنه يعلم صواب افشابه وخطاؤه بفتح لا شيء من غير المعصوم بامام اما الصريح فلان الفاء
بالبدل التهلكة منق عنه فطفا وامثال او امر غير المعصوم في الفتال وغيره لا يعلم انه في سبيل الله ولا صوابه ^{المفتون}
به مقدم على المظنون واما الكبر فلان فائدة نصب لامام الجهاد وهذا الامر العظيم الذي وعد الله عليه من الثواب
وقد اذ اليه قوله الامام ما فائدة والامام حافظ للشرع فاذا لم يجز بقوله فافادته له قوله تعالى فما حجة
الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لنفضوا من حولك فاعف عنهم واسمغهم وشاورهم ^{في} والامر
هذا يدل على الرحمة الثانية واللطف لعظيم بالمجاورة مصالحهم الشفقة عليهم الله تعالى وارايتي عليه السلام
بذلك ولا شيء في الشفقة والرحمة كصلى الامام المعصوم المفضل في الطاعات بفناء والبعد عن المنكر ما وبه
يحصل التبع المويد بالخلاص من العذاب لترمد فعل يجوز من مصد هذه الرحمة والشفقة اتماله وعدم
وهل يجوز من التبع مع امره بمثل هذه الشفقة الثانية والرحمة العامة عدم الوصية وعدم نصب المعصوم
هذا مع هذه الرحمة والشفقة مما لا يجتمعان والثاني ثابت فيمن في الاول لا يقال هذا من باب ^{الشيخ} انما يتبين
عليه برهانية لانها اهم المعالح وبها يتم نظام العالم لا انقول بل هي برهانية من باب التبيين بالادلة على
فان اللين لهم والاستغفار والعفو عنهم واستعما التواضع الاخلاق الجيدة معهم لئلا ينجح اللطف المفضل ^{المفتون}
كل المعصومان المعصومان هذا زيادة وفضل ويحصل من الحكم فصول اللطف ان ياتى بما لا هو مهم في هذا
المعنى ويحصل بالاصل بل هذا الخطاب لا يبرهانه وبرهانه ان لان اثبات الرحمة الثانية والفضل العظيم
الامة المنافع حلة في نصب لامام المعصوم الذي قد بينا وجوبه ولا نشأنا احد معلوم الرحمة والشفقة واداء
التفريب الطاعة والتبعية من المعصية مثبت الاخر الذي هو نصب لامام المعصوم الذي لا يبرهانه فائدة ذلك
به لا يقال في بينا الحسن الفبيح فان فاعل الحسن الحسن لا يلزم منه ان ياتى به بكل حسن نارك الطبع الفبيح ^{الشيخ}
ثابت في بينا الحسن الحسن لا يلزم منه ان ياتى به بكل حسن نارك الطبع الفبيح ^{الشيخ}

شئ في كمال النفس ليجعلها غالبة على القوى لا يحصل كون النفس اعنادها ونصديها اليه الذي يجعلها
 غالبة على القوى الا اذا كان زكيا يعلم منه الصدق يقينا ويعلم منه عدم صدوره ذنب منه فان وعظ من لا
 ينظر لا يمنع لان فعله يكذب قوله وذلك ليس لا المعصية وانما يحصل اليقين ٢ الفكر اللطيف جعل النفس
 الله في شئوع وقته منقطع عن الشواغل الدنياوية معرضة عما سوا الحق جاعلة جميع الهوى هو واحد وهو
 وجه الله تعالى لا غير وهذا لا يحصل الا بغير طريق يقينا وليس ذلك الا بالمعصوم كما تقدم من التفرغ في هذا
 الى المعصوم في هذه المراتب كلها اذا انقر ذلك فنقول قد وجد من الله تعالى القادر على جميع المقدورات العالم بجميع
 المعاوذ ما ارادة التوكل في يد ما يتوكل عليه فان ارادة المشرط بسلازم ارادة الشرط مع العلم بالثبوت استحالته
 المناقضة فيجب له المعصوم في كل زمان لوجود القدرة والداعي انتفاء الصفات فيجب وجود الفعل لا يعلم ان القوى
 الحيوانية التي هي مبدأ الادراكات الافاعيل الحيوانية في الانسان لا يمكن لها طاعة القوة العقلية ما كانت
 بمنزلة هيمه غير متاضعة عو شهواتها نارة وغضبها نارة للذات فجميعها القوة الخبيثة والمنومة بشهواتها
 يذكر انه وبها ينادي اليها من الحواس لظاهرة ثلثة الى ما يلاها فتموت في حركات مختلفة حيوانية بحسب تلك
 الداعي تستخدم القوة العاقلة في محسب مرادها فان تكون هي امارة تصد عنها افعال مختلفة البتة في العقل
 منومة عن كرم مضطربة اما اذا امتنعها القوة العقلية عن التحولات والتهورات والاحساسات والافاعيل
 للشهوة والغضب اجبرتها على ما يقتضيه لعقل العلي بحيث صلت ثلثها بامر باره ونقشها بهيوس ولا يصدر منها ما
 القوة الغضبية والشهوتية من نفسا كانت العقلية مطبقة لا يصدر عنها افعال مختلفة المبادي باقية القوى
 باسرها منومة صالحة لها وبين الحالتين حالات بحسب سببها احد هما على الاخر في تتبع الحيوانية فيها اجبا
 هو اما غاصبة للعاقلة ثم شدم فتلوم نفسها وتكون لو امر وقد خلط القرآن الحكيم فسمي هذه الانفس هذه
 الاسماء اذا عرف ذلك فنقول قد ظهر فيها تحقيق ان النفس طيبة هي التي لا يصدر منها ذنب صلاح واعقادها
 صحيح يقينية من باب لعقل استغاث فيجب ان يكون نفس الامام من هذه لان هذا القسم موجود وقدما التز
 به فيستحيل ان يكون غير الامام مع وجوده ولان الامام في كل عصر واحد خصوصا في غير المعصوم فابدا الامام
 منع النفس من الاخرين عن متابعة القوى الحيوانية وحملها على طاعة القوة العقلية العملية في كل وقت
 فلو كانت نفس من احكام النفسين ما الاولي والثالثة لكان في حال غلبة القوة الحيوانية على نفسه لا يحصل
 النفسين الاخرين على مطارعة القوة العقلية فيخاوذ ذلك الزمان عن قابضة الامام وهو بنا فحق ما ذكرناه
 من وجوب حصول قابضة في كل وقت لاستحالة الترجيح بلا مرجح ووجود الفاضل في كل وقت وايضا فان هذا
 ليس في زمان واحد بل في ازمته متعددا واذ انما خلقتها عن قابضة امام وعاش بها خلقتها عن الامام
 اذا انتفاء غايبة الشئ بوجوب محو انتفاءه فيكون في كل زمان لاستحالة الترجيح من غير مرجح هذا خلف فيجب
 يكون نفس الامام العلم لثالث فيكون معصوما وهو المطلوب ثم وباضة النفس هيها عن هوها واورها
 بطاعة مولاهما واكملها منع النفس عن اليفات ما سوا الحق تعالى ورضا الله تعالى في جميع الافعال والقوى والاشوا
 وحملها على التوجه اليها الصبر لا يقال عليه ولا انقطاع عما دونه ملكة لها ولما كان الامام حاملا للاثبات على
 واجب ان تكون هذه الرضاية التي على كمال الرضاية وذلك هي نصته من العلة في عدم انملة وخللا

في

نظام التوجع انما هو معلون لعدم العصمة فيكون نظامه صلاحه انما هو بالعصمة لكن الامام هو الناظم
للتوجع والمحافظة للاختلاف والمصلحة في ان يكون معصوما اما ان قد تقرر في علم الكتاب الكلام واما ان
فلان اختلال نظام التوجع انما الاكسامة في الطبع بانه لا يستغل بار معاشه وحده بل لابد من تعاون جميع
الاجتماع وتدعو القوة الشهوية والغضبية الى الجوع على غير نفع بذلك المرجح بخلاف الاجتماع ولا يكتفي
نظره بالشرائح فان ضعف العقل يستلزم اختلال التناغم في سبيل الشوق عليهم انما يحتاجون اليه
بجانب الشخص فيقومون على مخالفة ما يشرع واهل ان التواضع يستلزم اعقاب الاخر في نظامه صلاحه انما هو
من العصمة وهو المطلوب ما يتبع فلان فائدة الامام ذلك لانه لا يشر الى غيره وهذا النظام صلب للذات
منها الحيوانية ومنها العقلية انما الحيوانية فكما ينبغي بالقوى الشهوية ككيفية العضو الذي يكتفي به الحلاوة
سواء كانت مادة خارجية او داخلية في العضو عن سبيل كبريا ينبغي بالقوى الغضبية ككيفية النفس الحيوانية
في تصور غلبتها في العضو انما الغضوب على كبريا ينبغي بالقوى العقلية ككيفية لوهم بصورة شيء برجوه ان يكون
شيء يندكر وكذلك في سائر هذه كلها كالان حيوانية مختلفة وادراك حيوانية متفاوتة بلبعها اللذات
والجوهر العاقل ايضا كمال الالذات وهو ان يمثل فيما يتعلق من الحق الاول بقدر ما يستطيع لان فعل الالذات
على ما هو عليه غير ممكن للبشر بل الغيرة في انما يتبعه من صور ومخاوفه وافعاله العجيبة التي الوجود كله يشهد فيها
خالبا عن شوايل لظنون والادغام فازدعت بذلك فنقول ان النفوس البشرية اكثرها مصرا الى تحصيل اللذات
الحسية الحيوانية اكثرها بل بعضها مستغرقة اوقانها في بعضها ارباح ولباح منها انما ايج على حجة
بحيث لا يقع نزاع ويخرج نظام ولا يكتفي الوعد بالذات والالام الاجل فان كثيرا من الجهال يهمل ذلك لتحصيل
فلا بد من تدبير في كل عصر يلزم النفوس البشرية بعدم تعدد العدل والوسط في هذه اللذات ويغرب من اللذات
الطبيعية ولا بد ان يكون موثوقا من نفسه بان لا يبعد في العدل ولا يأخذ من الملامد الا انما ايج لها الاخر والالذات
سببا لغير النفوس لئلا يقع على ما يحسن لا يجوز ان يفتدا بالفتك وقد يوقع باويع لذاته على ذلك فبشاع ويحجز
في نفسه فابنه في كل قوة نظام الالذات المستبعدة لانه انما يحصل واصل تلك كمال الان والتفصيل الانسانية
لا يشان الحصول كمالها ولا تشان الحصول واصلها وذلك فوات لطيف عظيم ومنافع لا تقاس من شئ غير هذا
فقدان الاشياء وعدم التام بالجهل في انما النفس في اللذات الحسية واهلها الشرائع الالهية فلا طعم لهم من
الهناء البعد عن اضدادها فان اضدادها اذا كانت موجودة كانت النفس شغلا بها فلم يحصل لها ادع الى
ولا التفات اليها لانه مطلوب في شغلها فيجب نصب الامام والالزم فصل النفس عن تلك خواص استعانة الاخرية انما
من امثال الاطوار الالهية والامتناع عن التواهي الزاينة فوات التواب لو قد يكون ما الامور كفتها غير
او وجود كوجوه الامور المضادة للكمال في انما هو في سبيل راسخة او غير راسخة وكل واحد منها انما يحصل لقوة النظرية
انما يحصل لقوة العملية في سبيل انما هو في سبيل راسخة في القوة النظرية الثانية ما يكون بحسبها
في القوة العملية ولا يكون بسبب ذلك عذاب الثالث ما يكون لوجوه امور مضادة راسخة بحسب لقوة النظرية
وهو يكون سببا للعذاب الاخرية في الرابع ما يكون بسبب جوار امور مضادة راسخة في القوة النظرية الخامسة
الامور الراسخة في القوة العملية السادسة غير الراسخة بحسب القوة العملية فاسباب فوات التواب وحصول العذاب

الاخرى محصورة في هذه التوبة لا فصل الا انما قبله ولو لم يكن في ذلك الا بعد التوبة فلا بد وان يكون نصفا في
ما بين منتهى الا لا يمكن لطف في ذلك انما في التوبة لا يكون حادثة في عدمه وذلك هو المعصية فان الاخر انما يكون
عواش في غير هذا من معارفه التي توجب له بعض الوقت فاذ انظر عن الكل بانما ثبت المعصية مرة الامام الذي
هو المفضل في السجدة الاخرى في التوبة والتوبة بعد من استعمل في العقاب لاخره مطلقا سواء كان دائما او غير
دائم لا بد وان يكون كله لا يحجب لقوة النظرية وبحسب القوة العملية الكمال للطلوع الذي يمكن للبشر فانه لو كان
فاحدهما لم يحصل للتفرقة بين الشيئين المذكورين لوان تفرقة بينهما في شعبة عن شعبة مما ينبغي تفرقة بينهما
فيها هو المعصية او غير ما فاص فيمكن ان يكون فاما كماله فلا يكون فاحصل الكمال للطلوع الذي يمكن للبشر في الامام يجب
يكون نفسه له ملكة التوبة من العبادات والجمعة او التوبة او في البدن والذات الحيوانية بحيث لا يلفظ اليها ولا
نفسه بتحصيها بل ما حصل من المباح له لا يكثر من ذلك في شارب التوبة ولما هو المباح في الامتناع الفريد
فاما المبرر المؤمن عليه السلام فالحال الذي لا يرضى ان يثوب طلقك ثلاثا ونفسه مبنية بالكمال لا
وحصل لها اللذة العلية اذا دعا من جهة الله تعالى في ذلك من المفضل الخاف عن جميع ما بعد من الله تعالى
ما امر الله تعالى به من التوبة والكرامة والحش على الافعال المرفقة من هذا كالتواضعا والندوبات وياخذ ما لا يبعد
يقرب لولم يكن كذلك لم يحصل لذلك اذا نظر في ذلك فقول يجب ان يكون معصيا لانه عالم بغير ترك
الواجب مستغن عنه لا يفتقر فيه حاجة القوة والرفقة والجسمانية ولا الجهل كماله في التوبة وانما انت في الداعي
وتثبت نتائج امتنع منه فعل التوبة وترك الواجب هي العمة وهو المطلوب من اعلم ان الناس طرفان وواسطة
الامام في الامام في كل وجه الذي لا يمتنع في التوبة في المعصية التي لا يخل بواجب لا يفعل فيحتاج
عائنا بالله تعالى على ما يكون للبشر عليه يكون خشي الخلق لله تعالى فيكون اكمل الخلق في ثلاثة اعلمت
تج نعمته واسبابها لا تشاهد بعضها يكون اقرب الى بعضها اقرب الى التوبة والحاج الى الاما للتفرقة والتباعد
اوج واداءت ضد يحتاج الى تعريف الامام كحاج الحسب الحسن عليها السلام في على عليه السلام في رواية
ونقلها اذا نظر في ذلك فقول الامام يجب ان يكون من التوبة لانه لا يحتاج الى الامام الخوا لا لزم التسلسل الاول
والثالث محتاجان فلا ينبغي ان يكون منها فتح الامام افضل من غيره من كل وجه ولا شيء من غير المعصوم من كل
واحد من الكل من كل وجه فلا شيء من الامام بغير معصوم اما الصغر فلما بلغه واما الكبر فلان كل غير معصوم غير
بالف في الكمال في طرف النهاية الممكن فيمكن ان يكون من كل وجه في شئ ما لانه في الحام لا بد وان يكون نافضا في
له لمية والعملية في تلك الحال لا يجب توافق الكل في ذلك لتفصا يجوز ان يكون بعضهم في تلك الحال لم يوح
منه سبب لتفصا فطفاف يكون اكمل منه من وجه وهو يفضل كماله في الامام فادري على ترك التوبة ولو وجد
داعي الفعل منه وجدا لضاف في منع الفعل منه اما اظهاره والالام يمكن مكلفا به فلا يكون فيضا واما في
فلان الداعي هو صورة كمال في العقل اما القوة الشهوية او القوة الغضبية او القوة الوهية او الحقيقة وقد يتبين
انه يجب ان يكون مجز عن هذه الاشياء لابل المبالاة في التوبة لانه لو كان في تلك الحالة لكان في تلك الحالة
ما يستحق عليه من الذم والعقاب لانه يجب ان يكون عالما بجميع افعال لانه المبعد عنها ولا تاعلم الناس والله تعالى
ان تقدم ولا تاعلم على كل انية لا بدعوى الا في الاعمال لا سيما في حال العكس قال تعالى انما يحسن الله من عباده العلماء

وهو ظاهر
في قوله تعالى
فانما الله يفتيكم في الدين

والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
والذين هم على صراط مستقيم

في الدنيا والآخرة

وهم الذين هم

البرية الاخرى هو احسن من كسب الارزاق بوصول العواض لم يتعلل بغيره ولا لم يكل بها فوالله لو علم الظالمون
الظلم بمخارة التجارة وبجها الكان الظلم عند المظلوم ثم جرى عند الظالم منوة ومع الله الغنى في الحزن على فاته
بلغت من المني افضاها ومن لذيها اعلاها ومن الغنى زاعا واظلم من البكا فانما بالغ لك في الدنيا فقلت يا
التلب للمعادى الخسوع بعد المامة من كتاب لا اله الا الله على عصمة الائمة بغيره بغيره شك فقال لم قلت انه خطا في
فقال بل بهما فان وادة الحق تسلم كراهة ضده وفوة الكراهة وضعفها من حيث الضد به تابع لقوة الارادة
ضعفها كراهة تبيته منافاة لا وادته وبتبع الفعل واستلزام القوانين الشرعية وملا من الافعال التي هي كالقوة
العقلية مضادة لما به الفوى المشهورة والغضبية على خلاف العدل لان تلك تسلم استحقاق المدح والتوا
وهذه تسلم الذم والعقاب مثله في الوازم تسلم مثله في الملو ومما والذاعى له فعل المعاجى انما هو فهو تكمل
الفوى لبدية الجوانبه والامام حافظ للعدل مطلقا في جميع الاحوال لا يصلح للامانة فان اخرج عن الفوى البدية
لم يحصل الارادة التي تكمل فواءه بالبلغ الفوى الشريعة والغضبية والحسية مقتضاها فلا ينال المعاجى ومع حصول
المشاهدة المذكورة يحصل له الواظبة على الطاعات الاصناف عن المعاجى ينشأ منه المعاجى هذا هو المعنى العلم
بعصمة وحاله يحصل من الرابع طاعته بغير فعل الشاكلة هو انما والى انما التكليف من ذلك يتم فائدة الامام اعلم
بالولاد وان وجود النبي صلى الله عليه واله لطف عظيم ورحمة غامرة لا يشرع ادراك الدنيا ورحمة واسعة لا تحصى بزمان
دون زمان ولا باهل عصر ولا يحصل البقاء التام في البشر في دار الدنيا فلا بد من وجود شخص قائم مقامه في كل عصر
لهذا فن قل يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله اطيعوا الرسول اطيعوا اولي الامر منكم طاعته بطاعته عليكم بالتمسك
الائمة الاثني عشر فانما الاثني عشر الذين القويهم هذه وصية النبي صلى الله عليه واله حليفه عليكم ثم نزل عنه ما شيا فوده
لوقبض نفسه ولم يبق له من الحكم الله الواحد القهار ثاب الامام لا بد وان يجمع فيه ثلاثة اشياء الاعراض عن الدنيا
ولادتها وب الواظبة على فعل العبادات جميعا سيج التضرع بكمو العالم الجبروت مستديما البروف نور الحق في سرة لا
طالب للحق وهو الاخرى وملزم للناس بهامهم الاعراض عما سوا الحق لا سيما ما يشغل عن الطلب ولذا في الدنيا
طبيها خضوا الحزم ثم يعزل على ما يقتضيه من الحق وهو العبادات وهذا ان هذا الزهد والعبادة ولا بد من
نصو الحق تعالى اذا انقر ذلك فقول هذا يدل على عصمة الامام للعلم الضروري بعصمة من اجتمع فيه هذه الاشياء
فمن الامام عليه السلام يكون له حالان احدهما الله وهو جنة الى نفسه خاصة وب حركته طلب الحق وكلها
يتعلقان به تعالى ذاته ولا يتعلقان بغيره لذلك الغي بل اذا تعلقا بغير الله تعالى فلاجل الله تعالى ايضا
فهو بهما الله تعالى ورضا الله لا يوثق شيئا على عرفانه ورضا الله وتعيده فقط ولا نه مستحق للمجاهدة ولا انها
شريعة الهلا الرغبة ولا بهنة تكافا ولا نانا امير المؤمنين على علي السلام الهمة عبدك شوقا الى جنتك لا خوف
فارك بل جنتك هلا للعبادة فبعد ذلك انه لو لم يكن كذلك لم يكن حفظا له لما لطلو في جميع الاحوال الا
وبالتسبة الى كل الاشخاص اذا كان كذلك في كل اقواله واحواله فهو معصو لا يخال لان الحركة الاختيارية تابعة
والارادة فذا لا يوثق له في دوله وبقوته في احواله الا هو الا في الله ورضائه ولم يصدمه ذنب قط وكان
تلك الحركة الاختيارية موفقة على ما اراد الله تعالى من الشهوة والغضب والفرح المسمي
بالارادة الجازمة ثم اعلم ان المؤمن في المشيئة في الاعضاء فقول الامام له بالتسبة الى المعاصي الاول لا نه مكلف

والأمر يمكن شيئا ما والاعتصية والالتزام يمكن صفحا والاعتصية والالتزام يمكن صفحا والاعتصية والالتزام يمكن صفحا
مقتضاها فلا يصح من ذلك لأن الذي يصدره هذه القوي لا يغير شيئا من الأوامر ولا يثبت في القوي شيئا
والشبهة في وقت ما والأمر لا يكون غير ذلك الحال إذا لم يثبت فصل من هذه الجهة لكن الأوامر أفضل من كل
كل الأوقات من كل الجهات وتأمل المعاصي لا جلا في شيء لا يغير في ذلك الحال ملتفتا في ذاته معروض عن جانب
الحق فلا شيء من الأوامر بفعل المعاصي لأن الأوامر دائما نفسه متوجهة بالكتابة الطلب الحق والضوابط
الاشتباه والأمر يصلح للعدل في كل الأوقات فلا يثبت القوي لينة المعاصي ذلك لوجود هيئة راسخة في
التفكير يقتضي صدقها فلا يمكن صدق ذلك في غير أصله والابتداء وهو المطلوب من قوله تعالى ويحذر الله
نفسه إنما يحسن بل إعلام الأحكام في كل فاعلة وإنما يتم بالعصية في كل عصر كما تقدم فغيره من قوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا اتقوا ربكم واتقوا الله واتقوا ما بينكم وبينكم من الأقوال التي تنهى عن الفحشاء والمنكر ولا يحسن
تكليفه بطاعته وإضاة القوي وفوقه على العصاة فمنه يحصل الجزم بالأحكام والأوامر التي مع الأخلاق الشرعية
التي هي من أصل الأمر لا ما مور لا يحسن من الحكيم لأنه فضل لغرض تكليف بما لا يطاق من قوله تعالى والله الذي
شاء لو شاء لولا الأمر أن الله كان عليكم رقبيا وهذا يدل على وجوب الأمر في كل الأحوال لأنه تعالى رقيب دائم
صوفا عن الأمر بالشيء هذا الضوابط في كل الأحوال والوفاء ولا يتم ذلك بدون المعصاة فغير المعصاة لا يوقع
الضوابط في كل الأحوال من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا
مما نهيكم عن الطعام من هذا الترخي في الأحوال والوفاء والامتثال من الإيمان وهو أجماعي يخرج أن غير
المعصاة من الباطل يشبه على الناس في الأضداد عن الضرر الظنون واجب أعتماد قوله غير المعصاة يوقع
ثبت القبيح بالطيب فيمنع قبول قوله فانظر هذا القول هذا الأمر ينزل نصيب المعصاة فيجب أن ينظر إلى هذا الأمر
تقدم ولا يصدق غير المعصاة لا يجب قبول قوله فالأمر بكل الأمر يجب قبول قوله دائما يفتيح من غير المعصاة بأمر
الأوامر ما دام في كل الوفاة بالشبهات وكل من كان كذلك فهو معصو يفتيح أن الأوامر معصوا أما الصغرى فظاهر وأما
الكبرى فلا في كل ما دلل لكل الوفاة والمواثيق في الأحكام الشرعية فانه يجب دائما الصغرى فظاهر وأما
أما الكبرى فلا في غير المعصاة لا يفتيح من نظامه يجب الله تعالى قوله تعالى والله لا يهدي القوم الظالمين
قوله تعالى من بطع الله ورسوله يدخله جحيم من محطها إلا ما خالف بين فيها وذلك القوي العظيم الطاعة المطلقة
انما يحصل من المعصاة لأن طاعة الله في كل الأمور مطلوبة لله تعالى ولا يعلم إلا من المعصاة يجب أن من يعص الله
رسوله ينج الله من عذاب عظيم فانه يدخله نار الخالد فيها ولا عذاب محبب لأصل اللامعة ولا يبيع الأمن يعلم انتقامه الصفا
منه ليس إلا المعصاة لأن الأمر من المعاصي لا يعلم إلا من المعصاة يجب أن من يعص الله ورسوله ينج الله من عذاب عظيم
من فعله يجب أن قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا
المعصاة كما تقدم فيجب أن قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا
انتقام لا يفتيح للشبهات فلا يجوز اتباع مطلقا الحذر من الضرر الظنون والأوامر يجب أن لا يفتيح لا شيء من غير
المعصاة بأمر حال الأوامر لا يجب عليه الحد الاستطاعة من القلوب لأنه لا يفتيح على القبيح كما هو بغيره من
هو على نفسه هو نظامه إذا كان جعل الذنب بلاغ القوي لثبوت مقتضاها فافهم الأمر عند من لا

يصح ان يكون اماماً فله قوله تعالى الذين يتعاونون ويا مرونا الناس بالتخلو يكفون ما اثم الله من فضله لا يجوز
 اتباع كل من يمكن هذه الصفة فيه وهو غير المعصوم فلا يجوز ان يكون اماماً فحق والذين ينفقون ما اثم الله راء
 الناس هذه صفة ذم ومنع عن اتباعه غير المعصوم يحمل ذلك منه فلا يجوز بقوله ولا يصح فعله فلا يصح الايمان
 قوله تعالى من يمكن الشيطان له فربنا فاشأنا غير المعصوم والشيطان له فربنا فاشأنا فطعاً وما يعلم في هذه الحالة
 عنه يجب الاحتراز عنه فلا يصح الايمان فخط الامام لتفعل الشيطان وازالة افراده وغير المعصوم لا يصح لذلك
 يصح للامانة حق قوله تعالى ان الله لا يظلم شيئاً ذرة وجه الامتثال ان الامام يحكمه الله ولا شيء من غير
 المعصوم يحكمه الله بان لا شيء من الامام بغير معصوماً الصغر فظاهر واما الكبر فلاق حكم الظالم ظلم ولا شيء
 من الظلم بغير من الله تعالى الاية فلا شيء من غير المعصوم يحكمه الله صلاً الامام امر الله تعالى بطلعه في جميع احواله
 ونواهيته لا شيء من غير المعصوم امر الله بطاعته في جميع احواله ونواهيته فلا شيء من الامام بغير معصوماً الصغر
 تعالى بايتها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم هو عام في جميع الاوامر والتواهي انفاً
 لخصاى المعطوف والمعطوف عليه العام فالطاعة هنا المراد بها في جميع الاوامر والتواهي فيكون في اولى الاوامر
 واما الكبر فلا يصح فظاهر الظالم في جميع احواله واولاه ونواهيته ظلم ماوه ومنه في هذه الآية لا مضافاً لها السلب
 الكل وهو من قبض الوجبة الجزئية صحت قوله تعالى وان فل حسنة بضاعتها وبوت من لدنه اجر عظيم ما
 حث عظيم على فعل جميع الحسنات وانما يعلم من المعصوم ما تقدم فيجب حث الله تعالى مراد بفعل الحسنات من العباد
 انما يتم بالمعصوم ما تقدم من انه لطف بنوقف فعل المكلف به عليه من فعله تعالى فيفسر له والا لكان نقصاً
 للعرض صحت قوله تعالى فاذكبت فاذكبت من كل امة يشهد وجنابك على هؤلاء شهدا واثم الحجرة عليهم والفرض
 بنصب الامام المعصوم في كل زمان لانه الطريق الى معرفة الاحكام الشرعية وامثال الاوامر الالهية فيجب حثه
 قوله تعالى الذين كفروا وعصوا الرسول واولي الامر منكم يذوقوا عذاباً عظيماً الذين كفروا ولو بود الذين عصوا الرسول
 هذه صفة ذم تطبق على لا يجوز اتباع من يعصى الرسول وغير المعصوم يعصى الرسول لا يجوز اتباعه فلا يصح الايمان
 صحت هذه المحرم على الاحتراز بخلافه اوامر الرسول ونواهيته ذلك ووقوف على معرفتها بالتصديق وبين البغين فيهم
 الامر بالمعصوم فيجب له الاستحالة انتخاذ الناس من الحكم وعدم نصب نظير له صحت كلف الله تعالى في هذا
 بامثال اوامر الرسول ونواهيته والمعصوم لطف بها فيجب لها في عالم الكلام ان التكليف بالشيء فيسأل من فعل
 والالطع فيها الذي هو من فعل المكلف بيها ان الامام المعصوم لطف بنوقف فعل المكلف به بالواجب فيجب
 قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تفرجوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون الاية لا يجوز اتباع من يحمل
 فعل ذلك من غير المعصوم كذلك فلا يجوز اتباعه فلا يصح للامانة صط الامام ما يوجب التيسر فيسألوا لا شيء
 غير المعصوم بما لا يسبيل فينبأ فلا شيء من الامام بغير معصوم اما الصغر فظاهر ولان الامام لا يفرج الا الطاعة
 لا يبعد عن المعصوم وهو هذه الاية واما الكبر فلا يمكن ان يفسد السبيل بامر بالامر في الطاعة وبعد
 المعصية وقوله تعالى الذين امنوا لو انهم لم يفرجوا الصلوة وانهم سكارى حتى يعلموا ما يقولون ان تفرجوا الصلوة
 الاستدلال ان الامام يجب الصلوات عن ضلال السبيل فينتج عليه ذلك الا انه يجوز بقوله ولا يبعد على المروءة
 دخول في هذا الاية وهي تقتضي الاحتراز من اتباعه فتنبيه فائدة لا شيء من غير المعصوم كذلك لان لا داعي الى

ذلك والعصمة الواجب لمنه من غير أن يكون ذلك ممكناً فيه هذا آخر الكلام في الجزء الأول من كتاب الألفين ألفاً
بين الصدق والمين وبنائوه في الثاني المائة الثالثة من الأدلة الدالة على عصمة الأئمة عليهم السلام فرغ من فوائده

مصطفى حسن بن يوسف بن الطاهر في العشرين من

ربيع الأول سنة تسع وستمائة

ببلدة بنو

ورغ من تبيينه عليه محمد بن الحسن بن يوسف بن

الطاهر في سادس جمادى الأولى سنة

وعشرين وسبعمائة بعد وفاته

اعلى الله مقامه

الجزي

الثاني من

كتاب الألفين ألفاً

بين الصدق والمين وبنائوه

تتمت

المستعارة

بسم الله الرحمن الرحيم

المائة الثالثة من الأدلة الدالة على جوب عصمة الإمام علي بن أبي طالب

فوله تعالى الله اعلم بعبادكم وجه الاستدلال ان الاعداء لا يكونوا مدينين وكل غير المعصوم يحمل ان يكون

عدواً فلا يجوز بكونه مديناً واما وكل امام يجوز بكونه غير مدين بل يعلم انه مدين وانه ولي فلا شيء من غير المعصوم

بامام وهو المطلوب في فوله تعالى وكفى بالله ولياً هذا يدل على غلبة الثقة واستحالة اهلان الاطاعات الفقيه

الى الطاعات والبعده عن المناجعة لا يحصل الا بالمعصوم وكيف يتحقق من الحكيم انه ينقض على الله والولاء

هو المنصرون في المصالح ويخلف من اللطف العظيم الذي به هو المعصوم الذي به يحصل له الاخرية والخلص

العقاب لتردد بغيره في التصوات من الخطا في فوله تعالى وكفى بالله نصيراً وليس المراد في امور الدنيا وحدها

اجزاء بل ما في الآخرة او فيها واما يتحقق باعطاء جميع ما توثق عليه لافعال الواجبة وفك الحركات من الاطاعات

والفرات خصوصاً التي من فعله واولاها بذلك المعصومة لا يفهم غير مقامه كل نصرة محفوفة في جانب جيل

المعصوم والدلالة عليه في المراتب الذين يتركون انفسهم بالله يتركون من يشاء وجه الاستدلال ان نفول الزكوة

هي الطهارة وكل ذنب في جسد فاما ان يكون المراد الزكوة من بعض الذنوب الكل مشترك فيه ولا شيء لا يبقى من كفاية

ان يكون من كل ما هو المطلوب لا سيما ان يترك الله غير المعصوم فوله تعالى الذين للناس حجة الله في الدين

النشأ والبيان الفناطير المفطرة من الذهب والفضة والتبريد والله عنده حسن المخابر هذه صفة ذم بعض المنع

اشباع المنصف بها وكل غير المعصوم منصف بموافق ان حب الله والفتا طهر المفطرة مجبول في طبيعة الانسان

والمراد في امور الدنيا وحدها

والمراد في امور الدنيا وحدها

ط ١
قوله قد مر
في كتابنا
في بيان
قوله قد مر

ولا يكفي العقل الذي هو مناط التكليف فهو غير مانع فلا بد من دفعه في دفعه مانع لذلك وان لم يكن معصوماً
كان من هذا القبيل فلا بد من دفعه في دفعه مانع لذلك وان لم يكن معصوماً
الا انها خالدين فيها اذا زواج وجه الاستدلال ان القوي في ان كتابا لطيفة القوية يقينا ولا يعلم الا من المعصوم
لما تقدم نظيره غير شح القوي موفوف على المغرب في الطاعة والمعاد من المعاصي هو المعصوم في طاعة الله
بفهم من هاتين الايتين ان الشك يحصل بترك ما ثبت لهم من حقائق الثبوتات الخ ولا يكفي القوة العقلية التي
هي مناط التكليف في الناس هو ظاهر فلا بد من مانع للشهوة وهو الامام المعصوم لما تقدم في القوي لطيفة
التي لا يخالطها معصية الله موجودة بهذه الاية وذلك في العصمة يا والله صيرها لبارها للاستدلال ان لا بد من
الجزم بصفة اخبار الامام وعدم اخلاقه فيمنع من الشرع ويثبت هذا في حاشية الجليل عليه لا خلاف ولا يخلو
الا الله تعالى فان هذه الاية مضمرة للحصر جازما فلا بد من جعل طريقا في العلم ذلك ليس الا المعصوم في
عصمة الامام يثبت قوله تعالى الضايفين والضايفين والمنفقين والمنفقين والمستغفرين بالاسحار
وجه الاستدلال ان هؤلاء ثبت لهم صفة المدح المطلق وانما اذا ما الضايفين والضايفين الى اخره في بعض
او في جميع الاحوال عن المعاصي وعلى جميع الطاعات والاولى باطل لا يثبت لهم المدح المطلق ولا في الكل
فيه فلا يوجد في شخص في المدح والثبات هو المعصوم فيثبت في شخص ان يكون الامام غيره وهذه الاية عامة
في جميع الزمان فلا يتصل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا
بينهم وجه الاستدلال ان اختلفت كفر وفد وفد في معضات التي فتم فيلزم ان كل اختلفا فيهم بعد العلم بغيا
بينهم وانما يتحقق ذلك لو كان لهم العلم طريق وقد بينا وجوب المعصوم في ذلك الطريق فيلزم ثبوته و
ليس لطفا اقل من لطفهم بل قوله وفيه كل نفس ما كسبت هم لا يظنون ان المعصوم من ذلك التحذير من
ضل الشرائع على فعل الطاعة ولا يتم هذا الغرض من ذلك الا بالمعصوم لما تقدم من كونه لطفا بوضو
حصول الغرض من التكليف عليه فيجب سبوا لا يتم الغرض في انما يحسن مجازاته على فعل الفهم بشرط
فعل جميع الشروط التي من قبله تعاوانا لا يمكن التام في الترابطة المعصوم فيقبله لا يحسن في القوة الشهوية والغضبية
ليسنا بمقدورين لنا وعايدنا ان لا يكون في التكليف كلفه ومشقة وكان الفعل بالثبات
بالنسبة الى القدرة ولا يخرج لفعل الفهم الا انها فاذا انتبها كان فعل الفهم يحرق ويشتد الشرع له فربما
من المنع فلم ينجح التحذير بالانذار والتجربا والافراط فاقضت الحكمة خلفها والعقل لا يفهم جميع ترك
مقتضاها فانها اغلب في اكثر الناس طاعة كثير من الناس للقوة الوهية اكثر من طاعتهم للقوة العقلية فلو لا
وجود شئ لغرض في ترجيح ترك مقتضاها لكان فعل مقتضاها يهرب من الانجاء والاكراه فاما ان يحسن
العقاب على فعل المعاصي وليس التعاون للعقل قوة داخلية بل لا بد وان يكون خارجيا هو الرئيس لا يتم بل لا
وان يكون خارجيا من الانها لا يمكن من دفع شهوته بقوته العقلية وتكون القوة العقلية فيه واقية بذات
وذلك هو المعصوم لوجود المنافع من فعلها ومع وجوب المنافع لا تأثير للتسبب او لو لم يكن معصوما كانت في
الشهوة غالب فلا تصلح للمنافعة في جميع الناس على ثلاثة اقسام طرفان وواسطة امن فوثة العقلية واقية
القوة الشهوية بحيث لا يترجم مقتضى القوة الشهوية وفيه بمنعها فانما تاتي من فوثة الشهوة غالب فانما

علم من سؤنود اوان بغيرها
وبينه امدا بعد انا

بواجب يكون باطنه من كمال الملكات التي بنفسه مظهره بالقصور الفدستية هذا هو الفضل الذي يحسن به
 الامثال والقدرة على السدح فلا بد من اثباته في كل وقت فدل على وجود المعصوم وهو المطلوب ^{قوله} لقوله تعالى
 يخضعون سمعهم لشيء مما امر الله به ولا يطيعون الا الله والرسول والذين هم على الهدى فدل على وجود المعصوم
 في كل وقت وهو المطلوب ^{قوله} لقوله تعالى انما اريد ان اذنب لكم في حق الله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 على الله الكذب هم يعلمون هذا يدل على التخليد عن اتباع من يجوز في ذلك كل غير المعصوم يجوز فيه ذلك فلا
 من غير المعصوم يمنع وكل امام مسبق لقوله تعالى من اوفى بعهده فاني فاني فان الله يحب المتقين وجعل الامام
 ان هذه تدل على وجود الحق المعصوم وهو المعصوم ان هذه صفة مدح على التقوى فمع عدمها يكون المدح اوجه
 والقرين على كونه فلا بد من طريق الى ذلك لئلا لا المعصوم في وجوده ما ان قولنا هذا مثنى مثنى لا يغير
 قولنا هذا ظاهرا لان كل واحد منها ما يستعمل في نفس الامر عادة وعرفا وظاهرا بصدا بمعية واحدة ونفس واحدة
 الجزئية السالبة الكلية فالتحقيق انما هو حجة على من لم يخل بواجب لم يفعل فيما وذل هو المعصوم فيجب
 بهذه الامة لا يتنازل على ارادة الله تعالى الخلق للتحية والمانع مثبت من وجوب الفدوة والداوي في
 وجب لفضل خلفه نصيب كل وقت هو المطلوب من الامة ان يكون له ولا شيء من غير المعصوم كونه
 فلا شيء من الامة بغير معصومه الا في حق الامام والامام هو من وادى الى الامام من وادى الى الامام من
 غير شاهد بكم قطعا والامام كذلك ولما الكبري فلفظه تعالى ولا يتركهم مع قوله تعالى وان منهم لفرقا
 السنهم بالكتاب المحسوب من الكتاب يقولون هذا صفة من الامة يجوز بنفها عنه لا شيء من غير
 المعصوم يجوز بنفها عنه فلا شيء من الامة بغير معصومه والمقتضيان ظاهران من الامة بغير معصومه
 لانه هذا لا يمتنع وانما وجب طاعته لانه لا شيء من غير المعصوم بغير الله تعالى لانه ظاهرا وكل ظاهرا
 الله في الجملة لقوله تعالى ولا تجد القوم الظالمين يذبحون لا شيء من الامة بغير معصومه لا يقال هذا لا يتم
 واكرم لان الله تعالى عليه هذه الكلى عند العبدية فالكبرى باطله فالكبرى صولات هذا فاس من اشكال الاشياء
 انما هو في احدى المقتضيات او كون الكبرى من الفضائل المنكسرة سلبا والمقتضيان هنا مطلقا
 لاننا في الاول قلنا كونه بالهذه الالهة العامة التي هي مناط التكليف لا مثلك الكل فيها بل بخلاف
 الطاف لانه هو من باب الاصلح فلا يجب عليه تعالى واما الثاني فقولنا لا يتركهم فلفظه تعالى ولا يتركهم
 قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته اقول وجب الاستدلال بمن وجهين احدهما انه امر بالتقاة
 حق التقاة لا يمكن ذلك الا بالعلم اليقيني بالاحكام ولا يحصل الا من المعصوم فيجب لانه لا يتم الا بالاطمئنان
 البعد هو المعصوم فيجب ثابته ان غير المعصوم هو الله حق تقاته وهذا خطابا بدله من علمه لا اجتهاده
 الامة على الخطا لا يجوز ثبوت المعصوم وهو المطلوب ^{قوله} ان الامام سبج امثال او امر الله تعالى بها من جليلها
 الاتفاق التقاة فلا بد ان يكون هو مطلق التقاة من الامام مقربا الى الاتفاق التقاة فلا يكون منفية عنه
 فلا بد وان تكون فيه محققة مع ولكن منكم من يدعو الى الخبيث بامر من بالمعروف وينهى عن المنكر واولئك
 المفلحون هذا المقتضى كون البعض يدعو الى كل خير وينهى عن كل منكر للاجتماع على العمور ذلك هو المعصوم
 فطعا وهذا خطاب لاهل كل زمان فيكون المعصوم ثابتا في كل زمان ^{قوله} فليست الامم المتفرقة بقوله تعالى

قوله تعالى ولا يطيعون الا الله والرسول والذين هم على الهدى فدل على وجود المعصوم في كل وقت وهو المطلوب

بمعصومه

بمعصومه

بمعصومه

الانقياد من المعصية
الانقياد من المعصية
الانقياد من المعصية

الانقياد من المعصية اما بتابع واحد من غير ترجيح وهو ترجيح بلا مرجح او بتابعين بالانقياد
محال او بتابع واحد من جميع اتباع من حيث الشرع لا باختلاف اقسام ان يكون معصوما او غير معصوم و
الثاني محال والاول عدم الانقياد والامر بالمعصية فغيب الاول وهو المطلوب ثم قولنا لا يكون
كالتدين نفروا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليقين في ذلك العلم وذلك هو المعصوم وهو المطلوب
للمعصوم كما ذكرنا وابطادل على كلفنا بذلك بعد اليقين وهو ما بعد العلم وذلك هو المعصوم وهو المطلوب
ثم قوله تعالى البوا وسواء من اهل الكتاب منه فائمه يملكون ايات الله انا اللبيل وهم يبيدون ثم قوله
من الصالحين هذه تدل على المعصولات الامر بكل معروف والنهي عن كل منكر والمساخ والمقرب هو المعصوم
وانما قلنا المعصوم لظهوره وان غيره فيكون الصالح حقيقة اما بطلان المعصوم وهو يدل على وجوده لا قائل
باله في نسخ قوله تعالى ما تفعلوا من خير فلن تكفروه والله عليم بالظالمين هذا يخرج من ان المعصوم لا يكون
على طلب الله تعالى الفعل كل خير اتم اتم بالعلم اليقيني والمعرف المبعوث لا يتم ذلك الا بالمعصوم فيجب ثبوت
تعالى وما ظلمناهم ولكن انفسهم يظلمون وجب الاستدلال ان فعل التكليف موقوف على العلم به فبينا على المرفوع
المبعد ولا يتم ذلك الا بالمعصومات اهل الله تعالى احد الفعلين مع تكليفه يكون فذلك بالشرط مع انقضاء
الشرط وذلك ظلم لهم تعالى الله عن ذلك مع وجود الشرطين وتجاوز ذلك يكون لهم ظلموا انفسهم لكنه في الاول
واثبتنا الثاني على وجود المعصومين قوله تعالى ايتها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونهكم الا بالانقياد
خلا احد تعالى عن اتباع مثل هؤلاء وغير المعصومين كونهم فلا يجوز اتباعه تعالى قوله تعالى انكم ان كنتم
تخافون الباطل فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين لان يحصل مع العلم ولا يمكن الا بالمعصوم كما تقدم تقريره مرات فليكن
من ان يكون الله تعالى نصب المعصوم وهو ظاهر سبب هاتين الاولا محبوه ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب
كله واذا الفؤك قالوا امثافا واذا اخاوا بعضوا عليكم الا ما مل من الغيظ فلو انوا بغيظكم ان الله عليم بذات الصدور
وجب الاستدلال ان الامام ليس من هذا القبيل بالضرورة وغير المعصوم يمكن ان يكون من هذا القبيل فلا يشترط
من الامام بغير معصوم بالضرورة سبب انكر الله تعالى على محب هؤلاء مع اخفائهم خاتم عنا وذلك يستلزم
عن محبتهم يجوز فيه ذلك ولو كان يقيناً لم يكن هؤلاء القوم وغير المعصومين يجوز فيه ذلك فلا يجب محبة الطاعة
الانبياء فلا شيء من غير المعصوم بامام وهو المطلوب ثم ان تمسككم حسنة دنوهم وان نصبكم سيئة ففروا
بهاكل غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك لا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم
بامام سبب قوله تعالى الله ما في السموات وما في الارض يعزبان بشاؤا ويعذب من يشاؤا والله غفور رحيم في صفة
بالمبالغة في العفوان والرحمة يستلزم عدم تعذيبه الا مع قطع جميع الحجج واطهار الاحكام ونصب لطرفي النبي
منها المعرفة الاحكام بغير ايات من المغرب من الطاعة والمبعد عن المعصية وذلك كله لا يتم الا بالمعصوم فيجب
نصبه شيء قوله تعالى واتقوا الله لعلمكم بانكم تعلمون هذا الا يتم الا بالمعصوم كما تقدم وهو في المعصية فيجب نصبه
لاستحالة التكليف مع عدم خلق الشرايط التي من فعله تعالى في نشر قولوا طيعوا الله والرسول لعلمكم ان
الطاعة موقوفة على معرفة احكام الله وانما حكم الرسول ولا يتم الا بالمعصوم لما تقدم مراراً فيجب نصبه
وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض أعدت للذين آمنوا بالله بحسب الحسنات

بما لا يكون

بما لا يكون

بما لا يكون

بما لا يكون

بما لا يكون

في قوله تعالى لا تأخروا عنه انما يصيبه من عذاب الله شدة
 ما يشاء من غير ان يبين ان العذاب لا ينفك عنه ولا يبين
 ان العذاب لا ينفك عنه ولا يبين ان العذاب لا ينفك عنه

في قوله تعالى لا تأخروا عنه انما يصيبه من عذاب الله شدة ما يشاء من غير ان يبين ان العذاب لا ينفك عنه ولا يبين ان العذاب لا ينفك عنه

الا الغفر بفعل فاعله هو امثال الوارد ونواصبه او خوف على معرفة ذلك اللطف القرب المجد الذي هو شرط
 فيه وكذلك الاحكام والتمويه وكل ذلك موقوف على الله تعالى قوله ينصبه الله تعالى ان يكون الله تعالى قد كلف
 عدم فعل شرط من فعله تعالى وهو تكليف بالمال حال سطر قوله هذا بين الناس هكذا وموعظة للنفوس لا
 يتم كونها ناصرا وهذا الا بالمعصية اذا كثرت بمجرى ظاهر لا ينفك اليقين ولا يحصل الا بقول المعصية فيجب نصبه وهو المطلوب
 في قوله تعالى يتخذ منكم شهداء الله تعالى يتخذ من الامة شهداء فلا بد من حصول العدالة المطلقة لهم حتى لا يتوجب
 عليهم بوجاهة صلاح والى العدالة المطلقة هي المعصية فلا يتعين معصوم في كل عصر وهو المطلوب في قوله
 لا يجب الظالمين غير المعصية وكل ظالم لا يجب عليه الله فكل غير المعصية لا يجب عليه وكلامه امام محبة الله بالضرورة فيجب
 شئ من غير المعصية بامام وهو المطلوب في قوله تعالى والله الذي جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
 الجهاد الدائم افضل وهو الجهاد مع القوى الشهوية والغضبية وكسرهما والصبر على ترك مقتضاهما وذلك هو المعصوم
 فلا يتم ثبوته وهو المطلوب في قوله تعالى ومن يرد ثواب لآخره نوبته منها وجه الاستدلال ان من يرد ثواب لآخره يوثقه الله
 منها الثواب في مقابل الطاعة فلا بد ان يكون له طريق الى معرفة الاحكام الشرعية والاوامر والنواهي الالهية
 ولا بد من اللطف القرب المجد في ذلك لا بالمعصية فيجب نصبه في قوله تعالى وسنجزى الشاكرين هذا
 نحو يصح على الشكر ولا يتم الا بمعرفة كفيته بغيره ولا يحصل الا بالمعصية فيجب نصبه في قوله تعالى وسنجزى الشاكرين هذا
 التمكن منه وهذا باطل ضرورة فلا يتم نقص الغرض العبد في كل حال عية فانما الله ثواب الدنيا وخسر
 ثواب لآخره والله يحب المحسنين لا يتم ذلك الا بالمعصية فيجب ثبوته وهو المطلوب في قوله تعالى تعال الله ولا
 وهو خير اناصر من فيجب هذه الآية عمل المصالح وخلق اللطاف الضرورة على القوى الشهوية والغضبية
 يتم ذلك الا بالمعصية فيجب نصبه في قوله تعالى ومن يرد ثواب لآخره نوبته منها وجه الاستدلال ان من يرد ثواب لآخره يوثقه الله
 بسحق مشي لثواب بالضرورة فيجب لا شيء من الظالم بامام وكل غير معصوم ظالم فيحصل صغرى النتيجة فيجب لا
 من غير المعصوم بامام وهو المطلوب في قوله تعالى وقوى النفس تنقسم الى ثلاثة اقسام الملكوتية هي التي لها الفكر
 والتميز والنظر في حقايق الامور والها التي تسعملها من البدن التمايز وقد فتنه هذه نفسا ناطقة وب
 البهيمية وهي النفس الشهوانية وهي التي بها الشهوة وطلب لقائها والشوق الى اللذات الحسية والها التي تسعملها
 من البدن الكبدية هي السبعية وهي التي بها الغضب والقدرة والقوة والها التي تسعملها من البدن الغلبة هي القوة
 متباعدة واذا قوى بعضها من الاخر وتما ابطال احدهما فعل الاخر وبغلبة الاولى يحصل امثال الاوامر الشرعية
 وانتظام نوع الانسان وبغلبة الاخرين يحصل الاختلال فلا بد من مغزاة في ومانع للاخوين وليس من الا
 الداخلية بل من امور الخارجية للمشاهد وليس لا توقع العقوبة الفاجلة وليس لك الامام المعصوم ان يخطئ الا
 فيه اولى اغلب فلا يصلح لتعويض ضدها وكسرهما لان غالب النفس من يستلزم ضعفا لا في جناس الفضائل
 اربعة الحكمة العقلية الشجاعة العدالة والاولة انما تحصل اذا كانت حركة النفس عندلثة والثانية انما تحصل اذا
 كانت حركة النفس لهيمنة عندلثة منغادة للنفس الناطقة والثالثة انما تحصل اذا كانت حركة النفس بهيمنة
 منغادة للنفس لثا طفة والرابعة انما تحصل من عدل الفضائل الثلاث ونسبة بعضها الى بعض لا مام
 هذه الفضائل المكلف في كل وقت ٢ وقت يفرض ذلك يستلزم العصمة فانما اجناس لثا اربعة البهيمية

[illegible]

[illegible]

الامام

في قوله تعالى لا يفرح المؤمنون

لزم الترجيح من غير ترجيح والتسلسل والتلويح بينهما باطل فالقدم مثله في الملازمة ان نصب الامام اتما هو مقتضى المكلف
غير المعصوم فلو لم يكن الامام معصوماً لم يكن له امام الخوازم مخصوص بالامام والتفويض دون الامام وهو ترجيح لا
يرجح وان كان له امام اخر فلما اكمل الكلام اليه تسلسل الامام من الخوازم من غير رجحان ولا تميز ولا تفرق
الامام عليه السلام القوة المدركة والقوة الشهوية والمدرك والقدرة على حصول الذات وبها التوجه
وذلك مع احتياج البعض الى ما في هذا الاختراع العكس الوجوب من اشرع المعارضات على نظام التوجه لكن يلزم هذه
الاشياء الثمانية ان كانت كما ان خاوة النار خروان سائر مشاخران ما لا ينفق احراقه والقوة العقلية المنفصلة من
التكليف مع التكليف مع نصب اثنين معصوم في كل زمان فانه مانع لهذه الشهوة وهو على زوال هذا اللزوم التام هو
المفسد لا على وجه لا يبرح يمنع التكليف ومقدوره تعاو لا يحسن انشاء هذه المفسد على الوجه المذكور لا بهذه
الاشياء الثلاثة فلو لا خلفها والالكان الله تعاو لا سبب لمفسد مع قدرته على فعل سبب نفعها على وجه لا ينافي
التكليف هذا فيجب عقلا لا يجوز من الحكيم ان يكون هو سبب لمفسد تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً القوة الشهوية
والوهبة منشأ المفسد والقوة العقلية منشأ المصلحة وسبب المانع لها والامام اتما جعل مغايرة للشأن ومما
في كل وقت لغلبة الاولين في كثير من الناس لا يتم ذلك الا مع كونه معصوماً واذ غير المعصوم قد تفوق لشهوته والغضبية
عليه وتكون لغلبة مغلوبته منه فلا يحصل المنع منه بعلته الحاجز الى الامام في القوة العقلية اما غلبة القوة الشهوية
بالقوة او بالفعل وبما اذا تأما او في الجملة وهذه مانعة فقل هو ظاهر ذلك كانت القوة الشهوية مغلوبه
للعقلية دائماً في كل الناس لم ينجح فعل الطاغية والاشتهاء من المعاصي مع العلم بها الى الامام لتحقيق سبب لا يوجب
من جملة العقدة والذات واشتغال الناس فوجب انفسا سبب لشأنه ويظهر وجود ذي لمبدأ بدون سببه
فتثبت صحة المنفصلة فقولك يستلزم وجوب عصمة الامام لان بعض الحكمة اتما هو الضرورية وثبوت ذلك في
الامام غير المعصوم فيحتاج الى امام اخر ويتسلسل من القائل يلزم الاستغناء عن الامام في اكثر الوقت لاكثر الناس في اكثر
الوقت ويتسلسل فلا بد وان يكون معصوماً وهذا القسم هو الحق ترجح لو كان الامام غير معصوم لم يكن نصبه الا با
لكن التلويح باطل فالقدم مثله في الملازمة ان الامام متساو في هذه المعنى فلو جعل حدهم للامانة ترجيح من غير ترجيح
هو محال ولو جرد على المتابعة والانقياد للامانة فلا يطاع المكلف ولو جرد الاحتياج فيه فلا يتقاد المكلفون اليه
الا بائس من التبعة واما بطلان التلويح فبالاشقان ولا يسهل من التبعة عليه تسليم الا بباطل من يجوز عليه لظلمه جميع ما
يأمر به وينهى عنه ولا يسهل لم يجعل لان الناس بين فائلين منهم من شرط العصمة فوجب ان يلقى منهم من لم يشرطها
فلم يوجب له نص الامكان هو في كل حال في الوجود والعدم بالنسبة الى الماهية او ملزومه وهو على الطاعة الى العلة
المتطابقة بالنسبة الى الطرفين بل الواجبة وعلى احتياج الائمة الى الامام هو امكان المعاصي والطاعات عليهم فلا
وان يجب للعلة في الطاعات عدم المعاصي لان يكون ذلك ممكناً وهو معنى العصمة والمكن يحتاج الى غير
حيث لا يمكن الغاير من جهة الامكان هو الواجب لتمكن من حيث هو محتاج الى الواجب يمكن الطاعة محتاج الى الواجب
وهو المعصوم فيجب ان يكون الامام معصوماً والمكن محتاج الى العلة فوجبه ولا شيء من غير الواجب من حيث
هو الواجب فيجب بالوجوب على كل علة للممكن هو واجبة اذ لا تغرق ذلك في الامام علة في فعل الطاعات فيجب وجوبها للامام وهو

معنى العصمة هو المطلوب يقال هذا تمامه في العلة الثانية الموجبة على ان يمنع عمومها فان الامكان نفسه عند
 قوم علة لكن نافضة مما انتم فيه كذلك والامام ليس من العلل الموجبة والا لم يقع معصيته من مكلف البتة
 ايضا فلان المطلوب من الامام تقرب المكلف وجوب وفوق الطاعة والا لا يقع التكليف فكان بما لا يطاق
 هو باطل فطعا ولا يتلزم ان لا يكون لطفًا فلا يجب هو يرجع بالابطال وايضا فلان المطلوب من الامام ترجيح
 الطاعة عند المكلف مع امكان التقصير الا ان المجمع امكان التقصير فلا يلزم العصمة ولا وجوبها وايضا فان
 لو وجب جود الطاعة من الامام لزم الجبر في حقته فلا يكون مكلفا ويلزم في فضيلته في العصمة لا نأفول كل
 سوا كانت ناتجة او نافضة فانه يجب ان تكون واجبة في الجملة فان الممكن المشاي لا يصلح للعلة فان التناهي
 من حيث هو لا يصلح للترجيح وهو ضرورة الامكان لا يصلح للعلة لانه عدو والا لزم وجوب الممكن والتسلسل
 كل عدو فلا يختص له في نفسه لا يفرق لا يفرق مما لا يفرق له ولا يختص بعلة بل امتناع علة الامكان في وجوب
 خارجي بل هو وما يذكر فيه ايضا فان العلة المقتضية للترجيح لا بد من وجوبها برجمتها والا لم يعقل العلة
 حال التناهي بالنسبة الى العصمة ممنوع ما لم يرجح بلع والارادة في حال وجوب التقصير وفي الامتناع ولا ينفى العصمة
 الا ذلك والامام نسلم ان ليس من العلل الموجبة بل من المرجحة مع قدرته وعلمه علم المكلف هذا يكون اذ لو وجب
 الاجراء لخرج المكلف عن التكليف هذا خلف الامام المطلوب منه التقرب في جود المكلف عصية له شيئا يصح
 ما يأمره به بل يجوز له بالمعصية فلا يكون مفرًا بالامتناع وجوب طاعته منه وامتناع المعصية وهو المطلوب ايضا
 فان معنى كونه مفرًا كونه علة نافضة وقد فرغنا ان كل ما هو علة لا بد من وجوبه وهو الجواب عن الثالث
 اما الرابع فباطل لانا لا نقول بوجوب طاعته المنة في القدرة بل الوجوب بالنسبة الى الداعي الذي هو الامام باعتبار
 اللطف لا بهد والوجوب بالنظر الى الداعي لا بهد في الامكان من حيث القدرة لا اختلاف الاعتبار فلا جبر في كل
 مكلف مما هو يوجب الطاعة مع اجتماع شرائط الوجوب انتهى عن المغايرة كذلك هذا هو العصمة فالعصمة مطلوبة
 من الكل وغاية الامام التقرب منها وكل واحد من الامة يمكن العصمة وغاية الامام التقرب منها يجب لامكان
 فلو لم يكن واجب لعصمة لم يكن علة ما في ثبوت الممكن لما يفرق في العقول من وجوب جود العلة شرح لو كان الامام
 غير معصوم لزم احدا من امرين ما خرب الاجماع او كون نفق من علة غائبة مجامعة في الوجود للماروم والثالث في نفسه
 باطل فالقديم مثله بها الملازمة يتوقف على مفارقة من احدهما ان بفان نظام النوع ودفع الهرج والمرج علة
 غائبة مفقودة من نصب الامام عليه السلام وثانيتها ان مساواة الامام لغيره في عدم العصمة وعدم التقصير عليه
 مع اختلاف الاهواء وثانيتها ان الراء موجب للتنازع والهرج والمرج وهو اعظم الاسباب في اثاره الفتن واطاعة العرو
 لا تفرق في الرباطا المنحصرة في ذلك فكيف مثل هذا الامر العظيم اذا تفرق ذلك ففقول لو لم يكن الامام معصوما
 لكان نصبه اما ان يكون بنصر ليجب او لا يلزم منه خرب الاجماع اذا ائتمن من يجب لعصمة والتقصر من يفرقها
 ولا ثالث فالثالث خارج في الاجماع والثالث وهو ان لا يكون بنصر يلزم منه اختلال نظام النوع والهرج والمرج
 وهو ظاهر لكن انتظام النوع واضداد ما ذكر غايته مجامعة في الوجود للامام واما بطلان الثالث في نفسه فظاهر
 في اختلال النفاذ على الظلم جاز لو فوجع واستحالة الفبيح منه لئلا يستلزام عدم التكليف او ثبوته
 لخال والظلم فيه فوجب الحكمة التكليف بتركه والا لكان اغرابا لغيره والتكليف غير كاف في التقرب من تركه

معنى العصمة هو المطلوب

الشبهة

فلو لم يكن واجب لعصمة لم يكن علة ما في ثبوت الممكن لما يفرق في العقول من وجوب جود العلة

الا

ان لا يكون لطفاً غير فلا يكون اماماً مخالفاً والثالث باطل والا فلا بعض المكلفين عن اللطف وتكون الامام
 اماماً آخر والاربع رفع امامته وهو المطلوب فلا شيء من غير المعصوم بامام ثم لا شيء من غير المعصوم يمكنه واجبا
 في جميع ما امر به ونهى فبمثل هذا المثال لطف لكل امام فممكنوا واجبا لخاصة فذلك كالمكلف ينتج لا شيء من غير المعصوم
 بامام وهو المطلوب يقال هذا قياس من اتسكك القائلون بشرطه واشجاعة وام القصور او كون الكبرى منعكساً
 وعدم امتناع المكنته الا مع الضرورة او يجعل كبرى لاحد الشرطين والصغرى هنا اما جبراً او ممكنة اذا علم
 ان الثاني بعض المكلفين غير المعصوم لا يامر باعتراف الامامة الا بالطاعة ولا ينهى الا عن المعصية فيكون تمكنه لطفاً
 والكبرى يمنع كونها ضرورية في غير ما امر به من عليه لا فاقول اما ان يفترج العفول ان الامام المنصوب يستحيل
 معصيته منه ويستحيل امره بمعصية ونهيه عن طاعة ويستحيل عليه لفظاً او لا يفترج ذلك فان كان اذن له وجوب
 العصمة وان كان ب لزم احداً من الامام مكان صفة المعصية طاعة به واختياراً الانسان غير معصوم وامر
 اما بغض الغرض اللازم به في باطل فاللزم مثله اما الملازمة فلا تامة ان يجب على المكلف في نفس الامر جميع ما
 يامر به وان كان معصية وبصير طاعة او لا يجب لاما يكون طاعة والاول بسانم الاول وهو ظاهر والثاني بسانم
 اذ يجوز للمكلف ان لا يكون ما امر به واجبا عليه في نفس الامر فلا ينفاد الى فعله ويظهر التنازع وهو بغض الغرض فلا يكون
 لطفاً بالضرورة فقد ظهر ان الاول ضروري لحدودنا ذلك فكتبنا المطقة بتمكين غير المعصوم واجبا طاعة
 جميع او امره من غير جهاد ولا نظر مفسد ولا شيء من تمكين الامام واجبا طاعة كذلك لمفسد وبلز بها الاشياء
 غير المعصوم بامام والمفند متا ظاهراً ان ما تقدم في حق الامام يجب طاعة الامام لوعلم انه مقرب الى الطاعة مسجداً عن المعصية
 واما يحصل ذلك لولم يجوز المكلف عليه المعصية ولا الامر بها وذلك هو العصمة ويطر لولم يكن الامام معصوماً
 الامور بين جوان المعصية فكان تخصيصهم بوجوب طاعة والى راسه ترجيحاً من غير ترجيح وهو محال في الاشياء
 من غير المعصوم يجب طاعة في جميع او امره سواء علم بكونه طاعة في نفس الامر او لا وكل امام يجب طاعة في جميع او امره سواء علم
 بكونه طاعة في نفس الامر او لا وكل امام ينتج لا شيء من غير المعصوم بامام اما الصغرى فلان الامور به انما يجب مع علم
 بكونه طاعة في نفس الامر او لا ثواب وعقوبة اذ يجوز كون الامور به في ذاتها او في امر قد امر بمعصية وبالعبر طاعة ثمانية
 المكلف عن الامثال ويعد عن ان كتاب شان التكليف اما الكبرى فلا تامة لولا ذلك لانتفت فابنده ولزم فحاشا
 كالا امام يحتاج اليه في حفظ الشرع ونهض ب المكلف من الطاعة ونهض عن المعصية واقامة الحدود والامر
 وحفظ نظام التوع فقول اما لا يكون معصوماً فلولم يكن معصوماً لزم مساواته لباقي المجتهدين فلا
 يتخصص بحفظ الشرع دونهم بل يقومون مقامه فيبذل في احكامهم اليه في واما ب فاذا لم يكن معصوماً
 غير فلولم يصلح التفريق غير مع مساواته لباقي الصالحين فيفسخ فلام يجب اليه في والامامة زيادة في التمكين واما
 سج فقول لعله الوجه نصب الامام لا قامة الحدود وجوبها على المكلف لمعول لعدم العصمة فلولم يكن
 الامام معصوماً لزم احد الامر ب اما الترجيح بلا مرجح واما الثاني فبعضه باطل فالمفند مثله بيان
 الملازمة ان الامام اذا لم يكن معصوماً وجد منه علة نصبه في الحدود فاما ان لا يشرع لاحد قامة الحدود عليه
 بشرع فان كان لزم الترجيح من غير ترجيح اذ علة نصبه عليه موجودة في نصبه على المكلفين الباقيين دون
 ذلك وهو ايضا خارج الاجماع وان كان ب فاما الترجيح فبان غلبته عليهم وغلبتهم عليه هو شافعي واما

انما هو ان لا يكون
 الامام معصوماً
 في جميع ما امر به
 ونهى

فاذا

فانما يمكن معصوما جونا المكلف خطأ في الدنيا لا يبدل نفسه لعدم تبعه بالصواب اما الخامس فسلط
غير المعصوم مما لا يؤمن عليه خلا لا النظام فغذا ظهور ان مع عدم عصمة الامام لا يحصل شيء من هذه المقامات
فغذا ظهور ان عدم عصمة الامام ينافي عن الغرض بنفع فائدة نصبه كسب الاشياء من غير المعصوم فعلة حجة وكل
امام فعلة حجة ينتج لاشياء من غير المعصوم بامام اما الصغير فلان الدليل شرطه عدم احتمال التقيض واحتمال الخطا
فيه ظاهر لوجود القدرة والداعي هو الشبهة والصفات لغيره من المجتهدين اذ لا صفات الا الطبع والعلم بغيره هو
منازع غير المعصوم والامامة زيادة في التمكين بالصفات في المجتهدين الذي هو عند اوله لغيره من الرتبة اما الكبرى
فلانه قائم مقام النبي وهو ظاهر كسب عدم فعل الطبع اما عدم القدرة او العلم بغيره مع انتفاء الداعي او ثبوت
الضاد في عدم يكون لعدم العلم بنفس الفعل في الاختيار في الفعل الاختياري تابع للفصل الثاني للعلم اذ مع
ثبوت القدرة والجهل بالطبع وثبوت الداعي انتفاء الضاد في العلم بالفعل يجب لفعل فطعا فعدم اثبات الامام
بالطبع اما لعدم القدرة عليه وهو باطل لوجود القدرة للعلم بغيره وانتفاء الداعي هذا العلم اذا لم يكن الامام
معصوما مساوي في غيره وعده من المجتهدين ولو زاد عليه لكان تلك الزيادة لا يطلع الشاذ التادود واما
الشبهة موجبه متحققا مساوي في غيره وعده امر خفي لا يطلع عليه حجة الاغلب لما انتفاء الضاد فليس الا الكلام
والفوق العقلية ولا مدخل لها عند الاشاعرة ولا في ايضا يمنع القوة الشهوية اذ لو صلحت للضاد فاما
كان معصوما وصار في التكليف لا يكفي في غير المعصوم والا لم يجب نصب الامام لظانته غير واجب اعلان ذلك
الضافا لما ان يجب تحقيقه دائما او لا او استلزم كونه معصوما مع انه خلاف الاجماع والثاني لا يحصل في الغالب
لشأن المكلفين العلم بحصوله وهو ظاهر وايضا فان الامام اذا لم يكن معصوما لم يحصل الجزم بثبوت الضاد
لا لاجتياز في الصفات لتمام وايضا فان الامام اذا لم يكن معصوما مساوي غير فم ولو ثبت تفاوت لم يدرك كل احد
بل لاغلب يهدوكم واما عدم العلم باصل الفعل فباطل لان التقدير عليه ولا يمتنع ان يكون من باب لا فنان والظن
ولا يجب فيه اذا نقر ذلك فتقول الامام اذا لم يكن معصوما لم يكن فعلة حجة على المجتهدين لظانته اياه في العلم
ولا على غيرهم لان المجتهدين انما تكون حجة مع عدم احتمال التقيض لظانته غير من المجتهدين فليس يجب حصول التعليل
اول من العكس والامامة زيادة في التمكين لما مر فلا تصلح للضاد فغيره من ليس فعلة حجة لا يصلح للامامة لان الامام
خليفة النبي عليه السلام وفاهيم مقامه كسب حجة الحاجة الى الامام عليه السلام والتكليف عدم العصمة فلو لم يكن الامام
معصوما لم يحصل اندفاع الحاجة لثبوت علمها فاحتمال مع وجود الامام الامام فلا يكون مانع من امانا عينا
التي كعدم العصمة مع الفرق في الشبهة في اكثر الناس هو سبب لخطا والامام عليه السلام مانع ومانع السبب
ان يكون من جنس مثله فلا بد من مباينة ما مضى منها فلا بد وان يكون معصوما كسب الامام لاستلزام الخطا
في الناس ان لا يفلو فاعلم ذلك لا تنقض الغرض كمن الناس على ثلاث مراتب الذين لا يجوز عليهم الخطا والمنا
بالمصحة على ذلك سيج الواسطة بينهم وهم من يجوز عليهم الخطا فارة بفعلونه وثارة لا يلزم من انبج الفرق من
احد الطرفين البعد من الاخر لا يثبت في قضاي الامام التقريب للمرتبة الاولى والثانية عن الثانية فمجال
ان يكون من الثانية والثالثة فثبت ان يكون من الاولى كسب انما يبرأ من الامام رفع الخطا والبعد عن الغرض
علة في فضيل الخطا والمنا مع علمه وقدره وطاعة المكلف له وعلته فيفض الشئ ليحجب اجناها مع الا اجتماع

والشرطي نفسه حاصلة بجملة فيستحيل صدور الخطأ منه على صلوة وان لم يكون معصو كط لو لم يكن
الامام معصوما لزم التناقض اللازم باطلا المزم مثله اما الملازمة فان المكلف مع اللطف لا يرب البعد
اقراب لا الطاعة والبعد من المعصية من المكلف لشيء له في عدم العصمة اذا لم يكن له ذلك اللطف فالكلف اذا
امام اقراب لا الطاعة والبعد عن المعصية من المكلف لشيء له في عدم العصمة اذا لم يكن له اما ما هو عليه فلو لم يكن
الامام معصوما كان الامام اقرابا لا الطاعة والبعد عن المعصية لا تباين ان الرئاسة والفرقة ياد في التمكن
بشيء منع ما توجه القوة الشهوية والغضبية والاقراب لا اللطف اقراب لا الامتناع وامثال او امره وبالامامة
تما ليس كذلك وكان لا يجب عليه امثال او امر الامام اصلا ولا لباينة بل قد يجب على الامام ذلك فلا يكون
فرض اماما او من فرض واجب لطاقعة وهو بافضا اما بطلان الشان فظاهر ان الامام امره
وكلامه فاطع على الصفة من حيث انه كلامه لا شيء من غير المعصو كلامه دليل فاطع من حيث انه كلامه لا شيء من
غير المعصو بامام بن الصغر في ان مخالف كلام الامام منقطع فطما يحل في ان لا يفي كلامه كلاما ليس له دليل
لا يقطع بخطا ولا يحل قتاله واما الكبر في ظاهرة لاحتمال خطئه لا كلام غير المعصو مع عدم علمه من حيث انه كلامه مع
العلم بصفته من جهة اخرى اعلم ان يكون اماما ولا شيء من الامام كذلك فيخرج لا شيء من غير المعصو كذلك اما
الصغر في فلاحتمال خطئه وكذب ولا بدفع هذا الاحتمال الا الاصل عادة التصديق وكلامه لا يوجب الجزم في نفسه
معها واما الكبر في ان مخالف كلام الامام من حيث انه كلامه اذا لم يعلم صدق من جهة اخرى فيقطع بخطئه ونحوه
ويحل جهاه ولا شيء من مخالف الامارة كذلك فكل الامام ليس بامر قبل هو دليل مفيد للعلم ان الامام
دليل على التفريق الطاعة والتبعية عن المعصية ولا شيء من غير المعصو كذلك فيخرج لا شيء من الامام بغير معصوم ولا يزم
كل امام معصوما الصغر في فلاته لو لا ذلك لانتفى فائدة نصبة لوجوز المكلف كون امره مغتربة الى المعصية
ونواهي بعد عن الطاعة لم يحصل الوثوق به فلم يفرق الداعي على التباينة تنقرب الخواطر عنه فلم يقطع بخطا
مخالفة ولم يعين على قوله في الجها وغيره واما الكبر في فلات الدليل هو المفيد للعلم شرط المفيد للعلم عند احتمال
التفويض مع احتماله يكون اما في المحل لو لم يكن الامام معصوما لم تكلف ما لا يطأ واللازم باطلا فكذلك المازي
اما الملازمة فلات المكلف ما هو بالعلم بقوله والا لم يحصل التقرب من الطاعة والتبعية المعصية لم يحصل التقرب
لواقدم الناس على مخالفة ومنازعة فلو لم يكن قوله مفيدا للعلم لكان بالعلم من شيء لا يفيد وهو تكليف
لا يطاق وغير المعصو يمنع التكليف بالعلم بمجرد قوله لاحتمال التفويض هو يستحيل ان يفيد الا الظن اما
التا في ظاهر من كتبنا الاصول في ان او امر الامام ونواهي ان شاده دليل على اللطف ولا شيء من غير المعصو
كذلك اما الصغر في ظاهرة والا لم يكن مغتربا لم يشق المكلف به في فائدة وهو ظاهر واما الكبر في فلات
الدليل ما يفيد العلم او امر غير المعصو ونواهي فاحتمال التفويض فلا تكون دليلا له مع امثال او امر الامام ونواهي
بامم المكلف يحصل الجزم بالحق والظمان ينشأ ولا شيء من غير المعصو كذلك اما الصغر في فلات المكلف لا بد له من
الا الامن والجزم والظمان ينشأ والفران لا يحصل من هذا ذلك خصوصاً على القول بان الادلة اللفظية لا تفيد
واكثرها عموما وظواهر البطلان على الاحكام فليقل فيها والوجه بعد التنبه على كتم منقطع فليس الامام اما ان
لا بد من طريق لذلك فظهر وكيف لا وفد عن شايح الظن اما الكبر في ظاهرة لاحتمال الخطا لو كلما انما مكلفا

والصواب في جميع الاحكام كان الامام معصوماً لكن المقدم حق والتشابه مثله ما الملازمة فلان الصواب المعنى في
 جميع الاحكام لا بد من طريق الى العلم به الا لم يقع التكليف به لاستحالة تكليف ما لا يطاق والسنة والكتاب
 لا يفيدان ذلك للجهد قطعاً فثبت ان يكون هو الامام واما حصة المقدم فوجهين احدهما ان يكون
 مكلفين بالمعنى والصواب في جميع الاحكام ولا تكون مكلفين في شيء من الاحكام او في البعض من البعض
 الثاني باطل قطعاً والثالث محال لانه ترجيح من غير مرجح ولان البعض لاخر ان لم يكن مكلفين في ذلك البعض
 وهو محال وبالمختار وهو محال الا لم يكن خطأ لاننا لا نغني بالصواب الاما كلف الله تعالى به ولان الخطا يستحيل
 التكليف به فثبت القسم الاقرب ما قلنا وثانيهما ان احكام الله تعالى ليست فوضه اليها ولا اختياراً ولا محض مكلفين
 بها في الواقع اذا لم يتجوز واقعها حكم الله تعالى بل نحن مأمورون بذلك بحسب الجهد لا يمكنه تحصيل ذلك
 من الكتاب السنة فثبت ان الامام المعصوم اذ غير مفيد لن الامام لطف في فعل الواجبات والطاعات وتجنب المنكرات
 وارتفاع الفساد وانتظام امر المخلوق وهو لطف ايضا في الشرايع بان يفسر بجلها ويبين محملها او يوضح عن الامور
 المنسبة فيها ويكون المقترع في الخلاف الواقع فيها الآية الشرعية كما هو مكلفه ويكون من وراء التاملين في دفع
 منهم ما هو خارج عليهم من الاعراض عن النقل بين ذلك كان الحجة فيه غير منقضة فاضاعوا الجوابان قال
 المكلفون يعلمون كون الامام حجة باضطرار وباسدلال فان قلتم باضطرار فقصم لا يوثق ذلك قلنا يجوز في ذلك
 تشاؤموا بالدين ان تعلموا باضطرار ولا يفتح النقض فيه ففتح الاستغناء عن الامام وان قلتم باسدلال قلنا
 فقضمهم يمنع من قيامهم بما كلفوه من الاسدلال على كونه حجة فان قلتم نعم لزمنا الحاجة الى امام اخر وبسلسل
 الكلام فيه كالكلية في الامام ومع السلسل فلا نوثق لائمة التي لا تشاهي كما لا يوثق الواحد فلا بد من القول بانهم
 معترفون بالحجة والقبام بنصهم من غير حجة فقول يجوز ومثل ذلك في سائر ما كلفوا به وان كان النقض في ما احتاج
 التبدل لم يفتقر وجهه بوجهين ان هذا الاعتراض مبني على مفاد متين احدهما ان علته الحاجة الى الامام
 هي ان يعلم منه ما لا يعلم عند عدمه لا غير ثانياً ما كان لطفاً في بعض التكاليف يجب ان يكون لطفاً في جميعها
 الثالث وهما ان المقدمتان باطلتان فالاعتراض باطل اما بطلان المقدمتين او بقولنا انما ثبتت الحاجة لاجل تعلمها
 ما يتجهد بفعله بل قلنا بالاحتياج اليه في اشتباها منها العلم ومنها كونه لطفاً في مجانبه الفهم وفعل الواجب لا يقع
 الاستغناء عنه لو علمنا الكل باضطرار لان الاخلاص اليها علمنا اضطراراً من موقع من عند هذا الامام ولا يمنع العلم
 بوجوب الفعل من الاخلاص به ولا العلم بفهم من الافدام عليه فان اكثر من يقدم على الظلم وفعل الضامح يكون
 خالفاً بفهمه واما بطلان المقدمتين الثانية فلان اللطف لا يجب عموم بل في الاطراف العموم والخصوص لمطلقاً
 ومن وجه فلا يجب ان يكون الامام لطفاً في ارتفاع الظلم والبغى ولزوم العدل والاعتدال ان يكون لطفاً في كل
 تكليف حتى في معرفة نفسه الثانية مغايرة بالمعرفة بالتواضع العقاب معرفة الله تعالى فاعمال الطم في الواجبات
 والامتناع عن القبايح فان كانت لطفاً في نفسها حتى لا تجب على المكلف حتى يعرف الثواب والعقاب و
 ان الله تعالى او لا يكون كذلك واما ظاهر الفتاوى في قولنا انما ثبتت الحاجة لاجل تعلمها فالتكاليف عن هذه المعرفة
 كونها لطفاً به فلهذا لا تحتاج الاستغناء عنها في شئ التكليف لا يقال للمعرفة بالتواضع العقاب ان لم يكن لطفاً
 نفسها من حيث لم يصح ذلك فهناك ما يفهم مقامها وهو القطن لهما فليس المكلف من لطفه تكليفه بالمعرفة

بإكمال التكليف

وان لم يكن مما تلا للطفه في سائر التكليفات لاننا نقول فافترع من انما افترع فان نقول ان معرفة كل الامور
بشيء ان يكون اللطف فيها معرفة الامام لانه لا بد في اول الامر من ان يكون معرفة واجبة وان لم يتقدم
للكلف معرفة بالامام غيره واذ استحال ذلك نجا ان يقوم مقام المعرفة بالامام في هذا التكليف التكليف
استدل له على معرفة الله تعالى ومعرفة ثوابه وعقابه ^{الحج} علة الوجود تخرج المغلول من الامكان الى الوجود
وعلة العدم تخرج من الامكان الى الامتناع والمخرج الى الوجود الامتناع لا يجوز ان يكون في حد الامكان
بل لا بد وان يكون واجبا والامام علة في الطاعات وعدم المعاصي فيجب جوب الطاعات امتناع للمعاصي وهو
المطلوب ^{الط} الناس بعد النبي صلى الله عليه واله من شأنه ان يكون مغبرا الى الطاعة ومبيدا عن
المعصية لا يكون مغبرا لغیر ولا مبيدا وهو الطرف الاخير اما ان يكون مغبرا لغیر ومبيدا عن مغیر
لغيره في هذا الزمان لا يبعد وهو طرف لمبدأ واما ان يكون مغبرا ومبيدا وهو الوسط وكل غير العصور
في حكم الوسط والطرف الاخير لان علة الاحتياج الى المغیر السعيد هو عدم العصمة فلو لم يكن للمبدأ وجودا
يكن يكون الوسط والاخير مبيدا وهو محال ^م الامام عليه السلام يحتاج اليه المكلفون من جهة عدم العصمة و
الحاجة اليه مغايرة للحاجة من جهة الاحتياج فالامام مغاير للرعية من جهة عدم العصمة وكما هو عليه من
حيث عدم العصمة فهو معصوم وهو المطلوب ^{ما} كل يحتاج فاض من جهة الاحتياج وكما له حصول ما نزل
به الحاجة فالمكلف غير المعصوم يحتاج الى الامام من جهة عدم العصمة للمكلفين غير المعصومين على حسب ما يمكن فحاشا
ان لا يكون معصوما لان الكل كامل في ذاته ولان تحصيل العصمة لا يتصور من غير المعصومان ما يلزم به الحمل على الطاعة
والمنع من المعصية وحفظ الشرع فيما يثبت به القوة والعدالة المطلقة لا غير هاتين وجوب نصب امام في الجملة
بما عدا هذا او شرعا مع كونه غير معصوما لا يجمعان ^ا ثابت في نفسه اما ب فلان عدم عصمة المكلف
ان يقتضي وجوب نصب الامام اولا ^ا يستلزم اما عصمة الامام او ثبوت علة الحاجة معه فلزم وجوب امام الغرض
ومع ان حصل عصمة من علة الحاجة وعصمة الامام والاثبت الحاجة فحاشا الى الامام خارج عن الأئمة القمريين
والكل باطل ظاهر لاستحالة التاخير في نفسه عدم وجوب نصب الامام لان علة وجوب نصبه هو التكليف مع عدم
العصمة اجنا عا ^{حج} المقتضى لوجوب نصب الامام اما عدم عصمة مجموع الاثمن حيث هو مجموع او عدم عصمة
البعض لثبوت علة الاحتياج ويستلزم التسلسل لا يقال الواجب عدم العصمة فنصب الامام وقد حصل فلا يجب
لاننا نقول كلما لم يثبت علة الحاجة لم يثبت الحكم فاذا كان علة الحاجة في البعض لموجب للنصب يثبت في الجملة هذا
المصوب ^ج اخر لا يقال فعصمة الامام لا يثبت علة الحاجة اليه والعصمة وهو عدم عصمة فانه المكلف فيلزم
الحذر ولا نقول مع طاعة المكلف لموافقة الامام الى امر موهبة ينفذ علة الحاجة فالاحلال من المكلف هنا فلا يلزم
الحذر والامام مع عدم عصمة الامام فلا يثبت مع انقياد المكلف طاعة له فلا يمكن المكلف حيث من جهة
النقص لا يحصل اللطف به بل طلب لعصمة من المكلف مع عدم عصمة الامام يكون تكليفه بالخيار ^م الاحتياج
الى شيء فهو من حيث هو بالقوة وانما يحتاج في خروجه من القوة الى الفعل والاحتياج اليه الحاجة اليه فيه لا يمكن
يكون لذلك بالقوة بل يكون واجبا له اذ انقضى ذلك فالاحتياج الى الامام هو غير المعصوم في تحصيل العصمة فيبقى
لقوة فيجب ان تكون في الامام التي هي علة الفاعلية واجبة والمطلوب ^م المكلف فابل للعصمة والامام

مِنْكُمْ لِيُغْنِيَكُمْ عَنْهُ وَيَنْقِصَ عَنْكُمْ دِينَهُمْ فِي ذَلِكَ وَيَعْلَمَ اللَّهُ مَا يَفْعَلُ

الاولى: باطل مصنفه كذا لانه واذا كان في شأنه نصب ما لم اخل الا انما هو معلوم

ونسب الفعل إلى الفاعل بالإمكان ونسبته إلى الفاعل بالوجوب فيجب لعصمة بالنسبة إلى الأمام وهو المطلوب في حق من
مقتضات المقدمة الأولى في الفعل حال المرجو منه تعالى وكذا حال التثنية أي أتابع حال الرجوع إلى التثنية
أما وجب لأمام لكونه مفعلاً مفعلاً عن حصول رجاء فعل الطاعة ورجاء ترك المعصية فيجوز أن ينظر في
المرجع لو لم يحصل الترجيح لم يكن ما فرض رجاء رجاء هذا خلف لمقتضى العصمة بمكة لكل مكلف أن يحفظ
فعل الواجب والامتناع عن الفجاء والله تعالى يريد لك كل مكلف لمقتضى شروط ترجيح الأمام للعصمة
أقول لمكلف لا وأما الامتناع ونواهي عدم مخالفة له في شيء فقدرته هذا ما يرجع إلى المكلف بحيث لا يلزم الجبر
المقتضى مع وجود هذين الشرطين أما أن يرجح العصمة بالنظر إلى الأمام أولاً وبسبب حال لا يفرضنا رجاء
مع وجود الشرطين وقد تحقق الشرطين فلا يلزم ترجيح ما فرضنا رجاء رجاء هذا خلف فإن ترجيح فيكون
نفسها مرجواً وقد فرضنا أن الفعل حال المرجو منه منع فيكون مع وجود شروط العصمة واجبة إذا انفرد ذلك
فقول لو لم يكن لأمام معصوماً لم يلزم من تحقق هذين الشرطين بوجود الأمام وجوب لعصمة إذا لا يلزم من قول
غير المعصوم أو من غير المعصوم ونواهي وجود غير المعصوم وحكمه وانقياد الناس له وجب لعصمة وقد ثبت وجوب
العصمة عند وجوده وتحقق الشرطين المذكورين فلا يكون مرجحاً ونحن قد فرضنا رجاء هذا خلف من مقتضى
أفزون بين وجوب الفعل على المكلف شرعاً أو عقلاً عند الغالبين وبين صدوره منه وهذا ظاهر ولا يلزم من
أب المقدمة ب أنما وجب لأمام لكونه لطفاً مفعلاً إلى الطاعة بعدد عن المعصية المقدمة ترجيح ليس المراد
الأمام التفریب من بعض الطاعات والتعبد عن بعض المعاصي بل التفریب من جميع الطاعات والتعبد عن جميع المعاصي
مع قبول المكلف منه وقدرته ما فالمراد منه التفریب إلى العصمة وعدم ذلك إنما جاء من قبل المكلف لأن قبله المقدمة
ولا يلزم التفریب من الطاعة والتعبد عن المعصية بوجود الأمام وتكليفه وقبول المكلف منه والافتداء بافغالة بل
يصدر الأمر انتهى وعدم فعله لمعصيته لافتداء المكلف به ولا نه بعد عن أمثال هذه وأمره وبسبب
محله من الغلو ب عدم تركه لواجب اللطف هو فعل الأمام للطاعة وامتناعه عن المعاصي كونه بحيث لو قبل
المكلف الأمر وظل في اللطف واجباً فأنجحت على هذا التقدير فالواجب هو ذلك وذلك هو العصمة وجوب
خرج ذلك عن الجبر خلق الطاف زائدة يختار معها المكلف لك برحمته وإن كان بالنظر إلى القدرة به
بشأوى لطرفان ولا منافاة بين الإمكان من حيث القدرة والرجحان من جهة الداعي فتح قد ظهر مما
أن الأمام مرجح مع الشرطين المذكورين في موضع اشتراطهما ومع عدم اشتراطهما يكون هو المرجح التثنية
وفي فضل الأمام يمكن اشتراطهما فيكون هو المرجح التثنية بالنسبة إليه فيجب لعصمة له لا لم يكن ما فرض
رجاء رجاء هذا خلف مطلقاً كل غير معصوم يمكن أن يفرق إلى المعصية ولا شيء من الأمام يمكن أن يفرق إلى
المعصية بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم بأمام بالضرورة وهو المطلوب أن الأمام ثم فائدة ما بالثنية
أنصب لله تعالى للأمام ب نصبه لادله عليه ج قبول الأمام الإلهام في إيجاب الله تعالى المكلفين طاعته
وامتناعه وأمره وتحليله من مخالفته وأعلام ذلك بنصب أدلة عليه في طاعة المكلف له وامتناعه وأمره
ونواهي الخمسة الأولى من ضلته وتجاوز الأمام وق من فعل المكلفين فلو لم يكن لأمام معصوماً لا تنفع الأمام
فلا إجماع فأن الناس بين فإلزم منهم من قال بالنسبة واجب لعصمة ومن لم يوجبها لم يغفل بالنسبة فيقول

كان

بالقصر مع كون الامام معصوماً خالف للاجماع ولم يجرم المكلف بقيامه بما يقتضيه فائدة نصبه مع عدم
 جنم المكلف بذلك لم يحصل له داع الى اتباعه ولا يحصل له ايضاً الا لا يمكن اجتماع التقييد والخروج من القوا
 او التقييد عن وكلاهما من منع ولغيره عفاً فامع اجتماع هذه الشرايط يجب لتقريب لوجود العلة والشروط
 وانفعاع المانع ولانه لو لا ذلك لانتفت فائدة الامانة لان ما يقتضيه تقريب المكلف من الطاعة وتبعية
 المعصية وهو العلة فيه مع اجتماع الشرايط فاذا لم يجب يكن العلة قبيل وقوع شيء اخر لكن ذلك باطل اجتماعاً
 وضرورة ايضاً ولو لم يكن الامام معصوماً لم يجب لتقريب نسب الامكن ما لم يجب بوجده وقد يقر ذلك
 علم الكلام والعلة انما يقتضيه الوجوب المترجح الجرد والامام مع الشرايط المذكورة علة في التقريب والتقييد فيجب
 ولو لم يكن معصوماً لم يجب لتقريب معصوماً لم يجب مع مقتضى الترجيح ايضاً الاستحالة امضاً العلة المتر
 غير المانع من التقييد فلا يكون مرجحاً للتقريب ايضاً بل يبقى معه التقريب على صرافته لا مكان فلا يكون علة و
 يقتضيه فائدة الاستحالة لوجوده حيث قد فيجب نه معصوماً يتبع الامام مع هذه الشرايط هو العلة في التقريب
 والتقييد فلو لم يجب بذلك فاما ان يجب شيء اخر معه او لاهله لغير ذلك والاول محال لانغقاد الاجماع
 على ان الاجتماع واقع على ان المقرب هو الامام وب وهو ان لاهله لغير ذلك محال الا لكان املاً واجباً
 او ممثلاً او كوناً الممكن مع علته ممكناً على صرافته امكانه هذا خلفاً لكل محال نك اذا اجتمعت الشرايط الاربعة
 الا لشعنا والامام لا يفتي ان يفتي للمكلف عند اصاله التبر ولو لم يكن الامام معصوماً لفي لعدد من جهز
 احد بما انه جاز ان يخل الامام ببعض الاحكام فيكون المكلف قد ابرأ عذره ثابتهما انه يقول انه لا يفتي
 لربنا يقول ولا اعرف صحت الامن قوله وقوله لا يفتي في العلم والوثوق فيقطع الامام ويلزم الاتهام لله الامام
 اما ان يكون شرطاً في التكليف ولا في ب يلزم عدم وجوبه ولكن يفتي انه واجب انه شرط واما ان
 يكون اشراطه من حيث اجتماع الشرايط يمكن ان يفتي بوجوبه ويحتج بغيره واما بطلانه لو كان الامكان
 بعد اجتماع الشرايط لكان في المكلف لا مكان لانه يمكن ان يفتي بوجوبه بوجوب سماعه لا اراه والوعد والوعيد فلا
 يكون الامام شرطاً وفرضاً انه شرط هذا خلف وب هو المطلوب اذ مع وجود الامام والشرايط الاربعة
 لا للمكلف لو لم يكن الامام معصوماً لم يجب لتقريب نفع اللطف الذي هو مطرباً الى الطاعة ومبعداً عن
 المعصية الذي هو شرط في التكليف فما هو عصمة الامام هي واجبة بالقصد الاول وانما قلنا انما هي الشروط
 لان الامام انما هو لطف من حيث فوئد العلم والعمل فلا يصلح ان يكون نسبته اليه لا مكان والامكان
 المكلف فيه مكان الامكان الحاصل لهم او باللفظ منه لان مكان الفعل من الفاعل وله في الاشراط وفي
 التقريب من الامكان من غير الفاعل هذا خلف في شرايط الفعل الوجودية لا بد ان تكون خاصة
 بالفعل لا لا يحصل الفعل ولا يفتي بالتقريب من الامام الا من فوئد العلم والعمل فلو لم يكن خاصة
 فيه بالفعل لم يكن مطرباً بالفعل عند الشرايط المرجعة الى المكلف لكنه مفرق هذا خلف في الامكان لا يصلح
 ان يكون علة في الامام علة فيفضل المكلف المكلف به ولا يدعي له علة ناشئة بل مع الشرايط العائدة الى
 المكلف وليس علة بوجده وانما يقتضيه بوجوب العلم والعمل فلا بد ان يجب له وهو العصمة نقطة
 مجموعها يوقف عليه لفعل المكلف به في المكلف هو التكليف العلم به ونصب الامام والدلالة على انغقاد

والكلام في المنع من منع

المكلف

المكلف لو اراد فعله فوجد اجتماع الشرايط العائدة الى المكلف بغيره فوافقه على ما يرجع الى الامام او
 والتكليف لو كان لفعل ممكن بان على هذا لا يمكن اما لعدم فعل من الله نعم بثبوت عليه فعل التكليف
 ويكون شرطا يوجب عليه فممن حيث الحكمة والتكليف فيكون الله تعالى يوجب عليه وهو لا يجوز لانه يحصل
 للمكلف بعد ربه ثم انما من جهة المكلف قد قلنا انه قد اجتمع الشرايط واما من جهة الامام فلا يكون
 فرض تمام للوقوف عليه هو خلاف التقدير فتعين ان يجب لفعل مع اجتماع الشرايط العائدة الى المكلف مع
 ثبوت لفعل على ما يرجع الى الامام والله تعالى لو لم يكن الامام معصوما لم يجب الجواز ان لا يابا والمكلف ولا
 ينهيه وباعوه بالمعصية وينهيه عن الطاعة فمع انتفاء العصمة لا يحصل تمام ما يثبوت عليه لفعل ومع جوده
 يحصل يجب ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب من غير الاستسنا اما الاتفاقية او اكثرية او ذاتية وعلة الامام
 لفتمام المكلفين بالتكاليف ودفع الهرج ودفع المفساد مع انقضاء المكلف لزاما فمحتاج معه ومع الشرايط
 العائدة الى المكلف لا لطف اخر لان الاستسنا الاتفاقية لا تصلح للتبرجح ولا يجوز ان يكون من قبيل والامة
 يكن تمام اللطف فتعين ان يكون من جرح وانما يكون منه اذا كان معصوما والا لكان معه ممكنا فلا يكون
 ذاتيا مستلزما للبداء الذي يخرج ما بالقوة الى الفعل لا يجوز ان يكون بالقوة بل يجب ان يكون بالفعل والشيء
 حال وجوده نفهضة منقطع بالنظر الى المحقق نفهضة ولا امام هو المخرج للمكلفين في القوة العملية علما وعلمهم
 القوة الى الفعل في كل حال نفرض بالنسبة الى كل واجب ترك معصية نفرض اجتنابا جرم فيها اليه وذلك على
 لكل واحد بواسطة فونه العملية علما وعلمه فقول يجب ان يكون ذلك في الامام بالفعل لا بالقوة ولا
 يكون نفهضة متحققة في كل حال بالنسبة الى كل واجب وقته وترك كل معصية وهذا هو وجوب العصمة
 بتلعب الناس ما يمنع الخطا او جازمه والاول اذا لم يكن من جهة الامام لم يخرج الى امام وب هو
 المحتاج الى الامام فاما السبق على حالة الجواز او لم يمنع ولا باطل ولا لازم تحصيل المصالح وب هو المطلوب
 وانما يمنع مع عصمة الامام اذ مع عدمه يبقى الامكان وهو ظاهر فلا يخرج الى خبر الامتناع تسليح لاما
 اما منافية لفعل الواجب من حيث هو واجب ترك المعصية من حيث هو ترك المعصية او ملزوم له او لا
 منافية ولا ملزوم له وانما قطعنا بالضرورة وثبت علته لانها علته فيها والعلة التي لا تنافي والثالث باطل
 والا لم يشترط في الامانة العدالة ولم تكن علته في واجب وترك معصية اما فلا تكون مفترية ونحن قد فرضنا
 كذلك هذا خلف فتعين وب هو المطلوب لانه اذا تحققت الامانة وكانت لها مثلثة لفعل او
 من حيث هو فعل الواجب ترك المعصية من حيث هو ترك المعصية فيجب ان تكون ملزومة للكل لا مشاع
 المعلول علة فيمنع اجتماعها مع ترك واجب او فعل معصية لان كل ملزوم يمتنع اجتماعه مع نفهضة
 لازمه فوجب العصمة وهو المطلوب في الامانة مفترية مبدعة لانه معنى اللطف لانه لو لا لما ناذ
 وقد تحققت في الامانة فتكون مرجع للطاعات ومبدعة عن المعاصي والفعل حال التمام يمنع فحاشا
 المرجوحية او لم يمنع تحقيق ترك واجب وفعل محرم معناه منه وهو المطلوب في كل مكان المكلف مطعجا
 للامام كانت الامانة مفترية الى الطاعة مبدعة عن المعصية كان الامام معصوما ولا على عدم اختيار
 الامام للطاعة واختياره المعصية وفرض عليها لم تكن الامانة مفترية فاذا لم يكن الامام معصوما كان هذا

وهو غير متعين

التقدير يمكن الاجتماع مع مقدم الشرطية التي هي مقدم فلا يكون الثاني لازما على هذا التقدير فلا يكون
 الشرطية كلية لا يمكن الامام واجبا اذ ليس المراد منه التفرقة حال او لا بعض الواجبات او بعض المكلفين
 بل في كل الاحوال بالتسوية الى كل الواجبات لكل المكلفين لانه تمام الشرط بعد طاعة المكلف والالوجبة لطيفة
 اخرى بعده وهو باطل اجمالا لكن مقدم حق وهو ظاهر في المثال مثله متفق دائما اما كلما كان المكلف مطيعا
 له في جميع احوال الموافقة كانت الامانة مقربة الى الطاعة بعدة عن المعصية ولا يكون الامام معصوما
 جمع لما تفرقة المطلق من استلزام اللزومية الكلية مانعة الجمع من كونه مقدم ونقيض لثانيه لكن الاول
 متناقض بالضرورة فتعين كذب الثاني فيجب ان يكون الامام معصوما متشكرا دائما اما الجس كلما كان المكلف
 مطيعا فالامانة مقربة مبقدا ويكون الامام معصوما مانعة خلو لان كل منصف استلزام منفصلتها
 الخلو من نقيض مقدم وعين الثاني لكن اكاذيب قطعاً فتعين صدق بسم الله انما اوجبت الامانة
 لدفع الفساد التي يمكن حصولها من خطا مكلف مع قبوله وتحصل المصلحة للثانية من فعل المكلف في
 لو لم يجر الخطا على شيء من المكلفين لم يجب الامانة فلو لم يكن الامام معصوما مع وجود الامانة لم
 تحصل العللة الدافعة لتلك المفسدة المحتملة للمصلحة مع زيادة مفسدة منها وهو ان خطا غيره
 للمكلف على الخطا ففسد لا يمكن حصولها من اهلها مما يمكن مع زيادة مفسدة بسبب شرط الوجوب
 من وجوه المفساد فلو لم يكن الامام معصوما لما كان بغير المكلف الى المعصية وهذا وجه مفسد
 مانع لئلا الامانة لا تتنافى فعل الامانة والامام بها ولا يجب ان يباح طاعة من يجوز منه فعل المكلف
 وتظهر منها مع عدم مانع له اذ ليس الامانة وهي زيادة في التمكن فيمكن منه مفسدة لا يمكن ان يباحها مع
 وجوب الامانة مع عدم عصمة الامام مما لا يجهل انما اول ثابت فتتفرق اما الثانية فلا يجوز الخطا
 مكلف ما ان يستلزم وجوب الامانة اول يستلزم نفي الوجوب وبب يستلزم العصمة والتسلسل لا
 مع عدم العصمة يجوز الخطا من الامام على نفسه ان يلزم به غيره فالواجب ان يكون الامام ان يستلزم وجوب تمام اخر
 فإلزام التسلسل هو محال والعصمة هو المطلوب انما قلنا ان اذا كان تجوز الخطا لا يستلزم الوجوب فيقول
 لان المقتضى ليس لا تجوز الخطا فاما من كل المكلفين وهو باطل لاستحالة اجتماعهم على الخطا عندهم وكان يلزم
 ان لا يتحقق المقتضى للامانة ومن يتبعهم وهو المقتضى لما ثبت وجوب افعالهم من وجوبها دائما اما ان يكون
 معصوم موجودا ويوجب نصب الامانة مانعة خلو اذا التكليف تجوز الخطا موجب للطف بالمعصية لا الطاعة
 البعد عن المعصية لا تايننا ذلك في وجوب الامانة دائما يجب على هذا التقدير وبين نقيض العللة وعين العلل
 مانعة الخلو والالاتفاق المعول عن علته هذا خلاف فنقول كلما لم يكن معصوم متحققا وجب نصب
 واذا لم يكن الامام معصوما وجب نصب تمام فاما ان يلزم بتحصيل الحاصل او غيره فإلزام التسلسل يجب
 وجدنا بعد ذلك الادعاء وان في الصفات والارادة موجب جود الفعل والامام ليس المراد منه هو ايجاد الفعل
 للمكلف بل ايجاد الادعاء والارادة فاذا كان المعول هو الادعاء في الارادة وجب ان يكون الامام معصوما
 العللة للادعاء الامانة مع انقضاء الصفات فيكون واجبا لان الحجج هو جاز الخطا حيث ان ادعاءه
 ممكن فيكون علته هو ادعاء الامام واجبا لو اذ كان واجبا ثبت المطلوب لانه لو سأل المكلف في جواز الخطا لم

فإن

فإن

فإن

داعي أحدهما بالعلية في لئلا ويحتاج في الامكان ولنفس المكلف عن طاعة مشايه في جواز الخطا لان الخطا
المكلف عن اتباع فاعله سقوط محله من القلوب ^{تحت} لو كان الامام غير معصوم لما حثت الامانة والالتزام
باطل فالمقدم مشايه الملازمة ان وجود الفدوة والتكليف مع وجود الطرب فيجب والامانة حيث الامانة لكن
الامام ليس غريب من حيث لئلا يثبت ولا من حيث فدوة وتكليف ولا الامانة من حيث هي لئلا يثابته في ^{تحت}
ولان مطلق الرئاسة ليس موجبا للتفريق بين بعض الروايات الذين ادعوا الامانة كقوله فتان في غاية الفجور
بجيت لا يصح الاقتداء بهم في الصلوة وبعضهم بقا ونفريه اتما يكون من حيث فريه من الطاعة وفعله اتما
والطرب ليس لذاته ولا من حيث التكليف لا من حيث الفدوة لانه غير صالح للتبرجج معه والامانة حيث
ولا ستر له العصمة ايضا ففتن الوجوب من جهته في فاما امام اخر والعصمة وهو المطلوب ^{تحت} المكن
من حيث هو محتاج الى علة مغايرة له من حيث لا مكان ولا يمكن ان يكون ذلك هو الممنوع ففتن ان يكون هو
الواجب ذلك المكلف هو المحتاج الى الامام في ايجاده والمؤثر فيه داعي الامام الى الطاعة ومخافة العاقبة
فيكون واجبا عند وجود الفدوة والداعي ان ينفذ الصلوات يجب لفعل عنة الامانة طاعة وواجبا
حينئذ فابدعنا قول المكلف لا واره وثوابه ما العرف هو كبح الدالة على صدقه وجته قوله واقفا لا يجازي
طاعته على المكلف وذلك اما الادلة التفصيلية على خصوصيات المسائل هو محال والا لم يجب لك الا على
الجهل بغير التفصيل في الامانة ففتن ان يكون على كل فاعله واقراره ولو لم يكن معصوما لم يتحقق الدلالة
على ذلك لقيام الاحتمال في كل فعل اما الاقراره واقراره وافعاله ما من غير كرض النجاة والامام قبله والله
عليه ولو لم يكن معصوما لما حصل انصر عليه بوجوب طاعته في جميع اقواله وافعاله او من احواله كشبه وموافقه
على العبادة ولو لم يكن معصوما لكانت فاعله منفردة في حال ما لكن الامام يجب ان يكون دائما مفرقا موجبا
للداعي لاطاعة المكلف ومن نفسه ثوبه بان يتحقق المكلف بان فصد بالفاكه معناه لا يقصد
الاضلال ولا الاعراب بالجهل ذلك لا يحصل الا بالعصمة وبان يتحقق المكلف معصومة كونه جند وكذا
البحث لو لم يكن معصوما لما تحقق ذلك ^{تحت} عتق الامام محتاج اليه لتكليف المكلف في فونه العلية
بحصل العمل بجميع الادوار الواجبة والانهاء عن الغاية كلها هو غاية الامام فلو لم يكن كاملا في فونه
القوة لما حصل منه التكليف فيكون معصوما ^{تحت} لو لم يكن عدم العصمة علة الحاجة الى الامام لم يكن
لعدمها تاثير في عدم الحاجة لان علة عدم العلة فجاز مع عدمها ثبوت الحاجة لوجوب الفضة لها
لان كل شين اذا نظر اليها من حيث هما هما من غير اعتبار ثالث لو لم يكن احدهما علة جاز انفق كان
احدهما عن الاخر ولو جاز ان محتاج المكلفون الى الامام مع عصمتهم فجاز ان محتاج الانبياء الى الامانة ^{تحت}
مع ثبوت عصمتهم ولا علم لهم لا يفعلون شيئا من الفبايح وهو معلوم الفبا بالضرورة ففتن ان يكون
علة الحاجة ارتفاع العصمة وجاز فعل الفبيح فلا يخلو حال الامام اما ان يكون معصوما مامونا مضمنا
الفبيح وغير معصوم وبب باطل لا الاحتجاج الى امام اخر لخصوص علة الحاجة فيه ونقل الكلام لذلك لا
ويشكك في فقهه لانه في علة الحاجة فيحتاج الى امام اخر لا بد من عصمة الامام اعترض بوجوب
قد يفتي الكلام على ان المعصوم لا يحتاج الى امام وعولم في ذلك على امر لا يثابته عن ان كل من ثبت عصمة

من قولهم وانما من حيث هو

لا يحتاج

لا يحتاج الى امام ولم لا يجوز ان يعلم الله تعالى من بعض عباده انه اذا نصب اماما اخذ الامتناع من كل
 الفناجيع وفعل جميع الواجبات من غير ان ينصب اماما له يخرج ذلك يكون معصوماً لا يحتاج الى امام
 المعصوم مع عصمته الثابتة الى امام فيكون مع وجوده افرق لفعل الواجب ترك الفناجيع اجاب السيد
 المرتضى عن ذلك ان هذا التقدير الذي قد ذكره لو وقع لم يقدح في قولنا ان المعصوم لا يحتاج مع عصمته الى
 امام لان من كانت له الامام عصمته لم يحتاج الى امام مع عصمته وانما يحتاج اليه ليكون معصوماً فلم يستفد
 بفعل الامانة مع حاجته الى الامانة وانما يكون مفسداً لما اعتمدناه موافقتك لنا على معصوم لم تكن عصمته
 ثابتة بالامانة وهو مع ذلك يحتاج الى امام على ما يقتضيه الدليل بسقط هذه المعارضة لا ناعلمنا وجوب
 الناس الى المعصوم بعد العصمة وفرضنا بان من كان معصوماً لا يحتاج الى الامام وانما يقتضي اذا صح
 ذلك فالنجوى لا يقدح فيما اعتمدناه لان الحاجة الى الامام لا يجب للمعصوم وعن قائل فاضله فيما قد علم انه
 لا يخل معه بالواجب فخصه بكيفية ثابتة هذه الجملة بطل ما لك اعنه لان المعصوم الذي قد علم الله انه لا
 يحتاج شيئاً من الفناجيع عند مناضله من اللطائف التي من جملتها الامانة هو مستغن عن امام يكون عنده
 وجوده افرق لما ذكره وانما قولنا هذين الاعتراضين غير انشائي المطلوب انه اذا كان المعصوم يحتاج
 الى امام يكون معه افرق الى الطاعة وابتعد عن المعصية فحاجته للمعصوم افرق واكد في عرض فخر
 الدين الرازي على اصل الدليل بانه مبني على ان الشبهة اذا لم يكن احد من اهل البيت الاخر جاتفتك كل منها
 الاخر وانتم لم تذكر واعلمه بمثل عدد ثم الدعوى لا غير هذا الاحتمال ولم يكن مثال من الوجودات لا فخر
 ابطاله الى البرهان لا فاقضيه مفقود الى البيان لعدم ظهورها ذاته ليس من المستبعد ان يكون كل
 واحد من الشبهين غنياً في ذاته عن الاخر الا ان حقيقة كل واحد يقتضيان يحصل لهما هذا الوصف عن حقيقة
 الاخر في هذا الاحتمال امثال من الوجودات فان الاضافات كالابوة والبنوة وغيرهما لا يوجدان الامعاء مع انه ليس
 لواحد منهما حاجة الى الاخر لان احد الاضافتين لو احتجنا الى الاخر في لنا وجود الحاجة عن وجود الحاجة اليه فلا
 يكونان معاً وهو خلف اتفاقاً ولا تافضل لكلام في اضافتين متماثلتين كالاخوة والمامنة فاهما متماثلتان الواحدة
 احدهما الاخر في الحاجة الى الاخر في الاول والحاجة الى الاخر في الثاني في نفسه فاهو محال لا يقال هذا النوع من التلازم
 لا يقبل الا في الإضافات لا تافضل لما رأينا هذا النوع من التلازم مثلاً من الوجودات فافضل دعوى ان يثبت في الاضافات
 الى البرهان اجاب فضل المحققين حواجبه نصيب الدين الطوسي بان مفهوم من كون الشيء غنياً عن غيره ليس
 الاصغر وجوده مع الغير كون اليك هو الذي هو بحد ذاته على ان الدعوى واضحة بنفسه فغير يحتاج الى برهان وانما اعبد
 ذكره بعبارة اخرى لتفهم الالتباس للفظ واقما المتضايفان فليس كل واحد منهما غنياً عن الاخر كما ظنتم وليس احدهما
 بينهما ما ذكرنا ان بل هما ذاتان افاد شئ ثالث كل واحد منهما مضاف الى الاخر فذلك الصفة هي التي نتجت من اضافة حقيقة
 فاذ كل واحد منهما يحتاج الى هذا الشئ في صفة تلك وهذا لا يكون دوراً في هذا الموضع والصفة متعاطلة ما هو
 المتضايفان المشهور حدثت جملتان كل واحد منهما لا يكتفي بغيرها الا في كل واحد منهما بالاجزاء المتضاهية
 الى البرهان الاول ففطن ان لا يحتاج بينهما ما ذكرنا في الحقيقة كذلك فاذا اقبل التلازم بينهما على وجه لا يحتاج الى احد
 الاخر على ما ظنتم ولا على سبيل التدبر فظهر من ذلك ان المعصية التي تكون بين المتضايفين ليست من جنس تلك

بطلان بل هي منه عقلية معناه ما يغلبها معاً وفي نظر فان كل واحد من معلولي العلة اذا نظر اليه مع علمك كان
عن الاخر ولا يصح وجوده مع عدم الاخر بهذا الاعتبار وكون الدعوى والبيان متضادة على المطلوب ولا بد على حق
وقد حذرت في التطويل عن استعمال ذلك في صحيح فهمه بالبيان مع انه لم يستفد منه شيء والمضائق قد يعجز عنها انارة الذن
التي ان عرضتها الاضافتان هما كذا ذات لا بن وفارة نفسل لغرض في الصفات الحقيقية كالابوة و
البنوة وفارة من المجموع من الذات مع الاضافة الحقيقية فيقول من الاضافتان هما الابوة والبنوة وهما ذاتان
عندهم ويستحيل تفكاك احدهما عن الاخر فيهما معاً لا يمكن تقدم احدهما على الاخر فيهما معاً في الوجود
ولذلك هي ولا احتياج بينهما لان كان من الطرفين ازم التدوير كان من احدهما كان الاحتياج متاخراً والاحتياج
اليه متقدماً وهو سائر المعنى الذي يشبه قوله وانما التضادان في قوله وهذا لا يكون دوماً مشتملاً على الذاتين عرض
لها الاضافة وهو ان لا بن ذات لا بن واحد من مجرد بن عن الاضافة فانما ذاتان فاد شيء ثالث هو سبب لاختلاف
كالنوبة ذات لا بن هاتان الصفتان هما الصفات الحقيقية فكلاهما من ذات لا بن ذات لا بن محتاج لا في ذاته بل في
صفته التي هي الاضافة الحقيقية العارضة له لذات الاخر ولعل البحث في هذا كما في رواية في الصفين وقوله ثم اذا
الموصوف والصفة معاً في قوله وجوب تعلفها معاً يشهد بذلك لاختلاف التسمية وهو الذات مع الاضافة وليس
البحث فيها أيضاً بل في الصفات الحقيقية ولم يظهر من ذلك ان المعنى الذي بين الصفاتين ليس من جنس ما تقدم بطلا
من اللازم مع عدم الاستغناء او الاحتياج من الطرفين لان البحث في الصفات الحقيقية لم يذكر حكمة والعق عندك ان
الاضافة لا يغنيها ولا تحقق له خارجاً والالزام السلسل فلازم المعارضة بين مع الغاية فيمضي الا انما هو حصول
الكمال في القوة العلمية والعملية واعلم المراتبة في القوة العلمية هو العقل المستفاد وفي القوة العملية في العلم هو
ذلك بتمامه اما بتمام الثواب انما في العمل لا مشاع عن الفهم وفعل الافضل ثم الاقتصار على الواجب عدم
الاختلال بشيء منه والامام عليه السلام لتحصيل المرتبة الثانية والترغيب في الاولى والبقاء اليها فليزم ان يكون
كاملاً في المرتبة الاولى والامر يصلح للتكامل فيكون معصوماً على الامام شرطان في ابائنا لاحكام فانه
لما كانت الاحكام غير متناهية والكاتب متناه فليست يمكن المجتهد علم الاحكام من فائدة الاحتياج الى الامام فكما ان
على القران الباطل كذلك ما منع على الامام تحقيق الشريعة من هذا الوجه فكان الامام معصوماً وقت او
لم يكن الامام معصوماً لزم انتفا الحائز اليه حال شوبها فليزم انتفاء فضل اللازم باطل فالمراد من مشايخنا
الملازمة ان اذا تحقق وجب الحائز الى الشئ فمع تحقق ذلك في الاما ان يفي وجب الحائز او يفتي مع فرض وجوده
ليزم ان لا يكون هو المحتاج اليه لان تمام الاحتياج اليه ما شذفع الحائز بوجوده فاذا لم يندفع الحائز بوجوده لم
يكن تمام الاحتياج اليه فاما ان يكون محض غير ينضم اليه ولا في مشيئة من اقطاع اذ مع فرض طاعة المكلف لمرجع
ما باره وبنهاه يتم به الفرض ولا يحتاج اليه غير في امثال او امر الشرع والاشياء يقع الاستغناء عنه مع وجوده لا
تنتفي الحائز ولا بانتهاء غير اليه فلا يحتاج اليه قطعاً اذ نسبة وجوده وعدمه الى انتفاء الحائز واحدة اذ انتفى
ذلك فتقول الطريق الى وجوب الحائز الى الامام هو كونه لطفاً في ارتفاع الفهم وفعل الواجب عند ثبوت فعل
الفهم والاختلال بالواجب يكونان الا من ليس معصوماً عند ثبوتان جهة الحائز في ارتفاع المعصية وجوب
فعل الفهم والقران العلم بالحائز بالعلم بجهته ما وارت الحائز الى وجوب الامام ما ثبت من كونه لطفاً

في بيان
الاحتياج
الى الامام
في بيان
الاحتياج
الى الامام

ذات لا بن صفة في صفة الابوة صفة الابوة صفة الابوة

في بيان
الاحتياج
الى الامام

وجملة الحاجة الى كونها لطفاً ارتفاع العصمة وجواز فعل الطبع فالتا في جهة الحاجة ومقتضاها كالتا في نفس
فلو لم يكن الامام معصوماً لم يخرج عن امة الموحدة الى الالفان ولم يندفع الحاجة بوجوده فيلزم الاستغناء
عن حال الحاجة اليه وما بطلان التا في ظاهر الزوم التناقص اعرض عن بان خلاصة كلامهم هو ان المعصوم
لا يحتاج الى الامام وهذا من اخص قواعد كمالنا امير المؤمنين عليه السلام معصوم في حق النبي صلى الله عليه
والسليم وهو مع ذلك كائننا بحالته ومثله وكذا القول في الحسن الحسين عليهما السلام في حق امير المؤمنين
فان زعمنا ان امير المؤمنين عليه السلام لم يكن محتاجاً الى النبي عليه السلام كان ذلك خروجاً عن الدين وان زعمنا انه لم يكن
معصوماً كان خروجاً عن فاعداكم ان الامام معصوم كما من ادعى خلافه اخذ اجاب لتبديله بغيره بانما
منعنا حاجتنا المعصوم الى الامام يكون لطفانه في تجنب الطبع وفعل الواجب لم يمنع حاجتنا اليه من غير هذا الوجه
ثم نحن ان كلاهما انما كان في تعليل الحاجة الى الامام يكون لطفانه في الامتناع من المقتضيات ولم يكن في تعليل غير
هذه الحاجة فاذ ثبتت هذه الجملة لم يمنع استغناء امير المؤمنين عليه السلام لعصمة في حق النبي عليه السلام فيكون
وان لم يكن مستغنياً عنه في غير ذلك من تعليم وتوفيق وما اشبهها وكذلك القول في الحسن الحسين عليهما السلام
مع انهما مستغنيان لعصمة فاما ان يكون لطفانه في الامتناع عن القبايح واجتناب حاجتها الى الامام
لوجه التذبح فكناه في لو لم يكن الامام معصوماً لم يثبت التا في باطل بالمقدم مثله في الملازمة ان الغاية و
ارتفاع جواز الخطا فاذا اتفق لم يحصل الغاية فيكون احتجاجه عتقاً في دلة الشرع من الكتاب السنة لاندل
بنفسه الاضمار ولذلك اختلفوا في معناه مع اتفاقهم في كونه دالة فلا بد من مبين عرب معناه اضطرار
الرسول ومن امام فهو لوجاز خلافه لم يمنع ان لا يزل يظل كتاباً ولا يبقا في الزمان فلما بطل ذلك من حيث انه
لا بد من مبين للكتاب الاحتمال الحاصل فيه فكذلك القول في الامام اعرض عن قاضيه لفضا عبد الجبار
بان هذا من غير ان الكلام لا يدل بظاهره وقد بينا في ما بعد ما به يدل وابطلنا الاقوال المخالفة لذلك بينا ما
يلزم عليها من القضا والجايب عند التبدل المرنج باننا الساب قول ان جميع ادلة الشرع محتملة غير ان بعضها
بل فيهما ما يدل ان كان ظاهرة مطابقاً لمتا في صحة التهمة اللغة وتقدم العلم للسند بان الخطاب في حكم لا يجوز
ان يبدل خلاف الحقيقة من غير ان يدل عليه لا شبهة في ان جميع ادلة الشرع ليست بهذه الصفة لان العلم ان
القران منشاها في السنة محتمل وان العلم من اصل اللغة قد اختلفوا في المراد بها انووضوا في الكبر بما لم يصح
طريقه وما لوان في مواضع الطريقة لظن الاراء فلا بد من الحال هذه من مبين للمشكل ومخرج للغامض يكون قوله
جملة كقول الرسول صلى الله عليه وسلم وليس في بعد هذا الا ان يقال ان جميع ما في القران اما معلوم
اللفظ او في بيان الرسول صلى الله عليه وسلم بوضوح عن المراد ان السنة جارية في هذا الجرم وهذا قول نعلم
ضرورة لوجود ما وضع كثر من الكتاب السنة فداشكل على كثير من العلماء واعيانهم القطع فيها على شيء بعينه
ولو لم يكن في القران الا ما لا خلاف في وجوده ولا يمكن من دفعه وهو الجمل الذي لا شك في حاجتنا الى البيان الا ان
مثل قوله اخذ من أموالهم صدقة فولد في أموالهم حق معلوم في غير ما ذكرناه وهو كثر واذا كان هذا لا
من ترجحه والبيان هو ان الرسول قد نزل في ما يحتاج الى البيان منه ولم يخلف منه شيئاً
عليها خالف في بيانها بالامر بعد على ما في هذه النصوص في هذا الوضع لكانت الحاجة من بعد الامام في هذا

نقض الله وجهه

نقض الله وجهه

الوجه ثابت لا نعلم ان بيانه عليه السلام وان كان حجة على من ساء به سمها من لفظه فهو حجة ايضا على من
 يات بعده من لم يعاصروا بلحق زمانه ونقل لانه لذلك البتة فبيننا انه ليس خبره وكذا غيره ما من منهم
 العدول عنه فلا بد مع ما ذكرناه من امام مود لدرجة التبع عليه السلام مشكل الفرقان وموضع عما غرض عنا من ذلك
 فقد ثبتنا الحاجة الى الامام المعصوم مع تسليم اكثر قواعد المخالفة **اعترض** ضيق لفظنا بالمعارضة بالامام
 بان من خاف عنه امانه ينقل كلامه اليه بالتواتر والافان كان آفتي في الرسول وان كان قد قيل في
 في الرسول مثله اجاب عنه **الشيخ** بالقرينة بان الامام مراع لهبانه بالامام بعده فها من قبله غير بخلاف
 بعده فتح الامام بحاجته بوثم به ويحب ليقول منه والافان فلو لم يكن معصوما لم يجر من فها ما به من غير ان
 يكون قبيحا ولا يكون يجوز تكليفه لرعيه لان قبا من هذه حاله والامام طاعنه بل اذا لم يكن معصوما لا يمتنع ان
 يرتد وان يدعو الى الارتداد وليس بعد شوب العصمة الا القول بانه لا بد من امام منصوص عليه في كل زمان وفي
اعترض على هذا القاضي عبد الجبار بوجه انا فانما يلزم هذا القولنا بوجوب اتباع الامام في كل شيء
 بل الامام عندها والذبح اليه لقيامه بامور معتبرة في الشرع والذبح يلزم طاعنه من ما بين الشرع حسن ذلك كما
 عن ابي بكر انه قال طبعوني ما اطعت الله فاذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم وهذا طريقه عليه السلام في ما
 كان يامر به لا يقال اذا عاقبوا الى خارجا عن هذا وهم لا يعلمون وجهها اهلزم طاعنه فان قلتم نعم لزم ان يكون
 معصوما لانه ان لم يكن كذلك لجا في ما يامر به ان يكون قبيحا وان قلتم لا لزم افحاشة فتنتفي فابنده لا نقول
 الواجب ثبانه في ما لا يعلم فها وان كان لا يمتنع امره بالبيع لكن فاعلم مقدم على حسن من حيث يفعله لا
 على الوجه الذي يقع كما ان العبد مكلف ان يطيع مولاه في ما لا يعلم فيمتنع على الوجه المذكور فكذا رعية
 الامام ب قد ثبت ان الامام في الصلوة مكلف بان يتبع الامام اذا لم يعلم صلاته فاسدة ولا يخرج
 ان يطيعا وان جوز في صلوة الامام ان تكون فيمتنع لانه انما مكلف ان يلزم اتباعه فان كان الصلوة فوله
 بكلف ان يعلم باطن فعله فكذلك لقول في الامام وعلى هذا الطريق يجرى الكلام في الفتاوى والاحكام
 وغيرها ج يلزم من قولهم ان لا يفتيها الرعية الا ان لم يكونوا معصومين مثل هذه العلة التي ذكرناها اذا
 لم يجز جلد ذلك عصمتهم ولم يمنع ذلك من وجوب طاعتهم ما لم يعلم عاها الى المعصية فكذلك القول في الامام
 في الجواب عن الاول من وجوب ان لا يوليه يجب ثبانه لا يعلم حسنه لزم افحاشة لان المكلف يقول لا اعلم حسنه
 او وجوب ثبانه في ما لا يعلم فها لا يدفع وجبه المفسدة لان المفسدة انما اثر من عدم امر المكلف من امره بترك
 ويجوز ارتكابه الخطا ولا يندفع هذا الا بدفع هذا الاحمال ونقيض الممكنة الضرورية فيجب القول بامتناع
 الفهم عليه هذا والعصمة ب ما ذكره السيد المرتضى من وجوب ثبانه غير المعصوم في ما يعلم فها فيستلزم
 امكان ان يفسد الله تعالى فعل الفهم على وجه من الوجوه لا مكان ان يكون ذلك لانه يامر به بمعصية لكن
 محال فليزم عصمته حج ما ذكره السيد المرتضى ايضا وهو ان الامام اتما هو امام في جميع الدين ومالك
 مشعافه من الدين يخرج عن كونها ماما في هذه الجملة لا خلاف فيها فليس لا حيدان ينازع فيها لان المنازعة
 في هذا الاطلاق في حق الاجماع وامامنا رواه عن بعض كذا في هذا علماء ولا عملا للمنع من امامته ولا في خبر واحد
 لا يفسد في المثل العلية وايضا قلنا اذا ثبت كل انقوله ليس بحجة فاما ان يكون شيء منها حجة في الخبر المذكور

لا يجوز ان يكون الامام في كل شيء

اما ان يكون البعض محضاً والبعض الآخر من جهة فلا بد ان يكون من ذلك البعض الاصل فيكون الجزئية لا
 تصلح كبر في الشكل فوله هذه طريقتان مبراهنة من عليه التمس فليمنع ذلك زيادة على الدعوى ولم يذكر رواه عنه
 تقتضي ذلك ولا دلالة لتكليم عليها والذي هو متشابهها تماثلها فبما الدلالة على امامته وفيما عاين ان الامام يجب ان
 يكون معصوماً ومقتدى به في جميع الدين قوله الواجب ثبانه في العلم فبحر ان كان امره بالفتح لكن فاعله مقدم
 على حسن من حيث يفعله لا على الوجه الذي يفتح فلنا محال ان يقع الفعل فيجاء على وجه من بعض الفاعلين ويضع على
 ذلك الوجه من فاعل الخ لا يكون فيجاء لان علته الفعل الوجود والاعتبارات فالحار بما اذا دعي لامام اليها وعلتها في
 فيجاء منه لم يفتح منه لانه عالم بعلمها بل لانه متمكن من العلم بذلك لان التمكن في هذا الباب يقوم مقامه العلم وغيره
 الامام اذا كانوا متمكنين من العلم بفروع الحاربه وما يورثها الفناء في الدين فحسب منهم وان لم يعلموا وجهها في الحال
 من العلم بفروعها لا بد وان يكونوا متمكنين فكيف تكون الحاربه فيهم من غير فيهم منهم ولو سلمنا جواز عدم تمكّنهم من
 العلم بحال الحاربه في الفتح والحسن لم يفتح ابداً لان الكلام فيها مكنوا من العلم بحال من جمله ما دعاهم الامام الى فعله
 لو استقام لعماره من الحاربه لم يستقم له مثله في غيرها من امور الدين لان الامام لا بد وان يكون اماماً في ما بين الدين
 ومقتدى به في جميع ما كان وجهه معلوماً للربيع وما لم يكن على ما دللنا عليه من قبل فلان على هذا ان لودعاهم الى غير
 الحاربه مما لا يمكن المشايخ ان يدعي كونه حسناً بلزم طاعته والافتقار الى امره من حيث وجب الافتقار به عاماً العبد لما كلف
 طاعته ولا في حاله يعلمه فيجاء فاما تمكّن العلم بفروع حكم ما يعلمه فيجاء وامامه لا يسبيل الى العلم بحال فيجوز ان لا يفتح منه وان فيج
 المولى ليس هذا حال الامام لان كلامنا على ما مرنا باننا عرفت ما يمكن من العلم بحال فلا بد وان يكون منه فيجاء مناو
 ب ان امامته الصلوة ليست بامامته حقيقه لانه ثبت فيهما معنى الافتقار الحقيقي سلمنا كونه اماماً حقيقه لكن لا
 هنا فيما التكليف فيمنوط بالظن والافتقار الى العلم بالحال والافتقار الى العلم بالحال والافتقار الى العلم بالحال
 عليه لعصمة الامام وعدم مسامحته له بخلاف من المواظقة والغفل وخطاؤه فيجب تنظير الامام ووجوده يستدرك
 بخلاف من لا ولا يثبت عليه لا يخاف من معاقبة احد وهو المشاط على العالم وليس احد من مشاطا عليه ايضا فان الامام
 ولا يثبت معاقبه ولا يثبت عليه الامم خاصه وقال السيد المرتضى الافتقار بالامام لا بد وان يكون مخالفاً للافتقار
 بكل من هو دون من امير فافق حاكم ولا يثبت معاقبة الامام لا بد وان يكون مخالفاً للمعنى الامارة من غير رجوع
 الى اختلاف الاسم وان كان لا بد من تبيين الامام ومن ذكرناه من الامراء وغيرهم في معنى الافتقار فلا بد ان يمكن
 اثباتها الامام ذكرناه منهم وفيه نظر فالتحالي لا لزوم من وجوب ثبانه في المعصوم ان هذا لا يفتح خطاؤه ولا يفتح
 هذا في دفعه لا نمنع من جهة الترتيب في ما ذكرتم قل الامام له صفات او احدها ان يبوله ولا يبوله عليه ج انه
 يبول ولا يبول له يجب عليه طاعته ولا يجب عليه طاعته غير ما كان كونه اماماً ما هو كلامه واصله كلامنا دليل
 اعتقادنا الصواب في اضافته وافق له والجزم بعدم خطائه في التصرف المطلق في مخالفة مثل مخالفة ان يرجع الى
 طاعته يجوز مخالفة طاعته بحسب كونه في الترتيب انه حافظ للشرع في الحاربه والمجاهد باره ودعائه بيب
 انه وفيه للحدود يجب ان يراجع الى الطاعات مغرباً لها بل مبعداً عن المعاصي اذا تفرّد ذلك فنقول هذه
 الاسماء مفقودة الى العصمة ما آمنان وعدمه توجب عدم من يفر بها الى الطاعة ويبعد عن المعصية فلا
 يحتاج في مقتضى علة الحاجز فهو عدم العصمة واما ب فلانه لو لم يكن الخطا ما مونا لم يوجب ان يبوله من لا

عن الامانة فلا يكون مأمنا مستقرا وهذا هو الفناء والموقع لله تعالى والمخرج ويلزم تكليف ما لا يطيق وامان يكون
 اماما مع وجوب كون الامام افضل في اتمامه كونه ليس بافضل في هذه الحالة وهو تناقض اما حقيقة المقدم
 فلا يستلزم تقديم المفضو على الله الفاضل واستحالة تقديم المتأخر على متاخره من غير مرجح والعلم بها ضرورة
 فتح الامام هو الخاتمة لكل من يعلمه من المكلفين لما يخرج الخطا على الحق واقتضاه الشريعة في كل حكم ومحال وفرو
 على ذلك فيمكنه ومما منع كل مكلف من الخطا مع تمكنه دائما فلا وخطا وقاما اليه يكن اماما لان المطلقة العامة تقتضي
 الدائم فخطا ما لزوم للحال فيكون محالاً وظن يستحيل امكان تحقق الشيء مع فرض وجوده ومنه ومنه يقتضي
 والا اجتماع التقيضات فالامانة ضد الخطا والعصاة فافوت في الاشياء معانداً له فيستحيل اجتماعها في محل واحد في
 وقت واحد وانما قلنا بالمعاندة لان الامانة هي البعده عن الخطا والمعاصي والمقتضى للبعده عن الشيء ولبعده
 مضتاه ومعانداً فقد ظهر ان تحقق الامانة في محل يوجب منعا للخطا عليه وهذا هو العصمة من المحج الى
 الامام ليس امتناع الخطا بل هو المعنى عند التفسير البعيد ولا يجوز الخطا والالزام تكليف ما لا يطيق
 ففيه ان يكون هو امكان يحصل به عدمه فالامام هو المخرج للخطا من حد الامكان لا الامتناع ولا في نفسه ولا
 شيء افوت في المعاندة في الوجود من علة الامتناع فمع تحقق الامانة يستحيل الخطا وهو المطلوب صانته
 الوجود للخطا مع الامانة اما الوجوب هو محال لانه مع عدمها الامكان ويستحيل ان تكون مغزية اليه فكيف
 تكون علة فيقولنا الامكان ايضا فوجودها كعدمها فيكون لا يجتمعان عشا واما ترجيح عدم لكن رجحان غير المنه
 عن الوجوب محال والالزام من وجود المروج مع علة الرجحان في وقت وعدمه في اخره فترجح احد الوقتين بالوجود
 والاخر بالعدم اما ان يكونا جلا مرجح او لا والثاني محال والالزام ترجيح بلا مرجح والا يستلزم عدم كونها من مرجح
 تاماً واما الامتناع وهو المطلوب صبي معلول لامانة ما ترجح عدم الخطا واما ان كان يلزم
 المطلوب ما على تقديره الاول فلان احدهما في الممكن مع الثاني يستحيل فوجه المرجح هو اذا استحال
 وجود الخطا انتهى الامتناع وان كان الثاني فالطلب لا يظهر لان العلة منه متحققة وجب لمعلول فاذا انقضت
 امتنع الخطا وهذا هو العصمة صبي كل عرض يوقف على استعداد مسبوق باستعداد الخلق المحل هو الاستعداد
 التام هو الذي يوجد عقيب الاستعداد المستعد له فالامانة هي البعده عن الخطا والبعده عن الشيء مناف له لا يمتنع
 لبطان الاستعداد المتوقف عليه ذلك الشيء فالامانة منافية للخطا وتحقق احدهما يقتضي بطلان امتناع الآخر
 فالامانة موجبة لامتناع الخطا وهو مطلوبنا صبي كل شيء اذا انبى لاخر فاما ان يكون مثله ولا والثاني
 ان يكون منافيا له يستحيل اجتماعه مع اول هذه فتمت حاصره مترددة بين النفي والافبات فالامانة اذا نسبت الى
 الخطا فاما ان يكونا من الاول وهو محال والا لا بطل استعداد له لم يكن انتفاء مطلق الخطا والامانة من حيث هي
 هي ثابتة وجوده لاستحالة عدمه مع وجوده يستلزم وجود الامانة المطلقة فكيف يطلب منها عدم واما
 ان يكون من الثاني وهو محال ولا يمكن معها ابعداً لان كلاما يمكن اجتماع الشيء لا يكون منافيا لهما مع علة وجوبه
 فلا يكون معاً كالتساوي في نسبة الوجود والعدم الوجود قطعاً فغير ان يكون من الثاني وتحقق احدهما يستلزم
 امتناع الآخر لا لا يمكن اجتماع التقيضين وهو محال صبي الامام هاد دائماً والعلم به ليس بمادة في الجملة فا
 الامام ليس من ما التصرف في فلا تترك من الامام بطا اذ ليس من هذا في وقت دون آخر ولا حكم دون آخر

هو المطلوب ما على تقديره الاول فلان احدهما في الممكن مع الثاني يستحيل فوجه المرجح هو اذا استحال

في رفع اليد عن الامام

الاول

وجوب عصية الامام

ولا لبعض دون بعض اما الكثير فلان العاصي ضامنا ما دام مقامه كالمظالم واليه ليس بما دام ضامنا لا حتى لا يتم معصيته
 للشرع فامل على العمل به واما الاقل فانه من العاصي كذلك ما دام عاصيا فلا شيء من الامام يخاص من ما التصريح فظاهر ولا
 الغاية من الامام ذلك واما الكبر في مقامه صرح العلامة الغائب في الامانة ورفاع الخطا والعلامة الغائبة عنه بما فيها
 معلول وجودها فدل على ان الامام لا يوجد محققا لاما لم يتحقق في ارتفاع الخطا ما دامت متحققة في محالها وهو الامام
 فليزيم العصية صريح كل شيء اذا انصب في غير مقامه ان يكون وليا بما علمه ومنع ما علمه وممكن ما علمه فاذا انصب لخطا الى
 الامانة فرفع فرض بتحقيقها اما ان يوجب وجود الخطا مع ما يكون مفسدا لانه بدونها جازن فاذا كان وليا كانت مفسدة
 هذا خلف ان كان معها ممكنا فاشاؤه وجوده ما وعد بها فانفك فابدها وهو محال فطعا وان كان مشتقا فثبت
 المطلوب صريح المكلف لا مع الامانة لانه لا يتناول الطاعة وان بناء المعاصي هو جواز الفعل والترك فلهذا انما
 ان يصير المكلف افر بلا الطاعة وابتعد عن المعصية مع تمكن الامام منه وعليه بدو الاشياء محال والا لكان في
 كعدمه فبيان ١ وكل مكلف يتمكن الامام من تفرقه بالطاعة وتبعده عن المعصية ويعلم به بحجب ذلك فمشتق
 المرجوح والامام قادر على نفسه والا لم يكن مكلفا فموجب ذلك فمشتق منه تقيض بحيث لا بعد مفروضا ولا يجزى
 وهذا هو العصية المانعة من الامانة لا في ذلك بل في وجوب الطاعة والامام عليه السلام
 امتناع الخطا والامانة مع تمكن الامام من المكلف فمدونه على منعه من المعاصي وجعله على الطاعة وعليه وبطاعة
 المكلف له اما ان يكون بينهما لزوم ما دللنا على محال والا يمكن مع ذلك لا تنفع الطاعة وتنفع المعصية فتنتفي
 الامانة فان فائدة الامام ان مع طاعة المكلف لم يوجب له الطاعة ومنعه عن المعصية لم يوجب له الطاعة
 عن المعصية فثبت ان يكون بينهما لزوم فاما ان تكون الامانة مع الشرطين المذكورين طرورا لرفع الخطا او بالعكس فلا
 من الطرفين وارجح المطلوب ب ١ محال الا لكان مع تحقق الامانة والطاعة المكلف للامام يتمكن الامام
 تبعده عن المعصية وتفرقه بالطاعة فكان يمكن ان يكون المكلف بعد ابتعاد من الطاعة واقترب للمعصية
 وهو محال الا لانتفاء بدنه وانما فلنا بلزوم المطلوب اوج لان المزوم الامانة يتمكن الامام من حمل
 المكلف على الطاعة وتبعده عن المعصية وطاعة المكلف له والثالث لا يتحقق في الامانة لان الطاعة لا
 يتحقق بين الانسان ونفسه فبقا الاولان وهما متحققان فثبت المطلوب الاول الامانة مع تمكن الامان
 حمل المكلف على الطاعة وابتعاده عن المعصية وعليه بسبب ليعمل المكلف الطاعة وامتناعه عن المعصية
 اشفاقا فاما ان يكون من الاستبالات فانه لا ينافي وهو محال لان الاشياء لا يبعد وهذا السبب بدوم ناشروا
 من الاستبالات الدائمة وهو المطلوب ب ٢ كل امام فيجب عليه بالضرورة ما دام اماما اذ لو لم يوجب عنه
 لكان الله تعالى فاضلا فخرنا بالباطل فالقدم مثله بين الامان فان الله تعالى اذا نصب اماما وجب عليه
 الدفاع للامانة لفعل الطاعات ثم لم يوجب عليها طاعة بل قال ان تشتم فادبوا به واطهروا ان تشتم فلا
 فابدها وانقضت الترخيص فمروا ما بطلان الاشياء فظاهر فلو كان اماما غير معصوم لصح له بعض الاما
 لا يوجب عنه باي كان حين هو امام لان الامام اذا لم يكن معصوما يمكن ان يكون المعصية فان وجبت
 المعصية حال كونها معصية هذا خلف ان لم يوجب شيئا المطلوب لو صدقت هذه المقتضية مع صدق
 الاول لا يجمع التقيضا اذا لم يثبت الامانة فثبت الاشعرية العامة لكن لا لامتثالنا بيننا فالثانية

فلزومها

[illegible]

الموضوع والمحمول بالقوة باطل لان ذلك قريب فيجب صدق امكانها لا امكان صدقها وانما قلنا انه قريب
صدق امكانها ولا يفعل هو صدق امكانها لان صدق امكانها يكون بان يكون الموضوع لذلك لبعض الفعل
والحمول بالقوة وامكان التصديق غير صدق الامكان فان ادون بتما بعض الفضيلة غير الممكنة كما بعض الفضيلة
الفعالية كقولنا بعض ج م لا يفعل هذه الفضيلة من حيث امكان صدقها تقابل صدق الضرورية من حيث
هو صادقة ومن حيث كونها بالفعل تقابل نفس تلك الفضيلة ولا يتناقضها الى ان يتناقضها لو كانت ممكنة بالامكان
العام واذا كانت مقابلة لضرورية لا يمكن اجتماعها معا ثابت مطلوبينا اذ يمنع صدقها مع صدق الضرورية
والعرض ايضا بان هذا يدل على عصمة في التبليغ والاداء والتواهي لا على عصمة مطلقا ومطلوبكم ب
اوب غير لازم من الان اعلم وقد ذهب لذلك جماعة من اهل السنة والايضا والجواب عن من وجهين
انه لم يفعل احد بذلك في صورة الامام بل الناس بين قائلين منهم من قال بعدم عصمة مطلقا ومنهم من قال
بعصمة مطلقا فالقول الثالث باطل بخالف للاجماع بل تدل على الفعل هو القدوة والشهادة بما جلت
الارادة والمنازع ليس لا الخوف من الله والنهي التخيرو ويخرج الفعل نسبة لكل واحدة فان الفضة المنع افترض
الجميع ان لم يوجب المنع كان الكل ممكنا ولم يوجب شيئا لخاصة الحاجة الى وجوب طاعة مطلقها ولو كان
الامام غير معصوم لصدق كلامه يكن الامام معصوما ما وجبت طاعته فجعل الله ما هو من غير وجوب طاعة فيخصر
للعرض بل من قولنا كلما لم يوجب الامام كان الامام معصوما لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملتزم
بل من قد يكون اذا كان الامام معصوما يقضي وجوب طاعته اذا كان معصوما بطريق الاول فيصدق شيئا
اما ان يكون الامام معصوما او لا يخطأ عنه ما نخرج ويلزم كلنا ان الامام معصوما واجب طاعته وهو ثابت
الثانية لو كان الامام غير معصوم لكان النبي غير معصوم لانه لو كان النبي معصوما على تقدير عدم عصمة الامام
لكان عصمة النبي ثابتة على هذا التقدير فاذا كان كذلك فلا يخالو اما ان يكون عصمة النبي لازمة لعدم عصمة
الامام او لا تكون لازمة وكلاهما باطل اما فلا لو ثبت الملازمة بين عدم عصمة الامام وعصمة النبي لثبت الملازمة
بين عدم عصمة النبي وبين عصمة الامام وكان كلما كان النبي غير معصوم كان الامام معصوما لان انتفاء
اللازم يستلزم انتفاء الملتزم لكن اللازم محال لان عصمة الامام مع عدم عصمة النبي مما لا يجمع لان التجمع
اولا بالعصمة من الامام ولعدم الطائفة بخلاف تقدير عدم عصمة النبي تنفي عصمة الامام قطعا لانه في ذلك
لا دخل فيه واما الثانية فلا تترتب على تقدير عدم عصمة الامام ولا يغني الملازمة الا هذا القدر وفي نظر
ولانه قد ثبت في الكلام وجوب عصمة النبي على كل تقدير دائما وكلنا ثبت عدم عصمة الامام ثبت عصمة النبي
دائما ولا يلزم تقدير عدم عصمة الامام لو لم يكن النبي معصوما لم يكن للمكلف طريق الى العلم بالشيء ولا ان الشك
اذا لم يكن معصوما والاصل معصوما فيجب نظره اما مع عدم فلا يمكن التمسك من الخطا مطلقا اصلا هذا
لا يقال انتفاء عدم عصمة النبي على تقدير عدم عصمة الامام لما نفع وهو ان النبي هو الخبر عن الله تعالى لا يمكن
ان يهلكه الا النبي فلا يكون معصوما لم يحصل الوثوق بخلاف الامام الخبر عن النبي وهو انما يمكن في الاول
الوجه العلم من الاحتياط فيمكن حصول الوثوق للمكلف بخلاف النبي عن النبي فيكون بخلاف النبي لان السند لان يقول
لا نسلم ان المانع مشفق على ما ذكرنا من التقدير فان المانع للشرع كما لو شئنا فان شرط عصمة للوثوق

وجوب طاعة ذلك حال لان وجوب طاعة الامام انما يكون في حق من هو

شرط عصمة الحافظ ولا فلازمها والثبوت بكثرة المخبرين ينبغي كون الامام هو الحافظ للشرع لا بالاختصاص بالمعقولات
 التي يحصل الوثوق بقوله والبرهان به فيكون الحافظ هو المجموع لا الامام وحده وهو خلاف التقدير وهناك مقتضى
 الاجماع حجة لقوله عليه السلام لا يجمع مني على الخطا ولا ذلك لاجتماع ب كل آيا واجب لله تعالى على الاجماع الامة لا
 عليه بقوله وعلم النزاع فيه فانه يكون حجاج اوجب لله تعالى على الامة كافة امثال اولي الامام كلها ونواهيها
 افعالها وافعالها لان طاعة لا تختص ببعضها فتقدم مراراً فيكون جميع اقواله وافعاله حجة صحيحة ليس بشيء
 منها بخلاف هذا هو العصمة ان كلما كان الامام حراماً بالضرورة مع وجوب نكاح كل منكر كان الامام معصوماً
 والمقدم حق فالثبات في مثلها الملازمة ولا بد من كون الامام معصوماً لا يمكن ان يأتى بالمنكر فاما ان يجب نكاح
 اولي والثاني هنا فرض وجوب نكاح كل منكر والاول يشترط وجوب نزاعه وهو يقتضي الفضيلة الاولى شرح كل امام
 لكل مكلف في فوته العملية بالضرورة فلو كان امام غير معصوم لفسد بعض الامام يمكن ان لا يكون نافعا
 يمكن ان يدعو المكلف الى المعصية او لا يدعوه الى الطاعة ولا ترك المعصية فلا يكون نافعا لكن الثانية يقتضي
 الاول في صدق الاول يشترط كذب الثانية فيكون ملزوماً كاذباً ٩ لا شيء من الامام بضال للضرورة وكل
 غيره صوم مشابهاً لا يمكن النام ينتج لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة اما الصغر فلا ان الامام انما وجب
 لنفع المكلف ورفع ضرره فيحال ان يكون ضاراً واما الكبر في فلا ان غير المعصوم يمكن ان يحمل على المعاصي واما الا
 فلما بين في المنطوق انه اذا كانت حد المفادتين ضرورية في الشكل تكون النتيجة ضرورية وثبوت الضرورة لا
 بالضرورة ونفيها عن الاخر بالضرورة فيكون الفيل في الحقيقة من ضرورية في الاول والامام ونواهيها
 اقواله وافعاله سبيل المؤمنين لوجوب تباع على المؤمنين كافة وسبيل المؤمنين حق وكلما اصد منه حق
 منه الخطا وهذا هو العصمة في الامام لا ينفقد لاجتماع مع مخالفة لانه كبر لا يفسدهم وقوله وحده
 حجة لانه يجب على الامة كافة اتباعه ولا ينفى ما يحجز الا هذا وقوله وفعله فهو بمنزلة كل الامم وكل الامة معصومان
 ان يكون الامام معصوماً يجب الامام امان ان يكون واجب لخطا او جابر الخطا او مشع الخطا او نفساً بالطلان
 فغير الثالث ما بطلان الاول فلا يكون حينئذ سوء حالاً من الامة فلا يوجب عليهم الخطا واما الثاني
 فلا يوجب مساوياً بالامة في علة الحاجة الى الامام فتعين ما لهم دونهم ترجيح بلا مرجح ونفيهم ما ملهم دونهم ترجيح
 مرجح ايضاً يجمع الامانة مع عدم العصمة لا يجمع في محل واحد ثابت في الثاني اما المتناقضان اما
 في محل واحد يشترط التسلسل والدور والتناقض واخلاق الله تعالى بالواجب لرجح بلا مرجح والكل باطل
 اما الملازمة فلا تافد بين ان الامانة واجبة ما على الله تعالى عندنا او على الامة عندنا خزين وعلة وجوب
 الخطا على المكلف هو عدم العصمة فاذا لم يكن الامام معصوماً اماناً يجب امام الخوا ولا يشترط التسلسل
 والدور وينتهي الى امام معصوم فيكون هو الامام للاستغناء عن غير المعصوم وعدم الاستغناء بغير المعصوم
 وعدم وجوب قول قوله وجوب قول المعصوم فاما انه غير المعصوم تكون عشا فتشفي وب يشترط احد لا
 اما اخلاق الله تعالى بالواجب مع امتناعه هو متناقض لثبوت علة الوجوب في الامانة عدم امام له ولجماع كل الامم
 على الخطا هو متناقض بضاً واما عدم كون ما فرض علة وهو متناقض ان كان في غير الامام بوجوب با الامام لا
 بوجبه لزم الترجيح من غير ترجيح لها في علة الحاجة وهو ايضا راجع الى كون ما ليس بعلة لانه حينئذ لا

١١

ينبغي ان يكون كل الامة راضين بالامام
 ينبغي ان يكون كل الامة راضين بالامام
 ينبغي ان يكون كل الامة راضين بالامام

في قوله

يكون علمه قائم والدليل أنهم بدونها إذا كان اجتماع الأمانة مع عدم العصمة في محل واحد مستلزما للحال كان محالاً لما
 ثبت أن قول ظاهر المحقق الأمانة لا مام بعينه بل عدم عصمة الأمام مع عدم كونه ثنائياً فافضاً للفرض مما لا يجهل
 والثاني ثابت في نفسه الأول بينا الشافعيان غاية الأمام أو فاع الخطأ والامن منه وثبوت المكلف فإذا لم يكن معصوماً
 لم يثبت المكلف به فلم يحصل له ذاع القول فإذا أوجب الله طاعة الأمام لا يحصل منه الفرض أن كان معصوماً
 لعدم العصمة وأما ثبوت الثاني فظاهر بغير كلامه يمكن الله ثنائياً فافضاً للفرض كان الأمام معصوماً والمقدم من
 فالأول مثله بينا الملازم أن كل مانعة جمع تستلزم منسلة من حيث كان ونفيل لاخر بول كما يمكن الأمام
 كان ثنائياً فافضاً للفرض الثاني باطل فالمقدم مثله بينا الملازم أنه كلما يمكن الأمام معصوماً لم يحصل المكلف
 بقوله بل يجوز أن يكون الهلاك بقوله وذلك مما ينزعه عن الله فلا يحصل له ذاع القول فوله والفرض من نصب الأمام
 بقوله المكلف فوله وحصول الداعي بغير قوله ومع عدم عصمة الأمام لا يحصل ذلك فيكون نصب الأمام غير المعصوم
 نفياً للفرض بول كما كان الأمام غير معصوم كان المكلف بعد عن طاعته طرفة لمعصيته وكما كان كذلك
 كان تكليفه المكلف بالعكس تكليفاً بالحال ينتج كلما كان الأمام غير معصوم كان تكليفه المكلف طاعته و
 البعد عن معصيته محالاً لذلك محال ما الصغر محذور أن المكلف حينئذ يعفد مساواة للجهل المرتبة فيكون
 تكليف طاعته من دون العكس ترجيحاً من غير ترجيح محال فيعفد أن تكليف طاعته محال وذلك يستلزم البعد
 عن طاعته والغريب من معصيته وأما الكبر فيقالان تكليف نفيل للأمام مع وجود المازوم تكليف بالحال
 انه محال لا مشاع الاجتماع وأما استحالة التنبية فلا تنصب الأمام مع عدم التكليف بغير المكلف من
 طاعته والبعد عن معصيته ينتج غاية الأمام ونصبه بلج دائماً أما أن يكون الأمام غير معصوم أو يكون
 المكلف قريباً له طاعته والبعد عن معصيته مانعة بالجمع لأن المكلف يعفد مساواة بقوله مساوياً لقول
 فترجح قوله عليه ترجيحاً بالجمع وذلك يستلزم البعد عن طاعته فلو كلف الله تعالى لك كان تكليفه له
 بالجمع بين جزئيه مانعة بالجمع وهو محال وأن لم يكلفه كان عتياً بطراً دائماً أما أن يكون الأمام معصوماً أو
 لا يجب لله تعالى على المكلف كونه قريباً له طاعته والبعد عن معصيته مانعة خالوا لأن كل منسلة تستلزم
 مانعة خالوا من نفيل المقدم وعين الثاني والثاني منسلة بالضرورة فيكون الأول ثابتاً دائماً إذا كان الأمام
 غير معصوم كان نصبه عبثاً لكن الثاني باطل فالمقدم مثله بينا الملازم أن المكلف يعفد من طاعته الترجيح
 مرجع وذلك مما ينزعه عن طاعته بل يجب لها فيكون نصبه عبثاً وأما بطلان الثاني فظاهر دائماً أما أن يكون
 غير معصوم أو لا يكون نصبه عبثاً مانعة بالجمع لأن كل منسلة تستلزم مانعة جمع من عبثاً فقدم في الثاني
 لكن الثاني ثابت بالضرورة في نفسه الأول كذب دائماً أما أن يكون الأمام معصوماً أو يكون نصبه عبثاً دائماً
 خالوا لأن كل منسلة تستلزم مانعة خالوا من نفيل المقدم وعين الثاني والثاني منسلة بالضرورة فيكون الأول ثابتاً دائماً إذا كان الأمام
 كج كلما كان الأمام غير معصوم ترجيحاً أحد طرفي الممكن بل مرجح لكن الثاني باطل فالمقدم مثله بينا الملازم أنه
 طاعته مع مساواة للمكلف لا يجب عليه طاعته للمكلف مع ثبوتها وهذا هو الترجيح بلا مرجح وبطلان
 الثاني فظاهر كذا كلما كان الأمام غير معصوم دائماً أما أن يجب طاعته ولا يجب طاعته دائماً أو يجب طاعته
 آخر فافضاً في وثباته في وقت خلطه والثاني يستلزم الثاني فافضاً في الأول يلزم افتحاه بغير كلما كان الأمام غير معصوماً
 فيكون دائماً أمكن وهو المعصوم اجتماع التفضيل كما لا يجب طاعته إذا كان نصبه عبثاً بالجمع التفضيل طاعته واجب

مردون في قوله معصوم

مَعصُومًا أَمَّا أَنْ يُمْكِنَ وَجُوبُ الْعَصِيَّةِ أَوْ يَكُونَ نَصْبُهَا أَوْ يَلْزَمُ أَفْعَالُهَا أَجْمَاعُ التَّقْضِيَةِ الثَّلَاثَةُ بَاطِلٌ
بِاطِلًا مُقَدِّمٌ مِثْلُهُ بَيِّنَاتُ الصَّحِيحِ أَنَّ الْأَوَّلَ يَخْلُوفُ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ عَلَى هَذَا التَّغْيِيرِ وَطَرَفُ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ
الَّتِي هِيَ مَانِعَةُ الْخَلُوفِ بِحَقِيقَتِهِ عَلَى تَقْدِيرِ الْمَقْدَمِ صَدَقَ لِأَنَّ مَظَاهِرَ مَا الْكِبَرُ فَلَا يَنْبَغِي وَجُوبُهَا عِنْدَئِذَا
مَعَ امْتِنَانٍ أَوْ بِالْعَصِيَّةِ امْتِنَانٍ يَجِبُ الْعَصِيَّةُ أَنْ يَجِبَ بِإِثْرِهِ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَئِذَا أَوْ يَجِبُ عَلَى الْمَكَلَّفِ
وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ وَكُلَاهُمَا يَسْتَلْزِمُ أَجْمَاعُ التَّقْضِيَةِ عَدَمَ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ وَثَمًا يَسْتَلْزِمُ الْعَبَثُ نَصْبُ عَدَمِ كَوْنِ
أَمَّا مِمَّا فَرَضَ لَطَاعَةِ أَجْمَاعِ التَّقْضِيَةِ وَوَجُوبُهَا عَلَيْهِ وَفِي ذَلِكَ صَانِبُهُ الْمَعْلُومَةُ بِأَقْوَلِهِ وَلَيْسَ بِمُحْتَمِلٍ
تَعْلَمُ أَصَابَتُهُ بِكَوْنِ عِلَّةٍ صَانِبَةٍ لَزُومٍ لِلدُّرِّ الْخَالِ فَيَكُونُ مَحَالًا فَلْيَزِمُ أَفْعَالُهَا وَامَّا بِلُجْهَاتِ الْمَكَلَّفِ فَإِذَا
قَالَ الْمَكَلَّفُ أَجْتَنِّبُكَ وَلَمْ يَعْلَمْ أَصَابَتَكَ نَقَطَ فَيَلْزِمُ أَفْعَالُهَا بِضَلُومِ الْإِتِّحَاجِ فَلَمَّا ظَهَرَ فِي الْقَبَاسِ لِلْمُظْهِرِ
كُلُّهَا كَانَ كُلُّ مَنْ أَجْمَاعُ التَّقْضِيَةِ وَالْعَبَثُ يَنْصَبُ لِأَمَامِ وَأَفْعَالُهَا وَامْتِنَانٍ وَوَجُوبُ الْعَصِيَّةِ بِحَالِهَا
أَنْ يَكُونَ نَصْبُهَا لِأَمَامٍ غَيْرِ وَاجِبٍ وَيَكُونُ مَعصُومًا مَانِعَةً خَالِوَةً لَكِنْ الْمَقْدَمُ حَقٌّ فَالثَّلَاثَةُ هِيَ مَانِعَةُ
الْمَانِعَةُ الْخَالِوَةُ حَقٌّ صَادِقَةٌ أَمَّا الْمَلَاذِمُ فَلَا تَبَيِّنُ أَنَّ عَدَمَ عَصِيَّتِهِ لِأَمَامٍ مَلَزَمٌ وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ إِذَا كَانَتْ مَحَالَةً
يَلْزِمُ امْتِنَاعُ الْأَمَامِ غَيْرِ الْمَعصُومِ وَامْتِنَاعُ الْمَرْكَبِ مَسْتَلْزِمٌ لِامْتِنَاعِ أَحَدٍ لِجُرْمِهِ فَلَمَّا أَنْ يَكُونُ مَحَالًا لِامْتِنَاعِ وَجُوبِ
لِامْتِنَاعِ عَدَمَ عَصِيَّتِهِ طَرَفًا حَقٌّ مُقَدِّمٌ فَغَدَّ بَيْنَهُمَا فِيمَا مَضَى وَهُوَ يَقْتَضِي أَصَابَتَهُ بِهَا بِحَاجِ بَعْضٍ مِنْ غَيْرِ
لَهُ شَبْهَةٌ لِلْقَبِيحِ مَا وَإِذَا ثَبِتَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ الْمَانِعَةُ الْخَالِوَةُ فَقَوْلُ لَكِنْ عَدَمُ وَجُوبِهَا بِإِثْرِهِ بَاطِلٌ لِأَنَّهَا فِي
وَجُوبِ نَصْبِهَا يَكُونُ مَعصُومًا كَوْنًا أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْأَمَامُ مَعصُومًا دَائِمًا أَوْ لَيْسَ بِمَعصُومٍ دَائِمًا أَوْ يَكُونُ
مَعصُومًا فِي وَفْتٍ دُونَ آخَرَ كُلَّمَا كَانَ لَيْسَ بِمَعصُومًا دَائِمًا امْتِنَانٍ يَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى نَافِضًا لِلْفَرْضِ كُلَّمَا كَانَ مَعصُومًا
فِي وَفْتٍ دُونَ وَفْتٍ امْتِنَانٍ يَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى نَافِضًا لِلْفَرْضِ وَلَزِمَ أَفْعَالُهَا وَتَكْلِيفُهَا لَا يَطْلُقُ بِهِمْ أَمَّا أَنْ يَكُونَ
الْأَمَامُ مَعصُومًا دَائِمًا أَوْ يَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى نَافِضًا لِلْفَرْضِ مَانِعَةً خَالِوَةً وَبِهِمْ أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْأَمَامُ مَعصُومًا
يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى نَافِضًا لِلْفَرْضِ وَبِهِمْ الْأَمَامُ لَوْ يَكُونُ تَكْلِيفُهَا لَا يَطْلُقُ وَافْعَالُهَا أَمَّا الصَّغِيرُ مِمَّا صَدَّقَ
مَانِعَةً خَالِوَةً وَتَمَاضِيَةُ الْمَلَاذِمِ الْأُولَى فَلَا يُمْكِنُ أَنْ لَا يَقْرِبَ إِلَى الطَّاعَةِ فِي وَفْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ فَيَكُونُ
تَعَالَى نَاصِبًا لِأَمَامٍ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ الْفَضْلُ لِثَبْتِهِ هَذَا هُوَ يُفَضِّلُ لَفْظُ أَفْعَالُهَا مَلَاذِمُ الثَّانِيَةِ فَلَا يُمْكِنُ
أَنْ لَا يَقْرِبَ فِي وَفْتٍ عَدَمَ عَصِيَّتِهِ مَعَ أَنَّ الْفَرْضَ أَنْ يَكُونَ مَقْرَّبًا فِي كُلِّ أَوْقَاتٍ مَانِعَةً فَلَزِمَ امْتِنَانُ نَقْضِ
الْفَرْضِ بِضَلُومِ الْمَلَاذِمِ الثَّلَاثَةِ فَلَا يَكُونُ الْمَكَلَّفُ مَا أَنْ يَهْرَبُ فِي وَفْتٍ عَصِيَّةٍ وَعَدَمَ عَصِيَّتِهِ بِأَقْوَلِهِ
لَيْسَ بِمَحَالٍ الْأَوَّلُ عَصِيَّتُهُ هُوَ لَا يَعْلَمُ الْأَمَنَةُ فَيَنْقَطِعُ النِّجْمُ كَذَا أَنْ يَكُونَ كَانَ بِلُجْهَاتِ الْمَكَلَّفِ أَنْ لَمْ يَكُنْ
لِلْمَكَلَّفِ يَكُونُ تَكْلِيفًا بِمَا لَا يَطْلُقُ وَلَمَّا الْإِتِّحَاجُ فَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْمُنْطَوِّ فَإِنْ امْتِنَاعُ الْخَالِوَةِ لَشَيْءٍ وَالْمَلَزَمُ
امْتِنَاعُ الْخَالِوَةِ عَنْهُ وَعَنِ الْإِزْمِ فَإِذَا صَدَقَتْ هَاتَانِ الْبَيِّنَتَانِ فَقَوْلُ فِي الْأَوَّلِ لَكِنْ كَوْنُ اللَّهِ تَعَالَى نَافِضًا لِلْفَرْضِ
مَحَالٌ فَيَكُونُ عَصِيَّةُ الْأَمَامِ ثَابِتَةً فِي الثَّانِيَةِ فَقَوْلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ لَا يُمْكِنُ بِمَحَالٍ فَغَيْرُ عَصِيَّةِ
كَشْرٍ أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْأَمَامُ مَعصُومًا بِالْقُرْبَةِ أَوْ يَكُونُ لَيْسَ بِمَعصُومٍ بِالْقُرْبَةِ أَوْ يَكُونُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ مَعصُومًا وَكُلُّهَا كَانَ لَيْسَ بِمَعصُومٍ بِالْقُرْبَةِ فَيُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ الْأَمَامُ مَانِعًا دَائِمًا مَعَ وَجُوبِ
عَلَيْهِ الْأَجْمَاعُ وَكُلُّهَا كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَعصُومًا يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ مَعصُومًا يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ مَانِعًا دَائِمًا مَعصُومًا

وَالْمَعصُومُ بِالْقُرْبَةِ أَوْ يَكُونُ لَيْسَ بِمَعصُومٍ بِالْقُرْبَةِ أَوْ يَكُونُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ

مفريا للعصية ومبعدة عن الطاعة فكان نصبه مفقدا من وجوبه وكما كان نصبه كاملا واجباً كان مفرياً
 الى الطاعة ومبعدة عن المعصية بالضرورة مادام واجباً والا لان قلت فائدة الوجوب فيكون الوجوب عبثاً بل من
 هاتين المقتضيتين مع استثناء عن مقتضىها في اجتماع التقيضين ^{لأن} لو لم يكن الامام معصوماً لم يكن الفرق بين
 الصان والكاذب لكن الثالث باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان الامام اذا لم يكن معصوماً امكن ان يفرياً للعصية
 وبارها ونهاى عن الطاعة فاما ان يبقى اماماً على هذا التقدير فيجب عليه اولاً لا محالة لان الامام ضد ذلك ^{الثاني}
 اذا لم يزل على دعواه وحكمه لا طريق للمكلف الى العلم به ولا طريق الى العلم به فيمنع الفرق بين الصان والكاذب في مقتضى
 الامانة لكن ذلك محال لعدم عصمة الامام محال ^{لأن} لو لم يكن الامام لم يعلم المكلف هل طاعته مفرية الى الطاعة ^{مبعدة}
 عن المعصية او طاعة مفرية الى المعصية مبعدة عن الطاعة فاما ما لا يمنع من ذلك لانه غير معصوم حينئذ والطريق
 حينئذ الى معرفة ذلك وهو اعظم المنفريات عن تباعده كون نصبه معصوماً نفذاً للفرق لو لم يكن الامام معصوماً لم
 يعلم المكلف ان تباعده مفسد له او مصلحة ولا طريق له الى العلم ذلك الطريق الا الامانة ومعها يجوز كونه مفقوداً ومع هذا
 يستحيل اتباع المكلف في تكليف المشافهة فائدة ^{لأن} لو لم يكن الامام معصوماً لا يمنع الوثوق بوعده ووعيد
 امره ونهيه وصحة كلامه وذلك من اعظم المنفريات عن تباعده فائدة في نصبه ^{لأن} لو لم يكن الامام معصوماً كان
 اتباعه امراً للعلم بنظره الى الطاعة ^{لأن} لو لم يكن الامام معصوماً كان ذلك والثالث لا يفي غير ذلك
 ان كل احد يتبع غيره مع امكان ذلك والثاني محال ولا يفي غيره من الجتهدين فكان تقييده جرحاً بلا مرجع فغبن
 الاول وانما يعلم ذلك بامتناع التقيض فهو معصوم ^{لأن} وانما ان يكون الامام معصوماً او يمكن ان يجب المعصية
 حال كونها معصية وعلى تقدير كونها مفسدة وانتفاء وجوه الحسن فيها واجتماع وجوه المفسدة ولو لم يكن الفرق بين ما
 يجب تباعده وبين ما لا يجب تباعده فيه مفسدة خالوة اذا لم يكن الامام معصوماً امكن ان يامر بالمعصية على هذا التقدير
 المذكور في هاتين وجبت لزوم الثاني وان لم يجب مع انه الحافظ للشرع والمتميز بين العام والخاص ^{لأن} الثالث لا يجوز فلو لم يكن
 معصوماً يكون معصية فلا يحصل العلم به لكن القسمة لا يخرج باطلان قطعاً فغبن ^{لأن} لو لم يكن الامام معصوماً لم يكن نصبه غير المعصوم
 ضلالاً وكل ضلال يستحيل وقوعه من الله تعالى لا من اجماع الامة فيجب نصب غير المعصوم من الله تعالى لا من اجماع الامة
 وكل من لا يكون نصبه الله ولا من اجماع الامة لا يكون اماماً ولا يلزم الترجيح بالارجح واجتماع التقيضين وانتفاء
 الفائدة فيه ووقوع المفسدة اما الاول فلا ان نصب الامام انما هو للتفويض والتعبد عن المعصية والتفويض ^{لأن} لو لم يكن الامام معصوماً
 سبب منه بالطاعة لان امرها ونهيه عن المعصية ومجرده عنها وذلك من غير المعصوم ممكن لا واجب فلو كان غير
 المعصوم اماماً لكان قد جعل الامكان علة في الوجوب لكن الامكان لا يصلح للعلة لما ثبت في عالم الكلام فغبن
 المعصوم بل يلزم جعل ما ليس بعلة علة وهذا ضلال واما المقدمة الثانية فظاهرة ما لو كان مكان التفرع كلاً
 لكان امكان التفرع من فصل المكلف كلاً في التفرع لا مكانين ولا احتمالاً لزيادة احتمال الكذب في الغير ولو كان
 كاذباً لكان نصبه كاملاً واجباً طاعة خالصة لطف فيكون محالاً لانما واجب لكونه طاعة كاملاً لا اماماً
 معصوماً فاما ان يتساوى الواجب عدمه في الوجه المقتضى للوجوب بل واجباً في شيء لا لفائدة فاصلاً لكن الثالث باطل
 فالمقدم مثله بيان الملازمة ان مكان التفرع لو كان كلاً لكان مكان التفرع كلاً فبأنه شأواً نصبه كاملاً
 في وجه الوجوب فاما ان يكون اجاباً لا للتفرع بل لغيره اجاباً بلزم اجاباً في شيء لا لفائدة واما بطلان الثاني فمفسد

علم الكلام مجمع كما كان الامام غيره معصوم فذا ان يكون يمكن الترجيح بلا مرجع او يكون كل واحد من الناس اماما براسه
 على سبيل البدل للجمع مانعة خلو لا اذا لم يكن معصوما كان نسبة التفريل لبيد الامكان لاحتمال التفضيل ولو كثر
 الامكان متحقق في كل واحد فان ثبت ما من دون كل الناس مع شواهم في وجه الوجوب لزم الترجيح بلا مرجع
 وان يكون كل واحد اماما على سبيل البدل وعلى الجمع يتبطلان الثاني ظاهر اما الاول فضروري وقولنا الثاني و
 الثالث فضروري كما يشاء ولا يستلزم من الاجماع بل انما ضروري وحقايقا لا يمان لان الله تعالى قد راعى كل
 والفا در عندكم يجوز ان يرجع احد معصوم انه لا يرجع فكيف يمكن الحكم باستحالة الترجيح بلا مرجع هنا وهو سؤال
 وان على كل مقدم في كل من اخباره من الامور وهذا السؤال عليه فيكون باطلا لانه لا بد من واحد لا فان قولنا انما
 على فممن احد منها غير الحكم وانما فيها الامكام الخمسة فالاول يجوز فيه الترجيح بلا مرجع فيه لتخصيصه في خلافه
 واما الثاني فلا يجوز فيه الايجاب القوي لغيره ونقصه الا لكان ظاهرا وقد نقرر ذلك في علم الكلام واما قوله
 باطل لا تجري على كل مقدم في كل كتاب كان الامام غيره معصوم فذا انما ان يكون لوجوب شرعا محضا
 نقول لا يشاعروا او انشاء العلة الثانية معاولها في صورة دون اخرى مانعة خلو لكن الثاني باطل فالمقدم مثله
 يتا الملازمة انه انما واجب نصب الامام فلا يخلو واما ان يجب لنقض ولا الثاني فيشمل في الوجوب لعلة الا انه اما
 ان يجب لثانيه او لغيره وكلاهما محال ان لا يشمل على غايته وغرض من الا لكان عبثا هذا الوجوب غايته هو غير الفعل
 اجزاء من مشكك لغايته وانما يتحقق على قول لا شاعروا ان الوجوب شرعي محض ثبت الاول من المنفصلة والاول
 فليس الا التفريل للبعد وما يوصل اليها وما يوفقان عليه جماعا فلو كان غير معصوم لكان كون ذلك با
 لقوة المحضة كافي لكن الكل مشترك في ذلك وهذا هو العلة الثانية مع الوجوب فلم يزل احد الاربع اما متحققا
 لكل واحد واحد وجود العلة الثانية مع مخالفت معاولها غير محال باطلان الثاني فلما بين في علم الكلام من الحسن
 والبيع عفتان استحالته تخلف لمعول عن علة الثانية متعذر دائما انما يكون الامام معصوما او يعين الله
 لوجوب احد المتساوين في الوجه المقتضى للوجوب مع عدم مرجع والتخير بين واجب غير متساويهما في الوجه
 مانعة خلو لكن الثاني باطل فالمقدم مثله يتا الملازمة ان الوجه حيثما كان التفريل ليس يختص به الامام بل
 ونا به غير فيه فاما ان يوجب عنه غيرنا لم ايجاب احد المتساوين في الوجه المقتضى للوجوب مع عدم مرجع
 وان خبره بين طاعة غيره من المتساوين التخير بين الواجب غير الواجب هو باطل لما بين في علم الكلام فان عند
 ايجاب طاعته محال والا لخرج عن الامانة مع كل ما كان الامام غيره معصوم لم يكن اماما على تقدير ما من الثاني
 باطل لاستلزامه اجماع التفضيل فالمقدم مثله يتا الملازمة استحالة الترجيح بلا مرجع فلا يوجب على عبثا لا
 طاعة الكل اجماعا فثبت ان لا يوجب طاعته لانه لا يكون اماما فطعا من كل واجب عبثا فاما لثانيه او لثانيه
 من لا يتحصل الامانة لثبت من الاول جماعا فهو من الثاني وكما كان كذلك كان موجبا للصلح
 قبول المكلف ولو ثبت ممكنة معها لم يكن لها بد من التسبيل لتبطل الوجوب بوجد فاما خبره فهو خلاف
 التقدير ولا يستلزم استثناء المكلف عن موثر وهو محال ولا مصلحة للامانة لا التفريل للبعد اجماعا
 ان يكون موجبا لها مع قبول المكلف مع عدم الصلة لا يكون موجبا بل يكون معه ممكنا هذا نص في
 معناه فثبت ان كل امام مع قبول المكلف يجب ان يكون مغبرا بعد ولا شيء من غير المعصوم قبول المكلف

في علم الكلام

في علم الكلام

فانما هو سؤال في الامور والادوار على كل مقدم

يجب ان يكون متبوعا بعد اتي لا شيء من الامام غيره معصوم وهو المطلوب فتح كذا واجب لكونه لطفا واجب
محقق اللطف عند موكله يمكن الامام معصوما لا يجب تحقق اللطف عند موكله ذلك صحت وانما انما
يجب الامام لا لكونه لطفا لو يكون معصوما او لا يجب بل الامام معصوم هذه المنفعة خلوها من كل
شئ الا ان لا يكون في عين عصمة كماله يمكن الامام معصوما لا يمكن هذه الحاجة الى اللطف والامكان الثاني
باطل فالمقدم مثله في الملازمة لا يمكن الامام اذا لم يكن معصوما كان لا يوجب التبعيد بالنسبة اليه ممكنا لا يوثق به
الا الامام والا لا يجب بغيره بل لا يمكن الامام الامام الا بالامكان وهو محال معصوما لكل يتساوون فعمله الحاجز
امام خارج وطاير من كل الامانة غير المعصومين مع كونها ما يكون معصوما فيكون اثبات اولئك عينا هذا
خلف فيكون الامكان متحققا ولا حاجة فلا يكون هذه الحاجة الى الامكان وهو المطلوب اما بطلان الثاني فظاهر
في علم الكلام ان اما ان يكون الامام غير معصوم او يكون هذه الحاجة الى الامكان مانعة جمع لان كل منفعة
مانعة جمع من غير المقدمة ونفرض المثال لكن الاشياء ثابت لما بين في علم الكلام فينتهي الاول فاما اما ان يكون
الامام معصوما او لا يكون هذه الحاجة الى الامكان مانعة خلوها من كل منفعة تستلزم مانعة خلوها من نفوذ
المقدم ومن المثال لكن الاشياء مثبتة فيكون هو المطلوب ثبت كذا يجب لكونه لطفا فاما ان يكون
لطفه حاصلا له بالامكان او بالوجوب لا يلزم غير كاف فان الفعل لا يوجب مكان كونه لطفا بل لا يوجب
بالفعل والامام انما يجب لكونه لطفا في حال ان يكون له بالامكان الحضي بل بالوجوب انما يكون كذلك اذا
كان معصوما فتح في هذا اللطف الى الامام اما بالوجوب او بالامكان او بالامتناع والاشياء محال والاشياء
وجوبه الثاني يستلزم عدم وجوبه لانه لا يكتفي في وجوبه بالوجوب بل للفعل بالامكان والاول هو المطلوب
غير المعصوم خازن يكون مفرقا الى العصمة فلا يكون لطفا فكل منافعها انما واجب لامام لكونه لطفا
ب وجوبه بالوجوب في اشياء الوجوب في المعاول فيسقط بفناء مع عدم العلاج الضرورة بدوامه مثلا
لما ثبت في الاشياء انما في ذلك في قول الامان يكون لطفا فاما اولها بل طاعت وانما او يكون لطفا في وقت
اخر والثاني يستلزم في وجوبه الثالث يستلزم كونه اماما فثبت دون اخر وهو محال لما تقدم والاول لم يكلف
ما لا يطابق او لا يتواءم فثبت في قول اول وكل ضروري دائم لما تقدم في سج وانما يكون ضروريا دائما اذا كان
معصوما وهو المطلوب فتح كذا يمكن الامام معصوما فاما ان يكون ليس اماما دائما او في وقت دون
مانعة خلوها من كان هو مفرقا بعد الوطاع لم يكلف فيكون معصوما لما تقدم وان لم يكن كذلك فاما
دائما او في وقت فيخرج عن الامانة فاما دائما او في وقت لكن الثاني باطل لما تقدم فالمقدم مثله في كماله يمكن
معصوما لا يجب المالك بكونه مفرقا او لطفا له بل يجوز ذلك ويجوز ان يكون مفسدة له وممكن كان كذلك
له نفقة عن اتباعه لم يحصل له داع ففقد في فائدة نصب فيلزم بفضل لغيره من اتباع غير المعصوم خازن
يكون محال مضر او الاضرار عن الضرر المتوقع واجب كمالا كان الامام غير معصوم وجب ترك اتباعه طالما
وكما كان كذلك انما في فائدة ولزم التناقض في كمالا كان الامام غير معصوم انما في فائدة ولزم التناقض في كمالا كان
الثاني باطل فطعا فكذا المقدم فتح كذا يمكن الامام معصوما كان اشياء بالضرر والظنون وترك
اتباعه بغيره يكون دفعا للضرر والظنون وارتكابا للضرر والظنون فيكون كل من اتباعه بغيره لاتباعه مستلزما

في علم الكلام

في علم الكلام

في علم الكلام

في علم الكلام

في علم الكلام

للتبعية وانما قلنا ان اتباعه كان بالضرورة والمظنون فلان القوة الشهوية في الاعطال على القوة العقلية في فهم
المعصية وانما قلنا ان الواجب او فعل المعصية لان ميل القوة البشرية الى ترك المكلف وفعل الملازمة للمعصية وانما
قلنا ان كل امام يجب ان يكون اتباعه دفعا للضرورة والمظنون فلا بد من شدة الاصرار ولا بد من واستلزام تركه كما قلنا
نظرا كلما كان الامام غير معصوم كان اتباعه في العلم المكلف متعذرا فسادا حراما لكن انما في باطل اجاعا فالمقدم
مشبه بالملازمة ان اتباعه يشترط في ضرورة ومظنون فيكون حراما من غير الامام اما ان يجوز المكلف ان ياتى باتباعه
لغيره ومفسدة او لا يجوز بواحد منها بل يجوز كل منهما والثاني والثالث يشترط انتفاء فائدة نصبة ففتن ^{لولا} ففتن
يكون على تقدير العصمة ^{لشأ} اما ان يجوز المكلف بان لا ياتى باتباعه او لا يفضل او يجوز كل منهما والثاني
الثالث يقتضي حصول الداعي للمكلف في ترك اتباعه الى مخالفة وعدم الائتلاف اليه وهو يناقض لغرض من نصبة
فتعين الاول وانما يلزم ذلك على تقدير العصمة ^{سبب} كلما لم يكن الامام معصوما لم يجب معرفة الله تعالى بالتدليل
على ذلك لكن الثاني باطل فكذا المقدم ^{مطلوب} الملازمة ان مكان وجود الشيء يكون في الجزم به فلا يحتاج الى الدليل ^{الثاني}
بسنن عدم الاكتفاء بقوله الا اذا كان معصوما ^{مطلوب} كلما كان الامام غير المعصوم كان الجزم بلطفه ^{خذ}
ما بالقوة مكان ما بالفعل مع امكان عدمه لكن الثاني باطل لانه من باب الاطلا فكذا المقدم والملازمة ظاهرة فان
عدم عصمة شوجب مكان شعبة عن طاعة وتفرقه من المعصية وعكسه ^{سبب} كلما كان الامام غير معصوم
فانما اما ان يجوز بوجوب المعصية يجوز اختيارغا ص لهما وعدم وجوبها او جوبه لله على المكلف ^{الثاني} في نصبة باطل
فكذا المقدم ^{بب} الملازمة ان غير المعصوم يمكن ان يامر بالمعصية فان وجب لزوم الاول والاول والثاني لان المكلف
يجب طاعة الامام في جميع ما يامر به ولا انتفاء فائدة ويجب عليه فعل ما امر به واما بطلان الثاني ^{ظاهر} فان الامام
يحبس وجوبها باختيارغا من ضرورة والثاني يشترط بسنن الجهل ^{بشيء} كلما كان نصيب الامام كان عدمه ^{اشد} شدة
من وجوده في تحصيل الغاية منه بالضرورة وكلما لم يكن معصوما كان وجوده ^{اشد} شدة ^{وذا} من عدمه في تحصيل
الغاية منه بالامكان ^{لغام} اما صدق الاول في ظاهره ^{لما} صدق الثاني فلا يمكن ان يامر بالمعصية فان اعتقد
وجوبها لزوم مع ارتكاب المعصية الجهل ^{المركب} الا لزوم مع عدم الامام ^{بجواز} امكان ارتكابها مع الجهل ^{المركب} الغاية
الامام الجدة عن مكان فعل المصلحة ونصبه ^{حينئذ} يلزم مع امكان فعلها مع الجهل ^{المركب} يلزم من صدقها
الفتنة ^{بين} كلما كان ^{وكما} كان الامام غير معصوم كان وجوده ^{اشد} شدة ^{وذا} من عدمه في تحصيل الغاية منه
فيكون مقدم هذه الفتنة ^{مستلزما} للتبعية كلما كان كذلك كان صدق ^{مخالفا} بالضرورة والاول ^{لزم} اجاعا
التبعية هو محال وكلما كان عدم العصمة محالا كانت العصمة واجبة وهو المطلوب بصورة القياس فيه
ان يجعل ^{مثلا} الثانية ^{مقدمة} الاولى ^{ثانيا} وصدق الملازمة بينهما ^{او} لا صدق ^{فولنا} فلو لا يكون ^{ذالم}
يكن الامام معصوما لا يجب نصبه لكن الامام غير معصوم ^{ذالم} لان القابل بعد العصمة قابل ^{بجواز} خطائه وهذا
الجواز لا يختص بعينه ^{موت} اخر ^{بل} انما ^{يلزم} ان لا يجوز نصبه في الجواز وهو باطل اجاعا فيكون نصبه ^{حاشا} حاشا
كلما كان نصيب امام واجبا كان حصول الغاية منه او الطاعة ^{للكلف} واجبا وكلما كان الامام غير معصوم لم يكن
الغاية منه او الطاعة ^{للكلف} واجبا ^{واللازم} منها كلما كان نصيب امام واجبا كان ^{الامر} غير المعصوم لكن المقدم
دائما فكذا الثاني فيكون معصوما ^{مستلزما} ^{لشيء} من الامام نصبه عيب بالضرورة وكلما غير معصوم نصبه عيب ^{لا}

1

ولا الاول يشترط ان يكون مكان شعبة الواجب الجزم

من وجوده في تحصيل الغاية منه بالضرورة

ان كان للمعصية من وجوده

الامام غير معصوم كان عدمه اشد

ينبغي لأشياء من الأمام بفهم معصية بالضرورة وبإلزام كل إمام معصية بالضرورة وهو المطلوب بما التصريح
فقط لا بد من الجواب عليه فمراد على الإجماع كونه حلالاً وأما الكبرية فلا يمكن عدم نفوذها من الطاعة ^{تبعاً}
عن المعصية وكل ما لا يحصل الغاية منه ففعله عبث بالضرورة وأما الإنتاج لما يثبت في المنطق من أن الحق أن
الضرورة في الممكنة في الشكل الثاني فينتج ضرورة بثبوت الضرورة للضرورة بالضرورة وانتفاؤها عن الإتيان بالضرورة
في جميع الفئات لا القدرتين وإنما لازم النتيجة فلا يثبت في المنطق أن السالبة المعدولة للمعصية مستلزمة للضرورة
المحصلة المجموع مع وجود الموضوع لكن هذا الموضوع موجود ^{متحقق} كلما كان الإمام مظهر للشرع وكاشفاً لها
فاجعلنا الأحكام كان معصوماً لكن المأمور من فائنا في مثله بيان الملازمة أن الإمام يجب طاعته في جميع ما يابى به فإذا
لم يكن معصوماً أمكن أن يامر بالمعصية فاما أن يجب مجرم وهو محال فيكون التكليف بالحال وإما أن يجب طاعته وهو
خالف لتقديره ويخرج عن كونها معصية يامر بمفكون جازماً للأحكام لا كما شقنا لها وهو خلاف لتقديره ^{حقيقاً}
المقدم فاجعله شرطاً كلما كان نصب الإمام واجباً كان طاعته وإثماً مصلحة للمكلف مفرطاً له من الطاعة ^{مستبعداً}
لأن المعصية بالضرورة كلما كان طاعته للمكلف له مصلحة للمكلف فإثماً ومفرطاً ومبعداً عن المعصية بالضرورة
كان معصوماً ينتج كلما كان نصب الإمام واجباً كان معصوماً بالضرورة لكن المقدم من فائنا في مثله والمقدم من
ظاهراً في نسخ إثم واجب الإمام لكونه طاعته في التكليف كلما وجب على الله تعالى لكونه طاعته في التكليف
موفقاً عليه وبدونه لا يحصل التكليف كلما كان كذلك فاما أن يتوقف فاعده على فعل من أفعال المكلف أو لا فإ
كان الأول وجب على الله تعالى إيجاباً على المكلف فافضل المكلف فما لأطع وحصل المطلوب فيه وكلما بفعل
الله تعالى أو يصدر بفعله فاما لأطع ذلك ينتج التكليف بالفعل على المكلف ذاته فترد ذلك فقول ما استوفى
عليه حصول الغاية من طاعة الإمام الذي من فعل المكلف هو طاعته في جميع الأوامر والتواهي فقولنا أفضل المكلف
ذلك وبذل الطاعة فاما أن يطع الإمام بالضرورة أو لا الأول يستلزم العصم والالتزام يمكن القطع بتمام طاعة الإمام
وإن كان الثاني فيكون عدم الطاعة لموقوف عليه الفعل من الله تعالى لأن الإمام في التكليف المكلف بالفعل يجب
لا يفي بمكلفاً بالفعل فلو لم يكن الإمام معصوماً أمكن أن يخرج المكلف عن التكليف مع حصول الأوامر الظاهر وعدم
علم المكلف بخبر عنه وهذا هو بعبه تكليفه بالاطلاق كلما كان الإمام غير معصوم ثم يبين للمكلف وثوق
ببقاء تكليفه بالواجبات الشرعية ولا طريق له إلى الجزم لأنه ليس له إلا الإمام ومعهما يحمل عدم بقاءه مكلفاً
بالفعل بخلافه وجب عنه ونواله فيكون وإذا لم يبين له وثوقه بانتفاا التكليف فيه كلفه ومثقه وميل البشر
إلى تركه وإن تكالب المناصب فيكون مفسدة نصبه أكثر من مفسدة تركه ^{حسب} لا فاما أن نصب الشك في التكليف
وإثماً ومن نصب غير المعصوم يحصل له فلا يحصل للإمام ترجيح الإمام لا يثبت على المكلف بالفعل
بونه نصب الإمام غير المعصوم يحصل الخلل في فعل التكليف فيحصل خلل المكلف بالفعل وهذا
الغاية عند نصب الإمام بعد استيفاء الشرائط المعبر في فعل التكليف التي من فعله بقاء الإمام ونصب
الإمام غير المعصوم فدين في التكليف كما يثبت فلا تكون الإمامة بعد استيفاء الشرائط التي من فعله لا يثبت هذا
إثماً برعي على القول قول من يجعل الإمامة من فعله ^{تعالى} أما إذا جعل الإمامة من فعل المكلف فلا يثبت في
بطلان الأول وصحة الثاني فقولنا قد بينا في كتابنا الكلامية بطلان الثاني وصحة الأول ثم يبين الدليل على

بالضرورة وان كان الظاهر من الطاعة وحسن المنطق في ذلك

في جود بيان لا يكون مكلفاً من الطاعة أبداً فافهم

هذا هو الوجه الثاني في رد ما ذهبوا اليه من ان التكليف لا يتصل بالامام

بهم فنقول لا امام بعد التكليف لا يتصل ان تكون فاقية له ولا لما كانت بعده ^{فان} غايته الامام فعل المكلف
وغايته ان يتصل ان يكون سببا في ضدها لكن نصب الامام غير المعصوم قد يكون سببا في نفي اصل التكليف
فيبطل الفعل فيكون سببا في ضدها ^{فان} الامام لا يتصل الثواب المستحق بالتكليف ونصب الامام غير المعصوم
قد ينزل التكليف فلا يفي الثواب المستحق ^{فان} كل امام لا يمام التكليف بالضرورة ولا شيء من الامام غير المعصوم
لا يمام التكليف بالامكان ^{فان} لا يخرج من الامام بغير معصوم ^{فان} كل ذي غايته فاقية لا يتصل ان يكون سببا في ضدها
والامام فاقية تكمل التكليف بفعل المكلف ما كلف به ^{فان} غير المعصوم قد يكون سببا في ضدها ذلك كما بينا فسيحل
ان يكون اماما ^{فان} كلما كان الامام واجبا كان الامام مغريا بالتكليف ^{فان} مظهر الاثر على تقدير اطاعة المكلف
كلما كان الامام غير معصوم فقد لا يكون الامام مقوبا للتكليف ^{فان} لا مظهر الاثر ويلزمهما قد يكون اذا كان الامام
واجبا لا يكون الامام مقوبا للتكليف ^{فان} لا مظهر الاثر وهو بنا افضل لاوله ^{فان} لا شيء من الاول الامام
ينزل التكليف لعدم فعل المكلف به بالضرورة وكل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ^{فان} لا شيء من الاول
بغير معصوم بالضرورة ^{فان} الامام تابع للتكليف ^{فان} وانما هو لا يجلو كذا قال لم يجب فلو كان الامام غير معصوم
لا يمكن ان يكون سببا في رد ^{فان} كل امام فان المكلف المطيع له افرق في فعل المأمور به وبذلك لا يفرق
عنه بالضرورة فلو كان الامام غير معصوم لضد بعض الامام المكلف اذا اطاعه لم يكن كذلك بالامكان
العام فيجتمع التقيض وهو محال والمقدمتان ظاهران ^{فان} لا شيء من الامام بامر بالمعصية ونه عن الطاعة
بالامكان العام فلا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة ^{فان} لا يتصل من الله تعالى ان يجعل ما يمكن ان يكون
سببا للضد مغريا الى الضد ^{فان} غير المعصوم يمكن ان يكون سببا في ضدها ^{فان} فعل المكلف به فيبطل ان
يجعله الله سببا له ^{فان} الامام اما خامل المكلف على الطاعة ومنافع ^{فان} المعصية او مكفون ^{فان} الطاعة
طاعة المكلف في فائدة الناصر مانعة خالوا لا يمكن له فاقية فلو كان الامام غير معصوم ان يخلو عن الحما
^{فان} انما وجب الامام لكونه لطفا في التكليف مغريا الى الطاعة مبعدا عن المعصية فيستحيل ان يكون
ذلك كل غير معصوم لا يتصل ان يكون ^{فان} بحد ذلك فيستحيل ان يكون الامام غير معصوم ^{فان} كلما كان الامام
غير معصوم لم يتصل ^{فان} على الله تعالى ان الامام اتما وجب لكونه لطفا بنوعه عليه فعل التكليف
حتى يفرق المكلف لفعل المكلف به فاذا لم يكن الامام معصوما يمكن ان لا يتحقق ذلك للطرف بل يمكن
ان يبعد عن الطاعة فاما ان يقع هذا الغرض بالفعل ولا يقع فان وقع فمجرد المكلف ظاهرة ليس فيها العيب ^{فان}
يجب ان يتكلم الامام ذلك للطرف فاذا لم يفعل ذلك للطرف لم يجب على المكلف فعل ما كلف به ^{فان} الا كان الله تعالى
مرتبا للطبع تعالى الله عن ذلك وان لم يتحقق كان لا مكان متحققا فام يحزم المكلف بوقوع شرط التكليف فلا
يجزم بالتكليف ^{فان} لا ينفى هذا الاضطرار لا ينفى الامام فاذا لم يتحقق لم ينفى وايضا فان الامام
انما يدعو الى المعصية ويجاز ان يكون ضد ذلك للطرف ^{فان} مثل اتباعه على ضرر وظنون قد اورد
المتأمنون عليه فلو كان الباع هذا لكان باطلا فطاعا فمقدم مشقة ^{فان} كلما كان الامام غير معصوم
منسفة لكن المقدم من فائدة المشقة الملائمة فظاهرة انا تنفاه ^{فان} الامام بوجوب تنفاه المأمور واما انتفاء
فان الامام غير المعصوم تسارع التكليف ^{فان} لا يقع التقيض ^{فان} لا يمكن استلزامها ذلك ان اتباع غير المعصوم

بالضرورة ولا يمكن معصوم يمكن ان يكون كذلك

فان الامام غير معصوم

وفاهم

الطاع التقيض

وطاعة كتاب الضرر المظنون كما ينبغي تركه انما هو ترك طاعته كذلك والاحتمال من الضرر المظنون واجب
ترك اتباعه ترك تركه انما هو ترك طاعته **فصل** انما امان تكون امامة غير المعصوم مستغنية وتكون ثابتة مع انتفاء لازمها
خلو لكن الثاني محال فثبت الاول بانها صدق التفصلا ان امامة غير المعصوم تستلزم وجوب اتباع غير المعصوم
مخبره لانه يشتمل على ضرر مظنون وفعل ما يشتمل على ضرر مظنون حرام وترك اتباعه حرام **فصل** انما هو واجب
لغيره بانها صدق هذا اللازم مشتق لانه جمع بين التقيضين فلما ان يكون امامة غير المعصوم ثابتة لا يتحقق
منها فان كانت ثابتة ولا يتحقق على كل تقدير لزم الاول الثاني وان كانت مستغنية لزم الاول وانما
استحالة الثاني فظاهر في وجوده بالمعصوم مع انتفاء اللازم محال **فصل** الامام شرط التكليف وسبب في
فصل المكلف به والايمان واجب فيجب ان يكون مانعا وغير المعصوم يمكن ان يكون مانعا فيحال ان يكون الامام
غير معصوم **فصل** الامام مفرط في الطاعة ومبعد عن العصية وعلة الاستبعاد والثبات بالذات وعلة الاستبعاد
عنه والاستبعاد للضد بالذات مستغنيان لا يمكن اجتماعهما في محل واحد با يكون معاد الشيء ومبعد عنه
معد الضد في الحال وعدم العصية مستغنيان معد التخصيل للمنافع وعدم الطاعة مع الشهوة والتفرد ولا
يمكن ان يجتمع مع الامانة المعد للضد بالذات مع طاعة المكلف فلا يمكن امامة غير المعصوم **فصل**
الامانة تمنع عدم العصية مع قبول المكلف واخره ونواهي هذا الشرط لا يكون في الامام نفسه لا في غيره
امام اخر فيقال فيقال في الامام ونواهي لا يتحقق امثاله لان الامام نفسه نواهي لان لا مرو
الامور متغايران ولا يمكن ان يقال الشرط امثاله الله او اختياره للطاعة والالكان خالبا من اللطف
فيكون مانعا من عدم العصية في حق الامام مطلقا ويستحيل تحقق الشيء مع المانع له او علة عدمه **فصل**
اجتماع عدم العصية مع تحقق الامانة في محل واحد وهو المطلوب انما قلنا ان الامانة مانعة من عدم
العصية مطلقا لان الامانة للتفريق بين المقتضى والطاعة والتبعية عن العصية لكل مكلف والا
لا يجب ان تكون لكل طاعة وكل معصية في كل وقت **فصل** انما امان يكون الشيء والمانع منه او علة عدمه
في محل واحد او يكون الامام معصوما مانعا خلوا لان الامانة مانعة من عدم العصية وعلة عدمه امثاله
المخالف عن الشيء والمعصوم يستلزم امتناع المخالف عن الشيء واللازم لكن الاول مشتق قطعا وثالثه عليه
انه لو لا انتفاءه لزم احد الامرين ما كون المانع ليس بانع او كون الشيء الواحد ثابتا مستغنيا كذا
محال فثبت الثاني وهو المطلوب **فصل** انما امان يكون الامام ليس بمعصوم او يستحيل اجتماع الشيء
مع المانع من وجوده وعلة عدمه مانعة جمع اذا الامانة مانعة من عدم العصية ويستلزم العلة في عدم
العصية ان يكون علة فيه فلو كان الامام غير معصوم لم يجتمع هذان الحكمان والثالث ثابت قطعا فيستغني
الاول على كل ناصب للمعصوم اماما مخطئا والله تعالى او كل الامنة يستحيل ان يكون مخطئا بفتح نا
غير المعصوم يستحيل ان يكون امثاله ان يكون كل الامنة وكل من لا ينصب الله تعالى ولا كل الامنة يستحيل ان
يكون اماما غير المعصوم يستحيل ان يكون اماما مابيان الاول ان امامة غير المعصوم يستلزم اجتماع الشيء
مع مانعه وعلة عدمه واما الكبر فظاهر في المقتضى الثالث فلان ناصب الامام ليس الا الغير
او الاجماع **فصل** ناصب الامام غير المعصوم امان يمكن ان يجعل احد القديين سببا في الاخر حال كونه

فصل في كون الامام معصوما لا في كل الامور
فصل في كون الامام معصوما لا في كل الامور
فصل في كون الامام معصوما لا في كل الامور

سبباً للضد ويمكن ان يكون مغفراً بالجهل ومكلفاً بما لا يطابق والكل خطأ وهو على الله تعالى وعلى الانسان
 اما الملازمة فلا ان فيه المعصوم يمكن ان يدعو الى العصية فاما ان يتكلم اماماً مغفراً بعد ان يكون قد جعل
 سبباً للضد من سبب في الاخر حال كونه سبباً للضد واما ان لا يتكلم اماماً مع انه نص عليه نصه لم
 يغفر له يكون مغفراً بالغير واما ان يتكلم بمكلف بعد قبول قوله وعدم الالتفات اليه في وقت عصيانه
 وارتكابه مع انه لا يعلم ذلك لا يقول له لكون هو الحافظ للشرع والمبين للاحكام ومع انه الفاضل الحاكم لا
 يمكن مخالفتهم من تكليف ما لا يطابق وامكان الحال لا يقال هذا اللازم للوقوف لا يمكن الوقوف
 بالفعل بين مكان الوقوف لا نأفول مكان اللازم لا يمكن الملازمة لاستحالة استئذان الممكن الحال
 ان لا يلزم استحالة الممكن وامكان الحال لكن ذلك ليس يمكن بل هو محال على الله تعالى وعلى كل الامم فليس يمكن
 يقال ذلك الاجماع ذلك على عدم وقوع الخطا على استحالة التفرق بين الدائمة والضرورية ^{فقد} على تقدير
 الامام نصب كل لامة لا نأفول فديننا في علم الكلام استحالة استناد نصب الامام الى المكلفين بل هو من
 تعالى وايضا ادلة الاجماع ذلك على ان كل ما نفعله لا يمتنع وكما هو حسن بالضرورة لاستحالة الانفلات
 على الحسن الفيع وما عطفان وايضا فقد ظهر في الالهية تلازم الضرورة والادام صحح اذا اوجب الله تعالى
 طاعة الامام على المكلف في جميع احواله وهو معصوم وله ذاع الى المعصية وله مانع لا يمكن غير المعصوم في
 النع وهو الامور العطفان يكون ضلال الله للعبد بهم باخبار انسان غير مكلف لا يندفع بداعي الحكمة
 لانه لا يندفع الا بعد احتمال ثبوت ان لا غير معصوم بالمعصية لا غير صراط جواز الخطا على المكلف
 وجب نفقار لا بد للمكلف من طريق الى التقصير منه وعدم ورود دخل عليه من هذا الوجه فلا يحسن الحكم
 بالامان بطلب هذا التقصير من مشابهة في ذوات الدواعي لمقتضية لورود الخلل مع عدم ما الخلل
 المستلزم عدم طريق له الى جبهه التقصير في هذا معلوم بالضرورة الماسة الشاسنة من الادلة
 الدالة على وجوب عصمة الامام عليه السلام كلما كان الامام غير معصوم فذاثا اما ان يكون
 الله تعالى مكلفا للعبد عقدا كسباً من غير سبب ولا كاسب ويكون مكلفاً للعبد بما لا يعفد ان صواب
 ولا طريق له الى الكسابة والثبات باطل فلا يقدم مثله بالملازمة انه لا يتجاوز اما ان يكون المكلف مكلفاً بما
 صواب لغضاله واداره ونواهي له ولا الاول ملازم للاول ذغير المعصوم يجوز عليه الخطا والامر بالمعصية
 فالمرجع للصواب الذي لا يثبوت بعده على مرجع اما ان يكون معلوم الحصول للامام عند المكلف ولا الاول
 يشترط عصمة لوجوب لطرف عند وجود البرج الشام وان لم يكن معلوماً للحصول للمكلف فيكون التكليف
 تكليفاً بالخاصة لعدم لزومه وجوب طاعة الامام او طاعة لوجوز نفعية الاول ان كان ما الاول فلما
 نفذ هو اما الثاني فلا ان لطيفة الامام وطاعته من المكلف تمامه بذلك والثالث يشترط الجزء الثاني من
 المنفصلة المذكورة لانه تعالى كلف بطاعته في جميع احواله ونواهي له اجاب الخطا في بعضها امكن ان يكون
 الله تعالى مكلفاً للعبد بالخطا والغير واما بطلان الثاني بنفسه فظاهر لان التكليف بما لا يطابق و
 تكليف بالجهل هو من غير الله تعالى والثالث يشترط امكان التقصير عليه هو محال لا يقال هذا لا يرد على
 مذهبه لان عند كون الله تعالى قادراً على الضمير وقادر على الارادة المعاجزة والغير والنتي عن الطاعة والامر بما

في بين الامام

الآية

كان مكلفاً للعبد الذي سبب من غير ضرورة

يكون مع
 ان لا ينافي الامان

لا يطابق

لا يطاق من حيث القدرة وان منعت من حيث الحكمة خلافا للنظام وكل مقدم ممكن فلا يصح سندا فيفضل
 الذي هو المنفصلة لا مكافئ الا فانقول الى حال مكان ذلك مع فرض الحكمة لان وجود الممكن مع علته عديم
 هذه الجهة محال لذاته لانه اجتماع التقيضين فلو كان الامام غير معصوم لا يمكن ذلك مع فرض وجود حكمة تعالى
 بالنظر اليها لان ثبوت الملازم على تقدير الملازمة الكلية ثابتة على كل تقدير يمكن اجتماعه مع المقدم فلا يتم
 الا لزم على ذلك لتقديره ما من غير المعصوم مع فرض جوب طاعة في كل وقت وحال في كل امر وفيه لو ثبت لثبت
 على كل تقدير حكمته تعالى مع استلزامها المنفصلة المانعة من الخلو وكتاب هنا مفاد مات اكل ثقت
 فلا بد من سبب فيجب عنده السبب ب كل ما وجب لكونه لطفا في واجب يمكن ان يحصل ذلك ذلك
 الواجب لا به والالتزام واجب ككل ما وجب عنها لكونه لطفا في واجب لغرضك لم يفهم غيره مفسر في اللطيفة
 في ذلك لواجب الا لم يتعين ك الامام واجب عنها لكونه لطفا في نهي ب المكلف غير المعصوم من الطاعة
 وشيعة عن المعصية اذا تقرر ذلك فنقول عند قدرة الامام على حمل المكلف على الطاعة وبعده عن
 المعصية وعلمه ما ان يفهم السبب ليرجع للفعل المستعمل على شيء اخر لا والتشابه محال والا لم يكن مفسرا
 بل يوقف على شيء اخر وكان يجب عدم وجوبه بدل على عدمه والاول يستلزم الوجوب عنده والاقاما ان لا
 يوقوف على شيء اخر فيكون ذوالسبب ليس له سبب في هذا خلف وكما كان الامام غير معصوم لم يجب
 التبرج اجتماع هذه الاشياء بطلان الثاني يستلزم بطلان المقدم عند وجود الامانة والتكليف وعلم
 المكلف وقدرة الامام على حمل المكلف على الطاعة ورده عن المعصية وعلم الامام وانفصالا
 له اما ان يبعد رجحان وجود الفعل وعلته فيفضل لا من المكلف وموجبه الترتيب فيفضل لا وموقوف على
 شيء اخر لا والتشابه محال والا لو جيت لك الامر لكونه لطفا لا يتم الفعل بدونه وكما كان كذلك كان
 واجبا لكن لا يجب على الله تعالى في اخر خارج عن هذه الاشياء وان لم يوقف فاما ان يجب لترجيح
 للفعل والترتيب عنده او لا والتشابه محال لا سبب في غير ما ذكرنا والا لكان موقوفا عليه فاما ان يكون هذا
 هو السبب لثام او لا يكون له سبب في نظام والتشابه محال لما تقدم في عين الاول واذا كان كذلك وجب عصمة
 لوجود الامانة وقدرة الامام في صورة نفسه الا لم يكن مكلفا فيسقط السبب لثام دائما فيسقط السبب
 ويمنع نفسه ولا تغني بالعصمة الا ذلك لا يقال الامانة لطيف للغير ينبغي صورة الغير لنفسه والا لكان
 اماما لنفسه فامر نفسه لا فانقول الامر والنهي القدرة والعلم في حق الامام كاف ولا فان كان الاول
 حصل السبب لثام وهو المطلوب وان كان الثاني فاما ان يكون الموقوف عليه خاصا للامام او لا
 والتشابه محال والا لزم الاخلاق بالاطف لواجب الاول يستلزم حصول السبب لثام وايضا فان لا
 لطيف عام بوجودها للامام وبطلان الامام وحمله لغيره فاستغنى بها عن غيرها ج الامانة لطيف لكل
 غير معصوم فيحصل الواجب ومنع المعاصي لتساوي الكل في علته الاحتياج وعدم قيام غيرهما لها
 والا لم يجب عنها وكما كان الامام قادرا على حمل المكلف على حمل الطاعة وابعاده عن المعصية فاما ان لا
 وجب في حق ذلك والامان ان يجب في حق صراحة الامكان او يرجح بالنسبة الى الذات والتشابه محال
 والا انشئت فابعد والتشابه يستلزم الوجوب الاول لمفوض ولو كان الامام غير معصوم لكان معصوما

لنخفف

لتحقق ما يجب عليه الافعال فليزوم وجباها مع التقضي وتخصيل المطلوب بضات ولو لم يكن الامام
 معصوما لزم احد الامور الاربعة اما كون ذي التسبب لا سببا ما لا وجب غير التسبب سببا او عدم
 ما يتوقف عليه لفعل من اللطف واجبا بل حد المشايين في وجه الوجوب عينا بل ارجح ما في خلوي
 اللازم باقسامه باطل فيبقى الملزوم اما الملازمة فلا تراه لا طريق للمكلف لتخصيل الحق والقرب من الله
 طالبا عن المعصية الا الامام لا تراه ان يكون طريقا او لا فلا يشترط في سبب وجوب عينا بل ارجح ما في الاول
 ان يقوم غيرهما مقامها او لا الاول يستلزم اجبا بل حد المشايين في وجه الوجوب عينا بل ارجح ما في الاول
 ان يتوقف بعد ما على شيء اخر او لا الاول يستلزم عدم وجود اللطف الذي يتوقف فعل الواجب عليه وانما
 اما ان يكون سببا اما يتقرب للمكلف بما يعلم الحق ولا يشترط في سبب ما لا الاول يستلزم
 ان يكون معصوما او لا يكون اما معصوم سببا اما لانها مع طاعة المكلف لا مثاله لا واره يمكن ان لا
 يفرق بين الطاعة واما بطلان اللازم باقسامه فظاهرة اما مع غير المعصوم مع طاعة المكلف للامام واما مثاله
 او اوجه لغير طريق الجرم بالتجاول والتفريق لتبديد لا طريق غير الامانة لما تقدم فليزوم ان لا يكون للمكلف طريق
 معرفة سبحانه وصحته افضاله في نصب الامام والدلالة عليه طاعة المكلف له في جميع احواله وعدم مخالفة في شيء
 اصلا جعل الشارع سببا اما في التقريب لتبديد فلو لم يكن الامام معصوما لا يمكن انفكاك التقريب والتبديد
 منه وكما يمكن انفكاك اثره عنه لم يكن سببا اذ انما بل غايته ان يكون اكثر بافتقار كلما كان الامام غير معصوم
 كان الله تعالى قد جعل التسبب اكثر في او اقل في سبب اذ انما لكن الاشياء باطل لاشتماله على الضلال فكذا المقدم
 في كل امام فان طاعة المكلفين له مع نصبه كانت في اللطف بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم طاعة المكلفين
 مع نصبه كانت في اللطف بالامكان ينتج لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة في الصغر فلا تراه لو لا ذلك
 لكان الله تعالى مخالفا للطف الذي يتوقف عليه التكليف وهو محال واما الكبر فلا تراه يمكن ان يدعو الى
 وينهى عن الطاعة وهو ليس بممكن لا يكون كائنا في اللطف مع الامام غير المعصوم يمكن ان يخرج عن اللطف
 بقوم بفان بغير اماما لم يحصل اللطف كان فداهم ما ليس بلطف لا يحصل منه اللطف مقامه وهو محال
 لاشتماله على العيب والجهل المركب ان لم يكن اماما فان لم ينصب غير محال عن اللطف لواجب ان نصب اماما
 فهو مع عدم دلالة عليه لا تعين المكلف في ذلك سببا لم تكليف ما لا يطابق اذ لا معنى لامامته الا هو وكل الآ
 وذلك يوجب الاله والفرق وهو عين ما لزم الحال طاعة كانت الامانة ثابتة في كل وقت كانت لطفنا
 اليها في التكليف انما وكلما كانت كذلك استحال ان يتجاوز في وجهها على الله تعالى اذ على الامام على القول
 فاهلها خطاء وكلما كان الامام غير معصوم يمكن ان يتجاوز في ما عن اللطف في اللطف لا يتم لا ينصب
 الامام خاصا بل بدعائه طاعة المكلف له وهذا يمكن ان يخل بغير المعصوم واجتماع الممكة التناقض
 للضرورة منها محال في كلنا جعل الله سببا موصلا للمكلف في غايته مطلوبة له تعالى يتوقف حصولها
 وانما يحصل تلك الغاية منه لا من غير فلا بد وان يكون واجب لئلا يها ان طلب تلك الغاية التي لا تحصل
 من ذلك لتسبب انما من المكلف مع عدم حصولها انما اذ لو كان حصولها من انما اذ كل سبب يوجب
 التسبب وانما اذ انما وكل سبب في وجه حصوله مع فرض عدمه هذا خلف في الطريق البعد سببه لا ما

وهذا محال

الكافة الكافة

مع طاعة المكلف لم يكون واجبا عند كل من ليس بمعصوم لا يجب عليه بادائها اما ان يكون الامام معصوما
واما ان يخرج الواجب عن كونه واجبا حال كونه مثالا على وجه يقتضيه جوبه او يخرج الشرط عن كونه شرطا او
يلزم تكليف ما لا يطاق مانعه خالوا لانه اذا لم يفرق المكلف من الطاعة بل طاعها فاما ان يفرق الفعل الذي
هنا للطف شرطه واجبا او لا يفرق فان لم يفرق ثبت او ان يفرق يخرج اللطف عن كونه شرطا يلزم ب
وان يفرق يلزم التكليف بالشرط حال عدم الشرط وهو ج لکن الثاني بافتراضه باطل فكذا المقدم بيب
كلما كان غير معصوم امكان ان يكون الشرط مغاذا حال كونه شرطا لکن الثاني باطل فطعا فكذا المقدم بيب
الشرطية انه يمكن تبعده المكلف عن المعصية حال كونه مائرا شرطا للتكليف اذا لم يكن معصوما متجلا لاما
اتما اخرج اليه لاجل عدم العصمة فالمراد منه في هذا المثال مع طاعة المكلف له في جميع احواله وكلما كانت ك
كذلك كان الامام معصوما اذ يستحيل ان يطلب نفعه شيئا هو متحقق منه ثل لطفه الامام اذا اتاها ب
بما يرغبت لطالب الحق انبا عنها بما يارب وبنهاه عنه من الاوار والتواهي الشرعية وان لا يصدر من الامام ما
ينفر عنه صدور المعصية منه مما بعد رغبة المكلف له في اتباعه وينفر عنه فبشأنه لطفه المعصية وال
انتفى فابدى ان ارتكب ادعى ضد ما يدعى اليه كان من اعظم الدواعي له عدم طاعته فلو ارتكب الامام
معصية ما انتفى فابدى بالكلية شي لا اعظم في التفرد عن اتباعه من معرفة المكلف له من مثاله فوجبه لاف
وانه لا يثبت عنه بوجبه فلا فائدة فيه بئ كما كان الامام غير معصوما ان يجب اتباعه او يكون انتفاضا لطلب
المكلف حد الضدين مع ثبوت علته ضد الاخر وعدم فدية المكلف على ان التها والتالي بضمه باطل فكذا
المقدم اما الملازمة فلان الامام اذا لم يكن معصوما كان موجب التفرد من اتباعه ثابتا لان موجب التفرد
مساو له في جواز الخطا وطاعته في جميع بلا مرجع وعدم الوثوق باقواله وافعاله وكلما كان موجب التفرد
ثابتا فان لم يجب اتباعه ثبت القسم الاول وان وجب طاعته وجب رغبته فيها لکن الرغبته والتفرد ضد ان
يكون الثاني فيكون قد طلب حد الضد مع وجود علته ضد الاخر وعدم تمكن المكلف من التها في شوب
التكليف مع امانه غير المعصية مما لا يشبهها والاول ثابت فطعا فبني الثابتان الثاني ان التكليف
اتما هو بالمكن وهو موقوف على اللطف لذي هو الامام فاذا كان الامام غير معصوما اما ان يثبت او
لا يثبت فان كان قبح التكليف فاستحال منه فالا وان ثبت فالمكلف له من اتباعه نفع فلا يبيعه وانما
وجب للطف لانه لا يفعل حتى يفعل هذا اللطف مع هذا اللطف لا يفعل فلا يكون لطفاف بغير
التكليف لانشاء شرطه واثبوت الاول فظاهر بطلان كل ما كان حصوله لا يبين له ثباته بوقف عليه
استعدا ما للقابل كان الفاعل قد وجب الجهة التي هو بها فاعل الا بغير وجوب لفاعل مع استعداد
القابل هو خلاف التقدير فاعل التفريق في الطاعة والتبعية عن المعصية هو الامام من جهة انه مصيب
غير مختطف وجوده لم يبق الاستعداد للمكلف للحصول واستعداده هو يقول وامثال او الامام ونوا
يلزم وجوب الجهة التي هو بها فاعل وهو عدم الخطا ولا من الطاعة عدم مقابلة المعاصي وهذا
العصمة لكون الامام غير معصوم لزم احد الاربع ما يكون استعداد الحل مع كون امكان جهة الفاعل
هو جهة ما يوقوف عليه لا ان يكون الامام ليس تمام اللطف لذي يوقوف عليه التكليف والثاني في غيبه

فالمقدم

فالمقدم مثله الملازمة فلان الامام هو المفرد لمبعد من جهة فونية العملية بالفعل فاما ان يكون امكان
فعل الطاعة والانتهاء عن المعاصي كما في امثال المكلف فيلزم الامر وان لم يكن فاذا كان الامام غير
معصوما يحصل منه الا لامكان فلا يكون هو تمام اللطف الذي يتوقف عليه التكليف لئلا يصح ما
بطلان الثاني فظاهر كعدم عصمة الامام مع استحالة اجتماع المعول مع عدم علمه مما لا يجمع ما لا يشاء
ثابت فينتفي الاول ما التناقض فلان عدم عصمة كسائر الامكان جهة الفاعلية بالفعل لما تقدم
والامكان بجامع التلب في المراد بالامكان الخاص هنا واذا جامع التلب جامع المعول السلبان ما جاء
التلب جامع المعول فيلزم ثبوت المعول مع عدم علمه واما ثبوت الثاني فظاهر كقولنا كلما كان الامام
غير معصوما كان الممكن واجبا والثالث باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان عدم عصمة الامام يستلزم الاكتفاء
لامكان جهة الفاعلية فيكون كافيا في اوجوب من جهة الفاعل وهو واجب لذات من حيث لا يمكن
فرض نفى عنه فلا يمكن فرض نفى عن معول مع الذات وهذا هو الوجوب يقال هذا وجوب نظر الى العلة
فلا ينافي جواز فرض نفى عن هذه الجهة ولا ينافي الامكان لاننا نقول يلزم انه فرض حال لامكان يستلزم
مع فرض نفى عن غير الثقات في شيء اخر فلا يكون مكانا بل وجوبا كقولنا لو كان الامام غير معصوما
معصوما لانه اذا استلزم عدم عصمة الامام الاكتفاء في جهة الفاعلية بالامكان وجب بكون معصوما
كلما كان الامام غير معصوما كلما كان المكلف مطيعا له في جميع اوامره ونواهيه يجب ان يكون معصوما والثالث
باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة انه اذا كان لامكان كفاية في جهة الفاعلية وهو مع فلو المكلف كان في
تمام الشاغل في وجوب لا شيء وهو الفرب من الطاعة لكن الثالث باطل لامكان امر بالمعصية ونهي عن الطاعة
لا يقال ذاته عن الطاعة وامر بالمعصية وجب على المكلف اتباع من حيث امثال الامر والنهي لا من جهة
الطاعة والمعصية فالمكلف مطيع من حيث امثال الامر لا من جهة المعصية والطاعة وان كان الامام عاصيا
لا تانقول جهة حسن طاعة الامام هو كون الامور به طاعة وكون المنهي عنه فيجاء لا لذاته فان وجوب اتباع
الامام انما هو لاجل تعريفه وحمله على الطاعة ونهي عن المعاصي فهو تابع لما امر به فلا يكون ان يكون
المكلف بامثاله فاعلا للحسن والامام فاعل للقيح فاذا انتفى وجه الحسن انتفى الحسن كقولنا كلما كان الامام
غير معصوما فلا يكون عدم العلة علة عدم المعول والثالث باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان عدم
عصمة الامام يستلزم الاكتفاء بامكان جهة الفاعلية لجهام عدم الفاعلية فيكون عدم العلة لغير
علة لعدم واما بطلان الثاني فظاهر في علم الكلام كقولنا لو كان الامام غير معصوما كان وجوب المعول مع
امكان العلة وعدم اللطف الذي هو شرط في التكليف من جهة الله تعالى ومن الامام مع طاعة المكلف
الامام وامثال جميع اوامره والثالث باطل فكذلك المقدم بيان الملازمة ان نصب الامام وحده غير كاف في اللطف
بل مع دعاء الامام الى الطاعة وبعد عن المعصية فاما ان يكفي في لامكان فيلزم وجوب المعول مع امكان
العلة عند طاعة المكلف له في جميع اوامره ونواهيه ولا يكفي بل لابد من الامر بالطاعة والنهي عن المعصية
طاعة الامام فلا يحصل فيكون اللطف قد انتفى من جهة الله تعالى ومن جهة الامام فلا يباح علة
ويكون معدوما ويكون له الجزاء لا بد من اللطف من نصب الامام ونصب طريق المكلف في معرفته

فالمقدم مثله الملازمة فلان الامام هو المفرد لمبعد من جهة فونية العملية بالفعل فاما ان يكون امكان

العلم بانهم يأمرون بالطاعة ولا يأمرون بالمعصية ولا يأمرون بما لا يخل به وانه لا يفعل ضد ذلك فاما على سبيل
 الوجوب او يكتفي فيها بالامكان والثاني يستلزم كون الامكان المتشاي لطوفين سببا للترجيح والاعتقاد بان
 سبب محسن الجهل هو ترجيح فعلين الاول وهو العصية كمن خرج احد طرفي الممكن لا بد وان يكون ذلك الطرف
 واجبا لان المتشاي لطوفين بالتبعية اليه بان يكون مرجحا لاحدهما **ك** كلما كان الامام غير معصوما
 قدر على حمل المكلف على الطاعة وذلك المعصية مع تكليفه وامكان تجريره القبيح او تكايبا لطرفي التوجه وتفرق للمكلف
 الى الطاعة والمعصية عن المعصية وهذا بعينه متحقق في المكلف نفسه فيلزم ان يكون ايجابا بعينها اذ لا بد من فائدة في ايجاب
 العمل بالفعل لا لزم ان لا يكون الكافر كما في طاعة الامام ولا النباغ **ل** الوجوب بدون يكون اما الذات
 الشئ كالعرف او اصالح فاشبه منه الامانة من الثاني فنقول اما ان لا يحصل تلك الاصالح الامانة يحصل تلك
 المصالح منه ومن غير محبت يكون كل حيلة تقتضي الوجوب شيئا وبما الفعلان في تحصيلها والاول بوجوب ايجاب
 عنها والثاني اما ان يكون احدهما مشتملا على مصلحة لا تقتضي الوجوب بل تقتضي ترجيح فكون افضل فيجب ايجابها
 على التحسين وتبعية الانسان بالافضل اما ان يكون احدهما مشتملا على بعض اصالح مقتضية للوجوب دون بعض فلا
 يوجب له الثاني الا عند تقدير الاول هكذا ينبغي ان يفهم الواجب لغرض والحق والى على البذل لا تقرر ذلك فنقول
 الوجوبان في شئ في وجوب نصب الامام وجوب طاعته متحققة في المكلف نفسه كما تقرر فجملة اما عليه ايجابا طاعته
 عليه عينها مع مشاركتها في وجوب الوجوب **لا** لو كان الامام غير معصوم لزم ان يوجب التشريع بين طاعته وطاعته
 اى مكلف كان بحيث لا يوجب عنه عينا لان قدره الامام على حمل المكلف ليس شرطام خلافا لاول طاعته المكلف
 وكل واحد هذا المعنى متحقق في فائدة الامانة لا يقال لا يوجب التحجب على تقدير امانه غير المعصوم للمانع وهو
 كون الامام محبت يكون معينا لا فانقول لا نسلم ان المانع متحقق على تقدير شيئا في الامام وغير فان الزم خلا
 الضمان من امر لا يقال انتم مانع بل يندل من ذلك على استحالة ذلك ل**ل** مانع غير المعصوم يستلزم ارتفاع
 الواقع وكلما استلزم ارتفاع الواقع فليس بواقع ينبغي امانه غير المعصوم غير الواقع الصغر فلا فاما استلزم احد
 الاخرين اما ترجيح احد الفعلين المتضادين في المصالح التاشبه بينهما المقتضية للوجوب من غير مرجح او في الامانة
 وغيره في وجوب الطاعة لما تقدم وكلاهما اخلاص الواقع واما الكبر في فلان كلما استلزم ارتفاع الواقع لو كان
 واقعنا لزم اجتماع التقضيين هو ظاهر الثاني والثالثون كلما ثبتا لفعل عدمه في منتهى المصالح التي جعلت
 مقتضية للوجوب كان الفعل غير واجب فطعا واما في المعصوم للمكلف تشاي عدمها فانها لما تقدم فيلزم
 ان لا يكون الامانة واجبة هفت **ل** كلما كان الشئ وعدا من متضادين في المصالح اللطيفة لم يجب له شئ ولم
 يوجب اليه فلا وكان الامام غير معصوم لزم ذلك **له** لو كان الامام غير معصوم لزم ايجابا شئ مع مطلق عدمه
 لوجوده في منتهى المصالح التي جعلت الوجوب لاجلها مع اشتغالها على مفقد ليست في عدمه والثالث باطل فكذا المقد
 بين الملازمة ان مقتضى قدره الامام لو طاعه المكلف تكليفه وعقله وغبته والثواب المكلف متال في الجمع
 المفقد للامانة من وجود الامام اشبه يمكن الجبار على المعصية وكذب من غير علم المكلف بخلاف المكلف فانه
 لو اراد الطاعة لم يتحقق ايجابا نفسه على المعصية ولا يتحقق الكذب مع نفسه **ل** لو كان الامام غير معصوم لزم
 ايجابا حد الشين المتضادين في منتهى المصالح مع كون احدهما يحتاج الى شرط اكثر دون الاخر والثالث باطلا

ج

فالمقدم مثله ^{بما} الملازمة ان فدية الامام على الفرقة لا بعد شرط بطاعة المكلف له بخلاف المكلف نفسه اما
 بطلان الثاني فقد ظهر في علم الكلام ^{لن} لو كان الامام غير معصوما في المكلفون في وجه الحاجة لكن دفع ^{حاجته}
 موقوف على دفع حاجته في محصيل شيء لا يفتي غيره في محصيله لا بعد استغنائه ومحصلة فان كانت له
 دافعة له اجتهاد في العصمة ووجه الحاجة ووجه الخطاء وان لم تكن دافعة له اجتهاد وتحقيق احتياجه لم يدفع حاجته غير
 فلا يصلح للامانة ^ك كلما كان الامام غير معصوما ان يكون فرض معصيته واره بها ممكنا او محالا والثاني
 يستلزم العصمة والاول لا يلزم في فرض وقوعه فلو فرض انه وقع فاما ان يكون كلما الطاعة المكلف في جميع احواله
 ونواهي في جميع الاوقات يكون ليس بخطا دائما واما ان يكون مخطئا في ذلك الوقت الاول يستلزم كونه معصوما
 فيكون له بالاتباع فان اتباع الصيبي بما لا يوافق من اتباع المخطئ في بعض الاوقات خصوصا اذا لم يعرف وقت خطا
 والثاني يستلزم انه لا يكون للمكلف طريقا للمعصية والطاعة والمتبعين المعصية اذ ذلك يكون موقفا على الامام
 والا لم يجزى به ولا طريقا لا لعدم وجوبه وهو في حاله بالعصية لا يكون مقربا ولا مصادا فلا يكون للمكلف
 طريقا لا ارتكاب تصواتا فان لا يكون مكلفا فيخرج عن التكليف فلا يجب الامام في ذلك الحكم لانه انما يجب
 للتكليف فاذا انتفى فلا يجب اتباعه وهذا التكليف بما لا يطابق بين عدم تبعين الا اتباع وقت عدمه وان يقع
 مكلفا كان تكليفه بما لا يطابق بين عدم تبعين الا اتباع وقت عدمه وان يقع مكلفا كان تكليفه بما لا يطابق
 وهو ^ل كلما كان الامام غير معصوما يمكن في كل تكليف ان يكون في جماع فدية المكلف عليه وجوب
 الفعل لان الامام اذا اخطأ في التكليف لا يحسن بدونه وليس لطيفه باعتبار ذاته بل باصانته لكن ^{التكليف}
 ان يكلف الله نعم به يستحيل فيجاءهم بامانة غير المعصومين شدة حاجة المكلف كلما استلزم شدة الحاجة
 استحالة ان يحصل به الفتح كلما استحال ان يحصل الفتح كان نصيبه للفتنة بحال البيان الاستلزام ان المكلف يحتاج
 الى الفرق بين من يحصل الاصابة ولا يفسد بغيره عليه دفع الظلم من القوة فاذا كان الامام غير معصوم
 احتاج الى معرفته لئلا يدعو الى الطاعة ودفع ظلمه فان التكليف باسناد الامام زيادة في التكليف لكن
 معرفة صواب ذلك لا يصلح من الامام لاحتمال الخطا فلا بد من معرفته ^{فان} الامانة زيادة تكليف للامام مع
 جواز خطائه وكونه غير معصوم في اجتهاده الامام ان يرد من حاجة المكلف فثبت الامانة بزيادة تكليف للامام مع جواز
 خطائه وكونه غير معصوم في اجتهاده الامام ان يرد من حاجة المكلف فثبت الامانة بزيادة تكليف للامام مع جواز
 الخطا فان لم يتحقق غير من جملة غير بدني في غيره في التكليف المتعلق بالنفس في بدني التكليف عنه بوجه
 مصالح غيره وهو الى الفرق بوجه لزومه تكليفه ^س كل ما يخرج به امانة الى الفعل مع ان يكون بالقوة
 بل لا بد وان يكون بالفعل الامام يخرج للمكلف في قوته العمالية من القوة الى الفعل في العمل فلا بد وان يكون
 لفعل بالتسبب الى كل واحد واحد من الواجبات وهذا هو العصمة ^{فان} كل سبب للكمال فان كماله بالفعل الامام
 للمكلف من حيث عكس العصمة فلا بد وان يكون كاملا بالفعل بالعصمة ^{فان} غير المعصوم ناقص فلا بد ان الله سبحانه
 ونعمته تكمله كان لا يكمل الا بالامام فصلى الله عليه وسلم عظمته وبقائه سماؤه والامام لتكميله فلا يمكن
 يكون ناقصا ^{فان} لو كان الامام غير معصوم لزم ان يكون احدا من اثنين على الاخر والثاني باطل فالمقدم
 مثله الملازمة ان غير المعصومين خواهم العمالية متساوية بقوة الامام متساوية لقوة المأموم مع ان قوا الامام

ان يكون

امكن

حله ^{مقر} لو كان الامام غيره معصوماً لم يمكن كون المعلول اقرب استعداداً للوجود من المنة والثانية باطل فالفقد
 مثله بيان الملازمة ان العصمة والتفويض فان بينهما رابطاً لا يتناهى فلو كان الامام غيره معصوماً لم يمكن ان يكون بعض
 المكلفين اقرب من سائر الطاعة ولو في بعض الاماكن لكن قوة العلية حله ^{مقر} لو كان الامام غيره معصوماً لم
 يمكن كون الامام البعيد عن الوجود علة في الفعل والثالثة باطل فالفقد مثله بيان الملازمة ان الامام انما
 اوجب اليه كون المكلف غيره معصوماً لم يمكن له فضل الامام بقوة العلية بقرينة من طرف العصمة مهما امكن بحيث
 يوصل اليها ان اطلاع المكلف فكذا تكون بالنسبة الى ماموم ما اقرب ^{مقر} فبالا الى الامام فيكون الممكن الابعاد من
 الوجود اقرب علة في الفعل وهذا ^{مقر} لو كان الامام غيره معصوماً لم يمكن كون بالذات بالغير وامكان
 الذود والثالثة باطل فالفقد مثله بيان الملازمة ان الامام مع باق ما يتوقف عليه وجودها لا يتخلو
 ان يكون علة في امكان الطاعة للمكلف وفي حصولها بالفعل الاول ملازم الاول فاما كان الطاعة له لدا
 فلو كان معقولا للغير كان ملابذاً معلولاً بالغير هو الامر الاول والثاني ملازم للثاني لان المكلف اذا لم
 يعلمها الا من الامام ولم يفعل الامام ولم يدعه اليها فان بفعل التكليف لزم تكليف الا بطلان وان لم
 يبق التكليف خرج عن التكليف فيخرج الدعا عن الوجوب الشرطي فيها فيكون الوجوب متاخراً عن
 الاعلام والدعا والاعلام متاخراً عن الوجوب هو الامر الثاني ولما بطلان الثاني فيفهم في الامام انما
 يجب لكونه مقرباً بالفعل الاول ^{مقر} وجوب طاعته بالنسبة الى الكافر بل يجب لكونه مقرباً بقوة شمه هذا مع ما
 احدهما انه لو اطاعه المكلف لم يكن من جملة على الطاعة وتوقف ضلها على اقربها لا يمكن ان يكون مقرباً و
 ثانيهما انما لو حصل استجماع الشرائط غير التقريب ما يتوقف عليه لا رادة المستغنية للفعل مع توقف الفعل
 عليه لوجوب التقريب ليس المراد الاول الا لا يمكن تقييده مع استجماع الشرائط قبل المكلف سوا التقريب
 ما يتوقف عليه فيكون المكلف مفقوداً والامام محلاً فيبقى فابده بل المراد الثاني وانما يكون كذلك لو
 كان معصوماً ان غير المعصوم يمكن ان لا يقرب ^{مقر} الفعل مؤثوق على شرائط منها الامام وما يتوقف
 به وهو فاما منها ما هو من فعل المكلف كما مثالي ولوه وطاعته والدايم وغير ذلك منها ما هو فعل الله
 عز وجل كصلب الامام او من فعل الامام كقبوله الامامة ونقرب به عند الحاجة ورواها على الطاعة مع
 قدرته فعداها انما يكون بعدم بعضها فاما ان يكون ذلك من فعل المكلف او من فعله فمقر او من فعل
 الامام فعلى تقدير عدم الاول بان يكون فذلك المكلف بجميع ما يرجع اليه غير تابع فعل الامام كراداة الفعل
 فيكون ما هو تابع لفعل الامام بحالته لو فعل الامام فعله لفعل المكلف ذلك لو امكن تحقيق الثاني لكان
 الاخلاص بالواجب للامام فلا يكون مقرباً الى الطاعة خرج مع قدرته وطاعة المكلف له فلا يكون اماماً في
 الصورة وهو مخير بين شيئين فليزم ان لا يعلم امامه حتى يعلم امامه ذلك انما يعلم امشاع ذلك مع العلم بوجوده
 معصوماً وانما يجب طاعته مع العلم بكونه اماماً ان يمكن المكلف منه مع نصب طريق العلم لا بد منه من الطائفة ^{مقر}
 امكان العلم اماماً على عصمته وكذا اماماً من غير المعصوم ^{مقر} لو كان الامام غيره معصوماً لم يمكن
 لطف بوجوده وعده والثالثة باطل فالفقد مثله بيان الملازمة ان كل حكم لم يمكن من حيث هو يمكن شأناً
 في وجوده وعده ^{مقر} لثبات الطرفين من جهة الامكان فالامام انما وجب لكونه لطفافاً ان يكون كونه

معلول

لطفاً

لطفًا لا يمكن تعييره ولو تعييره بالفعل أو طاعة المكلف أو تمكن من جملة تعييره بالفعل مطلقًا لا بآثار
هذه من الشواهد الثالث ما تقدم والاول باطل والاشارة فيه وجوده وعدمه وتعين الثاني والثالث
يكون كذلك لو كان معصومًا ^م أما ان يكون الامام له لطف فلهذا يقتضي وجوبه فعل الحرام
الاخلا لا يلزم ولا الثاني بشاره ^م كما ان المكلفين جواز فعل كل معصية فلهذا جواز الكذب التبليغ
يلزم ما ذكرناه من المحال والاول بشاره عصمة اللطف الزايد يقتضي منع الحرام من حيث هو حرام ^م بل
احدا الامرين لازم وهو اما كون التكليف الفدية والعلم في الامام كافي في تعييره لا امام بحيث يؤثر ما يؤثر
الامام المتعري من الطاعة والمبعد عن المعصية مع طاعته لا ومع قدرته فيمكن من حمل المكلف على ذلك
مع عدم اخلا لا بالتعريض للتبديد في حوائج ^م ولما ان يكون له لطف زائد غير خارج عنه يقتضي ذلك كما
سنبين اذ كر الله نعم مع زيادة معرفته بالجملة شيء من الاطراف يقتضي ذلك اما ما كان يلزم عصية لا ما
وانما لئلا ان احدا الامرين لازم لان المكلفين متساون في اللطف الذي هو شرط وفديتنا ان الامام لطف
للعبادة في التكليف بحيث لو اطاع المكلف وتمكن في تعييره من التكليف لذي به يتمكن من جملة عليه حيث ليس الامام ما
فاما ان يكفي التكليف في حق الامام في ذلك ولا فان كان الثاني لعين اللطف الذي يفعله ذلك لفعل الاصل
التكليف في ذلك الثاني متحقق وهو فدية محل اللطف على حمل المكلف بالتكليف على فعله الا لا يجب تكليفه في
ذلك يجب نوع الفعل فكذلك في اللطف لذي به في حق الامام او التكليف يلزم عصمة ^م كل فعل من فاعل
يصل على الخطا والاصل فان وجوده ينافي عدم غايته والا كان عبثا والامانة فعل من فاعل يصل على الخطا
لانها اما من الله تعالى او من كل الامة وكلاهما يستحيل الخطاء عليها والغاية من وجود الامانة هو كون المكلف
بحسب لو اطاع الامام او تمكن الامام من جملة لم يخل شيء من الواجبات ولم يفعل شيئا من المحرمات والا لزم التراجع
مرجع وانفقت فابدا والثاني متحقق في حق الامام فلو لم يكن معصوما لزم استغناء الغاية مع وجود الفعل ولكن
قد قلنا باستحالة اجتماعها والامانة ثابتة فيلزم العصمة ^م لو لم يكن الامام معصوما لكان لطفه اقل من لطف
وعينه التفاوت في اللطف المعنى في التكليف لكن الثاني باطل في المقدم مثله بيان ^م الشرطية ان اللطف لذي به
للمكلف هو عبثا عن الامام بحال لو تمكن الامام من حمل المكلف على فعل التكليف حصل من المكلف ذلك
لم يخل شيء من الواجبات فالامام ان سألنا في الاحتياج الى اللطف لم يكن له امام بل كان لطفه من الاطراف ^م الثاني
فان فعل لطفنا والحد المحل متحقق الشرط لانه شرط التكليف ان لزم العصمة لمتحقق العلم المتنازع ^م متحقق
المعقول وان لم يفعل فعل لطفنا كان انقص فيلزم تفاوت المكلفين في اللطف المعنى في التكليف ^م واما
الثاني فقد بين في عالم الكلام وهو ظاهر فان التفاوت في الشرط يلزم تفاوتهم في الشروط فلا يكون لذي به
انقص كفا لعدم الشرط ^م لو لم يكن الامام معصوما لم يكن مكلفا لعدم الشرط والثالث باطل فالقدم
مثله بيان الملازمة اذا لم يكن معصوما لم يكن له لطف كالمكلفين ولا لكان معصوما ما تقدم ولين افا
والاشارة الى استغناء الثاني فكان لطفه انقص من اللطف المستحق في التكليف فينتج التكليف واما بطلان
الثالث فلان غير المكلف لا يصلح للامانة قطعا ^م لو لم يكن الامام معصوما لزم احدا الامرين معا
عمو وجوب طاعته بالنسبة الى المكلفين والامكان او ما كان وجوبه جنائما الامور الخطا طائفا بالاطلاق المقدم

مصلحة الملازمة اذا اخطا او ارا لا منه باثباته امان يجب ولا اثنائه امان لا يجب علما لكل او هذا
الحكم ولا يمكن ان يزم الامر الاول والاخر فيسازم الامر الثاني واما بطلانها فظاهر ^{لأن} الامانة في القضية
للتفريق بين الطاعة والتبعية عن المعصية فمعقد واما الامام على كل المكلف والطاعة عنه لمنافعة من المعصية ^{لأن}
من عصى لم يمتثل لأوامر الله تعالى ولا لأوامر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا لأوامر الخلفاء الراشدين
الامام حافظ للشرع لوجود حكم الله تعالى في كل واقعة لا يثبت في علم الكل من وجود التكليف وعدمه سواء التنبؤ
الكتاب يقولون لا حافظ للشرع والاولى في البيان عن وقت الحاجة فكل مسألة تضع فيها خلاف يجب ان يرد فيها
الرجوع الى الكل بقوله ويجوز على صحة ما يثبت به الجهد من وكل من ليس بمصطفى ليس كذلك الخطاب للجهد من فا
لامام معصوما ^{فإن} الامام يجب على الجهد من كافة الوجوه البتة في ما دل الاجتهاد عليه ولو لم يكن
معصوما لم يكن كذلك ^{فإن} الامام ائمة من كل اجتهاد يفرض فيكون فيهما يكون من باب الاول
التي هي في الله تعالى والاولى من غير المعصومة من قولنا قولنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى
فالامام معصوم ^{فإن} كل من كان قوله حجة ففعله حجة لاجتماع كل من كان قوله وفعله حجة كان معصوما
اما الصغر فاجتماعه في نفسه الفقه والمانع ولما اكبر فلا تنافي من كان قوله وفعله حجة باثباته امانا
ان يكون التكليف جماعيا في نفس الامر ولا في الاول المطلوب لثبانه امان ان يكون مكلفا بضد ما هو في الاول
يجوز ان يثبت في سائر عدم التكليف الاول فيسازم التكليف بالصدق وفدية بان الامام قوله وفعله حجة
فيكون معصوما ائمة احد الاربع اما حسن خلو المكلف عن التكليف والاولى بالنبيين من غيرهم في الثاني
باطل فالمتقدم مثل سبب الملازمة قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا واذ كان الامام ليس معصوما
نجا ان يفسق ويجاز ان يعلم واحدا من المكلفين بفسقه لكنه هو المبتدئ لا الجعل والامكان اذا لم يثبت
عند القول والتبيين لا مبدئ الا هو فاما ان يخلو المكلف فذلك الواقع عن التكليف فيسازم الاول
مخلو فيسازم الثاني ^{فإن} صدق الذنب وجب لعدم قبول قوله والامانة موجبة لقبول قوله والا
فان لم يثبت في الوازم فيسازم شاذ لما هو في شذوذ عند المشافين بوجوب منافع الاخر لثبوت فيسازم
امتناع الذنب دامنا لامانة شاذ الامام قوله حجة ولا شيء من الذنب قوله حجة اما الصغر فلا ان الامانة
مبينة على ذلك الا لم ينظم امر اليها والا امتنع فامانة الامام ولما اكبر في طلبة شذوذ كلما كان الذنب
موجبا لعدم قبول قوله عند ما كان الجزم بقوله شرط بالعلم بعد الذي يثقل العلم بالشرط مشروط بالعلم
بعد الذي بالشرط فيسازم ان لا يجوز بقول الامام فينتفي فائدة نصب ^{فإن} قوله نعم ان جاءكم فاسق بنبأ
فتبينوا جعل صدق الذنب وجبا عند قبول القول فاما الاستلزام للذكر بانه شرط محله ولعله رجحان صدق
تحذير المكن معصوما مكن صدق المزمع من مكاتبة فيسازم الوجوه الفد في الداعي وهو الشك وعدمه فاما
بنام المانع فيمكن اللام من غير من المكلف عدم وجوب طاعة وردها وجوز ان يكون خالف لله تعالى
في عصى ^{فإن} من الامانة لا يحصل ليع الطاعة وينتفي فائدة شرط فعل المعصية متاينو قبول قوله
وكما بان في جواب اوله لو كان امتناع الامام حين الامانة فيسازم امتناع المعصية على الصغر فلا لانه واما
الكبر فلا لوجود المكلف ان يصدق منه ما يمتنع جواز قبول قوله بحيث يكون قوله من باعنه ولا طريق الى

يجوز

شاذ لو لم يكن الامام معصوما

في

كلاما

و

يظهر

بشيء واحد لو ثبت عن الآخر فانه يمنع ذلك عن طاعته وثبت في فاهدين مع الإمام مفر من الطاعة ومقتضى
المعصية مادام إماما بالضرورة ولو طاعه المكلف وصعد الذنب بسائرهم فهو قول فلو لم يكن مقتضى الطاعة المكلف
حين هو إمام فليزاد الشافعي هو محال **الحال** كلما كان دفع الضرر أو من جلب النفع كان الإمام معصوا
لكن المقدم من فالتالي مثله بين الملازمين كلما كان دفع الضرر أو من جلب النفع كان الإمام معصوا
ولجلب النفع كان تركه أو من فعله الملازمة ظاهرا فلو كان الإمام غير معصو لكان قبول قوله وطاعته مرددا
كوسيلة للنفع وجلب الضرر فيكون ذلك له هفت أما حقيقة المقدم فقد ثبت في عالم الكلام **عيب** لا
شيء من ممانعة غير المعصو بخلاف جوه المفسد بالامكان وكل واجب له جوه المفسد بالضرورة ينتج لا شيء من
أمانه غير المعصو بواجبه وهو المطلوب **عج** من نفع الشيء بين الوجوب الشرعي يقدم النفع ولا يربط غير المعصو
بجمله في كل أن ان ينسحق فيكون قبول قوله وطاعته مردد بين الوجوب الشرعي يقدم النفع فلا يجوز قبول قوله
فبمقتضى ما منه **عج** الواجب محتمل ان يكون حراما واتباع قول غير المعصو محتمل ان يكون حراما وكل إمام فائضا
قوله واجب فلا يمكن ان يكون الإمام غير معصو **عج** كفا سق فو غير مقبول قوله بجوده بالضرورة للآية والشرع كاشف
ويشكل بعكس التقضي في قولنا كل من يجب قبول قوله بجوده فلا يفسق بالضرورة وكل من امتنع ففسقه وهو المعصو
الإمام يجب قبول قوله بجوده **عج** لو كان الإمام غير معصو محتمل ان ينسحق فيجوز قبول قوله وعنه جوز
ذلك كان المكلف لا طاعة لغيره من طاعة ففعله وحج من إمام مبين له كل مجال الخطاب لأحكام فلو
أمانه غير المعصو محجوزا لإمام آخر **عج** إذا كان الإمام غير معصو كانت طاعة المكلف للإمام آخر أشد من عده
لان الإمام غير المعصو يمكن ان يحمل المكلف على المعصية والعقل والادراك لا يكتفي في التكليف بل لابد من مقتضى
مسند فلا بد من إمام آخر من المكلف معه ذلك **عج** كل إمام ليس ببيع غير من بيعه أو من ابتاعه بالضرورة ولو
كان مناط قبول القول العدالة وكان لها طرفان القبول والعصية كانت قابلة للاقل والاكثرو كلما كانت العدالة
الصلا أكثر كان له قبول القول فالإماما ان يشترط فيه العدالة أو لا والثاني محال لا شرائها فالتأشيد بالاد
فكيف الحاكم المقتضى في أموال الدين كلها والاول ثمان بشرط فيه العدالة المطلقة الباقية العصية وهو المطلوب
أي ان لا يشترط ذلك فيمكن زيادة غيره عليه الصلاحية فيكون قبول قوله أو هو ساقط في المقدمه الاولى
عج الإمام نصرة وقد رتب في النصرة بتكليف فيصير حوج الإمام آخر من بيعه **عج** الشريعة كما
محتاج إلى مفر وموئس هو النبي محتاج إلى حافظ ومغير لها وهو الإمام وعلة الاحتياج إلى الاول هو
التكليف اهلية المكلف وعدم الوجه اليه انما شق طمع الحاجته بوجه اليه يعرف الأحكام بالوحي وعلة
الحاجة إلى الثاني هو تكليف المكلف محض عصية وعدم ضبط الأحكام وتقد رضاء النبي دائما فانما شق طمع
الحاجة إلى معصو ضابط فاما من بابان في اللطف لم يربط بعد في كتابان في الوجوب **عج** الإمام فاهم مقام
النبي صلى الله عليه وآله في التبليغ وفي حفظ الشريعة وحمل المكلف عليها واما الله بالهاتين فافترقان في التبليغ
عن الله تعالى عن المخبر عنه الوحي عدمه كما اشترط في الاول العصمة لما بين في عالم الكلام فكذا في الثاني فب
إذا كان الإمام فاهم مقام النبي عليه الصلوة والسلام في هذه الاشياء فكما لا يحتمل فضل النبي صلى الله عليه وآله
قوله فيها التقضي فكذا الإمام فاهم مقام النبي صلى الله عليه وآله فكذا الإمام فاهم مقام النبي صلى الله عليه وآله

ان يامن المكلف من خطئ في الحكم وكذب في التبايع ويحرم بامتناع تكليفه بطريق ما كلفه الله تعالى ولا يمكن ذلك
الا في العسوق فان اذ كان الامام فاما مقام النبي صلى الله عليه واله في تعريض الاحكام وفي حمل المكلف عليها
وفي محاربة الكفار في جميع ما ارسل به النبي الى الامم من الوحي كان امره كامر موفعه كفعله كخالفته كخالفته ولو
يكن معصوا لم يكن كذلك فانه لما كان الامام فاما مقام النبي صلى الله عليه واله في تبيين الاحكام وتبيين الخطاب
العمل عليه لم يمتنع باجتهاد احدهم بل يجب مع التمكن من الامام لوجوب متابعت قوله كالتبعية واذا كان كذلك فيكون
قوله قطيع القصة فلا شيء من الامام غير المعصوم قوله قطيع القصة **فوق** الامام واسطة بين النبي صلى الله عليه واله والامام
النبي واسطة بين الله تعالى والامام فلو جاز الخطا عليه لم يكن لا يكون واسطة في ذلك وفي ذلك ما كلف واسطة
فكيف يتحقق منه المعافاة كل غير معصوم يحتاج الى هذه الواسطة لثبوتهم في علة الحاجة فلو كان الامام واسطة
لاحتاج الى واسطة اخرى بل احتياجه شديدا **فانه** لما كان الامام هو الواسطة بين الله تعالى وعبد وكل غير المعصوم
لزم ان لا يكون منهم والامام واسطة لنفسه **فقط** لما كان الامام هو الواسطة بين الله تعالى والامام بعد التبعية
عليه لانه لا بد وان يكون كمال من الجميع فيها هو واسطة فيه لكنه واسطة في العلم بالاحكام والعمل والاكمل من الكل
من فرض جوده المشاك لهم في علة الاحتياج الى الواسطة وهو هذا العصاة دائما لا بد وان يكون معصوما والا
لا يمكن كالتبعية احدهم عليه في وقت صفح الامام ووجه الله تعالى على كل مكلف في كل حكم فلا يصح منه شيء
لاستحالة ان يجعل الله تعالى اجتهاد علي العياقيل لاذن في ذلك الحكم حاله وهذا ظاهر لا يحتاج الى برهان **فما**
كل من يجوز خطؤه يحتاج الى هاد امما علم او عملا او كلاهما هو الامام ولما كان واحدا في كل زمان كان هاداً
للكل فلا يمكن ان يحتاج هو الهاد والامام يمكن هذا شبهة لا بعد تحقيق هاد به فلا يكون قوله وعلمه حجة في
يكون للامام اختصاص **بشيء** من الله تعالى ان ينصب الله هاداً يحتاج الى هاد من غير ان يجعل له هاداً
وهذا ظاهر وكل غير معصوم يحتاج الى هاد من غيره لان الغرض بالهاد به هو المضي الى الطاعة والابتعاد عن العصية
فالو لم يتوقف عليه لفعلي لم يكن واجبا فلو كان الامام غير معصوم لا امام له استحال ان يجعل الله تعالى هاداً
للامم فكل امام هاد **صحيح** حيث لا مانع شرطها العكس والامامة امانة مطلقة لا اعلى منها اصلاحا قبل التوفيق
العلة المطاعة التي لا اعلى منها هو العصية **فان** لما كان الفاسق لا يقبل اخباره في ادلة الامم والحق شبهة
لامور الكلية التي هي فرض الشرعية بحيث يجب ان لا يقبل فيها الا اخبار من يحرم قطعا بعد جواز
عليه هو العصية **فما** من الله تعالى ان يامرنا في محبة الهداية بالتباعد من يمكن ان يضلنا ولا
مع وجود الفقد والاداء وانما المنع الذي هو التكليف العرفي كان ثبوت المعصوم وعلم الله
تعالى مطابق بعلم الاشياء كما هي فاذا كان يمكن الضلال لا يعلم خلافاً وانما يمكن الضلال لا طائل لا
يلزم من هذا الامكان الوفوع في اذن بعلم الله تعالى ان هذا لا يقع لاننا نقول لكن التكليف يجوز ذلك فلا يمتنع
داع الى اتباعه فاما من ياتبع الهدى بل هو داع عظيم ترك ما مثقال فولد في فاهة **صحيح** امر الله تعالى
هبة ترغيبه الثواب ترهيبه لخطا المعاصي من المكلف جزاء لما بان الله تعالى ان الوعد به امر لا يجوز
التجارب ما مثاله وهذا يشاهد في الاصل لا بعد الموت بل لا استحقاق العذاب قطعاً الا بكفر في محبة طاعة الله
الا فضل ترغيبه بل يحتاج الى الامام والامام واجب ليعمل المعصوم فكيف يجوز في محبة طاعة الله تعالى

والامام

والا لما وجبت الاول والثاني محالان والا لكان تكليفنا بطاعة او تكليفنا بامامنا والفتيا بها تكليفنا
 للغير للطف غير هو فثبت في عالم الكلام فتعين الثالث فتساو في فعلها فثبتنا وفيه مع تمكن من حمل المكلف
 على الطاعة واجزاء من المعصية او طاعة المكلفين له لكن فعلها فثبتنا مع هذا الشرط هو التفرغ من الطاعة
 بحيث لا يخل بواجب لبعده عن المعصية بحيث لا يقع وهو بوجوب عصمه وهو المطلوب له لو لم يشترط
 صحة العمل في الامام لم يشترط فيه العلم لان العالم تباين ادا صحة العمل فاذا لم يشترط صحة العمل لم يكن الامام لا
 شرطا في ان يكون الامام غاصبا جاهلا فلا يقدح في امامته صلا والبيان ان لا يرشد الى العلم بوجوب من يجوز ما
 علم وليس كذلك لا المعصية فيكون معصوما وعاقبة الجاهل او بالعدو من العالم فلو لم يكن الامام
 معصوما لكان امامه الجاهل او من امارة العالم لانه بالعدو او في الامور المعروفة انتهى عن المنكر في كل
 فضة مشروع وانما يتحقق بآمر ومأمور والامر لا بد وان يكون معينا شخصا والامام هو غير المعصوم
 لا امر الاصل هو المعصوم والالاتحاد المضاد والمضاد الباعث واحد ومحال ان يكون كل واحد امر اصل لا اثر
 الا لزم وقوع الفتن والهرج حرام الامام هو الامر لكل غير المعصوم المعروف والناهي لهم عن المنكر فلو كان غير
 معصوما لكان اما امر نفسه ولا يوجد له امر مع مثله اياهم في علة الحاجة اليه في طاعة كل من لا امر له با
 المعروف ولا ناهي له عن المنكر وهو امر لكل لا يحد منه فيجب ولا يخل بواجب لا فاما ان لا يجب له وطه وهو في
 علة الوجوب لتصدره وان ترك لو يجب من غير من يجب عليه هو في طاعة لا تفرض ان لا امر له فهو المعصوم والامام لا
 امر له لانه اما من وعينه وهو بوجوب سقوطه وهذا القبول منه وايضا فان ذلك فتح فان السلطان لا يتمكن في
 من امره ويضيق كون الوجوب خالبا من الفايضة بالكيفية اما ان يكون له امام اخر وهو بوجوب التسلسل في
 قوة الامام العظيمة فاهية للقول في الشهوية الموجودة في فائضها كلها لو سيطر به فمع ان يغيرها قوة ما شهوية
 فيستعمل على المعصية يا الامام مفقود في الكل يجب عليهم الافتداء به ومنابعه في قوله واقفا لاجتماعه فلا
 بد وان يكون عقله اكمل من الكل فلو عصي في ذلك لكان عقلا ينفذ في ذلك الوقت من المطيع هو محال فيجب
 فيجب تفديهم المفضل على الفاضل فيجب ان يكون له الكمال الممكن لان الافضلية في جانب العالم والعمل فهو معصوم
 فيجوز عدم عصا الامام ملزمة لا يمكن انتفاء الفايضة منه المزمومة لصد كمالا كان الامام الممكن حين امامته
 الممكنة غير معصوم ممكن ان يصد لا شيء من الفايضة ثابت حين امامته الممكنة لكن كلما كان الامام اماما متمكنا
 كانت الفايضة منه ثابتة بالضرورة مادام اماما متمكنا اما صدك الاول فلان الفايضة من الامام التفرغ من الطاعة
 والتباعد عن المعصية مع تمكنه فاذا لم يكن الامام معصوما ممكن عدم هذه الفايضة وهو ظاهر واما
 الثانية فلانه لو يجب حصول الفايضة عند ثبوت الخطية الامانة لزم احدا الا من لم يكن ما امكان العبد لا يجهل في
 حال شوبها باعتبار ثبوتها او كلاهما محال والملازمة ظاهرة لكن صدق هاتين المفاهيمين بجمع افهامها مع
 بالضرورة يدل قوله تعالى انك ان ترسلين علي صراط مستقيم يتبين ان الفايضة التي هي في قوله تعالى انك ان ترسلين
 في غافلون لصدق القول في اكثرهم وجلا لاسناد لال بنوقف على مقتضا الاول ان الفايضة معلولة بوجوب
 وعلة بما هيها كالمعلوم على الترتيب فانه علة لفعال الصانع له ومعلول لما الثانية ان جعل ما ليس بعلة من
 الحكيم العالم به فيجب محال الثالثة انه تعالى عالم بكل معلوم وهو حكيم الاربعة لال في قوله لئن لم اذبحوا
 ظاهر

في الامام

٨

ظاهراً في ذلك فقول جعل الله تعالى في القابلة المذكورة وهو لا يندار شيئاً أحدهما وهو المندوب وثانيها
أنه من سئل مثلاً أنه عليه السلام على صراط مستقيم ورايها ان ذلك انصرا المستقيم ينزل العز من الرحيم وكذا في
عليه السلام في ان لا يندار موفون على هذه الاشياء اما ان يوفى على نصيبها آياه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجوباً عنه من
بنية نومه لدفع اعتراض المضربين فان كلامهم مع الملائكة في عدم نصب نفعه لوجوه من الملائكة في البشيرة واما ان
على كونه على صراط مستقيم فلا بد لو كان طريقه غير صحيح في الكل كان اتباعه فيجباً فيوجب الحق للمكلفين على عدم
اتباعه ان كان في البعض لم يكن كلامه فعلة طريقه والاعلى التصوي الاقناع من حيث ذلك ولا لئلا للامام على الناس
فيكون حجة المكلف في ترك اتباعه فحينئذ يكون طريقه صواباً واما ان يوفى على كونه من غير كونه من عند الله طرفة
صحة ما لم يدرك العقل في الاموال والتقليد واستفاد المكلف بعد ادراك عقله انما في الاموال النظرية النفسانية انما في
ذلك فشرط في الامام ان يكون بنصب الله تعالى وباشته على صراط مستقيم في كونه من وحيه اختياره وفعله في كونه صواباً
وكونه من عند الله انما في التبع الامام في الغاية في الامور وحمل المكلفين الزامهم بذلك ويكون الفارق في التبع
صلى الله عليه وآله وسلم بالوجه وهذا يعلم من التبع عليه السلام فذلك التبع والامام الى شيء واحد وهو ما على صراط
مستقيم وهو يرد من عند الله لا التبع بالوجه الى الامام باختيار التبع عليه السلام آياه وانما يتحقق ذلك مع كون الامام
معصوماً انما جعل في هذه الاية ان يبعد هذه الامور في قولهم فمع الاضلال في شيء منها الا يلزم ذلك فبعد
موت النبي عليه السلام وان لم يوجد من له هذه الصفة اعني وجود النذير وكونه بنصب الله تعالى وكونه على صراط
مستقيم وان يرد من عند الله والفارق بينهما ان النبي رسول من عند الله تعالى وهذا تابع عنده لكن يبعدان في
الغاية والطريق لم يحن القول لا يقال هذان لهما ان مبتدآن على ان الغاية اذا تعينت لهما لحيث لا الكو
هو ممنوع لانا قول قد بينا وجب فعلها بالكل في قولنا على الامام والمأمون في هذه الاحتياج الامام لزم
الامر بما خالف بعض المكلفين عن اللطف واحتياج الامام الى الامام في يلزم ايضا التوجه من غير متجه في
قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين اثبت لهم ان يباشروا احدهما كون
مستقيماً الثاني انما في التبع عليه السلام في هذا الطريق والثالث كونه من غير مغضوب عليهم والثابع كونه من غير ضالين
فتقول ما ان يكون هذا الطريق مستقيماً في جميع الاحوال والتكاليف في الاضلال والافعال او في بعضها والثابع
لا يشارك الكل في الواجب فحينئذ الاول انما يمتنع بعضهم بل هو صحيح فيها وكذا نقول في الغضب عليهم
ففضلهم ولا يلزم في غيرها عندها بما ظاهراً واضحاً وانما يمتنع بعضهم فتقول ما ان يكون هذا طريقه الامام
يكون طريقه الامام غير هذا والثالث في انما مكلفون بالاتباع الامام والاتباع طريقه ومن الخلال ان ياروا
الهداية الى طريقه ويكلفنا اتباعه غير ما فحينئذ الاول فيكون معصوماً ايح اما ان يكون في حق من الناس
معصوماً ويكون كل الناس معصوماً او يكون البعض معصوماً والاول باطل لقوله تعالى ان عبادي لغيرك لغيرك
سلطان الا من اتبعك من الغاوين وسلطان نكرو في معرض في جميع جهته كل ان يذنب فلا سلطان
سلطان البلاء وهو في التبع الكمال والثالث باطل بالاجماع
ان تتبع الحق لا يهدي الى ان يهدي فما لكم كيف تحكمون ولان الاحتياج العصمة الامام اكثر من عصية غيره
فيما يمتنع في غير من الناس عصية غيره لا تؤثر الا فيكون هو اوله بالعصية والاول والثالث هو مطلوبنا

في قولنا انما يكون ذلك لا يضر ولا ينافي ولا يوجب غير ما

نظّر عدالة الإمام في كل وقت يفرض هي علة في غريب المكلف من ضل الواجب ترك الحرّ فلا بد وان يكون
الوجود لها وفديتين في العلم الا على ان لا يوتى لا شغاك عن الوجوب ذلك هو العصمة ^{التي} العلة في الواجب
يجبها الوجود حال كونها علة وعدالة الإمام في كل وقت يفرض في كل حال علة في عدم المكلف فيجب الإمام
العدالة المذكورة في العصمة لا يقال عدالة الإمام علة معدة وهي لا يجب ان تكون موجودة بل يجب ان تكون علة
لاننا نقول العلة المعدّة اما بوجودها او بعدمها كالاجزاء المفترضة في المركبة والاولى حال علمتها يجبها الوجوب
هو المظن لا يمكن ان يكون هذه معدة بعد محال ان عدمها في وقت ما ينافي لطف المكلفين في ذلك الوقت
كما انما جعل الإمام لتكميل القوة العملية والتكميل انما يحصل في الكمال لا سطح الا فائدة التفاضل كمال التكميل
المطلوب ليعمل في مرتبة دون ما خوفها الاختلاف ذلك باختلاف المكلفين في الكمال التمكن للنفس لا لثباته وذلك
هو العصمة ^{كتب} غير المعصومة بالامكان ولا شيء من النظام بامام بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصومة
بالضرورة اما الضعف فلا ان كل غير معصوم مذنب هو ظاهر وكل مذهب نظام الا ان الايات لصحة هذا كثيرة
في الكتاب لعين واما الكبر في قوله تعالى لانها اعمد في الظالمين والمراد بالعهد هنا الامانة لقوله تعالى
ايحيها عليك للناس ايماناً قال ومن يرتب في قال لانها اعمد في الظالمين ووجوب طائفة الجواب لسؤالها
فاخير البيان عن وقت الحاجة بوجوب ذلك وهذا ظاهر ولا تقبل الدائم والدائمة مسئلة الضرورية كما بين في
المنطق وهذا مبني على مقدمة ثالث حدتها ان الممكنة الضعيفة في الشكل الاول تنتج وقد بينا في المنطق وعليه
القدماء وثانيتها استلزام الدائمة الضرورية وقد بينا في العلم الا في الاستحالة ان يكون لانها في اعمد واكثر
وثالثها ان النتيجة ضرورية وقد بان في المنطق ايضا كبح الانسان حاله ان دار الدنيا ودار الآخرة والاولى
سماها الله تعالى دار الغرور والهو واللعب في مشاهدتها ان البليات فيها الاحقة للآيات والاولى ما هي منفضة
وفلا حكمها الله تعالى واحكم خاف بدن الاثنا وجعل فيهم القوي والمدكة والغازية وما يتوقف عليه وجعل
لقوي ما لا يعلم بمراتبها وفيه من العجايب ما يهر عقل كل عاقل ولا يعرف ذلك الا من وقف على علم التشريح ثم
خاف من اطعموا والشمو وما والركوب والانتاب والجن واللعان وحركات الكواكب ثانياً لها بالقر والبر
بدل بصرهم على تمام حكمه صانع قنار كما الله احسن الخالقين ثم قال تعالى خالق السموات والارض جميعاً
تكره ليطردوا فالخاف اذا من النظر بصح الفكر الاعتبار بجد هذه الدلائل سماها هو والعباد والقوي
هذه الحكمة ويكرم الاثنا فيها هذه الكرامة بهذه المنافع لم يزل يارفرل في اخر زمان لا ينصب ما ما معصوماً
يحصل اليقين بقوله يحفظ الشرع ويقيم نظام النوع ويهديه ويان بالطريق الذي يؤمر له دار الفرد بل
يجعل ذلك موكولا الى الخلق لا يجعل فيهم معصوماً لئلا ياب ليعول الضعيف والقوي الشهوة والضعيف
القوية يعقلهم من لا يحصل اليقين بقوله هو لا يوثق بفعله لا يجوز عليه الخطاء او اكبر من هذا يحصل
الا يقين بحكم الله تعالى فكيف يمكن احكام امور الاثنا في هذه الدار وما الى امور في تلك الدار مع ان هذه
الدار ليست بمقصودة بالذات انما المقصود تلك وهذا بنا في الحكمة بالضرورة ولا يقول به من لا ادله فطنة تعالى
الله عن ذلك علواً كبيراً ^ك الدليل لا بد ان ينتج معه ففضل الدار والدار يمكن دليل وجوه وقول الا
دليل بفعله دليل على الصواب ينتج عليه فيض لا يغني بالعصمة الا ان ذلك ^ك خالق الله تعالى لا لا ان لا

لغيره منافسة في العالم الغني وداره وروادك الطريق بهيئة كالمواست الظاهر والباطن ولا يجعل
للمعرفة منافسة من الظاهر والآخر طريقا معيدا للبين هذا بينا في الحكم والطريق الى معرفة احوال الاخر
واحكام الشريعة الايتنا والائمة عليهم السلام فاذا لم يجدوا معصوما بين لم يجعل للآخر طريقا معيدا للبين
وهذا بينا في العكس كقولنا لا بد وان يكون المبدأ بالرفع اذ لو لم يرفع لاسقطا كونه اضعف واشد
التخاطب بالرفع بل بالرفع طاعة من النوع منه ومن انقضت بالقوة والتهوية والفضيلة واللذة والفضيلة
الامور الوجدانية والحمس والمانع منها وهو قول الامام فاذا لم يكن معصوما لم يعد قولنا العلم ولا الطريق ان
امكان الخطاب فيه ثابت في جميع احوال في الممكن لا يخرج فيكون المانع طابطل اضعف لانه من المنوع و
المبطل فلا يبق من الحكم ذلك كقولنا واجب بسبب جبره ما اذا وجد فيها اعتبارا بوجوده وعدم المانع
يرفع وجب الحاجة بالآخر فاذا لم يرفع وجوده وجب الحاجة احاج في دفعه الى شيء اخر اذا انقضى ذلك فوجب
الا لامام جواز الخطاء على المكلف فاذا تمكن الامام وطاعة المكلف علم بافتقار اما ان يرفع خطا مكل مكلف
مخفف من الشرط او لا والثاني بان لا ينافي التسلسل الثاني باطل فكذا المتقدم بينا الملازمة ان الامام اذا لم يكن
معصوما لم يرفع وجب الحاجة وهو جواز الخطاء وهو ضرورة ففان جوازها لا يدل امره بالبطلان فحقق الامام الحق
وبسلسل كمن ما وجد في رفع وجب الحاجة لا يمكن ان يؤكد وجب الحاجة وجب الحاجة لا الامام جواز الخطاء على
المكلف فاذا لم يكن الامام معصوما جاز ان المكلف بالخطاء فيكون مؤكدا لوجبه الحاجة فيمنع كونه لما
كذلك اما في المعصومين بالرفع من عدم الامانة لكن دفع الثاني فاجب لا اوله بالوجوب بل الاول فلا
عدم الامانة في سائر جواز الخطاء واما امامنا في المعصومين جواز الخطاء ثابت مع جواز الامام به وتمكن
التقدم على غيره في الظاهر واتواع كثير من الفساق لا يرفع مع عدم الامام فكان دفع هذا اوله من دفع عدم الامام
لكن دفع عدم الامام واجب لوجوب تحصيل الامام اما على الله تعالى عندنا او على المكلفين عندنا من بالانفا
الا فبين شذوه من لا يفتح خلافة في الاجماع على وجوب دفع عدم الامام بنصبه فيقول بقوله بعدم اما
غير المعصوم وهو المطلوب ان كونا بانهم مع عدم الامام جواز الخطاء على المكلفين من المعصومين مع شذوه
الامام غير المعصوم زيادة في اخره لان الامام من جواز الخطاء على المكلفين من المعصومين مع عدم الامام اذا كان
الامام غير المعصوم ولا الامام لا لازم ايضا لانه مكلف جازبا لخطا ولما الزيادة فلا زيادة ابتداء في المعصوم
جواز حمله على الظالم فقل لا فسر كل دفع وشذوه من تقدم من الرؤسا كونه امة نصهم الله تعالى فان الذي يحصل
بزياد لغير الله بالحسين عليه السلام ولا بد من انظروا في هذا من شذوه في حق ابي بيت الله المرام ومدني رسول
الله صلى الله عليه واله الذي لم يحصل من احد من الرعية وكما يحصل من غيرهم من شذوه زيادة لا يحسن الحكم
الغالب ان يحصلوا في التقديرات في هذا الامر فيكون فلا يحسن من الحكم الغالب في حاله انما هو غير
ولا يحسن ايضا الا في نصبه فيقول من وجب الامانة على الناس ايضا بالله تعالى لان انظر في ما فيه بان
رفع شذوه في ما يحصل من ذلك مع زيادة مفقود يكون او بالرفع بالنما فعل ذلك لاجل الحاجة بالانفا
والكل منعت من الله تعالى في الامام جواز الخطاء على المكلف فكل من جازبا المكلف في الامام معصوم وخطا
يعبر به في شذوه من خطا على نفسه فيكون جازبا اوله من كون الاول هو هذا الوجه فيمكن غير المعصوم

في
الامام

وإنما سنده أشد من كون عقوبته فاما في المعصية تكون جهته خارجة عن الامام الخواص واشد من حاجته الى عقوبته
فاما ان الامام لا يشترط النظر للمرجوح لا يلبس بالحكم العالم بكل معلوم كتب فائدة الامام في اشياء في
الامور التي لا توقيف على الاجماع كالمرور في غامات الحدود والعقوبات الشرعية وغيرها وفيما يرجع الى الكل واحكام
المكلفين في معاش ومعاشرة عبائهم وفيما يرجع الى حفظ نظام التوع وفيما يرجع في ذلك كله العمل على التوع والمنع
الباطل بالنسبة الى الجموع الى الكل واحد من المكلفين بالنسبة الى كل واحد من المكلفين في الامور الشرعية في
كل زمان ومكان لا يمكن ذلك او امتنع عليه لخطا في كل واحد واحد من الامكان الشرعية لان المراد منه امتناع
الخطا في كل واحد واحد على نفسه لا على غيره فيمنع عليه لخطا بالنسبة الى كل واحد من المكلفين والامام هو
واحد من المكلفين في كل زمان ومكان والامام لا يكون كذلك فان الامام معصوما
لضرورة من جملة الامانة في المعصومين لا يمكن اجتماع التقيضين واللام في حال فكذا المانع بين الامانة
ان غير المعصوم اذا امر بالخطا بوقع من مخالفة الفتن كما اذا امر بفك القيد المعصوم مثله فوجب مناجاة
مع مخبر ذلك لفعل اجتماع التقيضين وجوب مخالفة مستلزم للفتنة مع ضررها واستلزام نفوذ التوع من
الامام اذا المعصوم من نظام التوع في الفتنة اختلال التوع وذلك يستلزم اجتماع التقيضين وعدم مناجاة
كذلك لان وجوب طاعة الامام كوجوب طاعة النبي وجوب طاعة الله تعالى في ما اوجبه الله تعالى من
اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم واما ثبوت الطاعة في الوجوب تماثل الامان لكن امر الله تعالى
لا يمكن ان يكون خطا فكذا امر الامام وفساد لا ينفك بالمعصية الا ذلك امر الواجب بدوان بخصيص بصفة
زائدة على حسنة تقتضي وجوبها اذا اجاب احد المتساوين دون الاخر من جميع من غير ترجيح لا يلبس بالحكم بما
امام الامام في افعاله وافواله لا بدوان يكون بصفة فيها وذلك هو كونها مساوياً دائماً ولا ينفك بالمعصية الا
ذلك لقوله تعالى اطيعوا الله اطيعوا الرسول اطيعوا ائمة المسلمين على صراط مستقيم هذا يدل على عصمة النبي لان معصية صراط
مستقيم ثم لا يجوز عليه الخطا بل كل افعال الصواب الا يخرج عن الاستقامة في وقت ما لا ينافي الله تعالى على صراط
مستقيم لو كان كذلك دائماً ولا تترغيب وجوب ثبوتها واهلام لامة ان النبي عليه الصلوة والسلام على صراط
مستقيم فاتبوعوه على ذلك الصراط لكن النبوة لها ثبوت دائماً وعلى كل التقادير فكذا وجوب لاتباعه فيكون على صراط مستقيم
دائماً والظاهر في مقامه وخطبه رداً الى ما دعا اليه في ان يكون على ذلك الصراط الذي هو عليه فيجب كونه معصوماً
لنفسه وقوله تعالى انما اريد بآيهم هذا ليرغبوا في وجهين احدهما انهم حكم بان ما بان به الرسول فهو خير
من الله تعالى فثابتها انما الذي تراه عن ربهم فخالصا من ربه فيكون ما بان به ربه من الله تعالى
ولا يعلم ان ذلك لا يكون معصوماً فالظاهر في ما دعا اليه في مقامه في كل الاحوال انما يجب كونه كذلك
لنفسه وقوله تعالى انما اريد بآيهم هذا ليرغبوا في وجهين احدهما انهم حكم بان ما بان به الرسول فهو خير
من الله تعالى فثابتها انما الذي تراه عن ربهم فخالصا من ربه فيكون ما بان به ربه من الله تعالى
ولا يعلم ان ذلك لا يكون معصوماً فالظاهر في ما دعا اليه في مقامه في كل الاحوال انما يجب كونه كذلك
لنفسه وقوله تعالى انما اريد بآيهم هذا ليرغبوا في وجهين احدهما انهم حكم بان ما بان به الرسول فهو خير
من الله تعالى فثابتها انما الذي تراه عن ربهم فخالصا من ربه فيكون ما بان به ربه من الله تعالى

في قوله تعالى

قوله

على

على الاحكام الشرعية وحفظها بمصروفها بل طاعت الله بالكفارة لا ينصب منه متحدثا على الله عليه السلام من بينهم
بعضهم ممن يفتد قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا لا ينصبوا الا نكرا لانذار من لا يفتد
قوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذب بحبب في الثاني والاول فذلك الاحتمال ولا ينصب العلم بهما كان في
الاول لا يرفع حجة المكلف لا يفتد غير ما كان ولا فلا فائدة فيه وانما يفتد في دفع الحجة والاذن بالترك او لو ثبت
امتناع الخطاء فثبت نصب له هناك المقتضى للعلم وكان فوته فتنتفيح جهنم وهو المطلوب لكن الامام هو ما فيهم
التي صلى الله عليه وآله حيث لم يمنع بغيره من لا يفتد على التسليم خاتم النبيين فيجب عصمة الامام ثم المراد من النبي صلى الله عليه وآله
الدعاء للمكلفين بالامتناع او امر الله سبحانه ونواهيهم فاما ان يكون المراد صورة الفعل لا خبرا ولا اعتقادا او
الفعل مع الاعتقاد والنية والاختيار الاول يكفي فيه الفهم بالنية لاما الثاني فلا يمكن بالتسليم ولا بالشر
بل بالبرهان والادلة التي يمكن اليها العاقل يحصل له العلم بها وهذا على فهمين اما على اوله والاول
فصل النبي صلى الله عليه وآله والامام وفيه التفسير الارشاد الى المقادير التي ركبها لبرهانها واما الثاني فلا طريق له الا قول
التي صلى الله عليه وآله والامام اذا منكر ذلك فقول الشكاليين شرعية التي اتجوا والامام لطفت فيها منقصة في هذه الاشياء
وفعل النبي صلى الله عليه وآله والامام في القسم الاول والقسم الاخير اكثر اذ اعرفت ذلك فقول القسم لا خبر لا يحصل لبرهانها الا مع
عصمة المتابع له وهو النبي صلى الله عليه وآله والامام لانه لا عصمة لكان قوله لا يفتد العلم فلا يمكن فصل التكليف المكلف اليه
لثبوته الخطاء عليه فلا يحصل الاعتقاد المطلوب لانه لا يقع الفعل الا به من هذا الامام فلا يحصل التوفيق
في هذا القسم القسم الاول لا يوثق بانه امر بالصواب من الابعصمة فلو لم يكن الامام معصوما لم يقع الفعل
منه فاما الامام افضل من كل رتبة لان تقدمه المفضول فيجب والخاص في ترجيح من غير مرجح ما دام اماما
لكن امام في كل زمان بالنسبة لكل مكلف فلو جاز عليه الخطاء يلزم من فرض وقوعه على تقدير امامته ان
يخال فاما فرضه في الخطا في زمان ما فاما ان يقع خطاء كل المكلفين فيجب جميع الامتناع على الخطاء ههنا فلا بد
يكون مكلف لا يفتد بخطيئته هو مصدق في احواله وافعاله فيكون افضل من الامام في ذلك الحال فيجب ان يفتد
مصدق السبيل الثاني يمنع ان يكون سببا في الضد والامام مع تمكنه في طبعه وعضور المكلف عنده وعليه
بافعاله وامتناع المكلف والامر سبب لكون فعل المكلف صوابا او فريسا من الطاعة وبعده عن العصية فيمنع ان يكون
الامام حجة على هذه التناقض سببا في ضد وفي المعصية يمكن ان يكون سببا في ضد فقول لا شيء من الامام
في ضد ما ذكرناه بالضرورة وكل في المعصية يمكن ان يكون سببا في ضد فينجح لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة
وهو المطلوب في دعاء الامام مفيد للغير لا شيء من دعا غير المعصية مفيد للغير فلا شيء من الامام
بغير معصوم اما الضم فلا ان دعاء الامام كدعاء الله تعالى وهو مفيد للغير فكذلك الاول لقوله تعالى
اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فان طاعة الرسول واولي الامر واحدة كطاعة الله تعالى فكذلك
كانت طاعة طاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاعة الله تعالى كان دعاءه كدعائه تعالى طاعة الله تعالى فان قول في المعصية
بغير النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع ثبوت التفتد لا يحصل الجرم مع ذلك قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني
يحببكم الله يلزم من ذلك ان كل من لم يتبع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحب الله ولا محبة الله تعالى لا يكون طاعة
لله ولا يكون طاعة على شئ من الانبياء واما الحق في الشبهة في احواله وافعاله كلها الا ما نص على عدمه

الابناء فيه وهذا انما يتحقق مع العلم القطعي بكون افعاله وافعاله صوابا وانما يكون ذلك في المعصية
 فيجب عصمة النبي والامام فابهم مقامه ومسالمة فيا يرد منه سوي الوحي فيجب عصمته ومسالمة فيا يرد منه
 هو اشاع النبي فحكمها احد وانما يتحقق بعصمة الامام مع الامام بطلانها بالبين يمنع عن مناجاة
 لضرورة ولا شيء من غير المعصية كذلك بالامكان ينبغي لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة
 الله تعالى كل ما فيكم خاضع الكتاب الستة لا يمكن استخراج كل الاحكام منها فاما ان يكلف الله
 تعالى كل مجتهد بما يؤيده اجتهاده اله فلا يكون له تعالى في الواقع حكم واحد وهو خلاف التفدير واما ان
 يكلف استخراج ذلك الحكم من الكتاب الستة مع عدم دلالتها اذ هما مشاهير والوفاء بعين مشاهير وهو
 تكليف ما لا يطاق ولا يتبع ولا وحي بعد النبي عليه السلام فلا بد من طريق يرجع المكلف اليه ليس الامام
 فان لم يكن معصوما لم يكن للمكلف ليل العلم الا بذلك اذ قول غير المعصوم قد لا يفيده الظن او انه قد
 لا يمنع المكلف بخصوص ما مع قوله تعالى واجتنبوا كثير من الظن فيمن ان يكون الامام الحافظ للشرع
 ان يكون منصوصا مع ان كان فعله صفة في محل الغرض غاية بصد من ذلك المحل عند فعل تلك الصفة فاما
 ان يعلم الفاعل ان ذلك المحل مع فعل تلك الصفة فانه يعلم ان صاحب ذلك المحل مع فعل تلك الصفة فانه
 يصد من صد تلك الغاية او يتحقق نفوذها او لا يعلم واحدا منها والثالث محال على الله تعالى والثاني غير
 منافض للغرض معدود من باب الخطا لا يصد من الحكم فتعين الاول وانقر ذلك فنقول الامامة صفة
 من الله تعالى وتحتفيها في محل معين وهو التخطي المعين فعل من لا يجوز عليه الخطاء اما من الله تعالى
 الحق عندنا ومن اهل الاجماع عند الخالف الغرض منها حمل المكلف على الحق وهذا يشهد الى الطريق الصحيح
 الصراط القويم في عالم الله تعالى ان الامام يصد من صد ذلك في وقت ما كانت امامته في ذلك الوقت
 منافضة للغرض خطاء لا يصد من الله تعالى ولا من اهل الاجماع فتعين امنا مع صد ذلك من وقت
 من الاوقات فيكون معصوما لا يبال هذا يدل على عصمته في التبليغ لا مطلقا الا انقول من جهة الخطا
 مخالفنا لشرع في شيء جازم مطلقا بل المعلوم قطعا ان من صد من خطاء يوثق ان يتبعه غيره فيه لئلا يكون
 منه ويطاير في ذلك الامام في كل النبوة اصل الامانة والامانة فرعها والامام فابهم مقام النبي عليه الصلوة
 السلام في امارة وهو ولطف الامانة من لطف النبوة لقوله تعالى انما انت منذر ولكل قوم هاد ويشترط
 في الامام ما يشترط في النبي لاجل جزم المكلف بصحة الدعوى لكن يشترط في النبي العصمة فيشترط في الامام ذلك
 ان الامام هاد يوجب متابعتها كل من كان كذلك فلا يحتاج الى هاد فالامام يحتاج الى هاد اما الصغر فلما
 تقدم واما الكبر فله قوله تعالى اقن بهك الى النبي الحق ان يتبع امن لا يهدي به الا ان هدى فما لكم كيف
 تحكمون فاذا ثبت ان الامام هاد لا يهدي امنا مع خطاء ثبت المطلوب فانه قوله تعالى انما انت منذر
 ولكل قوم هاد والهداية في القول والاعتقاد والفعل ولا يثبت ذلك الا بامانة هاد الاول ان يكون عالما بجميع
 ما جاء به النبي عليه الصلوة والسلام وكل حكم لله تعالى في كل واقعة للمكلفين لا يمكن الظن لقوله تعالى ان لا يفتي
 من الحق شيئا وان الهداية لا تكون الا بالعلم ويكون كل اعتقاد اتم برهانية الشاهد فبانه يجمع الاول والثاني
 الشرع بحيث لا يقع الاختلاف منه بشيء من عدمه او لا سواه ولا ناو ولا لا لا يمكن الهداية المطلقة والثالث

هذا من صد تلك الغاية او يتحقق نفوذها او لا يعلم

يكون مصيباً في جميع احواله وانما واداه ونواهي للمكلفين اربع ان يكون المكلف جازماً بلذات جزئياً
 يقيناً برهاناً بحيث يتم فابعدوه بل يتابع المكلف في جميع ما يلزمه ومنها خصوصاً في الاشياء المبني على الاحتياط
 انما ويرجع المعاصي مثلاً اذا ادغمه الجاهل وهو يذل بذل نفسه فيفرضها الهلاك مع قوله تعالى ولا تأمروا
 بما يندبكم اليه الا تتركوه فانه لو لم يعلم علماً جازماً بمصير من يندب اليه من امثال قوله ان يقتل ويقتل الا لم يندب
 نفسه الى الهلاك قطعاً وكذا في باقي الاحكام وانما اتم الثلاث الاول مع العصمة والاخير مع وجوب العصمة فدل على
 ان الامام يجب كونه معصوماً وهو المطلوب فثبت ان الامام هذا لا يهديه احد من وجوب اتباعه وهو زمان
 امامته كل من كان كذلك فهو يعلم الاحكام بفهمه يمنع من فعل الفبيح والاخلال بالواجب ما الصغر فاما انما
 فلفظه تعالى ايما انت متدين في كل يوم هذا وما انما لا يهديه احد من زمان امامته الا لكان اتباع ذلك اوله من
 اتباع لفظة تعالى ايما انت متدين في كل يوم هذا وما انما لا يهديه احد من زمان امامته الا لكان اتباع ذلك اوله من
 المتكبر دون الهاد بصريح عليه اما الكبر فاما علمه بالاحكام فلا لوجه شيئا منها الاحتياج اليه هاد فيه ولو ظهر
 فالظن متفاوت فكان لا فوائده بالاتباع والعلم له فاما ان لا يحصل لاحد يلزم عدم بيان الله تعالى حكماً
 وهو محقق يحصل بغيره فيكون هادياً باله فيكون هو واجب لاتباع لكن هذا محقق لفظة تعالى ايما انت متدين في كل يوم هذا
 امساع فعله للفيح وتركه الواجب لا لوجبه على الوفاء لانما كان له امر بالمعروف لا يكون هادياً بالكنه باطل بالامم
 قول الامام وفعله وتركه وتقريره محقق لفظة تعالى ايما انت متدين في كل يوم هذا وما انما لا يهديه احد من زمان امامته الا لكان اتباع ذلك اوله من
 وعطفاً لفظة على معنى الفعل يقتضي شأناً فيه والطاعة الواجبة للرسول هي متابعه قوله وفعله وتقريره فيجب
 ان يكون الامام كذلك ولان لفظة طاعة الكلمة ذلك فان غيرها طاعة جزئية وقوله وفعله وتقريره متقد
 على كل دليل فحقه وعلى كل اجتهاد لان مجتهداً ما اذا حصل الظن بسبب دليل على حكم يخالف حكم الامام فان وجب
 اتباع اجتهاده فقد خالف الامام فلم يثبت له حكم الطاعة الكلية وهو محقق ومناقض للغرض وموجب لاجتماع الامام
 فثبت اتباع حكم الامام فولا او فعلاً او تقريراً او مفاداً على كل دليل فحقه واجتهاده والمقدم على كل ظن لا يكون
 ظناً قطعاً بل علمياً ولو جازى فاعلمه لفظاً لكان ظناً هادياً فيجب ان يكون معصوماً فله الامام قوله في كل
 مراتب لظن اخر مراتب لظن ما بعد العلم فيكون قول الامام مفيداً للعلم وقول غيره المعصوم لا يفيد العلم في كل
 قول وفعل وتقرير وترك من الامام سبيل المؤمنين من خالف سبيل المؤمنين استحق الذم بالضرورة ينتج من
 خالف قول الامام او فعله وتركه او تقريره استحق الذم بالضرورة اما المقدمة الاولى فلفظه تعالى ايما انت متدين في كل يوم هذا
 امسوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فالوجوب على المكلفين كافة اتباع الامام مطلقاً وطاعة طاعة
 كلية والطريق الواجب لله تعالى على كل المكلفين اتباعها ولا يجوز مخالفتها في سبيل المؤمنين بالضرورة واما
 الثانية فلفظه تعالى ايما انت متدين في كل يوم هذا وما انما لا يهديه احد من زمان امامته الا لكان اتباع ذلك اوله من
 خالفه مستحق للذم قطعاً بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم كل من خالفه مستحق للذم قطعاً بالضرورة لا يمكن
 خطائه ولو لم يصبه فلا يصح مخالفة الا لزم احد الامر اما انقلاب الامر الى الوجوب بالامام واجتماع التقيض
 واللازم به عيب باطل فالامر ومثله اما الملازمة فظاهرة ولما ثبت ابطال الامر اما الاول فاجتماع السبل
 ايما انت متدين في كل يوم هذا وما انما لا يهديه احد من زمان امامته الا لكان اتباع ذلك اوله من

والطريقه

امره بمصنوعه والاول يجب شباعه لان لا يمكن ان يكون مع صدق الدائمة الموجبة الاولى فكان بغيره نوع
امره بمصنوعه ^{لأن} اجتماع التفضيل لان الطائفة الثالثة تفضل الدائمة الموجبة والاولى صانعة لاولها صانعة التفضيل
بالفعل المنع من فعل الاخر وكان معصوما في التبليغ والعلم فيكون معصوما مطلقا اذ لا قابل للفرق بل الاجماع على
عدم الفرق وان العلة في فعل الواجب والامتناع عن المنهي في الامام هو العلم بالله تعالى وعلمه عما به استطاع
ذلك في تلك الحال على المعصية وهذه العلة مشتركة بين عدم الامتناع على فعل المعصية وبين عدم الامتناع على الامتناع
ومما اشتركت علة الوجود ما اشتركت علة العدم لا فاعلة الوجود ^{تسبح} لا شيء من غير المعصية يجب شباعه بالجملة وكل
امام يجب شباعه دائما لانه ينتج من الشكل الثاني لا شيء من غير المعصوم بامام دائما وينعكس العكس المستوي فوالا
شيء من الامام بغير معصوناته او هو ينافض قولنا بعض الامام غير معصوم في الجملة لكن الاول صانعة فكذلك الثانية لا
تفضيها ^{تسبح} فواله تعالى استيعوا من لا يشككم اجرا وهم شهدونك الواو للحال هنا فكل من وجب شباعه دائما
الصفة فيه دائمة لكن الامام يجب شباعه دائما المتقدم من الادلة فكل من هذه الصفة فيه دائما ولا ينفى بالمعصية الا ^{في}
في جميع احوال وفعاله ووروده ونفوذاته ^{تسبح} اذ اودع امران احدهما مطاوع والاخر مفيد بصفة واتخذ الحكم بالوصف
او كان المفيد عام على المطلق على المقيد لما تفرق في الاوصاف فبالاخر مطاوع والاخر في قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا
الرسول او في الاخر منكم هذا الوصف هو كونه معصيا فان وجب شباعه هذا الوصف فما المطلوب لان علمه
دائم باجتهاد المكلف لزمه افحاشه لانه اذا امر المكلف بما قال له المكلف لا استمع حتى اعلم انك معصو ولا اعلم حتى
وان لا اجتهاد واجتهاد شوارح اجتهاد في الخلاف هذا الحكم فيقطع الامام وكذا ان لم يعلم فلا بد من وجوب هذا
الوصف له وهو المطلوب في معنى المعصية ^{تسبح} بين من هذه الاية من قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول
واول الامر منكم مقدمة ان هذا الامام يجب شباعه دائما وكل من وجب شباعه فهو معصو دائما ويجب شباعه
الامام معصو دائما وهو المطلوب ^{تسبح} لو لم يكن الامام معصوما لزم اجتماع التفضيل الثالث باطل بالمقدم
بما الملازمة قد ثبت في المقدمات المذكورة في الدليل السابق كل امام معصو دائما فلو كان الامام غير معصو
لضد بعض الامام لم يجب شباعه بالفعل الدائمة والطائفة العاشرة تفضل الدائمة واجتماع التفضيل ههنا لا يقال
الجماع لزم من المجموع حيث هو مجموع لامن مقدمة واحدة لان الامام ليس معصو في الجملة واستلزام الجماع لا يلزم
استلزام احد اجزائه لذلك فان كل واحد من التفضيلين قد يكون ممكنا والمجموع من حيث هو محال لان قولنا اذا كان
احدا التفضيلين مثلا بالفعل كان مثلا الاخر مستلزما لاجتماع التفضيلين فيكون مستلزما للجماع فيكون محالا
التقدم صدق المقدمة الاولى وهي قولنا الامام معصو دائما ^{تسبح} محال وجوب شباعه كون الشروع معصو
فوقنا في هذه كانت صريح بولان الوصف الذي لم يكن علة الحكم لم يجب شباعه ويجب الحكم بكونه علة لكن هنا
كذلك فان كوننا استيعوا من لا يشككم اجرا وهم شهدونك لو لم يكن علة لم يجب شباعه لانه حسن فيكون علة
اشفع عن اول الامر وجب شباعه لان عدم العلول به في عدم العلة فكل من هذه الاية تاسعة
فوقنا في الاخر منكم لا فاضا هذه الاية العول في طاعة طاعة الرسول في استيعاها لكن ذلك باطل بالاجماع
نسط لو يكن هذا الوصف دائما لزم الاجمال بوجوب شباع الامام لا يمكن في حال وجوده لا في حال عدمه لكنه
لن يعلوم لكل من وجب عليه شباع الامام فلا يثبت قايده الامام في كون الامام غير معصو يستلزم رفض الخبر من

نصب الامام وهو على الحكم لا لانهما يجب اتباعه حال كونه مهندبا وفعلا ليس هو مقتضى هذه الصفة بل لانه
لا لا يجب اتباعه بل العصبية فان علمت بطلانها كان اتباعه مستلزما للادب والبر فكون بما لا او يقول المجتهد بان
الحجة لا يلزم ايضا وقوع المخرج المخرج الاختلاف القصد من نصب الامام رفع ذلك في عصمة الامام او يمكن
خال عن وجوه الفساد مشتمل على صحة ثمة المكلفين اصلاحهم والله عز وجل قادر على كل الممكنات فنقول بحج
عصمة الامام لوجوه القدر الدائم واشفاء الضلالت وهو ظاهر في خطاء الامام فقدرنا باننا امكان
اجتماع التقيضين لكن اجتماع التقيضين محقق في هذا التقدير مستلزما للبر وكل تقدير مستلزما للبر فلو كان
فكون هذا التقدير محالا اما استلزام امكان اجتماع التقيضين فلا في جوب اتباع الامام عام في الاشتغال
والاداء والاداء والتواهي فان الخطا في امره او هب فان وجب اتباعه وجب العصمة وهو مستلزم اجتماع
التقيضين ان لم يجب ثباته للبر مع جوب اتباعه لاجتماع التقيضين لا مع استلزامه بفضل لغرض من نصبه
هو استلزام اجتماع التقيضين ايضا واما الثاني فظاهر في قوله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان فقدرنا لان
به يوقف على مقدمة ثابته المقدمة الاولى ان تابع التابع بها هو تابع في تابع للشروع وذلك في المقدمة الثانية
ان هذه الابتناء في الاشتغال في الاوقات ونحوها هي عن ذلك بالاجماع والمدار بخطوات الشيطان المعاصي
ترك الواجبات اذا تفرقت هذا فنقول غير المعصوم بالفعل المحرم من اجل وجوب فعله معصية فهو متبع لشي من خطوات
الشيطان لاشي من هو متبع لخطوات الشيطان يجب اتباعه ملازم متبع لذلك فينتج لاشي من غير المعصوم
بالفعل بواجب لاتباع في الجملة وكل امام يجب اتباعه دائما لما تقدم يفتي لاشي من غير المعصوم بالفعل بامام
دائم او ينكس بالعكس المستوي في قولنا لاشي من الامام بغير معصوم بالفعل دائما واستلزام قولنا كل امام
دائم الان السالبة المعدولة المحل استلزام الموجبة المحصلة عند وجود الموضوع والتقدير ثبوت الامام لا يفتي
هذا الدليل على ثبوت عصمة الامام دائما والمدة هو وجوب العصمة والديمومية من الضرورية لما ثبت في علم
المنطق لاننا نقول الجواب من وجهين الاول قد ثبت في علم الكلام ان الدائمة تستلزم الضرورية لانه قد ثبت
لبرهان في علم الكلام ان الافتناء لا يكون دائما ولا اكثر من اثباته انما لا يفتي بوجوب العصمة لوجوب الدائمة بل بالاقول
بالغير العصمة من الاعراض الممكنة وقد ثبت في علم الكلام ان الممكن لا يوجد الا بعد وجود سببه الا لزم الترجيح
من غير ترجيح وهو مع الضرورية واول الدليل على عصمة الامام دائما ثبت وجود سببها دائما وهو استلزام
وجوب التمسك بما هو المطلوب محال وقوع الخطا من الامام مستلزم للبر وكل ما استلزم البر فهو صحيح فلو
الخطا من الامام محال ما الضعفي فلانه قد ثبت بهذه الآية الكريمة انه لا يفتي عن اربع من يقع منه الخطا فيه
وثبت لقوله تعالى واولي الامر منكم وجوب اتباع الامام دائما فلو وقع من الخطا في الجملة لزم اجتماع
لا يلزم كون الشيء الواحد في الوقت الواحد عن المكلف الواحد ما موربه ومنه باعند هذا الدليل على
وجوب العصمة بانه وجوب كونه مطلوبنا ظاهر في قوله تعالى ان الذين احكام الله انك ان لم تسليط على امر
مستقيم من قبل الذين هم غيرهم الاستدلال بان نقول الطريق الذي يدعو اليه صلى الله عليه واله
طريق مستقيم وهو طريق العصمة لا فتا تكون صوابا يجب لا يخلها خطأ والا لم يكن صراطا مستقيما
ويكون معلوما بحيث لا يطرئ اليه شك ولا احتمال التقيض لقوله تعالى ان الذين هم غيرهم مستقيم

المتط

المذكور

منها

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

بالاستغناء من غيره وبذلك التبع

المذكورة بانها منزلة من عند الله تعالى لكن هذا الطريق هو طريقة الإمام لأنه الهادي إليها والنجية من ضلالتها
فقد اشتركا في دعوة الخلق إليها ولهذا بنوا الدلالة عليها فيكون هو طريقة الإمام لأنه الهادي إليها ايضا فصح
وصفا لإمام بأنه على طهر مستقيم فيكون معصوما عموما ذلك هذه الآية المقدسة على النبي صلى الله عليه وآله
على صراط مستقيم فوجب على من فكر في هذا الطريق بوجوب اتباعه لذلك وطريق المعصومين في ذلك وفي ما
وقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم يدل على وجوب اتباع النبي عموما واتباع الامام دايما
فكلفت المكلف بالتأخير في حالة واحدة وفي وقت واحد هذا ما بين في عالم الكلام من استحالة ذلك وهو ظاهر
عن رسول الله صلى الله عليه وآله في كل واحد منها مستلزاما لغيره فمما سبب على صوابه لاطف
المقتضى لوجوب الحكم فيها وان في كل واحد مثله فالآخر وقد بين الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الترتيب والاختصاص
بنوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله بقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وشار إلى ذلك بقوله تعالى لئن لم يرد قوما ما أتيناكم
بآيات من غافلون والامامة فائمة مقام النبوة في اللطيفة فيجب ان تكون في جوار لاطف شبهة على تعالى بقوله تعالى
انك منذ ذلك يوم هذا فيكون الامام على صراط مستقيم دايما كما كان النبي عليه السلام فيقول الامام على صراط مستقيم
دايما وهذا معنى الصفة في النبوة لطف خاص بالامامة لطف عام لقوله تعالى انما انت منذ ذلك يوم هذا
ولا شك ان الاحتياج الى الهداية دايما بخلاف الانذار فهي اول بوجوب اللطيفة وقد بين ان وجوب لطف النبوة في المعصية
فيكون اوله بالامام على صراط مستقيم لانه لا ريب في وجوب مخالفة النبي في وقت ما ووجوب مخالفة الامام
في وقت ما او التكليف بما لا يطاق او عصية الامام والثلاثة الاول باطلا فثبت ان الرابع وهو المطلوب بان الملازمة
ان طريقة النبي في صوابه دايما فلو كان الامام غير معصوما لكان على خطأ فثبت ما لكن يجب اتباع كل واحد منهما
دايما لقوله تعالى واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فثبت بينهما في وجوب لطافة فثبت لنا الخطا اطلاقا يجب
اتباع النبي في مخالفة النبي في وقت ما وهو واحد في الثلاثة او يجب اتباعها معا فيزم تكليفنا الاطلاق وهو لا
الثالث ويكون الامام على صراط مستقيم وهو الامر الرابع اذا لا يغني العصية الا ذلك ولما بينا استحالة الثلاثة الاول
فظاهر في قوله تعالى قل اعوذ برب الناس قل يا ايها الناس اتق الله ان من شئ الله ما لا يعلم الا انما هو في
مخدا للناس من الجنة والناس من النار الاستدلال بان يقول ودفع الخطاء من الامام يستلزم امور ثلاثة اما انما هو
امر الله تعالى للمكلف بالاستغناء عنها استغناء منه او التمسك بالآزم باقيا مستبطلا فالمراد بالمراد
الملازمة فلا تاتى الله تعالى امر باتباع الامام فاما ان يكون هذا الامر عام في احوال وافعال لا فان كان الثاني
فيكون ما مور باتباع الامام فيما علم صوابه والعلم ههنا بالاجتهاد او يقول الامام او يقول امام اخر فان كان
بالاجتهاد فاذا قال المكلف اتا جهاد في ما ادعى في اتباعه في الحكم فلا يجب على اتباعه انما لان تارة بهما
يجب على من قطع الامام فيزم ان كان يقول الامام لزم الذور وهو اتمام الامام ايضا وان كان يقول اما
ان لزم التسلسل في الامتثال وان كان الاول فوفوع الخطاء منه يستلزم امره تعالى باتباعه في الخطاء لان عموم الامر
باتباعه في احواله وافعاله يستلزم ذلك لكن الله تعالى امر بالاستغناء من شئ من يجهل المكلف الخطا في الحكم الشرعي
في لزم ان يكون الله تعالى قد اذن بفعل ما امر بالاستغناء عنه الله تعالى من يجهل الخطا او يجهل المكلف يقول
او فعل الامر واما استلزام الامر باقيا فظاهر فاستحال وقوع الخطاء من الامام وهو المطلوب فانه الامر

بإتياع الخطاء والتوعد بالعقاب على تركه من إلقاء الصان أكثر من استئثاره المكلف بمجتهلات بالاطاعة الصادرة
 الخفاء لكن إمرأته تعالى بالاستغادة به تعالى من الثاني من الأول وله فيكون إمرأته بالاستغادة من نفسه تعالى الله
 عن ذلك علواً كبيراً فاستحال وقوع الخطاء من الإمام وهو المطلوب **فصل** المستغابة تعالى عنه سبحانه وتعالى
 تعالى به خبر خال من وجوه المفاسد لانه شرط التكليف فلا يكون شراباً بوجبه أصلاً فيكون خبراً من كل وجه فلو
 وقع من الإمام الخطاء والمكلف مأمور بإتياعه دائماً لما تقدم لا يمنع الضد في شيء واحد وكونه خبراً من كل
 وجه وشرأتم من كل وجه ومن وجه في حالة واحدة وهو فتح **فصل** العقل السليم والذهن المستقيم ببيان خبر
 أن إمرأته تعالى المكلف بالاستغادة به تعالى من شيء وهو قادر على اغاذه منه فصار به إمرأته ووجهه على
 القيم بالشراب من به تعالى على ترك فعله **فصل** الخطاء في الأحكام على المعصية وترك الواجب العمل على الإتياع
 الإتياع من إمرأته تعالى بالاستغادة به من دعائه في جميع الأفعال والأقوال والآثار ولكن قد وجب إتياع الإمام دائماً
 فلو وقع الخطاء من الإمام لزم إتياع الأمر الثاني في الشيء الواحد فلو كان الواحد وهذا **فصل** لا شيء مما
 يستد من الإمام يستلزمه دائماً إلا لكان الإمام داخل في قوله تعالى من شر الوساوس العقل الصريح **فصل**
 بدعيه بان الله تعالى لإمرأته إتياع شخصي يجعله نادياً ثم إمرأته بالتقو من في وقت ما وكل خطاء يتعود منه
 دائماً ينتج لا شيء مما يستد من الإمام بخطاء دائماً وهو المطلوب **فصل** قوله تعالى ومن يتوكل على الله فهو حسبه
 والاستغادة به فوكل على إتياعه استغادة به تعالى مما يحتاج منه فعند إمرأته تعالى بالاستغادة به تعالى من خطاها
 به تعالى مما يحتاج منه فعند إمرأته تعالى ويعد نادياً به تعالى يكفي من ذلك فلو وقع من الإمام الخطاء وإمرأته
 دائماً لكان الله تعالى مخالفاً لوعده تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً **فصل** للطف الله تعالى مراتب حدتها
 التقوية وهو بخلاف القدرة والآلات ثابتهما الهداية بإتياع البرهان ونصب الآلة وثالثها الإفاضة
 والعمل على الإتياع العبدية والإخلاص المعتبر وفائدة الاستغادة به تعالى ووعده بالإجابة وإنما يكون في
 أحدهما هذه المراتب الثلاث إتياع من وقع منه الخطاء والأمر في الأوقات والأفعال بنائه في هذه المراتب كلها
 فاحد الأمرين عدم وجوب طاعة الإمام في الجملة وعدم الإجابة في الاستغادة به تعالى في الجملة وكلاهما
 مع لصد ففضلهما وهو وجوب إتياع الإمام دائماً وحصول الإجابة في الاستغادة به تعالى مما استلزمه دائماً
 لأنه تعالى قادر على كل مقدور عالم بكل معلوم والفعل خال من المفاسد لا إله إلا الله تعالى يطلب منه في
 القدرة والاداء ويتحقق الصلوات فيجب له فعل ما في **فصل** للإمام صفات أحدها أنه قادر على قوله تعالى
 أنت منزه ولكل يوم هناك وثانيها أنه مفترض الطاعة وثالثها أنه له الناس كافة كقوله تعالى إني أنزلتكم
 الله فقلوا الذين آمنوا ولا داعي للمكلف في فعل مقتضى القوة الشهوية والغضب من الغضب مع غلبة
 وجود القدرة اعظم من فعل الإمام المصنف بهذه الصفات مع بقاءه على الإمامة فإنه إذا لمع من هذه الصفات
 عند الله تعالى بفعل ذلك وهو بان على من له كان داعياً عظيماً للمكلف في فعل ذلك فيدخل في الاستغادة به
 دائماً فيكون من الشيطان وإتياع العقل **فصل** يمنع أن يكون نائب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع
 وفاء إمرأته تعالى بالتقو من في قوله تعالى من شر الوساوس العقل الصريح **فصل** إمرأته تعالى
 حصولها بالافعال ووجهها مثل الوجوب والتدبير والتعظيم وثالثها العمل عليها والغاية على الفعل

الذين لا يؤمنون في الدنيا بحيث لا يؤمنون بالاستحياء الى الامام لانهم لا يؤمنون من فعل الله تعالى
فالامر انما هو حصول الامرين والافعال من قبل الله تعالى بما يشاء من غير ان يكون له ان يفعل
ذلك لبعض المكلفين الذي يمكن ان يفعل او لا يفعل ولا يمكن ان يحصل ذلك الا من الله تعالى ولا يمكن ان
يخفى منها او يفتقد شيء منها لوجوب جعل الامام له والافعال لبعض المكلفين عن شرط التكليف وهو حق فلو
هو الذي يثبت في الامرين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالانوار والافعال بالانوار والافعال بالانوار
على مقدمتها احد ما ان الله تعالى اراد بالرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم كل واحد واحد وهو ظاهر وثابتها
الامر به التزكية المطلقة والثبات بالامر والامام ذلك لقوله تعالى انما انت منذر ولكل قوم هاد اذا انقضى ذلك
فنعول الامام في نفسه فلا بد وان يكون قد حصل له التزكية المطلقة لقوله تعالى انما هو بالانوار والافعال بالانوار
انفسكم انكر الله سبحانه وتعالى اجتماع الامر بالشيء مع عدم فعله اشتراكه في وجوب التزكية المطلقة في نفسه
صا ان هذه الاية تدل على انه عليه السلام مكمل لقوله تعالى العلم فلا بد وان يكون كاملا فيها الكمال الذي يمكن حصوله
للشهر والامام هاتل لذلك فلا بد ان يكون هذه الصفة ايضا كماله الذي يفيض عنه والامام كان ناقصا
في القوة العلمية والعلمية هي صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عام الدعوة للامام ولغيره فلا يخلو اما ان يكون
فذلك ان هذه الصفات الاربعة التي جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه والتمسك بها فيه او لا والثانية محال لانه اما مع فلا
مكلفا لبعض الاستحالة التكليف بالحق واما يمكن فيجب حصوله لان النبي فاعل شديد الامر والامام فاعل
وهو ظاهر والاول هو المطلوب هو بطلان العصمة صلى الله عليه وآله وسلم فدعاه هذه الآية الكريمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اتما بعث لتكميله هذه الصفات الاربعة واجوب الله تعالى طاعته والثانية لا يحصل له عليه السلام في كل احوال
ونواهي له الثانية بكل هذه الصفات فكل من واجب طاعته كوجوب طاعة النبي ويكون له بالنص في الآية كالتبلي
يكون وان يكون المطيع له في احواله ونواهي له الثانية لا يحصل هذه الغاية كما حصل من اتباع النبي وطاعته لا
مطاعة النبي وجوب طاعة الامر في بطلانها واثبات الامر في الاداء الى الغاية فلا بد ان يحصل كمال
الصفات في الامام فطاعته ومعه العصمة صلى الله عليه وآله وسلم فلو قال اقم جد في الحق الحق ان يتبع امن لا يتبع
الا ان هذا منكم كيف تتكلمون جعل الهاد به هو الذي يهدي ولا يهدي منكم من لم يكمل هذا
فيه وهي التزكية المطلقة والعلم بالكتاب والعلم بالحكمة فهو هادي والامام هو الهادي لقوله تعالى ولكل قوم هاد
فكان هذه الصفات كاملة في الامام وهي العصمة صلى الله عليه وآله وسلم فلو قال من يتبع هذا فلا خوف عليهم ولا هم
يخزعون فقول التابع للامام دايما هو تابع لله دايما لان الله تعالى امر بطاعته وطاعته فطاعته فطاعته
امر عام في الاوقات المكلفين فلو لم يكن الامام معصوما لم يكن تابع دايما تابعا لله دايما لكن الثاني
باطل فالمقدم مثلا لا يقال احد الامرين لازم وهو اما عصمة المفسر والمفسر ليس له وجوب اتباعه مطلقا
مع اما الاول فاجماعه واما الثاني فلو وجب لاتباع المفسر على المفسر واتباعه على الامة في الفرض لانا
نقول لاتباع المفسر والمفسر ليس له وجوب لاتباعه في كل الاشخاص لانه لا امر وكلية كالشريعة بانه امور جزئية
خاصة ولما الامام فاتباعه في امور كلية عام في الاوقات والمكلفين فهي كالشريعة فافترقا فلا بد ان
الامر من الذين ذكرتموهما صلى الله عليه وآله وسلم فلو قال لا تقوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يتبعكم امرا وهم محمد

في

نقرب الاستدلال بان نقول على وجوب الاتباع باهم عندك ونكون ما يوجب استغناء التهمة وهو سوال الامام
 لكن الامام مستلحق في وجوب الاتباع فليزوم مثله في العلة وهو الهذيان فانه يعمل وجوب الاتباع المرسل
 الا باهم عندك فطور العلة في حق المعلوم حشر العلة الفاتية لوجوب الاتباع حصول الهذيان في المعاش
 والمال واتباع غير المعصوم يؤدي الى ضد الهذيان فيموجب الاتباع وقد لا يوفق اليها واتباع غير المعصوم
 اليها باهم اما دام الاتباع موجودا ونصب امام معصوم ممكن والله تعالى قادر على كل شيء فلا يحسن
 الحكم بنصب غير المعصوم والامر باتباع طلب الهذيان مع ما مضى من اعداءه في نفس الامر وعند المكلف
 مع قدرته على المعصوم **صحيح** قوله تعالى قال رب اني اريد ان اتبع الهدى قال الله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 فليزوم الاستدلال بان اطهنا ان اغلب مطالب في الاموال الدينية الكلية ولا يبين الامانة من الاموال
 الكلية فليزوم بان الامانة لان المكلف يقتل ويقتل باخذ الاموال ويضرب الحدود ويقتل العتاة ويضرب المعاش
 بنوعه بغيره ولما اشارت هذه الامور الكلية لان الامانة شايبة التوفيق في كل الامور فيكون اطهنا القلب فيها ارامتها
 مطلوبا ولا يحصل لا بصحة الامام فيجب ان يكون الامام معصوما **صحيح** قوله تعالى لطف بعباده في غاية
 اللطف والرحمة والامام المعصوم طريق امن المكلف من الخوف والامام غير المعصوم طريق خوف وهو ظاهر فلا يثبت
 نصب الامام غير المعصوم لطف الله ورحمته بعباده واداره اسلامهم وهدايتهم بالناس الى الطمأنينة والرحمة والامام المعصوم
 فمعين نصبه **صحيح** الامام مرشد دايما ولا يشي من غير المعصوم يرشد دايما فلا يشي من غير المعصوم يرشد دايما فلا يشي
 من غير المعصوم **بسم الله الرحمن الرحيم** المائدة الثامنة من الادلة الدالة على وجوب عصمة الامام عليه
 السلام **الاول** قوله تعالى كذلك يبين الله اياته للناس لعلهم يتقون والنقود في ركوب طريق الصواب اجتناب
 ما فيه شبهة لو يتقون منه لزوم محذور وبالعلة فالتقون هم الذين لا يفعلون بما يحتمل وجوبه ولا يفعلون الا
 ما يعلون اقتراح ويجتنبون ما يحتمل تحريمه فليعلم ان هذه درجة مطلوبة لله تعالى من الناس كل في جميع ما
 يوقعه من لان شخص من بعض الناس لا يحصل الاحكام به ترجيح من غير ترجيح ولا تشيخا لعموم الاية ونصب
 معصوم في احواله واداره ونواهيها على الجملة لا يثبت ويثبتها بعبادتها واولها هامة من قبل العالم فطرت
 الفلاس طريق صالح لذلك فيجب انما الفرض انما هو ما يوجب مقامه انما تشيخا بالوجدان والاجماع
 الاول وهو المطلوب الثاني قوله تعالى لا اله الا الله فليعلم ان الامانة جمع مضاعف لما تفرز في الاصولان الجمع
 للضمان للمعصية لان شيا لا يثبت على ان الامانة لا تقوى ولا يثبت الامانة على التكاليف بل من الوا
 ثبات في طاعة الله والى المباح ليكون غير كاف ولا يثبت الامانة مع المعصية فلو كان للناس جمع محلي بل الامانة في
 ايضا والمريد بالبيان على الجملة غير المعصية يكون مضاعف محاورا في التقوى في اجتناب المشبه وكوب
 طريق التيقن لا يحصل الا بالبيان المذكور ولا يمكن لكل الناس اخذ ذلك من القرآن وهو ظاهر لان بعض
 ولا لئلا يعموه وهو ظن ولا شئنا له على الجملة والمنشأ به الاستدلال كذلك وليس للناس كلهم المطلوب منهم التقوى
 علم بذلك كله من طريق الامانة فلا بد من ولى الله يعلم ذلك فينبأ ولا بد ان يكون قوله متيقن الصفة
 وليس ذلك الا المعصية فيجب لقول لا اله الا الله لئلا يكون الله متقنا فاضا الغرض وهو محال **صحيح** قوله
 تعالى واتقوا الله كما كنتم تعلمون التقوى لا يثبت الا بصحة الاحكام كما هي في نفس الامر والعمل بما به يعلم والامر

المائدة الثامنة
 من الادلة الدالة على وجوب عصمة
 الامام عليه السلام

المكلف

والا

والاول امان يحصل العقل والقلب والاول عند اهل السنن وليس بطريق صالح الشيء من الاحكام الشرعية
وعند المعتزلة لا يعلم منه كل الاحكام بل العقل منها فلا بد من الثاني اما في الجمع على الآراء الاولى والاكثر على
الآراء الثانية ولا بد وان يكون ذلك لتفصيل ما يفيد العلم اليقيني ولا يحصل من الناس من القرآن والسنن وهو
ظاهر متفق عليه فلا بد من مبدئين لذلك وللايات المتشابهة ويكون عند ظاهرها نصا وكذا السنن ولا
ذلك بل لا بد وان يتيقن المكلف صحة قوله وقوله فعله وذلك لا يتحقق الا من المعصوم والثاني وهو العمل بما يعمل
الامام لطف فيه لانه المفترق لا الطائفة والمعتزلة من المعصية فباعتبار نصب الامام المعصوم والالزام نفط الغرض فان الحكم اذا
اراد شيئا فان لم يفعل ما يثبت عليه ذلك الشيء اذا كان فعله خاتمة مع ثبوت وعلمه فانه يكون نافضا لغرضه
منافضا لارادته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا يقال هذا كلامه مبني على ان الاما لا يفرغ غير ما مضى فيها فحينئذ
يبياتان لم يثبتوه لا نأفول انحصار الدليل الموصل للعقل والتفصيل في طاعة وانتفاء الثاني في اكثر الاحكام مما
عليه لكان انحصار التفصيل في نص بين الامام واجتماع اذ غير ذلك لا يفيد اليقين معلوم ومما اتفق عليه الكل والاول
لا يفي بكل الاحكام فباعتبار الثاني ولا يحصل العلم به الا اذا كان من معصوم وهو ظاهر في قوله تعالى وانفوا الله و
اعلموا انكم اليه تحشرون امر محمد يد على الترك مقدمة ايجاب الاطاعة مع العلم بانه لا يطابق في جميع عقائد
الامر به على سبيل التذنب والاباحة عبث العبث من الحكيم العالم به في جميع مقدمة اخرى قوله تعالى وانفوا الله اما على
سبيل الوجوب والتذنب والاباحة لا يخرج عن هذه الامور الثلاثة مقدمة اخرى هذه الابه حكمها ثابت بعد
عليه لاسم اجماعا اذ انفراد ذلك ففول احد مؤثقة لازم اما الامر بما لا يطابق او ثبوت الاما المعصوم او ثبوت ما
يقوم مقامه لانه قد ظهر فيما ان التقوى لا يحصل لامع الامام المعصوم وما يقوم مقامه فلو امر الله تعالى
بالتقوى مع عدم امام معصوم ما يقوم مقامه لزم الامر بما لا يطابق فلا بد من احدهما لكن الاول مح والثاني
لانه اما ان يكون عقلا او نقليا والاول مستبعد في اكثر الاعمال فباعتبار الثاني وبعد ان ثبت علم اليقين الا
من الامام المعصوم لما تقدم فباعتبار الثاني وهو نصب الامام المعصوم **الامر بالله** التقوى وامر بطاعة
الامر وهو الامام فلا يخلو اما ان يحصل التقوى من طاعة الاما او لا والثاني مح لانه تعالى اذا اراد شيئا
وكان هو المفصومين لان جميع ما اوجب وحرم داخل في التقوى ثم امرنا باذكار طاعة الله ومقصوده
لنا محابل لادائها في ذلك المفصوم وهو لا يصلح للاداء كان ذلك نفضا للغرض بل هو اضلال وهو مح فباعتبار
الاول وهو ان التقوى يحصل من منابغة الامام ولا يمكن الا اذا كان معصوما وهو ظاهر ولان التقوى
لا بد فيها من العلم اليقيني ولا يحصل من قول غير المعصوم فباعتبار ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب
قوله تعالى فلا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين فان زللتم من بعد ما جاءكم اليقينات فاعلموا
ان الله عزيز حكيم اعلم ان الله تعالى مجده فديت في هذه الآية امورا الاول انتهى عن اتباع خطوات
الشيطان وهو عام في الاصول والفروع اجما على الصغار والكبار بالجملة فباعتبار هذه تحذير عام لكل ما في
وترك ما امر به الثاني انه تحذير عن الزلل بعد اليقين وهي مأخوذة من البيان هو ما يفيد العلم اليقيني
وهذا من رحمة الله تعالى في العباد انه لا يواخذ في اليقينات فلا يفهم مقام ما يفيد العلم اليقيني
المتنون لانه قبل اليقينات والتفصيل بان التحذير بعد اليقينات

ايضا عام في كماله ان تحت التذبير وهو ظاهر ولا يستلزم ان جميع من خبر برتج والرابع ان بجي البيئات من
 المكلف بل النظر فيها لا يطاعها ولا انقبيا اليها وحيث الكلام يدعي عليه الخامس ان من يدعي على جلي البيئات لا يمكن
 فيه فائدة وهو ظاهر ايضا والبيئة العامة هي الدلالة المفيدة لليقين التي يمكن تحصيل العلم بها في كل الاحكام
 الامام المعصوم في كل زمان لانه اذا علم منه انه يمنع عليه الخطا والصغائر والكبار ومعلوم صواب قوله في
 ترك حصول منه اليقين فيكون الله تعالى قد نصبه لنفسه المكلفين هو المطلوب يقال هذه الادلة كلها
 على ان خبر الامام لا يقوم مقامه هو منوع لان قول الجوابين جهات الاول ان البحث تمامه في عصمة الامام
 فاذا كان الامام هو الموثق للاحكام لا يقوم غيره عصمة مضافا لان العلم بجهته اذا وافق قوله ان يكون من العقل
 او العقل فان كان من العقل فاما بالضرورة او بالنظر والاول لم يحصل في كل الناس لان التقدير خلافه فلا بد
 من احد من احد الاخرين النظر لا بد فيه من مفيدة صدق وانما يعلم بعد العلم بجهته وهو ظاهر ولما
 فاما ان يكون من ملام الامام او من الاول فيستلزم الدور والنا في يستلزم التسلسل الثلاثة من الامام
 الاحكام باليقين كما بينا والامارة والقدم في الاخر والنتي اقامة الحدود ونصب لولاة والفضا والسف
 غير ذلك وانفاذ الشرايع وكل ذلك شأنه عن النبي صلى الله عليه واله واما الله ونصبه لا يقوم بذلك فاما
 اماما في امور الدين والدنيا على الوجه المذكور الا الامام من كل من قام بهذا الشئ فهو الامام وبل على
 غيره لا يقوم مقامه ولان الاعلام بالاحكام انما يقوم مقامه بيقين العلم وهو ما عطف او عطف على الاول
 محال فاعند الخالفين فوظاهر لانه لا مجال للعقل في الاحكام الشرعية خصوصا كل الاحكام لكل الناس
 اما عندنا فانه خلافه لواقع فان البحث تمامه هو على نقد الخلاف والتا في اقام من غير الامام وهو ما
 ينفع من الامام وينافض لغرض في اشياء فانه اذا كان الامام موجودا وقوله لا يقيد العلم وقول غيره حجة
 فيكون ذلك القبول في حق الامامة ويحصل ما انفصل عند الناس اذ الم يفهم غير الامام مقامه في الجزء لم يفهم
 في الكل وهو ظاهر من الامة المذكورة في الوجه الاول ندل على انه تعالى لم يجعل له شرع ولم يوجب شيئا
 بحال يقين ونصبها ولو كان الامام غير معصوما كان لله تعالى في شرع ما ينافض ليقيننا لانه تعالى لم يوجب
 الامام في افعاله واقواله وثروته فان وقع منه الخطا لا يعلم بل جوز المكلف عليه الخطا مع امرنا بانباة هذه
 اضلال لانصبيات فتح الادلة الثقلية الموجودة من الكتاب السنة لا يقيد العلم وكل واحد واحد من
 الاحكام في كل واقعة لكل شخص شخص في انظر اهل العلم وهذا متفق عليه بين الكبار والتقدم في الخطا
 عام وانما الله عز وجل ان نصب ليقينات لكل المكلفين الاحكام والتقدم به انه لم يحصل الاعلام للاحكام لكل
 مكلف بكل حكم فاما ان يعلم من الامام او غيره اذ الاحكام كلها عند الاشاعرة نقلية والاكثر عند المعتزلة
 هو ظاهر ولم يوجد من لا واما الاحكام ونصوص الكتاب السنة ايجاب شرايع غير المعصومات فاما اماما

ايجاب شرايع الامام وقد تقدم في ذلك في كتابه في كيف يحصل اليقين من قوله (١)
 لا يحصل من كره واما بانباة هذا ضد الاشاعرة
 لا يحصل من كره واما بانباة هذا ضد الاشاعرة
 لا يحصل من كره واما بانباة هذا ضد الاشاعرة
 لا يحصل من كره واما بانباة هذا ضد الاشاعرة

الناس من جواز خطأ حالة الناس لثبوت امر جزمي يتعلو بنفسه قد يتعدى الى بعض الناس اما المقد
الحاصلة من خطئه الامام في الاحكام والافعال فتشاكل لانه انما نصب الامام لقوانين كلية فاستدراك المقد
الجزئي بامام واحد المقد الكلية بما لا يناسب حكمه المحكم جلي وعلا فلو كان الامام غير معصوم ان يكون له
امام اخر ينفذ الامور وهو المراد ولا ينفذ ويؤسس لئلا يفرق الله تعالى ورحمته لعلنا لعلنا لعلنا
والله رؤف بالعباد وانفق المثل على عموم العقل الصريح والحدس الصحيح فيهدن بذلك وقوله تعالى افتر
الله اثنتين متبعتين متديبتين وانزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه الا
الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم وجماع الاسد لان يقول الله من على العالمين براعة
ببعث النبيين بالكتاب على البينة الفاعلة لاختلاف الناس في التاويل في الاحكام والفتاوى هو حصول الحق والباطل
الباطل على الحاكم لعل الكتاب بل الرسول صلى الله عليه وآله لقوله وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد ما
جاءتهم البينات فاذا كان الاختلاف في نفس الكتاب فادله كان الحاكم هو الرسول فعلم من ذلك ان من علم الله
تعالى واعظمها اولى الرسول لئلا يندرج في الناس ما اوحى الله من الكتاب ثم يحكم بينهم بعد اختلافهم في تاول
وبعد البينة الاختلاف في التاويل اعظم فان لم يكن من يقوم مقام البينة في كون قوله حجة وفي وجوب تباعده في طرقة
وفي علمه فافاد قوله البينة لزم حصول العلة والفتاوى بدون الشيء مع الفقد وهو الداعي وهو الرافعة بالعبادة عند
المعول وهو مح فلا بد من شخص بعد البينة يكون خالدا ما فكرنا وهذا لخطا المذكورة لا يحصل الا بالمعصوم
القول بعصمة الامام **باب** قوله تعالى وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم
وجماع الاسد لان قوله تعالى وما اختلف فيه الا الذين اوتوه يدل على ان الاختلاف في التاويل لا التبريد بل
بعد ما جاءتهم البينات لعل المراد حصولهم بالفعل بل المراد نصبا في حقهم بهذا العلم في التاويل حتى يتحقق
البينات وان الاختلاف بعد ما يفيد العلم بكونه بغيا وهو ما عطف او نقله والاول لا يصلح عند المخالفين مطلقا
اما عندنا فلا بد لغير تمام في سائر الاحكام والتاويل في حق الكتاب ليجوز في تاوله والتمسك به شاملة
للحكام التي لا تشاه ولا تحتاج الى البيان تاولها فان اكثرها مجملات ومعها ما افاضت فليس المعصومان
قول غيره لا يكون مبتدرا يكون الاختلاف بعد بغيا لان البينة ما يفيد العلم بالبينة وهذا جعل الاختلاف بعد
بمعقول تعالى ومن الناس من يعجبك قوله في الموعظة انك تعلم ما في قلبه هو الذي يضام واذا اتولى
سعي في الارض ليهد فيها وجهك للثرى والفسل والله لا يحب لفساق اهل الايمان الله اخذته العزة
بالايم تحسب جهنم وليفسل لها ومن الناس من كثر به نفسه بغيا مرضا الله والله رؤف بالعباد ولعل
انهم يتبع هذه الامة اشبا الاول ان اصلاح الظاهر ظاهر ايجب الناس خالدهم يكون نفس الارض غلبة في الباطن
التاويل لا يصلح للولاة لقوله تعالى واذا اتولى سعي في الارض ليهد فيها وجهك لعلنا هذا اخذ من الله من تولى هذا
الموصوف بهذا الصفة الثالث ومن الناس من كثر به نفسه بغيا مرضا الله ومعنا ان في غاية صلاح البنا
وانه لا يصدر منه معصية لان شر النفس انتهوا الهلكة والارادة الحرة انما يتحقق بترك الصغائر
الكتاب وفعل سائر الواجبات الرابع ان مثل هذا يصلح للولاة لا ذكره عقيب انتهى عن تولى الاول بدل
صحة تولى هذا الخامس ان ذلك لا يعارض من صلاح الظاهر الناس ان ذلك انما يعلم الله ويعلم غيره

يصلح

بعلامته بما اذا انقر ذلك فتقول هذا الامة الكريمة المقدسة قد علم على بطان الاحياء وعلى ان الولاية
من قبل الله تعالى لانه تعالى بين ان مانع الولاية هو الاول قد لا يعلم وان لا يجوز التمسك بالله عليه
ان بولي الانبياء يومى من الله تعالى لانه تعالى قد بين ان مانع قد يوجد ولا يعلم التمسك بالله عليه
وانما يعلم الله تعالى والشرط لذلك الولاية لا الله عز وجل وهو كون من القسم الثاني واذا لم يكن التمسك ان
الانبياء من الله عز وجل لم يكن لغرض والذبح بولي الله تعالى لا يمكن ان يكون من القسم الاول ويجب ان يكون
من القسم الثاني ويجب ان يعلم التكليف بانتهى ان يكون من القسم الاول وانتهى من القسم الثاني وذلك انما
مع وجوب عصية الامام وهو المطلوب في كل لفظان الكبرياء العظيم شمعون بالحق في وجوب التمسك في امور الدنيا
وهو صلاح العاقل الاخر وهو صلاح امر الاخر والمعا انما جاء بعد ان نصب الله تعالى لكل مخاطب بذلك
يفيد العلم اذا جمع اليه سواء كان في من النبي صلى الله عليه واله او بعده لقوله تعالى كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ
لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ في الدنيا والاخرة وقوله تعالى وَلَقَدْ مَوَّاهُ مِنْ خَيْرٍ مِنْ مُشْرِكِيكُمْ وَكَوَّافِيكُمْ اُولَئِكَ يَدْعُونَ اِلَى التَّاتِ
وَاللَّهُ يَدْعُو اِلَى الْحَبْشَةِ وَالْغَفْرِ بِآيَاتِهِ وَيُبَيِّنُ الْبَآئِةَ لِلنَّاسِ لَعَلَّاهُمْ يَتَذَكَّرُونَ بمعنى انه عام لجميع المكلفين في جميع
الازمنة وفي جميع الاحكام اما لان ترجيح بعضها دون بعض ترجيح من غير وجه ولا يختص ذلك بالاصول
الاحكام المتعلقة بامور الدنيا اليك من الاصول وهو علة او فاعلة والاول لا مجال في الاحكام عند اهل السنة
ولا يفسد اكثر الاحكام عند المعتزلة والامامية فهو فاعلة في الثلثة والكتاب السنة لا يفسد ان النبي في كل الاحكام
لكل المكلفين لا يفسد ذلك الا قول المعصومين وجود معصوم يفسد قوله النبيين ويجب على كافة المكلفين
اتباعه فلا يجوز ان يكون الامام غيره فالامام معصوم وهو المطلوب في قوله تعالى ان تَبَرُّوا تَتَقُوا وَتُحِبُّوا
يُبَيِّنُ النَّاسَ وَجْهَ الاسْتِدْلَالِ لانه تعالى امر بلا شبهة الاول البر الثابت في القوة الثالث لاصلاح بين الناس في
الاولين عليه يدل على انه لا يكون الا بطريق فيها العلم لان البر والثبوت انما يتحققان بالعدول عن الخطون
الى المعام وهذه في الامور الكلية او بالثبوت من الامور الجزئية وان الامامة امر كلي اذا انقر ذلك فتقول نصب
في المعصوم يمكن ان يكون فيه شبهة بل انما هو شبهة وقع من خطأ غير المعصوم من الغش ظاهر والبر والثبوت
بنافذات المعصنة لا يعلمها الا الله تعالى فدل على ان الامامة لا يكون بالاختيار وانما يكون بعلم الله تعالى ولا
يجوز من الله تعالى نصب غير المعصوم فانه يجب ان يجد رجاء من شيء يفعله هوهم هذا مع بقاء قوله تعالى
وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ قَوْمًا اَنْتُمْ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ الْمَكِينَةِ يُعْطِيكُمْ مِنْهُ دَنَاقُوا اللَّهُ وَاعْلَمُوا اَنَّ اللَّهَ يَكْسِلُ شَيْعَتِهِمْ
وجه الاستدلال ان يقول الله تعالى امر بالتقوى امر مطلقا غير مشروط ولا يتم الوجود الامام المعصوم وهو
من فعل الله تعالى فاعتن بنصبه الا انهم يرضون عن مخرج علمه في كل المقدما بنية لا يحتاج اليها الا المقد
الثانية قولنا ان التقوى لا يتم الوجود امام معصوم فاما مقدما من استدل لا يحتاج الى البيان فتقول بان
موقوف على مقدما الاول حقيقة التقوى وقد ذكر العلماء ما هو مضافا لبعضهم في الاشارة بالظاهر والاخر
عن الحدوث في داخل علم هذا الرسم فان اجتناب لصفاء هل هو داخل في التقوى ام لا فقال بعضهم خط
كله داخل لصفاء في الوعيد فتدريج محقق في صفاء بعضهم لا يدخل في التقوى هذا الاسم الا المعصوم
والحق الاول لان الوفاة في التقوى من الموزع وفي كل ذنب موزع سواء كان صغيرا او كبيرا فيقبل في الاخذ بالا

بالقبول

وتمت

فمفعل ما يحتمل ان يكون واجبا وبذلك ما يحتمل ان يكون حراما وهو ما خوذ بما ورد في الحديث قال صلى الله
 عليه وآله لا يبلغ العبد درجة المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرا مما به البأس قبل التقوى في الغشبة فكل ما لا
 من تركه الغشبة وجب فعله وكل ما حصل من فعل الغشبة اجنب فخلاصة الاقوال فيها راجعة الى الاول الثانية الصابا
 والدعوات كلها تقوى في الثالثة اما التقوى لا يحسن الا بمقدار من كل حدتها ان يكون الامر عالما بالترتيب
 فيتمل عليه الصابا وثالثتها ان يجعل المكلف بالتقوى طريق يقبدا العلم بكل ما هو حسن فيجب وجوبه في ذلك
 من الاحكام واسرار صيغته الى المقدم الاول بقوله عطف لا تقوى واعلموا ان الله يكلل من يتقى واشارة
 الثانية بقوله تعالى وما انزل عليكم من الكتاب الا ما يحكم بكم به ولا يتم الوعد الا بالعلم اذا تقرر ذلك فتقول
 ان الله تعالى بالتقوى وقد ثبت المقدم الاول في علم الكلام بالبراهين والقرآن في علمه بكل ما هو صحيح
 المقدم الثانية وهو جعل طريق للمكلف لمعرفة كل الاحكام بالتقوى الا ان لم يقض الغرض هو ما حصل في اول
 اوها والاول مع اما على قول الاشاعرة فظاهر ما على قولنا فان العقل لا يستقل باكثر الاحكام فكيف بالكل
 الا في الثالث يعني ان بعض الاحكام يستفاد من العقل وبعضها يستفاد من النقل وبعضها من عقلة
 بعضها من عقلة غير العقل من حيث يستفاد منها صدق المنقول عنه لانه من اصول لا بد منها من المعصولات الكتاب
 العزيز شرفه الله تعالى وما وجد من السنة لا يمكن كل احد من الكف من تحصيل العلم يخرج الاحكام منها خروفا
 فلا بد من شخص يقيد قوله العلم غير المعصولات بل كذلك فقد ثبت ان التقوى لا بد من الاطلاع بوجود امام معصوم
 وليس من فعلنا لان العصمة غير معلومة لنا فهو من فعله تعالى بان ينصبه بدل عليه فلو خلا زمان منتهى
 عموا الا بالتقوى بجميع المكلفين في جميع الاوقات لزم نقض الغرض وهو ما هو من الحكم على اسم مع بقاء التقوى
 اشرف المقامات لوجهين الاول انها اجتناب لصفاتها الكتابية في جميع الاوقات والحوال ولا يتم الا بكرا لله تعالى
 واسمها امر وطهارة القلب بكل سوء الحق وهذا مقام شريف ثانيا ان القران الكريم مشحون بالامور والتقوى
 ومدح المتقين هو ظاهر وذا كانت شدة الامامات والاهم للمات فينبغي نصب من يتوفى عليه هو المعصوم لكل
 فالاخلال به اهم اعظم لاهم للمات وهو لا يليق بالحكيم في الامام يجب انصافا بالتقوى في الكتب وذلك يستلزم
 العصمة والمقدم مظاهر ثان بطلان الله تعالى المتقين بمعرض المدح المتقين فالله اسم فاعل من فاعلم
 فانه ولو ناهى فوط الصفا اذ عرف ذلك فقول ما المظنة ان كل علم ان اجتناب الكبار شرط في هذا الامر
 طالع ان اجتناب الصفا شرط ايضا لا يخل في الوعد لقول النبي صلى الله عليه وآله لا يبلغ العبد درجة المتقين
 حتى يدع ما لا بأس به حذرا مما به البأس قال الله تعالى ان اتقوا الله ان الله يوفى الصالحين
 افضل الله شهوات في المؤمنين وآثاركم فانتمون هذا كله اشارة الى فعل الطاعات وقوله تعالى وانوا البيوت من
 ابوابها واتقوا الله ان الله اعلم بالصواب في جميع العاصي الصغار والكبار وقال الله تعالى ان اكرمكم
 عند الله اتقاكم ولا شك ان اكرمهم من فعل الطاعات الواجبات وكل المعاصي وهذا لا يتم الا بان اكرم الناس
 عند الله تعالى عبد الرسول الامام وهو ظاهر طكرم الناس هو ان يطيعوا الناس لا يطيعوا في الناس لولا المعصوم
 ان يكون الامام هو المعصوم قال تعالى شرفناك الذي اترق فيه الذين فقد للناس به بيان من الله
 والقرآن وقال من اهدى الله فليس بعده اهدى من اضل الله فليس بعده اضل وقال تعالى ان الله يوفى الصالحين

فهم فاما ان يكون الامام من المتقين او من غيرهم والثاني باطل لان الحكم لا يوجب علم من به الاعتبار و
الهداية اتباع من لا اعتبار له لا يثبت الا بذلك الغير فثبت ان يكون الامام من اهل البيت المتقين وهذا هو
كما وصف الله في الكتاب العزيز بانهم هكذا للمتقين وصف بانهم هكذا للناس فلا بد من اثبات المتقين
التام في ذلك بعد ان اكرم فيه فثبت ان هذا المشرك بينهم والميرز يقول ان هذا في الاعتقاد والقول و
الفعل وقوع ذلك كله على الوجه الصواب في هذا هو الفهم المشرك واما الميرزا فامور الاول ان هذه المتقية
يكون بغيرها لا يجوز الشك قوله في شيء من دلائل دليل عليه بقوله لا ينبغي في الثاني ان جميع المطالبين
والماية فيه مدد وجوه قد دل عليه لقوله تعالى لا يثابروا وصغيره ولا كبيرة الا اخصها بقوله نعم وكل شيء
اخصناه في ايام مبين الثالث دلالة على هذا كلنا طهية لان الدلالة اما طهية طهية او علمية لانه لا بد منها
من ترجيح لان الشك المحض لا دلالة فيه فاما ان يكون الترجيح مانعا من التفضل ولا الثاني الظن والاول
اما ان يكون مطابقا او لا الثاني الجمل والاول اما ان يكون ثابتا او لا والاول هو العلم والثاني هو اعتقاد
المفهوم الحق فوصف الله تعالى كتابه العزيز بان دلالة جازمة مطابقة ثابتة اما الاولى فلقوله تعالى لا يثابروا
في منكره في معرض نفى فهم واما الثاني فلقوله تعالى لا يثابروا الباطل من بين يدي ولا من خافه فثبت ان
حبيب واما الثالث فلقوله تعالى لا يثابروا الباطل ايضا ولانه هكذا للمتقين فخصهم بهذا بدل على الثاني
وعدم بقوله الترتيل الرابع فعل الطاعة الواجبة التي امر الله تعالى بها وترك جميع المعاصي التي نهى الله تعالى
عنها واشاد الله تعالى بقوله فاتقوا الله حق تقاتلوا فانقرض ذلك فتقول مدح خير المتقين ووقع اعتقاد
على الوجه الصواب وان كان ظنا او ظاهرا او غيرا ووقع افولهم مطابقة في نفس الامر ووقع افولهم على الوجه
الصواب على مراتب هذا القسم بعد قسم المتقين من حصل ذلك في كل الاعتقاد والافعال والافعال
ثم يملوه من حصل في الاكثر مراتب لا ينحصر في القسم الاول وهم المشفون هم المعصومون لا تالين في العصاة
ذلك وغيرهم يرجع اليهم ويهدى بهم فالامام اما ان يكون من القسم الاول اعطى المتقين ومن غيرهم والثاني
في لان الامام يجب طاعته كطاعة الرسول لقوله تعالى اطعوا الله واطعوا الرسول واولي الامر منكم ومحال
من الحكمين بامر القسم الاول بائنا وطاعته من هو من القسم الثاني لان الامام ذكره الله تعالى ثالث الله و
الرسول فيكون من القسم الاول وهو من هذا القسم الثاني وهذا في الحكم ومن قال بغير ذلك فهو لا يثبت
حكمة الله تعالى اعرض عن الدين الرازي على هذا الدليل بوجوه الاول كون الشيء هكذا دليلا لا يختلف
لشخصين وشخص فكيف جعل القرآن هكذا للمتقين فقط وايضا فان الله تعالى في الاية ببيان
الثاني القرآن في مجال مشابه وظاهر فكيف جعله كونه مدح للمتقين بمعنى كون دلالة بغيره لا يجوز الشك
هو اخصوصا على قول من جعل الدليل اللفظي لا نفس المتقين الثالث كل ما يثبت كون القرآن جهة عليه
لا يجمع الاستدلال به عليه كعرفه انما وصفه في هذه الاية بخصوصه والجواب عن الال من وجهين الاول
اننا ذكرنا في غير هذا الدليل ان هذه المتقين غير هذا غيرهم فوهكذا للناس في هذه المتقين
بمعنى والمفاتيح بينهما مشارف الكل الجزاء والتمام الخاص يجوز ان يكون الصديق بالقبلة الشخص فينا
والاخر فثبت ان مطالعة روايا الشك الثاني فثبت ان عند العالم باو طيدس بغيره وعنده غيرهم

في بيان

الأول أن المعرفة بآمان كامل هو الأصل ثم بعد ذلك كل طاعة لآمان عليه عهد وهذه الطاعات لا يكون
 منها آمان إلا إذا كانت من حيث الأصل الذي هو المعرفة وعما أن الجور والفساد لا يكونان مع عبادة
 كفر على حد واحد ولم يجعلوا شيئاً من الطاعات آماناً ما لم يوجد المعرفة والافراد لا يجعلوا شيئاً من الطاعات كقرا
 ما لم يوجد الجور والافراد لأن الفرع لا يحصل بدون أصله وهو قول عبد الله بن سعيد بن كلاب إن شاء الله
 أن الآمان اسم للطاعات كلها وهو آمان واحد وجعلوا الفرائض والتوابع كلها من جملة الآمان ومن ترك
 شيئاً من الفرائض فقد انفصل بآمانه ومن ترك التوابع لم ينفصل بآمانه ومنهم من قال لا آمان اسم للفرائض
 دون التوابع الفرقة الثانية الذين قالوا الآمان بالقلب لكلاماً معاً وهو لا يدخل في خلافه على مذهب الأول
 أن الآمان أقرار بالآمان ومعرفة بالقلب هو قول جمهور الفقهاء ولا بد من حقيقة ثم هو لا يدخل في موضع واحد
 في حقيقة هذه المعرفة فمنهم من فترها بالاعتقاد المجازم سواء كان اعتقاداً اعتقادياً أو كان علماً صادراً عن
 الدليل وهم الذين يحكمون أن المقلد مسلم ومنهم من فترها بالعلم الظاهر عن الدليل وهو لا يدخل في موضع
 المقلد في الأصول بل في موضع الشك في خلافه فإن العلم المعبر عنه محقق الإجماع بما لا يدخل في بعض المتكلمين هو
 العلم بذات الله تعالى وصفاته على سبيل النظام التام والكمال وليس العلم بالذات بالضعيفة بل بذاته بالصفات
 ومعنى قولنا بالتام لكل صفاته ثم أن هؤلاء لما كثر اختلافهم في صفاته فكافروا كل طائفة منهم من هذا من أطوار
 وقال جماعة من أهل الانحلال المعبر هو العلم بكل ما علم بالضرورة كونه من دين محمد عليه السلام المذهب الثاني أن الآمان هو
 بالقلب لكلاماً معاً وهو قول بشر بن عبيد الله بن أبي الحسن الأشعري والحنابلة من قول الإمامية قال أبو الحسن الأشعري
 المذهب الثالث الكلام الفاهم بالنفس فالتصديق هو الحكم على شيء بشيء إيجاباً أو سلباً المذهب الثاني
 مذهب طائفة من الصوفية أن الآمان أقرار بالآمان والقبول بالقلب لفرقة الثالثة الذين قالوا الآمان عبادة عن
 عمل القلب هؤلاء اختلفوا على قولين أحدهما أن الآمان هو عبادة عن معرفة الله تعالى بالقلب حتى أن من عرف الله تعالى
 ثم حمد بلسانه قبل أن يتبينه ومؤمن كامل الآمان وهو قول جمهور من صفوة أئمة معرفة الكتب الرسل والنبوة
 فقد دعوا إلى التمسك داخل في حد الآمان هكذا نقل بعضهم عنه ونقل عنه الكعبية أن الآمان معرفة الله مع معرفة كل ما
 علم بالضرورة كونه من دين محمد عليه السلام وثانيها أن الإجماع والتصديق بالقلب هو قول الحسين بن الفضل
 البجلي في الرابعة الذين قالوا الآمان هو الافراد بالآمان فقط وهم فريقان الأول أن الافراد بالآمان هو الافراد
 فقط لكن شرط كونه آماناً هو حصول المعرفة في القلب لمعرفة شرط لكون الافراد بالآمان آماناً لا إلهاداً داخل في
 معنى الآمان وهو قول عبيد الله بن مسلم الأشعري والفضل الزياتي وإن كان الكعبية قد أنكروا كونه قولاً لغيره
 الثاني أن الآمان مجرد الافراد بالآمان من غير شرط لغوه وهو قول الكرامية وعما أن الثاني مؤمن الظاهر
 التبريد فثبت له حكم المؤمن في الدنيا وحكم الكافر في الآخرة فهذا مجموع أقوال الناس في معنى الآمان في
 عرفنا لشرع والذين يذهبون إلى أن الآمان عبادة عن التصديق بالقلب لا أفراد بالآمان ونحوه والتصديق
 الحكم الذي يثبت بالشك والاعتقاد المجازم المطابق للثابت وهو المستند إلى الدليل الصحيح فمادته وصورته و
 الافراد بالآمان المطابق لذلك وذلك التصديق هو العلم بالتصديق بوجوده تعالى وصفاته الإيجابية
 والسلبية التي يجب معرفتها على المكلف كالنوحية بالنبوة وشبهها من عباد الله صلى الله عليه وآله

بصفاته من العصية والمجرم وبإمامة الأئمة الاثني عشر وبعضهم وبإمام حاشا لله اعلم الانفاضة
المكلفين فادبته ذلك في علم الكلام اذا تقرر هذا فنقول قد يحصل من هذه الاحوال والمذاهب الخلقية
التي هي قولين احدهما قول من شرط العمل جزء من الايمان وثانيها من لا يجعله جزءا من الايمان فلهذا المذهب الاول
لا بد وان يكون جزء الايمان هو العمل الصالح الصحيح لا بد وان يجعل الله تعالى طريقا الى العلم اليقيني بعينه فاما
يكون من طريق الاجتناب او لا والثاني لا يتم كالاتمام عادة والاول لا بد وان يكون معلوم التصديق والاجماع والتواتر
فادوان فتعين اجتناب المعصية وحيث تقرر الموثق في النتيجة على التسام ولا يتغير وجب لامام المعصية وادبته خلا
الاجماع وقد ثبت حجاج المؤمن في ايمانه على هذا القول في الامام المعصية والقول الثاني قول من لا يثبت العمل في
الايمان فنقول اثر الايمان العمل المطلوب منه الشايع الصحيح اليقيني لقوله تعالى ان الظن لا يغني عن الحق شيئا ذلك
العمل الصحيح اليقيني انما يحصل من المعصية بالتقرب اليها فذكرنا وقد ثبت ان المعصية لا بد منها في الايمان لونه اثر فيجب
القول به كبح قوله تعالى ما يربط الله بينكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون فلهذا
الاية يدل على عصمة الامام ووجه الاستدلال هو توقف على مقتضاها الاول في اذ اكلت الله تعالى شيئا فاما ان يكلمه بعد
ذلك او يبرأ اذا ما جهزاه الله ان لم يرد اجتهاده اليه فما يوجب اجتهاده اليه مفهوم ما يوجب اجتهاده اليه مقام ما
كلف به والثاني قول من يخال كل مجتهد مصيب فدا بطلان في الاصول فتعين الاول والثاني لا بد للمكلف من طريق
الاصابة الحكم المعين الذي يحكم الله تعالى به في الواقعة لانه لو لا لزم تكليف ما لا يطاق والاول من لزوم الترجيح
فدفعنا الله تعالى بهذه الآية الثالثة الظن اعتقاد راجح يجوز معه التعرض اذا اجماعه التعرض يكون اعم من المطلوب
واذا كان اعم فلا يصح ان يكون طريقا موصلا الى المطلوبين العام لا يستلزم الخاص فجعلنا ما هو علم طريقنا الى
اجتناب الاخصر قل من ان يكون حرجا عظيما الرابعة الطريق الى العلم اما الضرورة او النظر والتفكير في فمبين في
المعصية وغيره وللاول شرابط احدها ان يكون واجبا لعصمة وثانيها ان يجعل الله تعالى ذلك للمكلف في
الامر وعصمة وثالثها ان يعلم الله تعالى المعصية تلك الاحكام التي حكم بها الله تعالى في كتابه او راسخا ان يورد في
المعصية ما علم الله تعالى من الاحكام وخامسها ان يثبت المكلف من ان يثبتها به وبغيره فيجب عليه في احوال
وافعاله اذا تقرر ذلك فنقول قد ثبت في علم الامكان لله تعالى في كل واحد حكما واحدا وقد ثبت من هذه الآية
انه لا بد من طريق للمكلف في العلم بهذا الحكم يجعله الله تعالى ويوجب له ذلك لئلا يفتينا انما المعصية وغير
مثل الاتهام والتواتر والاجماع والله تعالى قادر على ان يفعل ذلك لكن الثاني لا يوجب في كل مكلف في كل وقت
من اول بعثة الانبياء الى اخره فهو خلاف جرمه الثانية فتعين الاول والا لكان الله تعالى محال بالواجب نافضا
لقرضنا الى الله عز وجل علو اكبر فتعين المعصية فنقول تخصيص بعض الايمان وبعض المكلفين في حرج
ملاو يحق فلا بد في كل زمان من معصية واجب لعصمة يكون قوله بعد الاحكام الشرعية ودليلها برهانها
عليها بهد العلم ذلك هو الامام وهو المطلوب طريق اخر في الاستدلال بهذه الآية وهو ان تمام التعمد يكون
الدين وقد يكون في الدنيا وفيها المفصولة في الدنيا بخلاف الاشياء الضرورية للاوقات المشيعة بها ويجابها لا يشك
بها وكيفية تملكها وكيفية نقلها للمعاملة في المعاصاة في الاخرى بالاحكام الصالحة واجتناب المحرمات فاما
وذلك لا يتم الا بمعرفة الاحكام الشرعية وطريق اخر اعلم ان طهارة النفس تتركب من اقسامها بالاشياء

سند
في معرفة
الاحكام الشرعية
والاجتناب
عن المعصية

الحق والاعتقاد لا راد الله تعالى ونواصب على حسب ما هي في نفس الامر وتخليق الشرعي في الاخلاق الذي هو فاعله هذه
الظواهر ان النفس تعدل في بعض الله تعالى عليها بكمية منه وجوده في الحق والقدسية فتخليق بالكمالات الانفسية
ذلك انما يتبين بان المعصية اذا الدلالة اللفظية لا تقيد ذلك كما دخل للعقل في ترجيح كثير من الاحكام الشرعية
فلا بد من الامام المعصوم وطريق اخر من جملة ارادة النظر في اقامة الحدود والتعزير والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجعل
ذلك مقصودا لغير المعصية لا يورث الا النظر لان فعله اعم من السبب فلا يمكن ان يكون سببا فلا بد وان يكون مقصودا
وطريق اخر انه لا راد على عظم من الخطا في الاحكام وخصوصا المتعلقة بالعبادة والاطهار واعظم من انصاف عن الخطا
في شيء من الاحكام اصولا والبينة انما تكون بالمعصية وطريق اخر انما قال الله تعالى واما النبي واما الامام طريق
النظر هو ظاهر لغيره فليطعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم جعل الامام تارك امر الله تعالى فلو لم يكن
معصوما لجاز منه الخطا في حكمه فلا يكون مثالا امره مطهر او لا يصلح ان يجعل في ذلك مرتبة امر الله واما الرسول بل هو
من حيث انصوا وانما يتبين بالشرف والذات المراد انما هو من حيث انصوا وهو الخلو في طريق اخر قد بين ان الامام
وامره ونهيته ارشاده من حيث انما يطهر به وهو من اعمدة الفريضة فلا بد وان يكون مطهرا امره سائرا في جميع الخطا
شبه الذنوب والسيئات التي لا يورثها هذه لعلها لا تكون لان نظيره او لا من نظيره فاحد لا يكون مع اي راد انما النظر في
غيره بالتوسيع فيهم في اللفظ فيكون النظر به او لا وله مجتنب الامام الى العام والالزام التسلسل فلا بد وان يكون معصوما
وطريق اخر لان الله اعظم من نصب امام معصوم حافظ للشرع في الشرائط المذكورة فان تخلف الحكم فاعاد قبول المكلف هو
من المكلف لا من الله تعالى وان لم يمتنع عليه اوجها مثل هذه التبعة هذا محال كقولنا في قوله تعالى قد جاءكم من الله

تورين ابين يهديكم الله من اربع رضوانه سبل السلام وتخرجكم من الظلمات الى النور ويهديكم الى الصراط
مستقيم هذا الاية تدل على ان الله تعالى نصيب في التبيين في الكتاب بهذا من اربع رضوانه سبل السلام في الطريق
التي ينفاد منها احكام الله تعالى بالتبيين واذ لم يمكن من الكتاب المجتهد في المعصية فاما ان يختص بالتبيين عليه
السلام فيحصل اللطف للمكلفين في زمانه خاصة وهو ترجيح بالبرج واما ان لا يختص بالتبيين عليه السلام بل يكون مشتركا
بينه وبين الامام فلا بد ان يكون كل زمان من امام معصومين سبل السلام في الطريق البينة وتكون ايات الكتاب بالقبول
التي لا تفرق في هذه الاية مثل التوراة فيها الايجاز البينة الذي لا يميل الشك فلهذا شبهنا طريق الكتاب ذلك
لا يمكن لا المعصية التي بنفسه قد يتبين كون المعلوم بالنسبة اليها فطرة الفاسق هذا هو الحق كقولنا في قوله تعالى
قد يخرجكم الصراط مستقيم بل على ان لا ينفذ الا في الامور وفيه من ليس بمعصوم لا يمكن فيه ذلك كما كان في الحق
بفرضه فكل ذلك يكون الامام معصوما والمطابق هذا قريب من البدعي كقولنا في قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا
الرسول واحذروا فان توليتم فاعلموا انما على سبيل الاستدلال من هذه الاية من وجوه
احدها ان الله تعالى بالصدق في مخالفة الامور عدم الايمان بما امر الله تعالى به وحكمه تعالى في الاحكام التكليفية
كما نرى في الاصول في وجود معصية في كل زمان فيدخل العلم بحكم الله تعالى فيها فان خوف حاصل في ذلك
بغيره او بخلافه في امور ضرورية يتبين انصوا ولم يحصل القائل لانما نتجت على هذا التقديم فلا بد من الاول انما في طريق
دفع الخوف لا بد من حسن امور احدها ما يعلق بالله تعالى وهو نصب الخوف والمبلغ وهو الرسول عليه السلام في
فنا البشر من الحكم الصواب وعدم شانه الوفا مع ما وعدوه فاعول سائر المكلفين باستخراج كل الاحكام الشرعية

نظر

بالدليل

والا

من الكتاب بعد من السنة على سبيل البين بلا مشك ولا شبهة وواقع لا تراعى فيه المنازع مكابرة الاجماع فلهذا
معدودا وان كان كذلك جعل تحقير ما به مقام النبي في حفظ الشريعة والعصمة عالم الاحكام بالبين ومجرب
علم لا يقبل الشك طريق صالح الى رفع الحوف ومعرفة احكام الله تعالى واذا لم يحصل من الطرق فحين هو البين
فانها انما يجب ان لا يتوقع النبي في العادة الامام وتالها ابلاغ النبي في سبيل الابلاغ وادبها خلق من ههنا والآخرة
للمكلفين لاجل التوصل الى فهم الاحكام وتنشأ الامام لعرب الاحكام ان سأل المكلفون ودعاهم اليها ان من عاقبة
منهم وخامسها امثال المكلفين لاراد الامام والشيعة في فهم الاحكام والاموال الاربعة المنقذة من الله تعالى فلا يفعلها
الله تعالى لكان حصول الامن للمكلف مستترا بل مستعدا ولا الا بالحدود بل انما الامر بالتقوى ما يؤمن المكلف الاجتهاد
في دفع الحوف وهو ظاهر فلا يوجب الطريق الذي من فعله ولا يمكن المكلف منه لكان تكليفا بالحي الى الله عز وجل
علاوة اكبر فيجب على الناس من مثل المكلفين فاما الامام المعصوم الثالث في الفرق
الاربع والاشياء التي في الظاهر والمأثور في الدلالة البينة من فكل الاحكام لا يجهد في التناول ومع كون
الحكم واحدا واما في الظاهر من حد فاما غير الحكم فاما في مطلوب لشارع وقابلية من المصلحة او فاني ذكر من المقتضى
لا يحصل الامن ايضا حكم الله تعالى لا يحصل لامع علم يقيني وطريقه ما قول واجبل لصحة النبي في جعل العلم والهدى
الذين والخطا في التأويل مطلقا وغيره وهذا مضمون جليل لا ينبغي ان يغفل عنه لانه لو وجد وهو ظاهر فلا وجوب الاول
لزم ان يكون الله تعالى ناقضا لقضيه هو محال بالضرورة تعالى عن ذلك فحين وجود امام معصوم في كل وقت كونه
قوله تعالى انما على رسولنا البلاغ المبين وانما يكون البائع مبينا لوجوب طريقه الى العلم ولا يحصل طريقا غير المعصوم
فحين علم النفس على امام معصوم كونه تعالى في جاعل في الارض خليفة لله تعالى بالخليفة قبل الخليفة والابدية
من الحكمة انما هو بالاهم فلهذا ان الخليفة اهتم فاما ابدان يكون الخليفة اكمل من كل الخلق في القوة العلمية والعملية
واشرفهم ومن يكون كذلك ولين ذلك لا المعصوم كونه فاما الخليفة تكمل فوئد العلم والعمل سائر الخلاوة
تكميل مستعدا على قدر استعدادها وانما كانت براتب الناس في الاستعداد من قدر الكمال والنفط واجب ان يكون
لكمال التوصل كمال استعداد في الفقه فاما كماله كماله في القوي من العلم والعمل والصلوة الكمال في الفقه فاما كماله كماله
العبادة ولا يخفى في ذلك مع غير العصمة فوجب ان يكون معصوما وهذا المعنى الموجب مشترك في كل خليفة لله تعالى
ارضية فيجب عموم الحكم لعموم العصمة وهذا مقتضى الحكمة والاهل والخليفة كما يقال على النبي على الامام ولا النبي
الارضية في كل عصر هو ظاهر فلا يخفى ان النبي لا يختص بالذات بعض الامم لكن رحمة الله عام شاملة لكل
عنايته في حق اهل كل عصر فوجب لاهتمام انما استحق الخليفة لاهتمام في الحكم في القان بحكم الله تعالى وبمقامه على
ارضية في خليفة الله تعالى وهذا قول ابن مسعود وابن عباس في التمسك وكذلك قول الله تعالى انما جعلناك خليفة في
الارض فاحكم بين الناس بالحق وقوله لا يحصل الجمع العصمة فوجب عصمة الامم الاولى فلان خلق الشوا والنسب في
الضابح البشرية من سكرات التكليف يجب يحصل التوازي بالامام بالامام الاول والاربع عن التوازي والاشياء قوله
تعالى في النفس عن الخوف من الناس من ينصير الكمال حصون في تحصيل مقصود الشهوة ولا يباله بحفظ نظام النوع
لذلك فوجب الحكمة وضع الخليفة في قوة العقل والادب في القوة الشهوة والافضوية ويجعل الناس
على العرف وبزجرهم عن المنكر ويدفع الفوضى عن الضيعة من عناية من الله تعالى لا ينقص احد بل نعم الصلاة

في جميع الاصناف والبلاد والازمان والجميع لا يشترط في المطلوب من عصمة غير لو تمكن من الكل فكيف لا يكون هو
 معصوما ولا وجه الحاجة المكلف له الايجاز الخطا عليه فلو جاز عليه الخطا لاحتاج الى خطيئة اخرى واراد تسلسل
 هو محال وكان من به صلاح كل معصية مما يجب ان يكون عينا كل وجه الفساد لان المراد من فساد الكل من كل
 معصية في كل عضو في كل وقت والامر بالطاعة كذلك فلا بد ان يكون معصوما هو ظاهر ولما تقدمت الثانية فلا بد
 اذا لم يكن معصوما انشئت له يد وفعل احكاما كان لغرض من فساد الغرض على شرط من فساد له بفعله لا شاك ان يكون
 ناقضا للغرض هو مضائقه وايضا الخطيئة امين مخاوف على الاديان والاموال فلو جاز على الخطا والخطا
 امتنع من الحكم بجلالته وانما بانها بائنا وهو ظاهر وهذه الادلة مستفادة من كلام الشيخ محمد بن بابويه من الامامة
 الله تعالى لا على السام افضل من الملائكة والملائكة معصومان والافضل من المعصوم معصوم فعلى السام معصوم
 اما المقدمة الاولى فقول الله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا والبراهيم والاسماعيل عليهما السلام والعلويين والعلويين هم
 سوا الله تعالى على السام من البراهيم والمصطفى افضل من المصطفى منه ولان النبي محمد صلى الله عليه وآله افضل
 الملائكة ونفس النبي على واحد في الكمال فيكون على السام افضل من الملائكة اما الفضيلة التي على السام فلما بين
 في عام الكلام ونشر هذا الدليل يثبت على ذلك فقول الله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا والبراهيم والاسماعيل عليهما السلام والعلويين
 الملائكة اما المقدمة الاولى فاجاب عن ما تقدمت عليه من المقدمة الثانية فلان الله تعالى امر الملائكة بالعبادة والادب والسمو والفضل
 من الشاهد هو من ربي واما الشاهد نفس على نفس لانه يجتمع في اتحادهما في الكمال في قوله تعالى وانفسنا وانفسكم
 الاجتماع على ان المراد بقوله انفسنا على السام واما المقدمة الثانية وهي ان الملائكة معصومان فلو جاز الاول في
 تعالى لا يقصوا الله ما امرهم ويقتلون ما يؤمرون انما في قوله تعالى يقتلون ما يؤمرون ما
 يؤمرون يقتلون جميع فعل المأمورات وترك المتهبات لان التهي عن الشيء يستلزم الامر بتركه فان قيل ما الدليل على
 ان قوله يقتلون ما يؤمرون بهذا المعنى فلو انما في الامور الا وضح استثنائه منه والاستثناء يخرج من
 الكلام فالاول لا يدخل على ما بيناه في اصول الفقه ولا في حقه مدح فالولا العمو لا يكون من عداهم في ذلك فلم يكن
 لاخصائهم بصفة المدح فابعد والثالث قوله تعالى يا عبادي اذكروا ان لا يقصوا الله بالقولية فهم امرهم يقتلون ما
 صريح في براءتهم عن المعاصي وكومهم في كل الامور ما بين الاموال والاله والوحي الرابع انه تعالى حكى عنهم انهم طغوا في
 بالمعصية ولو كانوا عصيا لما حسن منهم ذلك لان الطعن الخامس انه تعالى حكى عنهم انهم ينجون الليل والنهار لا
 يفترون ومن كان كذلك لا يمنع صدور المعصية منهم واما المقدمة الثالثة وهي ان الافضل من المعصوم معصوم
 فظاهره وقد ثبتا لله تعالى عليها بقوله انكم عند الله افضلكم واذا ثبت ان عليا عليه السلام معصوم وجب ان
 يكون كل امام معصوما اذ لا قابل بالفرق (خلاص ان المقدمة الثانية مدح فيها جماعة من العشوة وتكلموا فيها
 بالسمع والتفرض المعارضة اما السام فلا نسلم عصمة الملائكة وما ذكرناه من الادلة اما الاولى فانه مختص بالملائكة التي
 وبها الادلة يمنع عمو في كل الملائكة واما التفرض فيضها روث وما روث فانه لمكان وقد وجد منها الله
 والامام عليهما الله تعالى لا يفتخرهما بين هذا بل لا يفتخرهما الا في اخره فاختارنا عليا ليقبها فاجلا فاجلا فاجلا فاجلا
 فيبر البراهيم الفهمه واما السام انما لم يصر بهدوان البراهيم احدا لا من ذلك لعل السام في ذلك
 وفي قوله الاول لقوله في الحكم عنهم انهم افضلكم

[illegible]

القائدين فقلوه فقال ان الله اصطفى ادم ونوحا والابراهيم والعلم
كلما كان علما على الله ودليلا عليه فهو عالم ولا شك ان كل محدث هو دليل على الله تعالى كل محدث هو عالم فقلوه
ان الله اصطفى الائمة معناه ان الله اصطفى اهل البيت من الملائكة من المخلوقات فلهذا الائمة
تفضلت على الاصطفاء هؤلاء الائمة على الملائكة واما المقدمة الثالثة فلما ثبتنا اولها المقدمة الرابعة فضرورة
واعرض الامام فخر الدين ان يرضى على المقدمة الثانية بان الكلية منقوضة بقوله تعالى يا ايها النبي اذكر اني
التي امنت عليكم واني فضلتكم على العالمين فانه لا يلزم ان يكونوا افضل من الملائكة ومن محمد صلى الله عليه
فكذا هنا وايضا قال تعالى في حق ربه عليه السلام ان الله اصطفى لي وطهرا لي واصطفاني على العالمين ولما لم
كونها افضل من طه عليه السلام فكذا هنا والخبر لا يخرج كبرية في كل الاول والى ابلت هذا الاشكال مدفوع
لان قوله تعالى واني فضلتكم على العالمين خطاب لا يقتضي الوجود في ذلك الزمان وحين ما كانوا موجودين
لم يكن محمد صلى الله عليه واله موجودا في ذلك الزمان لما لم يكن موجودا الم يكن من العالمين لان المعدوم لم يكن
من العالمين اذ كان كذلك لم يلزم من اصطفاء الله تعالى لاهم على العالمين في ذلك الوقت ان يكونوا افضل
من محمد صلى الله عليه واله فاما ما جبريل عليه السلام فانه كان موجودا حين قال الله تعالى ان الله اصطفى ادم و
نوحا والابراهيم قال غير ان على العالمين فيكون قد اصطفى ادم ونوحا والابراهيم والاسلام على العالمين
فلزم ان يكون قد اصطفى هؤلاء على جبريل ايضا فثبت ان تلك الائمة قد دخلوا في الخصم في تمام الدلالة
وهنا الدليل بوجوب ذلك الظاهر فوجب جازاه على الظاهر في العرف وقد عرفت من ذلك الجواب عن الاشكال
ربما قد اصطفاهما الله تعالى في العالمين لم تكن افضل طه عليه السلام لم تكن موجودة في ذلك الزمان واما
كل من سأل قوله تعالى وانا انزلناك بالرحمة للعالمين وهذه الآية تدل لقلة على المحذور نصيبا فاهم مقام
التي هي عليه والى بعد لطف رحمة بل هو اعظم من نبي التكايف الجزئية والندبات والمكرهات والآ
لا امر كل فاعلا له بيينا فالرحمة فيجب عليه نصيبا من دعوى المكلفين لا طاعة لمخبر من غير الله
امروا به مقام امر النبي صلى الله عليه واله فهو افضل من كل الامة فيجب ان يكون معصوما لان تسليم الامامة
فيهم وفعلهم وتركهم لا يختص احد غير معصومينا فالرحمة فهو معصوم فالامام معصوم كذلك هذه
الامة تدل على شدة اهتمامنا به في رحمة الامة وعدم نصب امام معصومينا فخص هذا القرض فيكون محالاً من
الحكم له هذه الامة تدل على عصمة النبي صلى الله عليه واله لان عدم عصمة من ارسلنا بنحو الرحمة في
هذا القرض فيكون محالاً لوق الامام فاهم مقام النبي صلى الله عليه واله فاهم ان يكون معصوماً
الا اننا نحن القرض في هذه الامة تدل على ان الله صلى الله عليه وسلم افضل من العالمين والملائكة من العالمين فيكون
محمد صلى الله عليه واله افضل منهم وعلى عليه السلام نفس النبي صلى الله عليه واله واني فضلتكم والاشكال على ان
الامة على السلام فهو افضل من الملائكة والملائكة معصومون الافضل من المعصوم معصوم على
معصوم وكلما كان على السلام معصوماً كان الامام مطلقا معصوماً لانه لا قابل بالقرن في كل امام معصوم
وهو المطلوب ليس الملائكة معصومون وقوله تعالى لا يسفون في القول وهم بآية يتقون وعلى السلام
افضل من الملائكة لانهم معصومان افضل من المعصوم معصومين في قوله صلى الله عليه وسلم

خلق الملائكة عفو لا بلا مشق وخلق البهائم شقوات بلا عقل وخلق الانسان جمع فيه بين الامرين فصلا الادب
 بسبب العقل فوفا له بهتة بدرجات لاحد لها وصلا بسبب الشقوة وكون الملائكة ثم وجدنا الادب اذا غلب هواه
 عفا عنه بعمل هو اذن عفو له بصيرته اليه ثم كما قال الله عز وجل اُولَئِكَ كَانُوا لَنَا قَوْمًا بَلَّغُوا قَوْلَنَا بَلَّغُوا قَوْلَنَا بَلَّغُوا قَوْلَنَا
 معصية لا تاريدوا اليها ثم فوجئنا اذا غلب عقله هو احسن منا لا يعمل بمؤنة نفسه شيئا بل يعمل بمؤنة عقله ان يكون
 فوفا للملائكة او مساو لهم اعتبارا لاحد الطرفين بالآخر اذا انقرض ذلك ففعل انما اراد الله تعالى باوامره ونواهيه و
 خلق العقل اخرج الانسان من رتبة خفص من رتبة البهائم والذوايل لا اوج رتبة الملائكة ونصب الانبياء والائمة
 لارشادهم ودعا مالم الى ذلك ببلوغ الانبياء وجمال الناس على الامثال فلا بد وان يكون الانبياء في رتبة مابعد عن
 الناس اليه وكذا الائمة لانهم قائمون مقام الانبياء في جميع ما امر فلا بد وان يكون الانبياء والائمة معصومين ولا
 لناقض لقولهم ولم يخفون ذلك الطوبى هو ظاهر لا محالة لَا يَسْتَفِيدُونَ مِنْهُ لَا يَسْتَفِيدُونَ مِنْهُ لَا يَسْتَفِيدُونَ مِنْهُ
وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا أَنَّهُ يُبْدِي الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ اي بالعدل وهو
 يخرجهم والمفعية ليعجزهم بفسطه وبوقتهم اجودهم بفسطهم بما افسطوا وعدلوا ولم يظلموا احدا من امواتهم و
 الصالحات لان الشرك ظلم لقوله تعالى إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ والعصا ظلام انفسهم هذا الوجه لغاية قوله
بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ففوق هذه الآية تدل على وجوب نصب امام معصوم وان لا يخالوهم في ما فيه مكلفون غير معصومين
 منو بفقره بوقوف على مقدمتها الاولى انه جعل غاية خلق الخلق واعادتهم ان يخرج من الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 بالفسط الى بالعدل الثانية ان الغاية في كل فعل اعظم واشرف من ذي الغاية وهو مبرهن في علم الله بل في رتبة
 من البين الثالثة بدو الخلق واعادتهم اعظم فيكون افعالهم الجزاهم من الثواب على فعلهم اعظم ومن مقدمتها
 هذا الاكرام والمفضلة العظام نصب امام المعصوم الذي يستفيد قوله العلم بتمكن المكلف من عمل الصالحات
 ويخرج عن الشك لانه ذكر الجزاء على امرين احدهما الايمان وهو من فعل القوة النظرية والثاني عمل الصالحات
 وهو من فعل القوة العملية والثاني يحتاج فيها الى موصل اليها بها في طرفي القوة النظرية العملية الفضا
 البديهة والضرورية في الحاجة الى المواسل لظاهره والباطنه فوجه الله تعالى ذلك ولو اختلف شيء من ذلك بحيث
 فقد علمنا موصل ذلك المقفول اليه لعد من جهل ذلك وفقد ذلك العلم ولم يحسن عفا به عليه في النفاية و
 العملية الى موثف بالوجه المبين لمفيد اليقين والى ثابت ذلك لموثف لطرفي الموت اليه يحفظ شرعهم بعمل الناس
 عليه يكون قوله مفضوعا معلوما من عند المظالم يبين من مناصرة في كل وقت فكما اعذرنا المكلف في القوة
 النظرية يستفيد مفيد العلم بعدد في القوة العملية يستفيد من مفيد قوله العلم بذلك هو الامام المعصوم لا
 غير يجوز المكلف خطاه في طريقه الى اليقين فمن اراد ان الحكم قد خلق الخلق وكلفهم واعادهم لاجل
 جزائهم على الايمان وعمل الصالحات ولم ينصب في معصومين ففقد قوله اليقين نقض غرضه ونقض الغرض
مَا قَوْلُهُ تَعَالَى وَإِنْ وَجِبَ إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسَ لِيُنْذِرَهُمْ وَيُضَعِّقَ وَضْعَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَحْكَامِ
 لانه تعالى يعلم ما كان وما يكون الى ان يرضى لعالم فلا بد من كل واحد ان ينصب حكايا فوجب على النبي صلى الله عليه
 انه لا ينادي بالمكلفين في جميع الاحكام وذلك يحتاج لانهم فابدينه الامام معصوم في كل زمان لوجود احدهما
 ان الامام لطف في التكليف الواجب في هذا على انه المعزلة وثانها ان عفو لنا الاتسفل باستغفار جميع

علق

هو الامام المعصوم من بين اهل البيت
 والاطهار
 والاعقاب

الاحكام

الاحكام الواضحة كل زمان من الكتاب لمن يتدبرها ويظهر الاختلاف الواقع ولان اكثر النظر فيها لا
 يخرج الاحكام بهذا الظن فلا بد ان يكون من جملة من يندبره النبي صلى الله عليه وآله شخص ونفس قد
 وفية لها يتبعها التبع على الله عليه وآله وطريقا باسخر اج الاحكام من الكتاب لانه يفتي بان يرد عند فوات
 كونه بعد العلم القطعي بفصيل الاحكام ويكون حافظا لذلك ولا يفتي في ذلك لا المعصوم والثبات فائدة الانداز
 العمل والمؤد به الى الفاية منها كما ان سبب الاذابة منها بالقرينة والاحكام على ان القوى الشهوة يتعارض مع القوى
 العقلية في اكثر الناموس الحامل عليه هو الامام ولا بد ان يكون معصوما ولا يتفرض الغرض لانه لا يحمل عليه
 بل على ضد وقد وقع في راسه غير المعصوم من ادعوا الامانة كعامة فروعها مع شيوخه وفضايلهم واشياء باطلة
 وحرفا لشرع كثيرا او يندفع بدافع ذكرها عن ابواب مستغفيرة من الجهل وما يعجزها ان الفعل لا كان له فائدة والله
 الفاية تثبت على امر غالبا حتى يحصل كان ذلك الفعل من فعل الفاعل لذلك الفعل الذي هو ذو الفاية فان لم
 يفعل ذلك كان بعدا من الحكمة ولا يربط بالانذار غايته الفعل وهو يتوقف على حامل المكلف غير المعصوم
 على صحيح الاعتقاد حكم الله تعالى وغير المعصوم لا يعلم منه ذلك فلا بد من نصب امام معصوم فاسموا ان لا يفعل
 الله له الامانة في خصا احدها انما يعلم الاحكام لا يأخذها بالظن بل الاجتهاد والقول تعالى وتورثه
 الى الرسول قال في اول الامر منكم لعلهم لا يفتن في شياطينهم فمناهم واثابها الله عند قوله مبدا الحكم الشرعي في كتاب
 فيها الجزم المطابق لثابت بحكمة لان المكلف لا بد له من طريق الى العلم لانه لا بد له من طريق بفيد الحكم الشرعي
 ان يفيد الظن والمعلم الاول لا يفي القوت الفاصل من الاختلاف والخطا ومرة انما يجب على المعصوم ان يثبت
 لدفع الخوف على ما ثبت في علم الكلام فلا يجوز ان يفتي الخوف من نفس التكليف والثبات لا يمكن عليه التمسك
 الذي له الفاظ اذ لو جاز من ذلك عليه لما حصل التكليف لظاهريته بقوله وهذه الخصا انما تحصل في المعصوم
 فلا بد وان يكون الامام معصوما دائما صحيح اما في غير المعصوم فثبات الخوف على المكلف ونفسه واجب دفع
 الارزاق بسلامة دفع المنع فيجب فعلم انه في المعصوم اما ان لا يجتمع التقيضين هو محال مثلا فيجب على الامام
 اتباع قول الامام وفعله فلا يجوز لاحد منهم التفراد عليه في فضل كل الامور انما يكون معصوما ولا يجوز عصيا
 وقت طاعة غيره فيكون افضل من الامام في ذلك الوقت هو خلاص التقييد من قوله تعالى ليس والفران الحكم
 انك لمن المرسلين على خير ما سبق في قوله تعالى في هذه الاية باحكام ثلاثة ان طريقة النبي صلى الله عليه وآله
 فلا يكون الحق الا في دينه وجعله يفيد لانه قال في قوله تعالى في هذه الاية باحكام ثلاثة ان طريقة النبي صلى الله عليه وآله
 انظر انزل يخرج لا يفي اليقين بصفته فيجب عصية الامام ولا تلو جاز من ذلك عليه لما حصل التكليف لظاهريته
 بقوله هو مع الامام فاهم مقام النبي صلى الله عليه وآله وطريقا باسخر اج الاحكام من الكتاب لانه يفتي بان يرد عند فوات
 يكون اجتهاد شيرا ونذرا وانما يتم فائدة شمع العلم بصواب قوله وفعله ولا يتم ذلك الا مع العصمة من سائر الاما
 حجة الله على خلقه على وجه من عدا من عباده فكل ما بالانسيا لكل حكم من احكام الشرع في حال ان يخطئ في
 حكم او زمان ويصيب غيره والا لكان قول الخطا حجة على المصيب هو مع اما المفيدة الاولى فله قوله تعالى
 يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله اطيعوا الرسول واولي الامر منكم فانذروا الى الامام لانه اما ان يكون
 هو النبي او غيره في الاول يلزم التكرار بلا فائدة والثاني اما ان يكون هو الامام او غيره ما وهذا الاختلاف لا

ففتن الاول لما اتى من خلاصة الامانة ان ينصب اماما فاما ما ينصب عليه من وجوب عليه وعلى الامة طاعة
واما الثاني فبطلان الاستحالة لان الامام غير ممكن الا خلافا فيجتمع التخصيص وهو محال ففتن
الاول وبان في المقدمة ظاهرة مع الامام خليفة في الارض كل خليفة انما المنصوص من نصيب الحكم بالحق في كل
واحد وحكمه فعل واجتناب الباطل والحق وانما في قوله واقفا لا يتركه واحكاما لقوله فاعلموا ان اولي الامر منكم
جعلنا ان خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق وهو عام في الكل وانما يحصل في ذلك المنصوص من طاعة
المدنيين بالامانة الحدود والفتن من حسن مطلوب للشارع وليس بفضل لذنوب ولما من بعض بذلك و
كذا انما والمكلفون كذلك ففتن نصيبهم الحدود والفتن في كل من شئ كما لو كان كل غافل غافلا
يكون المظن من هاهنا من الذنوب كلها لا الاصل المظن والامام عليه ذلك هو المعصوم الامام عليه
السلام نائب النبي صلى الله عليه واله في مقامه فبما جاء بالنبي من دعوات الامة وهو ظاهر والنتيجة انما
في الباب والامانة الله وبعدهم الكتاب الحكيم ونحوهم لقوله الله هو الذي يعطي الامانة رسولا من
الاية والمراد من التزكية الطهارة لا من تنجسون ذنبا ان لم يكن هو كذلك لم يثبت منه تركه غير لانه
من ليس بركه كغيره في غير الاصل فاذن لا يحصل قايما الامام لانما قول الخامس الامام للتركيب المطلق فان
لم يحصل فالمانع من جهة المكلف كمن غير في الامام فمقام النبي عليه السلام والنبي عليه السلام محال لا يقو
على الله الا الحق لقوله تعالى حقيق على ان اقول على الله الا الحق فحصل ان يكون الامام كذلك ولا يعلم ذلك الا
من المعصوم عصمة الامام يعلم المكلف بهذه الحال بطن قلبه فيجب الامام عليه السلام لطف حسن للمكلفين
وهذه مفرقة والمادة في جواز الخطاء على المكلفين اما المقدمة الاولى فظاهرة فاشهد ورفع الاجماع على ان الامام
ولا يخالو بل من وجب بوجوب خطا وموتاه واما المقدمة الثانية فظاهرة ايضا فلو لم يخالو لم يخطا لم يخطا
فيه وجب الحاجة فكان يلزم الحد من عدم نصب عام له ومن نصب له ان لم يخطا لم يخطا فكان فلا حاجة
الى غيره فلا يكون من فرض ما اما ما هذا خلف ان يخالو لم يخطا لم يخطا فبما كان امانة الاول
نوعين لفتح الوفوع الاختلاف في شئ ان يكون كل واحد منهما راسا خاكسا في الآخر من حيث اعنه عليه لافساد
اعظم من ذلك ان كان غيره نفلنا الكلام اليه وسلسل وقع الخطاء والاختلاف فيجوز الخطا على الامام بسلوك
الحال وكل استلزم الحال فيجوز الخطا على الامام محال فيجوز ان يكون الامام معصوما من امكان ان يخطا
اشاع المخطي على المصيب لركا الصواب الرجوع الى الخطا والالتزام بالاجماع فالمقدم مشبه بالملان من يوقف
على مقدمة الاول ان المصيب الاحكام واحد وقد ثبت في الاصول الثانية ان جميع الامة معصومان من الخطا
في القول والفعل وقد ثبت في الاصول ايضا الثالثة انه يجب على مجموع الامة بعد حصول النبي صلى الله عليه واله
في الامام اشباع الامام لان قوله من القول النبي هو فعله لفعله لقوله تعالى وكوثر نوره الى الرسول والاولى
منهم كعلم الذين يستنبطونه منهم فاما ان يكون على سبيل الجمع او لا الاول محال لان مع حصول النبي
لا حاجة للامام والثالث اما ان يكون قول كل واحد حجة من غير اشتراط قول الاخر او قول واحد مشروط قول
الاخر دون العكس الثالث محال لان شرط ما قول النبي وهو محال بالضرورة وقول الامام مع نصرة النبي لا اعتبار
بقول الامام ولا حاجة اليه ففتن الاول في ما بين النبي عليه السلام وجوب الاشباع الى بيان الايات الدالة على وجوب

مكلف

شئ

الغير

التي صلى الله عليها وسلم ائمة عامة لكل الامة وهو اجماع من السامعين انه عرف ذلك فقول ذابج
على كل الامة اتباع الامام في قوله وفعله فلو لم يكن معصوماً لكان الخطاء عليه اذا جازت له الخطا في حكم وجب امتثال
من الامة في ذلك الحكم وجب عليه اتباع الامام للمقدّمات المذكورة بلزم الحام المذكور ولما استحال الثاني فظاهر
لا يحتاج الى بيان فكل ما المطلوب من اركان النبي والامام اشياء الاول هو الهداية الطريق المستقيم الذي هو
الحق وسوال المباني الذي علمهم الله اياه هو الهداية الى صراط الدين انتم عليهم غير المقصوب عليهم ولا الضالين
وهذا يدل على انه واحد لا ثلث في حمل الامة عليه لثالث منهم عن ركون غيره بان سمع المكلف عمل ذلك معه في كل
الاحكام والافعال والاوراد والنواهي ولا يثبت ذلك الا من معصوم يعلم الاحكام الشرعية الشرعية عن اوليائها ^{بفصلية}
فيها وهو ظاهر في الامام يجب طاعته على الكل ولا يجب طاعته لاحد ففسد كمال من الكل وعلم اعظم من الكل
وهذا اعظم من هذا لكل وثقوا افواه من يثوبوا لكل فيكون معصوماً وهو المطلوب ^{نوع} لا يفهم الحديث
فبله حد والامام هو المعصوم للحد على كل محد ودفع لا يكون لله فبله حد فيكون معصوماً وهو المطا ائمة الصغرى ^{فلفظ}
ثالث في آثارنا لناس بالبر والتقوى انفسكم والخبر الاجماع واما الكبر في ظاهرة شر قوله ثلث هو الذي
يعتقد في الامم رسولاً في قوله ويثوبوا عليهم ائمة اشارة الى بلاغ الشرايع وهذا يدل على ظاهرها
قوله ويثوبوا اشارة الى نظرية الباطن من الاخلاق الذميمة وجميع المناقص وقوله ويعلمهم الكتاب اشارة الى الايام
الحاصلة بعد ذلك من دلائل الكتاب العزيز وحفايفه وقوله والحكمة اشارة الى الحكمة النظرية فلا بد ان يكون
التي كمالاً في هذه الصفات كلها لا يمكن للانسان لا في العظمة الا ذلك والامام فاهم مقام النبي عليه السلام في
جميع ذلك فهو كذلك وهو المطلوب في الامام عليه السلام واجب طاعته كالتجبة لقوله ثلث في ائمة الذين آمنوا
اطيعوا الله الاية وجوب طاعته النبي عام في الامور والمأمورية فيجب ان يكون وجوب طاعته الامام عاماً كذلك ولا يخرج
ذلك فقول لولا ان الامام معصوماً لزم احد الامر في هو اما امكان امره ثلث في لواحد محذوف واحداً للضدين هو
ما لا يطاق لو فقد الغرض في نصب الامام واللازم بنفسه باطلاً فاللزم مثله في الامة لولا ان يكون معصوماً لان
المكلف بضد ما امر النبي صلى الله عليه وسلم فاما ان يجب كل منها وهو اجماع الضدين لا يجب احدهما وهو خلا
التقدير لا يجب شئ من الامام الا اذا عرف موافقته للنبي فانما لا المكلف لا يجب عليه اتباعك حتى اعرف موافقة امر
لا النبي لا اعلمه بقطع الامام وفيهم وهو فضل لغرض لان غير المجتهد لا يتمكن من العلم فاما ان لا يكون امره بالاتباع
مشروطاً بالعلم بموافقة الامام لا امر النبي او يكون فان كان الاول لزم امكان اجتماع الضدين ان كان الثاني لزم
ما هو واجب لا جهاد على ائمة الامة في الاحكام الشرعية الشرعية وهو خلاف الحق على ما انفرد في الاصول فنقد في قول
مجتهدين اخر في قول الامام هو خلاف ائمة القابلة بعموم اشارة هو صحيح فلا بد من ان يفترق الاستحالة مخالفة
للتجبة لان ما هو بالحق بوجوب حمله وهو المطلوب ^{فقط} في الاحكام في العلم في التجم الامام عليه السلام
يجب كل مشبه على الامة في العمل هو الذي يحملهم عليه فلا بد ان يكون معصوماً في القول والفعل لان المطلوب من
الرائه حمله الحق فلو جاز احد غير الحق من مكان مثل واحد من الامة فلا ترجيح في الرأيه ولا في الامة جازان يحمل على
سوى قوله ثلث في ائمة موسى الكتاب والقرآن تعلمكم هتدون عرفنا هذه الاية صواباً بظاهرها ان لا يثبت
ان عرض الله ثلث في الكلف ويكلفه بان امكن المكلف الاثبات به ونفس اركان الالسل ونصب الكون ان يكون

هذا هو الوجه في صحة الامام عليه السلام في كل ما يشرع في الامور الشرعية من غير ان يكون معصوماً في كل ما يشرع في الامور الدنيوية

المتبع معصوما يعلم من وجوب عصمته لا يثبت عن نفسه في الامارة بامانة ولا بفعله الا انصوا ولا يترك
 الامام يجوز تركه بكن قوله وفعله وتركه ونفى بزه هذه قطعاً لثبوت الكلف عليه لخطا فيكون قول قوله ^{مستثناه}
 على ضرورة منصوص العصمة لا يمكن تكليف الكلفين في حق هؤلاء المتابعين بها فيجب ان ينفصل الله تعالى والامام فاما
 في الامة الحق وفي حل الخلق عليه فيجب ان يكون حاله كحال الفجاءة يكون الامام معصوماً وهو المطلوب
 مستأصمة الامام اهم من شرع الحدود في الغرض المطلوب في شرع الحدود وشرع الحدود واجب في عصمة الامام
 واجبة اما الاولى فلان الغرض المطلوب في شرع الحدود وجعل الناس على فعل الواجب وترك المحرمات كلها
 ولا يتم ذلك الا بمحافظته للشرع وفيهم المحرمات فلا حاجة الى الطلبية من نصيب الحدود ولا يحصل الا بمحافظته للشرع المعتبر
 هو الامام فالامام ادخل في الغاية وهو العلة الغريبة لمصومه وان كان اهم وكونه غير معصوماً في عدم الوثوق
 بمحلول الغاية منه بل يجوز ان يحصل من ضد ما فيفضل لقول من نصيب الحدود فكأن عصمته اهم لنا قلنا في بعض
 الغاية منه ومع تمكن وطاعة الكلف في حصول الغاية وفي الحفظ في العلة المحصلة للغاية هي العصمة واما
 الثانية فلما ثبت في عالم الكلام من وجوب نصب احد وهو المطلوب فثبت قوله تعالى وجاء من افصح التبيين
 رجل اتبعه قال يا قوم اتبعوا انتم ايها الذين آمنوا من لا يسلمكم اجر لوفهم متخذون هذه الآية تدل على وجوب عصمة
 النبي الامام عليه السلام وثبوتها ان تقول على وجوب الاتباع عدم سوال الاخر وكون التبع محتملاً وانما يجب
 الاتباع حالة الاهتداء لان الواو والحاء وانما يعلم كونه مهدياً بالعصمة لانها الضابط الكل في التلالة عن
 والامام متبع فيجب عصمته الثالث والثمن الامام هاد بالضرورة ولا شيء من المتابعة بغا بالضرورة مادام هاداً
 يخرج من الامام بغا بالضرورة على قول القدماء واما على قول المتأخرين اما الضرر في فلفوله تعالى وجعلناهم
 جهنم يا من اتوا ما الثانية فظاهره واذ ثبت ان الامام ليس بغا و هو معصوم لقوله تعالى ان عيسى لم يكن له علم
 سلطان الا من اتبعك من الغافلين فكل من اتبع الشيطان فغوا و يحكم هذه الآية العصمة ثابت بين الغاوين والخاسرين
 الذين ليس عليهم سلطان ولقوله تعالى ولا تقويهم ايها الذين آمنوا من اتبعك من الغافلين فكل من اتبع الشيطان فغوا و يحكم هذه الآية العصمة ثابت بين الغاوين والخاسرين
 ومحمد لغوا عنه وواع اليها بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم كذلك لا بالامكان يخرج لا شيء من الامام بفعله ومعصوم
 الضرر في اما الضرر في فظاهره لان الامام من نصب لادام ضبط الخوالات الذين وحفظ الشرع والاداء ليعود بالجملة شيئاً
 النبي بالاتباع والتمهيد ولما اكبر في فظاهره في شدة الامام وليس طاق لان يثبت من انه على شئ من غايبه من
 بتا شرط هذه الرئاسة وفاقها فلا بد من ان يثبت الغاية او لا يثبت من شرطها ان يثبت بطريق البرهان الاتصاف
 غاية الامام تكفي كل واحد من الناس بقدر استعداد ذلك الشخص انما هو يوم كالمقابلة مخاطب الناس بالحكم
 الخطاب ثارة بالمشاهدة المعقولة بالبرهان ثارة بالخطابة واما بالعدل فبرهان الناس كلاً على قدر جهته
 وفي كل قوم في مرتبة من الطبقات هم الذين هم في مرتبة من الرتبة في مرتبة من رتبة في جانب الحق والعدل فيهم و
 بكل قواهم الملهية والمهنية وكثير قواهم الفضيلة والتهمة والوهم في قواهم العقلية في جانب العلم والعمل
 على الوجه الاصول في فافهم في فظاهره عن العالمين بالاطاعة وهذا الرتبة في شرط اربعة الاول ان يكون له الحكمة
 في الفاهة الفصاحة في جانب العلم والعمل الثاني ان يكون له القوة في الفاهة الفصاحة في جانب العلم والعمل الثالث ان يكون
 له الفضل الثام الذي يهدي الى الغاية المطلوبة في الدين الدنيا من العلم والعمل وارتداد الناس غير ذلك من انواع

القضاء بحيث لا يكون له أحد أفضل منه لافعال العلم ولا في العمل لان الغاية المطلوبة من الامام هو جعل المكلف على
فعل الطاعة وتكون العصية فلا يتم الا بطاعة المكلف ولا يتم ذلك الا بان يعلم المكلف ان فيه صفات الكمال ما لا يبلغه
لحصوله في جميع في نفسه لا يتم الا بصحة العلم والعمل الثالث ان يكون له قوة البرهان لا اله وجودة الافعال لا اله
مخافة المبدأ لا اله لان ذلك من شرائط التكامل الرابع ان يكون له نفسه قوة البهائم ان يبلغ المكلفون وان ينجح
في جميع ذلك لنقل لا في سنة النبي صلى الله عليه وآله وان يستنبط بما هو مصرح به النبي صلى الله عليه وآله بغير حجة على طرفه
عظما او شرفا فلا بد ان يكون عارفا بما في النقل لا في سنة النبي صلى الله عليه وآله ولا لاثباتها التي هي حجة في الشرع
بحيث لا يخرج عن طريق النجاة الكامل هو الذي يعرف سنن الانبياء المتقدمين بحيث لو قد اليه واذ انفعوا اليه
الى ملهم علم مطابقة ما يحكم بها حكمهم للمنة وعدم مطابقة الى هذا اشار عليه لتسلم بقوله والله لو كبرت في
الوفاء لم تكن بين حال التوبة بنور انهم بين اهل الانجيل بافهامهم الى اخر احد يحدوا خالفوا في امثلة هذا وذلك
كله لا يتم بجميع جزائه وشرائطه الا في المعصوم العالم بجميع ما ذكر في العالم في جميع الاحوال بما هو غيره من المكلفين
مكلف به وهو المطلوب ثمنه قوله تعالى ولقد كفرنا بآية ايم اعطيناهم اسباب الكرامة وقال تعالى ان
اكرمكم عند الله اتقكم واتقوا محامدا بآية بالعدل عن الشك في البغين واتباع غير المعصوم ليس كذلك فلا بد ان
يجعل الله تعالى اماما معصوما يرجع اليه في الاحكام والافعال فيقيد قوله وفعله بالبغين فيحصل الثبوت
بالبغين كيف يتصور من انفسه لان يعطى عليه اسباب الكرامة في الدنيا ولا يعطى لهم في الآخرة ثم كيف يعطى الكرامة
في الآخرة ولا يعطى لهم اعظم الاسباب والطرف الا في المعصوم وهو قادر عليه معشر غير المعصوم
لذا علم من يحتاج الى الامام وما وجه الحاجة الى الامام وفيما يحتاج الى الامام فيه علم ان الامام يجب ان يكون معصوما
اما ان تقول المكلفون غير الامام والنجية على فم من احدهما المعصومون فاما ان يكون من محب علي الجهاد
والاول يحتاج اليه اجتماع الناس في التقدم في العروب وان الجهاد لا يتم الا بتجمع للناس فاهلهم على ذلك وهو
يكون اولها الامور التي ان لم يجب عليه الجهاد يحتاج اليه نظام التوجه لانه لا يتم الا بالزينة فله يحتاج اليه فيحصل
بعض الاحكام واما ما غيره فنسلم كون الامام معصوما لما يأتى ولاستلزام تقدمه المفضلة على الفاضل فيما يحتاج اليه
في وما وجه الحاجة اليه لفصوله لانه يحتاج الى حكمه الحكم واثباتها غير المعصوم يحتاج الى الامام في امور الاول كونه له
فعل الواجب واجتناب لفتايج وارفع الفتن لان من لا يملك على قوته الوهية وفواه الشهوانية والفضيلة
ونفسه الامارة فعل الواجب احده يستلزم الثقل في الاجل والامتناع عن الفتايج يستلزم قوت ذات حسنة وقوة
والثقلات المضطربة في الذات غالب على قوته العقلية والفتن في نفسه بقتضيه القوة العقلية وموجبة القوة العقلية
والثقلات بها غالب على العقلية في كثير من الناس هو الواقع في نفس الامر فالامام يعقود القوة العقلية ويظهر
القوى الوهية والشهوانية والفضيلة ولا يمكن الامام معصوما ثابت فيه وجه الحاجة الى الامام اخر دليل التسلل
الانها المعصومات لانه انتظام الطوائف في المذهب على الوجه الاكمل وانما يحصل ذلك في المعصومات الثالث حفظ
الشرع من الزيادة والنقصان ويكون من قبلنا ثلثين في دفع مناهم ما هو خارج عنهم من الاعراض عن النقل
ذلك وكان قوله المجزئة وبما جعلها وكشف محملها من اوضاع الاصل من المذهب في احوال الوجه في الاكمل انما
يحصل من المعصوم وهو ظاهر الرابع الامام هو المفرع في السبل التي وقع الخلاف فيها بين المسلمين وائمة الفقهاء

الحق في بيته ما وجد في جميع الأدلة الشرعية التي هي كاشفة للحقائق بانه واضح مما تقدم عليه الشبهة
المكشوفة ذلك هو جيب شمس شمسهم في فرق جهنم الامام برفع ذلك فلا بد ان يكون صفات الامام مثل العقيدة
التي اقتضت لك في غيره ولكن المفتض في غير عدم العصمة فتكون صفات الامام العصمة ولا ان المفتض في غير المعصية
ذلك هو العلية القوية الشهوية والوهمية والتضيقية ومناوئية القوى العقلية فاذا كانت صفات الامام هذه
كانت لقوة العقلية في كماله غالبية لكل وهي المفتضية لعدم الاخلال بالطاعة وعدم الايمان بالمفتضات وهذا
من باب البرهان الالهي والحق في شمسهم وجانب على الناظرين للاخبار النبوية في صورة لا يحصل فيها الاجماع ولا
التواتر وقد سدد باب الاستدلال في المكلف لا في غيرهم من بعض الآثار الدالة على حكم شرعي فلم يكن للمكلف
طريق الا الاستدلال في قطع التجربة فلا بد من حاقط للشرع للاجتماع من سواه الناظرين يكون منه الحجة لو قد ثبت
من غيره وهو الامام ولا بد وان يكون معصوا والاقم للحدود لانه لو نجاعا التهور كما نجاعا في ثبت الحدود وهو
باب لغير على المكلفين لا يقال هذا من جهة الفهم والاشتباه اما على تقدير ما فلا لا نقول قد بينا
بطلان الفهم في الكتب لا في الكتب ان يكون هذا التهور في الاستدلال والكفارات والحدود ولا يجوز الفهم
ولا الاستدلال في هذا الدليل فذكر المرخص في الله قال فاضل الفضا عبد الجبار بن محمد فقال لهم انتم كنتم
الامام جديا اضطرا ونقضهم لا يثبتون في ذلك فان قالوا نعم قبل لهم فجزوا في سائر امور الدين ان يعلموا باضطرا
ولا يفتح التفض في وان قالوا بالاستدلال قبل لهم فنقضهم بمنهم من المقام بما كلفوه من الاستدلال على كافي
حجج فان قالوا نعم لزمنا لغير الحاجة الى امام اخر لالاختصاص به فانه التسلسل مع انه لا يثبتون كما يثبت الواحد فلا
من القول بانه يمكنهم معرفة الحجة والفهم بغير من غير حججنا بان الامام قبل لهم فجزوا مثل ذلك في سائر ما
بيد ان كان التفض فاما اجاب المرخص بان كلا هذا من جهة على مقتضى الاول كانه فرض خلاف الواقع ان في النصوص
الالهية والاختصاص النبوية ما هو مثل ما هو محال ما هو مشترك وما يجر عفو المكلفين بالعلم ببعضها وان كان
من الادلة القطعية لا يبعد العلم مع وقوع ذلك في الواقع فرض فيض هو علم كل واحد واحد من المكلفين بجميع احكام
الدين باضطرا يكون محالين انما اذ عينا حاجة المكلفين لذين لا يعلموا بعض احكام الدين باضطرا وعلى ان
ثبوت الجملة والمشتد في ذلك من النصوص يحتاج الى بيان هذا التقدير في الواقع وكلما لزم الواقع فهو واقع وهو
مطلوبنا واعراضه لا يفتح فيه القابلة ثبوتنا حد الامرين وهو اما استلزام العلم ببعض بالضرورة للعلم بالكل بال
الضرورة واما ان امكان الشيء فاهم مقام وجوده الفعل في الفعل للتأثير وبناء ذلك بدليله هذا بسد باب الحاجة الى
الامام في العلم بالاحكام في الجملة ولو ببعضها على تقدير كون العلم ببعضها باضطرا وانما يتم ذلك ان لو استلزم العلم
لبعض باضطرا العلم بالكل بالفعل باضطرا وكون امكان الشيء مقام الفعل فان الذي ليس بسد باب الحاجة الى العلم
الا لامام كون المكلفين عالين بجميع احكام الدين باضطرا بالفعل وهو قد بينا امكانه فان ادعى كون الاحكام
تأثيرا مقام الفعل فهو الامر الثاني والا لا يحصل مطلوبنا لان امكان مع فرض وقوع التفض في المخرج لا الامام لا يثبت
باب الحاجة وبطلان الامر من ظاهر فدل على هذا غير انما الثالثة في ضرورة الحاجة الى الامام في العلم واستلزام العلم
بعينه في العلم الاستغناء عنه مطلقا ولاها باطل الاربعة العلم بكون الامام حجة من العلم بانها الاحكام الشرعية
وهو نوع لم يزل العلم بكون الامام حجة اظهر في النتائج في معناه بقرينة استدلال اكثر من معناه في خبره

والنفوس

التعريفات العلم يكون الامام حجة من قبل ظهوره الياس بمط قوله تعالى او تحجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم عاليا
منكم لنزيدكم ويشتقوا ولعلكم ترجعون وجعل الاسد لال ان الله تعالى انما انزل الويل اليه من الكافرين ليحصل
للكلف النفوس طاعتا طاعة لا يخذل باليقين لا يحصل الامور المعصية عن الله الرسل نصب الامام له يوم مقام
الرسول عليه السلام في انزال الخلافة وحصل المكلف به الثانية الفرض التي هي القوة وما تامة ذلك بالعصمة في عصمة الامام
ع قوله تعالى ولعلكم ترجعون الرجعة الموعودة في مقابلته الانذار بفساد بفضل الرجعة الموعودة منها عهد العباد
بوجوب من الوجوه واما اثبات لو علم من المبلغ حجة وانه معصوم في الفعل والامور وجبته قوله واما اثبات ذلك من المعصوم
والامام فانه مقامه فلا عرض بوجوبه الجبالة بان الامام متجاوز وان يكون الامام مغلوبا بالوجوب ومنه والاعدا
بالواقع عندهم ذلك فان كان الغرض منه نفق وجود الامام في الوقت وان لم يبلغ ولم يعلم بالامور وقع ذلك فجاز ان يكون
الفهم بذلك جبريل في بعض الامور الفريين في التنازع في نفسه عن وجوده في الاوضاع لان الغلبة في طلب الامام
عندهم في غير ظهور مواد الرضا كان وجوده كعدمه وكان كونه في الزمان بمنزلة كونه جبريل في الزمان الجارية عليه
الرضى في علم الله ان الغرض لا يتم بوجود الامام خاصته بل مع وجوده بامره ونهيه ونصرفه في مكانه من فائدة المصداق والحق
لان هذه الامور يكون لطف الانه هذه الامور يكون المكلف في الطاعة والعباد من المعصية لكن الظلمة منعوا انما
هو الفرض فالوم في علم الله تعالى المطالب لهم ولما كان الغرض لا يتم الا بوجود الامام او جده الله تعالى وجعله حجة
لوشا المكلفون ان يصلوا اليه فيتعوا به لوصاواوا وتعوا به بان بعدوا واعنه عن ما يوجب خوفه وتقيه ففتح
الظهور الذي اوجبه الله تعالى عليه مع التمكن لما كان المانع من تصرفه واره وفيه غير مانع من وجوده لم يجب من حيث
امتنع عليه التصرف بفعل الظلمة ان بعدت به الله تعالى ولا يوجد في الاصل لانه لو فعل ذلك لكان هو المانع للمكلفين
لظفرهم ولم يكن للظلمة في اصلها ولا كانوا انما او ثواب في فسادهم وارتفاع صلاحهم من جهة لا تهم غير ممكنين مع عدم
الامام من الوصول في مافيه لظفرهم ومصلحتهم فجميع ما ذكرنا يفرق بين وجود الامام مع الاستناد وبين تدهور ما
تقدم ايضا يفرق بينه وبين جبريل لان الامام اذا كان موجودا مستورا كانت الحجة لله تعالى على المكلفين به ثابته
لا تهم فادعون على انما في نفسه ظهوره ووصوله من جهة المصالحهم وكل هذا غير حاصل في جبريل في المصادق
به ظاهر الفاظها قول التعريف في هذه المسئلة ان الامام المعصوم لطف المكلفين ولا يتم الا بامور نصب الله اياه بان يكون
وينص عليه هو والشيخ الامام الذي قبوله الامامة وفيما به بالدعوة وطاعة المكلفين له في الاول ان من فعله تعالى والثبات
من فعل الامام والرابع لا يجوز ان يستدل به تعالى لانه ينافي التكليف بل هو مستند للمكلفين فعلا بجاهه في حجة
المكلف على الله تعالى وكذلك مع عدم نصب جبريل عليه عهد قبول الامام يكون منع اللطف فيه وهو يفتح في نفسه عصمة
فمنع الرابع المكلف هو المانع واما مع عدم عصمة فعمله على النظام في الامكان لعمد على الصلاح فلا يكون لطف
ولا نظاما في المكلف على الله تعالى في الامام في مصلحته في نفسه وجوبه في نفسه فطعا اما عندهم في الشرع واما عند
بوجودها عفا عن العقل فنقول المصلحة المتصلة من الامام اما ان يكون حصولها من المعصوم ارجح من حصولها من غيره
او متساها في حصولها من غير الاول من حصولها من الكل باطل الا الاول لما بطلان ما عدا الاول في الخيرة فيكون في
السطح اقرب مع عدم الفاد على فلا يجوز غير من الحكم لان الحكمة تقتضي ذلك فالقدرة موجودة والذات
والانصاف منصف فمعين نصب الامام المعصوم في انما يتم فائدة نصب الامام اذا كان قوله وفعله حجة

فقولنا ان ينفذ قولنا العلم والظن ولا ينفذ قولنا واحد منها والثالث ينفي فائدة الامام والثاني في الله
 تعالى عن اتباعه لقوله تعالى ان يتبعون الا الظن ان الظن لا يغني من الحق شيئا ذكره على سبيل الذم
 في فقهنا فانه ايضا فتن الاول فنقول هكذا الاشئ من غير المعصية فنقول ان فعله العلم ينفذ الاشئ
 غير المعصية بالامام بالضرورة من الشكل الثاني وهو المطلوب **حجج** ٧٣ وايضا اما ان يكون الامام معصوما
 او لا ينفذ وجبه الحاجة الى الامام به مانعة خلو الثاني باطل بشت فالاول ثابت فمحتاج هذا الى مقدمة
 احدها بان صدق مانعة الخلق ونفيها ان وجبه الحاجة اليها هو جواز الخطاء على المكلفين جواز التسوي
 واما الثاني فبما ان حال حد ذاته تعالى فلا يمكن معصوما متحقق في الامام وجبه الحاجة اليه لا عين غيره
 فاما بيان بطلان الثاني وانفائه فلا سئل امة الاحتياج الى الامام ان كان معصوما كان هو الامام والاول
 غير محتمل اجماله وان لم يكن معصوما احتياج الامام الى التسلسل باطل **حجج** ٧٤ احد الامرين ان يكون
 عصمة الامام او جواز الاحتياج الى الامام مع عصمتهم والثاني باطل فتنين الاول فاما مقدمة ان
 لزوم احد الامرين والثاني بطلان الثاني اما المقدمة الاولى فنقول ان يكون علمه وجوب الامامة ان يقع
 عن المكلفين جواز فصل الشبه منهم ودفع التسوي عليهم والضابط في ذلك كله عدم العصمة او يكون العلم
 غير ذلك فان كان الثاني ايمع من ان يثبت حاجتهم الى الامام مع عصمة كل واحد منهم لان العلم اذا لم يكن عدم
 العصمة لم يكن لفقد هاتين اثبت وجب الاحتياج بثبوت مقتضاها الا ان الثبوت لما لم يكن العلم في كونه
 متوقفا سواه فبان يكون متوقفا مع عدم سواه فثبت لارائنا وجبه الاحتياج الى الامام مع
 عصمة كل واحد منهم وان كان الاول وجبه عصمة لا نأذ ان وجبه الحاجة هو امكان الخطا وجب استدباب الحاجة
 مانع من جواز الخطاء ولا يمكن الا من المعصوم وقبول المكلفين منه والثاني من المكلفين الاول من الله تعالى
 لم يكن الامام معصوما ليقبلك لوجه المكلف على الله تعالى وهو محال اما المقدمة الثانية وهو بطلان جواز الاحتياج
 الى الامام مع عصمتهم فلا نأذ ان وجب الاحتياج الى الامامة والادعاء مع ثبوت عصمتهم و
 القطع على انهم لا يفعلون شيئا من القبايح ولا يتخلون بشئ من الواجبات وهو معلوم الفضا بالضرورة وهذا
 ذكرنا في بعض اعراض على بعضهم بانه لو كان عصمة الامام مع قبول المكلفين دافعا لوجه الحاجة لم يستقر حاجة
 المكلفين الى الامام لولا وقوع عصمتهم حيث لو جود الفاعل والقابل وانفناء الضا فثبت العصمة فتن
 حاجتهم الى الامام فبان عدم اجاب بان العصمة بالامام لا تنفي الحاجة اليها اتما بنفيها ثبوت العصمة لغیر
 لا يقال هذا محتمل على ان الباقي محتاج الى المؤثر وقد ثبت بطلانه في علم الكلام لا نأذ ان الجواب عنه من وجبه
 الاول ان الحق هو احتياج الباقي الى المؤثر وما ذكرتموه قد ثبت بطلانه في علم الكلام الثاني هذا ليس من باب التبا
 بل هو من باب الحادث لان شئوا المكلفين وغضبهم وفعل القبايح متجدد في كل وقت وكل حال فوجبه الحاجة
 متجدد في الحقيقة في كل وقت **حجج** ٧٥ علة الحاجة الى الامام المقتضية لوجوب نصبه هي علة الحاجة الى العصمة
 المقتضية لوجوبها لكن وجوب نصبه ثابت علمه وثبت معلومها الاخر وهو وجوب عصمة فيها هاتان مقدمة
 المقدمة الاولى بان بيان ان العلم لا ينفذ ان علة الحاجة اليه المقتضية لوجوب نصبه هو كونه لطفافا في
 الشبه وفعل الواجب قد ثبت ان فعل الشبه والاخلال بالواجب يكونان الا من ليس بمعصوم قد ثبت ان

ما تضمنه وكذا ان ينفذ قوله او فعله العلم

حجج ٧٤

علة

عن كونه اماما لان الظاهر المأموم اذا رأى ما علم حسنه فعليه ان يطيعه لئلا يكون مشقة او لا
مقتضى ما يوجب كون متبع الدليل وذلك يفتح في كونه اماما فثبت ان الخطا على الامام غير جائز **فان لو جاز الله**
على الامام لزوم احد محالات خمسة اما عدم وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتوقف فعله على المح والاول والاول
اجتماع التقيضين واستلزام وجود المعلول بدون علته واللاتم باقسامه باطل فاللزوم مثله بين الملازمة ان يمكن
لا يلزم من سقوط محال فلو جازنا ودفع الخطا من الامام فنغدير اقدامه على سفك الدماء واستباحة الفروج
انواع الظلم اما ان يحجب على الرعية منه من هذه الافعال ولا يجيب ان الامور الاولى وهو عدم وجوب الامر
بالعرف والنهي عن المنكر وان وجب ما ان يحجب على مجموع الامة منعه عن ذلك وعلى اخاد الامة والاول يستلزم توقف
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على اطلاق الامة الموجودين في الشرف والغرب على الفعل الواحد وهو فتح فلان الامر
الثاني وهو توقف فعله على المح لان الشاهد المعلوم اننا نرى الملك لعظيم اذا قدم على فعل فيه فكل واحد من محال
الرعية عامات من افعال انكاره عليهم يصير غير موافق لذلك الملك لعظيم في ذلك الفعل الصريح وجبته
باخذون هذا الواحد الذي يظهر لانكاره عليه فيقولون واذ كان هذا القوف خاصا لكل واحد من محال الرعية يفتح
اجتماعهم على منع ذلك الملك عن ذلك الفعل والعظيم الثاني وهو وان يحجب على كل واحد من محال الرعية اظهرا الانكار على الملك
العظيم فقول المقتضون نصب الامام ان يؤدى بكل واحد من الرعية فلو وجب على كل واحد من الرعية ان يؤدى الامام او
التدريجات هذا التمايز من معصيته بسبب ذلك فذلك يتجرب هذا وهو دور باطل وان وجبت تباعده لزم اجتماع
المعصية والوجوب في فعل واحد وهو اجتماع التقيضين هو الامور اربع ولا يلزم ان يكون نصب الامام مستلزما
لكثرة الفواحش والفن ذهب الاموال وتقطيع الشرايع كما حصل في زمن معاوية ومن بعد لعنة الله تعالى عليها وهو
الامر الخامس **قوله** رياسة غير المعصية في الدين الذي يوجب الخوف لكلف دفع الخوف واجبة عليه رياسة غير
المعصية فسد واجبة لاشي من الامام دفع رياسة بواجب لاشي من غير المعصية بالامام والصغر في بيته والكبر في
الكلام مبيته والكبر في الشاكلة بدية هو المطلوب في كل من ثبت له الامامة فيحصل منه الغاية المقصودة من شؤ
الامام ولا شئ من غير المعصية يحصل منه الغاية المقصودة من شؤ الامام بالامكان فينتج من ثبوت له الامامة في
معصوم بالضرورة ويلزمها كل من ثبت له الامامة معصوم بالضرورة فهنا مقدمة اربع المقدمة الاولى **قوله**
وبرهان ان كل فعل صدر من عالمه بفعله بخلاف حكمه فله غايته فله كذا كذا اوجبه لشارع فله غايته والامامة عندنا
من فعل الله تعالى ومن نص النبي فلا بد لها من غايته وعند العامة يجب لشرع فلها غايته ولا كان فعلها واجبا بها
وعبثا هو محال لا يقال ان الله تعالى لو كانت معللة بالاعراض لزم استحالة بنائها للادام باطل فكذا المزموم لا
يقول يمنع كل من فعل الفرض فهو مستكمل بعبء العلم بالضرورة حاصل بان من فعل لا يفرض لا لغاية كان غايته
في فعله وحكم بسبقه المقدمة الثانية الكبر في رياسة الغاية في الامام كونه لطفا بقرب المكلفين من الطاعة وبعده
من المعاصي ان يلووا من طاعوا الله ومعوا فله وامثالوا امره ونهيه بحفظ الشرع والرواية عن النبي وامامة
الحدود وسد باب الخطا ويمكن المكلف من العلم بالسبل الاجتهادية ان اراده وحفظ نظام التوع ودفع الفساد
اصلاح الشواذ من المعصوم يتوقع منه مكان هذا وهذا وهذا ظاهر ضرورة لا تراعى فيه المقدمة الثالثة **قوله**
فلا يمتنع في كتبنا المنطقية كقولنا ان الامام لا يمكن ان يكون في الامانة في الشكل الثاني **قوله**

ثبت
لا شئ

المقدمة الى اربعة لزوم الاول من النتيجة لا شك في ان النتيجة سالبة معدولة الى الحلي وهي تسليزم الموجبة المحصلة
عند وجود الموضوع والامامة ثابتة عندنا وعندهم ولما ثبتنا كتمان الكلامين وشكها ان الرضا لا يحتاج الى
امام **فان** انما يامر الله بطاعة واحد في كل امر ونواهي به بوجبه على كل من هذا اذا علم الله تعالى ان جميع الامور
ونواهي موافقة لارادة تعالى ونهيه ومطابقة لاراد الشارع ولما يجب اتباعه لذلك اذا علم الله من فعله وتركه
موافق لاراد الشارع ونواهي مقتضى آخره الامام فداو الله تعالى بطاعته وهذا الامر عام في الاشياء الاولى
في المكلفين من كل من هذا الامام بعد النتيجة عليه السلام الثاني في الزمان في كل الامور الثالث في الاوامر والنواهي
في كل ما يامر به وينهى عنه الرابع في الامور المتعلقة بكل من وصفت بالامامة ومحال ان يطلق الله تعالى امر بطاعة
شخص من اشخاص البشر هذه الامور الاربعة لا يعلم من فعل الله مصيب في جميع احواله وافعاله وانما غير مخطئ فيها
لان العقل الصريح والدين الصحيح والبدعة السليمة والفضيلة المستقيمة يدل على ان الحكم العام بالاشياء كلها انما
الحق في جميع الاشياء لا يامر بغيره ووجه تكافؤ اتباع شخص امثال او امر ونواهي به يعلم انه قد يخالف غرضه
مراده من الغاية في شئ ما لا يفي بالعمدة لذلك **فما** عصمة النبي لقطع جميع احواله التي هي الطائف للمكلفين
الوجوه المطلوبة منه فطحا وشاركا لالامام في ذلك لانه ناسخ فاهم مقامه فيلزم منه ان يكون عصمة الامام لطفة في
جميع احواله التي هي الطائف للمكلفين والوجوه المطلوبة في جميع عصمة **فما** كل غير معصوم مانع من الطائف لالامام با
لامكان ولا شئ من الامام بمانع من الطائف لالامام بالضرورة ينتج لاشئ من غير المعصوم بامام بالضرورة والصغر ينفذ
الكبرى مبرهنة لان الامام انما نصب لطف بالضرورة فيمن يكون هو مانع منها بالضرورة لا يقال لان ان النتيجة غير
وقد بين في المنطق اننا نقول قد بين من علمها في المنطق سلمنا لكن كون النتيجة دائمة مما لا شك فيه في المطلوب
فما وجه الحاجة منها لو جبال استغناء لانها متضادان ضرورة وجه الحاجة الى الامام لما استغنى بها الصفات التي
ذكرها في وجه الحاجة الى الامام وايضا واجبة الى شئ واحد وهو جواز الخطاء لان قولهم يحتاج اليه في اقامته
الحدود واصلا فكل احد الذنوب في امان الجناح وينبغي على الكفر والنجس وذلك من الكبار العظام وهو في الذنوب في
الخصوصا والحكومة واحدا على انب فوجوه الحاجة الى الامام كلها واجبة الى جواز الخطاء والمانع لا العاصم وهو وجه
الحاجة فلو لم يكن معصوما لم يحصل جد دفع الحاجة فكان نصبه غير محصل للفايدة فيكون عبثا في امامته غير
المعصوم فطعن بعض الشرع وشك في الحق بالامكان لاشئ من الامامة القصبة بمقتضى الشئ من الاحكام الشرعية و
مناخلة الحق بالضرورة ينتج لاشئ من مانع غير المعصوم بامامة صحيحة بالضرورة وهو المطلوب المقدم على
بالدلالة فلو انما غير المعصوم فافترض النبوة بالامكان لاشئ من الامامة القصبة للغير شرعا بمناخلة
لفرض النبوة في شئ من الاوقات بالضرورة ينتج لاشئ من امامته غير المعصوم صحيحة لا معنى لشرعا اماما الصغر فلا
غرض لنبوة ارشاد الخلق وحملهم على الحق ودفع افهامهم عن الحق في شرع المطهر وان لا يحتاجوا لشرع وغير المعصوم يمكن
ان يحلهم على خلافه وسفاهة لا يوافقون له ولا يوجب نظام العالم وقد جرت في ذلك في مقدم غير المعصوم ولا عاقلهم
الربوبية لالامامة واما الكبر في فلان الامام لا كبر في رتبة وشرع جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه واله والزام الشارع لا
ولا في فاهم مقام النبوة في جميع الاحكام واما النتيجة فقد ثبت في المنطق وما عليها من الاعراض الجارية مذكورة فيها
تقدم وتختص وتنفذ في المنطق **فما** سبل الامام هو سبل كل المؤمنين في انما هو من دأبنا فذلك الاول

وكما كان سبيل حقادائما فهو مستولات السبل والطريق بطون ايضا على الحوائج لا تشكها اعني افضاله
وافوا الدور كوجع ما يعلو بنفاد كانت كلها حقا كان ذلك لا تشكها خصوصا وانما قلنا ان الطريق بطون
على ذلك لان المشهور في العرف ذلك حتى ان بلغ الى الحقيقتين العرفية او اقل من اللغوية وانما قلنا ان سبيل سبيل
المؤمنين لان كل من عدا الامام يجب عليه اتباع الامام ولا يجوز له مخالفة او انما قلنا ان سبيل المؤمنين هو قوله
فلا تتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما قوله هذا مخدع في مد يد من سبيل المؤمنين صا
لا يثبت الامانة من مجموع امرين احدهما ثبوت وهو نفوذ حكمه على غيره اعني كل من سوا شرفا وجوبه نفيا الكلا
او امر ونواهي الشريعة وهو عدم نفوذ حكمه على غيره عليه شرعا وكل واحد من الوصفين يحتاج الى
اصح اما الاول فلان نفوذ حكمه على كل من عدا انما وجب شرعا لاجل ان شأ الخلق يحلهم على الشريعة المطهرة
الاوامر والنواهي انما يثبت ثبوت الحكم بمجملها فانما يثبت لوجوبه لانه لا يار الا بالتصواب لا يثبت في الايمان
بواقي الكتاب لا يفعل شيئا بل في المشروع ولا يجوز بذلك الا بالجموع بصفته واسطة الى المعاصي على حوزة وانما
الثاني فلان عدم نفوذ حكمه على غيره استغلا للمال بالاسماء العائنة في الدنيا مع عدم العصمة فدامت ان جعله على
التقليد طاعة الشريعة والفضيلة بل هو الواقع في اكثر الاحكام وذلك من اجل بقاء الامانة فثبت ان يكون
ص ٩٢ قوله تعالى ان الذين آمنوا وحيروا الصالحين واخبروا الى ربهم اولئك اصحاب الجنة هم فيها خالدون
مثل القرابين كالاغني والاصحاب الصالحين اسمع هل يسويان مثلا فلا تشكرون هذه تدل على ان الامام
معصوم غير ان نفوذ حصر العائنة في يمين احدهما الذين تصفوا بصفاته احدها الايمان ثابتهما عمل
الصالحات ثابتهما الايمان لا رتبهم والصالحات عام في جميع الصالحات لوجوب احدهما انه جمع على بلام الخبر
وقد ثبت في اصول الفقه انه لا عموم وثابتهما ان قول اصحاب الجنة والاصل في الاطلاق الحقيقة والصالحات بما صدق
على ما لا يحصى من المؤمنين والاشاك غيرهم لوجوب جمع فثبت احدا الاولين وقوله اولئك اصحاب الجنة بغير الصلوة
العام فان الرابطة محدودة فلو انهم اصحاب الجنة والحكم اذا ثبت رتب على الوصف دل على ان الحكم هو الاول
في العلة ان تكون ثابتة وان لا يباخر معلوما عنها فليزم استحقاقهم من علمهم دائما فنقول لا بد في هؤلاء من معصوم
والاولى في حقها الجنة في وقت ما والسالبة المطلقة الكلية تضاد الدائم الموجبة الكلية والضمان لا يجمعان والاولى
مخافة فتكذب الثانية فهم معصومون لان عمل كل الصالحات بوجوب العصمة فالامام اما ان يكون في القسم الاولي
او الثاني والثاني محال لا فاصفة وان من هو اعلى واسم لا يصلح للملأه ولا صلاح الفاسد الامام هذا مصلح
للفاسد فثبت الاول فكون معصوما لا ينافي الاغراض عليه من وجوه الاول ثابتهما على عصمة المجموع من حيث
هو مجموع فان المجموع جازاتهم هم الذين لم يخلو اشي من الطاعات ليس يدل على ان كل واحد واحد كذلك اتقا
ان دلالة ترتيب الحكم على الوصف على العلية دلالة مفهومة ودلالة المفهوم ضعيفة وهذا المطلوب من عظمه منطوق
هم فلا يصلح الاستدلال فيها لظن ان ثبوت الطاعة بين العبد والهيبة التمتع والعصمة مغايلة العبد والملك وهما
لا يمتثلان التفضيل فلا يدل على العصر الرابع ان قوله الذين آمنوا وبان الصالحين واحوالهم مسلمة وقوله السميع السميع
الا على الاصح فليان انضاد الملهة في قوة البرزخية فلا ينافيها الخامس انه ذكره في مغايلة ومن ظاهري ان
على الله كذا اولئك هم متون على ربهم وتقول لا تشكوا ولا الذين كذبوا على ربهم الا لعنة الله على الظالمين الذين

ما يجوز يحتاج
الى العصمة

يَسْتَدِينُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يَتَّبِعُونَ مَا يَدْعُوهُمَ بِالْأَفْوَهِتِ كَافِرُونَ لَا جُرمَ لَهُمْ فِي الْأَفْوَهِتِ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا
 حَصْرَ فِي التَّحْقِيقِ بَيْنَ الْكَافِرِ وَبَيْنَ الْمُعْتَصِمِ فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَأَمَّا بَلَدُكُمْ فَكَانَ الْقَوْلُ بِهِ
 حَاصِرًا وَهُوَ مَنُوعٌ لَا تَأْتِيهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْعَمَلُ عَلَى صِفَةٍ مِنْ وَجْهِهَا الصِّفَةُ وَهَذَا مَعَانِي عَلَى
 صِفَةٍ قَائِمِينَ وَجَدَتْ حَصْرًا بِشَرْطِ فِيهِ الْإِجْمَاعُ وَالْإِذْنَانِ وَعَنْ الثَّانِي أَنَّ الْوَصْفَ ذَلِكَ يَكُونُ فِي ذَلِكَ فَالْمَعْنَى
 التَّعْلِيلُ وَجِبَ التَّعْلِيلُ بِهِ وَهُوَ مَا كَذَلِكَ وَالْإِجْمَاعُ مِنْ الْغَايَةِ هَذَا خَلَفَ عَنْ الثَّانِي أَنَّ مَعَ وَجُودِ الْمَوْضُوعِ
 وَقَوْلُهُ فِيهِ التَّعْلِيلُ بَيْنَ الْمَدْمُ وَالْمَكْمُومَاتِ بِاللَّغْزِ بِلَا يَنْتَفِضِينَ فِي هَذِهِ الصُّوَرَةِ وَعَنْ الرَّابِعِ أَنَّ الْمَدْمُ
 الْكَلْبَةَ بِالْإِجْمَاعِ وَعَنْ الْخَامِسِ أَنَّ تَعْلِيلَهُ ذَكَرَ حَكَمُ الْفَرِيقَيْنِ مَعْلُومًا بِوَصْفَيْنِ عَامِلَيْنِ هُمَا بَعْضُهُمَا لِنَفْسِهِ
 فَدَلَّ عَلَى الْحَصْرِ بِمَا ذَكَرْنَا تَعْلِيلًا فَالْمَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْيُ وَالْأَصْمَى وَالتَّجْعِيلُ الْبَصِيرُ مَثَلُ تَسْوِيَةِ الْأَعْمَى
 وَالْأَعْيُ وَالْأَعْمَى وَهُوَ حَصْرٌ بِالْحَالِ الذَّنْبِ بِحَالَتِهِ فِي الْجُمْلَةِ أَجْزَاءً فِي ذَلِكَ لَا تَهْمُ مَطْلَقًا مَعْنَى الْمَوْضُوعِ بِمَا قِيلَ
 لَا يَصْرُحُ بِهِ إِلَّا فِي هَذِهِ مَقَالَةٍ وَلَوْ جَوَّزَ الْمَوْضُوعُ وَقَوْلُهُ الْمَكْمُومَاتِ التَّعْلِيلُ فِي ذَلِكَ فَالْحَالُ صَحِيحٌ
 الْأَوَّلُونَ عَلَى عَصَمَةِ يَقُولُهُ تَعْلِيلًا وَمَنْ يَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ تَوَلَّيْهِ مَا تَوَلَّيْ أَنْ حَرَّمَ تَرْكَ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ
 شَيْءٌ مَا يَنْتَهِزُمْ وَجَوَّزَ اتِّبَاعَ سَبِيلِهِمْ فِي كُلِّ الْأَشْيَاءِ وَالتَّسْبِيلُ هُوَ أَقْوَالُهُمْ وَأَفْعَالُهُمْ وَتَرْكُهُمْ فَلْيَزَمْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
 كُلَّهُ حَقًّا لَا تَوَلَّيْ يَكُنْ حَقًّا لَمْ يَجِبْ لَهُ عَزْرٌ وَعَلَى اتِّبَاعِهِ وَتَوَلَّيْ عَلَى تَرْكِهَا النَّارُ وَالْعَذَابُ لَا يَنْفَعُ بِالْعَصْمَةِ
 ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَرَكَّ ذَلِكَ فَعُولُ اللَّهِ أَمْرٌ جَمِيعُ الْمُكَفِّينَ النَّبِيِّ وَغَيْرِهِ بِطَاعَتِهِ وَارْتِدَادُ عَدَا النَّبِيِّ بِطَاعَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 مِنْ عَدَا الْإِمَامَ بِطَاعَةِ الْإِمَامِ ثُمَّ جَعَلَ طَاعَةَ الْإِمَامِ مِثْلًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّاعَتِينَ لِقَوْلِهِ عَزْرٌ وَجَبَ الْكَيْفُ
 وَأَكْبَرُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ قَطْعًا وَلِأَنَّ الرِّسَالَ وَصِفَةَ الطَّاعَةِ لَهَا وَاحِدَةٌ وَهَذَا صَبِيحٌ فِي ذَلِكَ
 وَجَوَّزَ عَنْهَا مَا يَجِبُ اتِّبَاعُ الْإِمَامِ عَلَى الْأَمْرِ كَافِرًا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ سَبِيلُ حَقِّهِ أَقْوَالُهُ وَأَفْعَالُهُ وَتَرْكُهُ كُلِّ وَاحِدٍ
 حَقًّا وَلَا يَنْفَعُ بِالْعَصْمَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ صَحِيحٌ فِي هَذِهِ الْأَمْرِ وَاجِبٌ وَجَوَّزَ عَنْ الْإِمَامِ وَمِثْلُهَا الطَّاعَةُ النَّبِيِّ صَلَّي
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَصْلُ فِي فَعْلِهِمْ أَمَّا الْإِمَامُ وَفَعْلُهُ وَتَرْكُهُ وَهُوَ بِإِحْسَانِهِ وَاسْتِجَابَتِهِ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى عَصْمَةِ الْإِمَامِ
 أَوْ تَوَلَّيْ وَاحِدٌ وَصَحِيحٌ فِي حَقِّهِ كَمَا فِي كِتَابِهِ الْعَزِيمِ بِإِذْنِهِ مَخْرُجٌ مِنَ كُلِّ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَلَا يَهْمُ إِلَّا بَعْضُهُ
 الْإِمَامُ وَعَدَمُ خُلُقِ الزَّمَانِ مِنْ إِمَامٍ مَعْصُومٍ وَجِبَ ذَلِكَ لِأَنَّ وَعَدَ اللَّهِ تَعَالَى فِي حُكْمِ الْوَاضِعِ لِأَنَّهُ يَجِبُ فَوْضُوهُ
 لِيُقْبَلَ خَلْفُهُ بِفَتْةٍ مِثْلِهَا الْمَقْدَمَةُ الْأُولَى فَلَا يَنْفَعُ الظُّلُمَاتِ عَامٌ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ مَعْرُوفٌ بِالْأَلَامِ فَيَقْبَلُ
 مَحْتَقُونَ فِي الْأَصُولِ وَأَمَّا الْمَقْدَمَةُ الثَّانِيَةُ فَتَوَقَّفُ عَلَى مَقْدَمِ الْأُولَى أَنَّ الْجَهْلَ ظَلَمٌ وَهُوَ ظَاهِرُ الثَّانِيَةِ الْحُكْمُ بِجَلَالِ
 مَا تَرَى اللَّهُ تَعَالَى ظَلَمٌ وَكَذَا إِذَا لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَكَانَ ظَلَمًا وَكَانَ ظَالِمًا
 عَدَمُ إِصَابَةِ حُكْمِ اللَّهِ فِي الْأَحْكَامِ ظَلَمٌ لِأَنَّهُ جَعَلَ الرَّابِعَةَ التَّحْقِيقَ وَتَجَوُّزَ الْخَطَأِ أَجْزَاءً ظَلَمٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذَا تَحَقَّقَ
 ذَلِكَ فَعُولُ لَوْلَا يَكُنْ الْإِمَامُ مَعْصُومًا لِأَنَّهُ جَعَلَ النَّاسَ عَلَى الْخَطَا وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ طَرِيقٌ إِلَى الْعِلْمِ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْوَقَائِعِ
 الشَّرْعِيَّةِ فَظَاهِرًا لَا يَنْفَضُّ فَلَا يُمْكِنُ الْخُلَاصُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِنَصْبِ إِمَامٍ مَعْصُومٍ فَلَوْلَا نَصْبُ إِمَامٍ مَعْصُومٍ لَزِمَ
 الْوَعْدُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَخِلَافُ الْوَعْدِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ مُعْتَصِمٌ بِإِمَامٍ مَعْصُومٍ بِحَالٍ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ صَحِيحٌ قَوْلُهُ
 تَعَالَى وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَاسْتَسْكُمُوا إِلَهُكُمْ إِنَّهُمْ ظَالِمُونَ فَإِنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِبَيْتِهِ حُكْمٌ وَأُولَاؤُهُ وَنَوَاهِيهِ أَكْبَرُ الْأَشْيَاءِ
 كَانَتْ مَأْلُومَةً بِحُكْمِ الْإِمَامِ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى كَانَ ظَالِمًا لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّحْقِيقِ فِي الْإِيمَانِ الْعَظِيمِ وَهَذَا مَقْدَمٌ مِنْ

والوجه بالتسبيل
بعض الذنوب

فلان

عقابان احدهما ان دفع الخوف واجب عطلا وهو مقدمة مسئلة لان دفع الضرر المظنون واجب للثانية ان دفع
والعمل بفعل غير المعصية لا يستند بالاثرة اليه في الدماء والارواح والافال والاموال وفي المخرج مخوف لان غير المعصية
فيه شيان احدهما انه لا يعلم الحكم في الواحدة فينبغي ان لا يحكم بها الترتيل للنفيد خلافت قوله ومن ثم يحكم بما
الله تعالى في تلك الظالمون ويدخل الاعتراف على قوله تعالى ولا تكونوا الي الذين ظلموا فيحصل الخوف هي
مقدمة وجدا في وجوب الاحتراس فيلزم من وجوب اتباع امثال اوامره ونواهيته وجوب ترك اتباع امثاله
اوامره ونواهيته فيلزم التكليف بالتفحص في هوى ظاهر الاستحالة وهو المطلوب يقال هذا ولورد في القصة لا
نقول بصدق خلافة مع وجوب الامام المعصوم واما مع عدم عصمة الامام فلا يمكن ان يناد هذا الباب **ص**
قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك هم الامن وهم محذوق فنقول كل ذنب ظلم لقوله تعالى
ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه والمراد بالحدود هنا الاوامر والنواهي باجماع الامة وليس المراد الكل بل كل
واحد بانفسه ظلم باجماع الامة وقوله تعالى ولم يلبسوا ايمانهم بظلم قوله بظلم نكر في معرض التخييل فيكون المعنى فيلزم
الا يصد مع ايمانهم منهم ذنب هذا معنى العصمة ولا مشك ان النبي صلى الله عليه واله هاتان المرتبتان لا بداع
للتناس الى الامة اعني محصيل الايمان والثانية في الظلم والذنوب فيكون معصوما والامام فاهم مفسر لان طاعة
مستلزمة لطاعة النبي فيكون داعيا الى المرتبتين فلا بد من تحققها فيه فيكون الامام معصوما **ص** صحيح الايمان و
الهداية بمحصل هاتين المرتبتين كما ذكر في هذه الامة والامام طريق اليها لا شهادته وبه يحصل الامن للمكلف
وغير المعصوم ليس كذلك بالضرورة بل بالخوف من امثال اوامره ونواهيته وخصوصا في اتيه على الاحتياط التام
كالذي لا يفرج فان غير المعصوم يترتب المكلف فيه شيان احدهما الخطا والثانية ثمة للخطا وبغلبة القوة
الشهوية والسبقة فلا بد ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب **ط** قوله تعالى وهذا كتاب يهديكم
والمسقى ذلك هدى الله يهدي به من يشاء من عباده المطاوعة لعل من يرضى بالامام الهداية وهو ظاهر
وطاعة طاعة لعل النبي وكونه فاهما مفاضة الضر المستقيم والعصمة فورداع المخالف الى هذه المشبهة يحصل
من طاعة والامام بها الله تعالى فلا يكون الامام معصوما وهو المطلوب **الاول** قوله تعالى
اذ قالوا اما انزل الله على قلبك من شيء قل من انزلنا كتاب جاء به موسى نورا وهدى للناس ثم قال تعالى وهذا
كتاب تراثنا مبارك مصدق الذي بين يدي ولقد راى القرني ومن حولها وآياتهم يؤمنون بالآخرة يؤمنون
وهم على صلاتهم يفتقون **و** الاستدلال ان القرآن الكريم ناسخ للتوراة والتاسخ اكمل من المنسوخ فيلزم
يكون نور الهدى للناس لفظ التوراة هدى هنا مجازا والمصباح والادلة بحيث يكون بغيره لا يقبل الشك
ثم ان قوله هدى للناس هو عام فاهل كل عصر ثم ثبت كونه هدى للناس فلا بد من ثبوت هدى بالفعل
لان كل موضوع الفقه الموحدة يجب الحكم فيها على ما صدرت عليه عنوان الموضوع بالفعل كونه هدى بالفعل ثبوت
ثبوت هدى بالفعل لا يثبت ان فلانا هدى الامة كونه هدى بالجميع افعاله لان قولنا فلان ضل وطلقة عام
فصل في حكمه بها فان حصل خطا في امره بسبب ان فلانا هدى بالجميع افعاله لان قولنا فلان ضل وطلقة عام
في قوة سائر كل عصر فثبت ان في كل عصر هدى له صفات ان احدها ان له هدى بالجميع افعاله لان قولنا فلان ضل وطلقة عام
علاما لا لا ان فلان هدى بالجميع افعاله لان قولنا فلان ضل وطلقة عام

فقال في فضائل ائمتنا
وامر ونواهيته

واحد منها بل لا يمكن
منه وهو فاش في كل
نحو فيجب ان نذكر في

الذي

في

لما

مجلس القضاء
الاستئنافي
الاول
القدس
القدس

لغولہ ذہن ایزاد واصل و کل عہد معصوم و مجنون

بسم الله الرحمن الرحيم المائدة الثانية من الأدلة الدالة على وجوب عصمة الإمام عليه السلام قوله تعالى
 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءَكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَقُصِّصْ عَلَيْكُمْ آيَاتِهِ فَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ آيَاتِي فَأَصْلَحْ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ وَجاء الاستدلال
 ان هذه الآية عامة في كل عصر والإمام لابد ان يحمل الناس عليها ان امشوا العروا واتبوا افعاله فلا بد ان يكون في
 هذه الصفة فلا بد في كل عصر من امام متصف بهذه الصفة وهو المعصومان قوله فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون
 عام لان التكرار المنفرد للمعصوم هو جواب لقوله تعالى فَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ آيَاتِي فَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ آيَاتِي فَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ آيَاتِي فَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ آيَاتِي
 وقوله تعالى يَوْمَ يَحْشُرُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا مَبْعُودًا
 يَحْذَرُ كَمَا اللَّهُ تَعَالَى تَوَفَّى بِالْبَيِّنَاتِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَنْ ذَكَرْنَاهُ مَعْصُومٌ **ب** قوله تعالى وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
 الصَّالِحَاتِ لَا يَكْفِيُهُمْ نَفْسُهُمْ إِلَّا وَجَّهُوا أَوَّلَهُمْ وَآخِرَهُمْ لِبَيْتٍ وَاحِدٍ لِيُخْبِرَهُمْ عَنْ تِلْكَ الْأُمَّةِ الَّتِي كَانُوا يُكْفَرُونَ
 وبما انهم لم يأتوا من غير هذه الآية فلا بد ان تكون فيه الصالحات لفظ جامع محلي بالآدم فبعبارة المعصوم
 فالإيمان بعمل الصالحات يشتمل على كل ما لا ينافي مع هذه الآية فلا بد ان يكون في هذه الآية ما لا ينافي مع هذه الآية
 لإمام معصوم وهو المطلوب **ج** قوله تعالى وَمَا كُنَّا نَسْتَدِينُكُمْ لَأَهْلَ الْبَيْتِ لَوْ أَنَّ قُلُوبَنَا
 أَفْهَمُوا سُبُوحًا رَبِّنا بِالْحَقِّ وَتَوَدُّوا أَنْ نَكُونَ الْبُخْتِ لَوَدِدْنَا مِثْلَ مَا كُنَّا نَعْمَلُونَ وَجاء الاستدلال ان الهداية لله
 الحق لا يتم الا بالمعصوم فقد ثبت بالمرور هذه الآية فثبت للآدم فيكون الإمام الذي هو هادي معصوما وهو
 المطلوب **د** قوله تعالى وَلَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ فَخُذُوا حِذْرَكُمْ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُمْ وَذَرُوا آيَاتِهِمْ هَلْ يَتَذَكَّرُونَ إِلَّا
 الَّذِينَ يُبَدِّلُونَ يَوْمَ نَبِيٍّ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ لَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلٌ مِنْ رَبِّنا بِالْحَقِّ إِلَى قُلُوبِهِمْ فَأَنْهَوْهُمْ
 وَأَصْلَحُوا عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْكَرُونَ وَجاء الاستدلال ان الله تعالى فصل الكتاب لا حكامه على علم ففي الظن فيلزم ان يكون
 جزئيات احكامه معلومة واما ذلك بقوله هدى وانما يكون بالعلم فاما ان يكون في كل زمان او في زمن واحد لا
 والثاني محتمل لعدم اختصاص لطفه تعالى بنفوس دون قوم فلا بد ان يكون الإمام عالما بذلك ويصدق به في كل الآ
 وهو المعصوم وهو المطلوب **هـ** قوله تعالى يَتَوَدُّ أَنْ يَكُونَ مِنْكُمْ صَاحِبِينَ الشَّرْطُ اذ انما تكون في الحقيقة منفذ
 وصاحب المصداق واما في المثال فيظهر ان كنتم صائفين فتدعون بعلم شرط في صدق النبي عن الله تعالى بالا
 ان يكون خبر عن علم لان الشرح وانما الحكم انما علق بوصف يصلح للعلية دل على العلية فيصدق كل صادق
 في انما عن الله تعالى فانما هو عن علم وينعكس بعكس تفيض كل من ليس بشاؤه من علم فليس ببيان اذا انقرد
 ذلك فنقول الإمام صان في كل انباء عن الله تعالى وكل صان في انباء فانما هو بعلم فيفصح الإمام في انباءه
 الله عز وجل يعلم بفعله حصل عنا مقتضات احدهما ان كل امام يجب فيه صان في كل ما يخبر عن الله تعالى
 الاحكام الشرعية الثانية ان كل امام فهو عالم بكل الاحكام علما لا ظنا اذا ثبت ذلك فنقول انما يحصل الخ
 بها ثلث المعتمدات مع العلم بعصمة الإمام عليه السلام فقد بطل قول من يقول باجتهاد الإمام في الاحكام وقوا
 خطائهم في الاجتهاد بظن صدمه **و** قوله تعالى وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانُ وَذَنْبُهُمْ فَلَوْ بَيِّنَاتٍ لَكُنَّ
 وَالْفُسُوقُ وَالْعِصْيَانُ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ وَجاء الاستدلال بهذه الآية من وجوه الاولى ان هذه الآية فيها
 مراتب حسن مع كل ما يحصل صفته الرشدية لا ينصف بها الرشدية الاولى الايمان المرتبة الثانية ان يكون من بين
 فلو لم يحصل ان يكون لهم علم اليقين عن اليقين واليهما اشار برهم عليه السلام في سؤاليه ربي اني اريد ان يكون لي

فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَلَا تَقَاتِلْهُ لَأَمْنٌ عَلَيْهِمَا إِلَّا مَنَاسِكُهُ فَإِنَّهُ مُتَجَانِبُ الْقَتْلِ وَالْأَسْبَاطِ وَالْأَسْبَاطِ وَالْأَسْبَاطِ
 ثَلَاثَةٌ الشَّكَّةُ أَنْ لَمَّا دَخَلَ الْقَوْمُ الْفَاسِقِينَ أَتَا كُلَّ وَاحِدٍ وَكُلَّ وَاحِدٍ عَلَى الْقَتْلِ وَالْأَسْبَاطِ وَالْأَسْبَاطِ
 حَاصِلُهَا عَلَى الْأَوَّلِ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي فَلَا تَقَاتِلْهُ لَأَمْنٌ عَلَيْهِمَا إِلَّا مَنَاسِكُهُ فَإِنَّهُ مُتَجَانِبُ الْقَتْلِ وَالْأَسْبَاطِ وَالْأَسْبَاطِ
 الرَّابِعَانِ كُلُّ غَيْرٍ مَعصُوفٌ بِالسُّنَنِ بِالْإِمَّاكِ هُوَ ظَاهِرٌ وَجِبَتْ لِعَصْمَةِ هُوَ مَشَاعُ الذَّنْبِ لِقَوْلِهِ بِإِمَّاكِ
 قَوْلُهُ ثَلَاثَةٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْأَسْبَاطِ لَأَنَّ الْقُوَّةَ الشَّهَوَاتِ مِنْ تَحْتِ الْأَوَّلِ
 الشَّهَوَاتِ مِنْ تَحْتِ النَّاسِ جَبْهَتُهَا فَدَحْصِلُ رُجُوحٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ وَذَلِكَ بِوَجِبَتْ لِعَصْمَةِ
 مَعَانِي هَذِهِ الْوُجُوهِ هُمُ الْكُثْرُ الْغَالِبُ عَلَى مَا شَاهِدَهُ وَذَلِكَ بِوَجِبَتْ كِتَابُ الْحَرَمَاتِ عَدَمُ الْإِلْفَاتِ لَا تَشْرَعُ فَلَا
 مِنْ بَلَدٍ وَكُلُّ غَيْرٍ مَعصُوفٌ هَذَا بِالْإِمَّاكِ لَأَنَّ الْقَوْمَ مَعصُوفٌ فَالْوَاقِعُ هُوَ الرَّبُّ لَأَنَّ بَلَدٍ
 مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَالْإِلْفَاتِ مِنْ بَلَدٍ لَأَنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَكُنْ مَعصُوفٌ وَكَتَمَهُ عَدَمُ مَعَانِي غَيْرِهَا فَغَيْرُهَا لَأَنَّ الْقَوْمَ
 أَنْ يَحْكُمَ بِإِمَّاكِ ذَلِكَ مِنْهُ جَبْهَتُ النَّاسِ لَمْ يَطُوعُوا وَلَا نَعَى بِالْمَعصُوفِ لَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَطْلُوبُ بِأَقْوَمِ ثَلَاثَةٍ
 وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ بِأَمْرٍ بِالْعُرُوفِ وَبِتَهْوُونَ عَنْ الْمُنْكَرِ بَعِثُوا وَالصَّالُونَ وَتَوَاتُوا
 الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ وَجِبَتْ لِعَصْمَةِ لَأَنَّ الْإِمَّاكِ
 أَحَدِيهَا أَنْ لَمْ تَعْلَمْ فِي كُلِّ وَاقِعٍ حَكْمًا وَاحِدًا هُوَ الْحَقُّ وَاقِعٌ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَجْزَاءِ الثَّلَاثَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ
 عَامَّةٌ فِي الْأَزْمَانِ وَالْمَكَاتِفِ هُوَ ظَاهِرٌ وَالْمَكَاتِفِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْأَفْعَالِ لَهَا الْأَوَّلُ مِنْ جَبْهَتِ الْعُرُوفِ وَالنَّوْجِ
 مِنْ جَبْهَتِ الْمُنْكَرِ لَكَدَّ بِأَمَّا الصَّلَاةُ وَبِأَمَّا الزَّكَاةُ لَكَدَّ الْأَهْلَامُ هَبْنَاهُ كَدَّ الْجَبْهَةِ بِعَمَّةٍ بِقَوْلِهِ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَ
 رَسُولَهُ الثَّلَاثَةُ أَنْ يَخْتَلِفَ الْأَرْوَاحُ وَفَضْلُ الْقُرْآنِ وَاسْتِهَانَةُ الْجَمْعِ الشَّرِيعَةِ بِقَضَائِهِ خِلَالِ نِظَامِ التَّوَعُّدِ
 فَتَرَى ذَلِكَ فَنَقُولُ الْأَمْرَ تَقْضِيَةً لَا يَزِيدُ مِنْ نَصَبٍ بَعْدَ أَحَدٍ بِالْأَكْلِ وَبِهَا هُمْ وَبِحُلُمِهِمْ عَلَى ذَلِكَ وَالْأَرْوَاحُ وَفَوْقَ
 أَحَدٍ الْأَرْوَاحُ مَا وَفَوْقَ الْمَرْجِ خِلَالِ نِظَامِ التَّوَعُّدِ أَكْلُ وَاحِدٍ بِقَوْلِهِ أَنَّ الْأَرْوَاحُ هُوَ الْمَعْرُوفُ وَبِهَا هُوَ الْمُنْكَرُ
 لِأَنَّ كُلَّ وَاقِعٍ مَحْتَمِلٌ فِيهَا حَكْمٌ وَلَيْسَ كُلُّ الْأَحْكَامِ مَعْلُومًا لِلْأَكْلِ وَجِبَتْ لِعَصْمَةِ مِنْ أَيْ مِنْ لِقَوْلِهِ مَنْ طَابَتْ أَعْيُنُهُ
 وَفَوْقَ الْفَتْحِ خِلَالِ نِظَامِ التَّوَعُّدِ وَفَوْقَ الْفَتْحِ خِلَالِ نِظَامِ التَّوَعُّدِ وَفَوْقَ الْفَتْحِ خِلَالِ نِظَامِ التَّوَعُّدِ
 وَهُوَ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ وَلَا يَدَانِ بِكَوْنِ ذَلِكَ لَأَنَّ تَهْوُونَ عَنْ الْمُنْكَرِ بِقَوْلِهِ لَعْنَةُ الْكَافِرِينَ وَبِهَا هُوَ الْمَعْرُوفُ وَالْأَحْكَامُ
 الْأَمَامُ الْخُرُوجُ مِنْ فَوْقَ الْمَرْجِ خِلَالِ نِظَامِ التَّوَعُّدِ وَلَا يَدَانِ بِكَوْنِ ذَلِكَ لَأَنَّ تَهْوُونَ عَنْ الْمُنْكَرِ بِقَوْلِهِ لَعْنَةُ الْكَافِرِينَ
 بِبَعْضِ الْأَوَاقِفِ بِالْمَعصُوفِ مِنْ بَعْضِ رُجُوحٍ مِنْ ذَلِكَ هُوَ الْأَمَامُ فَظَاهِرٌ الْأَمَامُ مَعصُوفٌ وَبِهَا هُوَ الْمَعْرُوفُ
 زَمَانٌ يَسْبِقُ قَوْلُهُ ثَلَاثَةٌ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَذَكَّرْ بِذُنُوبِهِ نَاكِحًا فَإِنَّهُ يُدْخِلْنَاهُ فِي الْغَنَى وَالْغَنَى بِالْغَنَى
 وَجِبَتْ لِعَصْمَةِ لَأَنَّ نَقُولَ كُلِّ غَيْرٍ مَعصُوفٌ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذِهِ الصِّفَةُ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْأَمَامِ هَذِهِ الصِّفَةُ بِالْقَضَاءِ
 بِبَعْضِ الْأَشْيَاءِ مِنْ غَيْرِهَا مَعصُوفٌ بِالْقَضَاءِ لَأَنَّ الْأَمَامَ مَكُونُ الْبِهَا بِالْقَضَاءِ وَمِنْ هَذِهِ الصِّفَةُ ظَاهِرٌ
 الْقَضَاءِ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْأَمَامِ بِكَوْنِ الْبِهَا بِالْقَضَاءِ وَلَا تَرْكُ الْوَاقِعِ بِالْقَضَاءِ وَلَا تَرْكُ الْوَاقِعِ بِالْقَضَاءِ
 جَبْلَانَهُمْ أَمْرًا وَبِهَا هُوَ الْمَعْرُوفُ وَبِهَا هُوَ الْمَعْرُوفُ وَبِهَا هُوَ الْمَعْرُوفُ وَبِهَا هُوَ الْمَعْرُوفُ
 بِدَلَالَةِ الْأَمْرِ صِفَاتُ أَحَدِيهَا أَنَّ اللَّهَ ثَلَاثَةٌ وَصِفَتُهُمْ بِقَوْلِهِ وَجَبْلَانَهُمْ أَمْرًا وَبِهَا هُوَ الْمَعْرُوفُ
 اللَّهُ تَعَالَى وَبِهَا هُوَ الْمَعْرُوفُ وَبِهَا هُوَ الْمَعْرُوفُ وَبِهَا هُوَ الْمَعْرُوفُ وَبِهَا هُوَ الْمَعْرُوفُ

واسئلها

وذلك لا يخلو

وتم

الايها حكم الله ودايعها لهم بفعلوا انهم هو امام الصلوة وابناء الزكوة والنجاة من كل ما وصفتهم بالعبادة
هو عام في الخبر والصلوة في كل الاوقات وكذا الزكوة والنجاة كلها بكلمة قوله تعالى ان الله لا يظلم شيئا
وتروا ان تلك حسنة تضاعفها وتؤتي من لدننا اجر عظيم اي عظم فوله تعالى ولا تطاولن عن الذين يتحاثون
انفسهم الا به وجب الاسد لان كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك
بالضرورة والا لم يحصل الوثوق بفعله ولا يحصل الظمان والامان بتبعه ولو اذن بفيد هذه الصفات
الذمومة فيكون شعبه سببا في الخوف ودفع الخوف واجب فتركه شيعته واجب في فائدة امانه ونفع لا شيء من
غير المعصوم امام وهو المطلوب اي قوله تعالى انهم يؤمنون ما الايمان من القول وكان الله بما تعملون مجيبا
ها انتم هؤلاء جادلتم عنهم في الجاهل الذين آمنوا فجادل الله عنهم يوم القيامة ام يظنون ان يكون عليهم وكبارا وجه الاسد لان
كل غير معصوم كذلك بالامكان ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة بنفع لا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة
وهو المطلوب اي قوله تعالى واما الذين استكفوا استكبرا فاقعدوا بهم عذابا بالاء ولا يجدون لهم من دون
الله وليا ولا نصيرا وجه الاسد لان يقول كل غير معصوم يمكن ان يكون له هذه الصفات ولا شيء من الامام
لهذه الصفات بالضرورة بنفع لا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة وهو المطلوب اي قوله تعالى يا
ايها الناس قد جاءكم من ربكم واترنا اليكم نورا مبينا وجه الاسد لان هذه اشارة الى الفرق
فيه مثلنا وبجانب فلا بد ان يكون له بين ذلك لعمدة في غير المعصوم فثبت المعصوم بظ
قوله تعالى ما يؤيد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج وجه الاسد لان يقول ان الله تعالى بالقوة وهو
الاجتناب عن جميع الحرما والاخذ بما يؤيد بحال الطاعة واجتناب المعصية فبينا وكل ما عرض في شيء شبهة في حجة
مع اشكال الفرق على الجمل لما اولد مع كون الامام والائتاع الى المراد من التبريل والثاويل غير معصوم وجوب طاعته
علينا حرج عظيم لعدم حصول اليقين بفعله فلا يحصل لنا التوكل والعرج من غير الامام غير معصوم وهو
المعج العظم من غير الامام يستلزم نفي الامام اي قوله تعالى ولكن ربنا لا يظلمكم شيئا ولا يظلمكم ولا يظلمكم
تذكرون وجه الاسد لان نفي الحكم عن اي من غير الامام من غير الامام معصوم فبينا قوله البغير
امام التبريل والنجاة في الاخرة بفعل جميع الظواهر الواجبة والظاهر ما للكل فبينا الامام الامام معصوم
بفعله قوله البغير ويعلم من فعله وتذكره بغيره لعمدة ذلك فيجب نصب ما ما معصوما في كل زمان والا
لكان نافعا غرضه وهو سبحانه الله عن ذلك علوا كبيرا كما قوله تعالى فيما انفضيهم من بينهم لئلا يفسد
وجعلناهم قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظا مما ذكروا به وجه الاسد لان يقول
كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام له هذه الصفات بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام
بالضرورة كتب قوله تعالى يا ايها الرسول لا تحزنك الذين يسارعون في الكفر الى قوله فاحذروا وجه الاسد
ان كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام له هذه الصفات بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام
بالضرورة والمقدمة تلك ظاهرا ان كسج قوله تعالى ومن يرد الله فتنه الى قوله للتحف الابه وجه الاسد
ان يقول كل غير معصوم يمكن ان يكون له هذه الصفات ولا شيء من الامام له هذه الصفات بالضرورة بنفع لا
شيء من غير المعصوم امام بالضرورة كمال قوله تعالى ولو شاء الله لبعثكم امة واحدة الى قوله يخلفون

المطلوب

وكان على من عساه من الامام

يمكن ان

بالامكان ولا يشك من الامام

وجاء الاسد لال انتم في الامم من صبر على الامتحان والفرج بالحق والبرهان
 معصوما انتم في غير مرة فيستجيب او انما عن امام معصوم وايضا امر الله عباده بان يستعملوا الخبر
 بل نقول ان الشبهة لا المعارضة لغير مخالفة لالهم مع امثال النص على الخطاب الامين بفيد لواله في بين
 مثابها النص يجب لا يكون للمخالفين على الله حجة اذا المكلف اذا خوطب بالمشايخ ولم يحصل له ما يفيد
 حتى ظن خلاف الحق لعدم وفوفه على فريضة او فصوله عن محصيل يقين مع عدم ذلك ولا مفتر للمثاب
 قوله لا يمكن ان يكون حجة ظاهرة فلا جلة لك حجب امام معصوم يعلم المشايخ الظاهر الما قبله فينا وبعده المكلف
 ويدهم ذلك عليه هو المطلوب كقول الله تعالى ولا تعبدوا الا الله لا تحبب العقدين وجه الاسد لال ان يقول
 كل امام محبوب لله تعالى بالضرورة فان طاعته مساوية لطاعة الرسول لقوله تعالى واول الامر منكم فكل من
 بطع الامام لم يطع الرسول وكل من طاع الرسول حبه الله لقوله تعالى اطيعوا في محبة الله ولا شيء من العباد
 محبة بالضرورة لان للجماع المحبة باللام يقينا العوضات الله السليبة واجبة كالايجابية فلا شيء من الامام بمقد
 بالضرورة فتقول كل غير معصوم معصوم بالامكان لا شيء من الامام بمقد بالضرورة فتقول كل غير معصوم معصوم بالامكان
 ولا شيء من الامام بمقد بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة وهو المطلوب كقول الله تعالى ولا
 لا يهدى القوم الفاسقين وجه الاسد لال ان يقول كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك لا شيء من الامام
 كذلك بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم امام اما الصغر في فطاهرة واما الكبر في فان الامام هاد بالضرورة
 وكل هاد محب بالضرورة ولا شيء من لم يهد الله بمقد لقوله تعالى ومن يهد الله فلا مضى له ولا اله الا الله
 واللام بعد هوية الوجوب يدل على انحصار المحول في الموضوع فغيره ليس بمقد لال ان يحصل الضر هذا خلف كون
 قوله ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا وجه الاسد لال ان كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة ولا شيء من
 الامام له هذه الصفة بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة وهو المطلوب كقول الله تعالى ولكن اكثر
 يتجاوزون كما غير معصوم يمكن له هذه الصفة ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة لانه انما نصب ليضع هذه
 ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة لانه انما نصب ليضع هذه الصفة ينتج لا شيء من غير المعصوم امام وهو
 كقول الله تعالى يوحى بعضهم الى بعضهم غير ان يقول غرورا كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة ولا شيء
 من الامام له هذه الصفة بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم امام ان قوله تعالى وان تطيعوا الاية وجه
 الاسد لال ان يقول كل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان لا شيء من الامكان له هذه الصفة بالضرورة
 والامكان ترك نصب لطفنا ونصبه ضلالا فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة لال قوله تعالى وان كثيرا
 يتجاوزون يا هؤلاء انهم يتبعون على كل غير معصوم له هذه الصفة بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم له هذه الصفة
 بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة لال قوله
 تعالى ان ربك هو اعلم بالمسلمين كل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة
 بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة كقول الله تعالى الذين يكسبون الاثم سيئون بما كانوا
 يفترون كل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من
 المعصوم امام بالضرورة لال قوله تعالى سيبط الذين اخرجوا من اصفاء الحمد لله وقذاب شديد بما

كذلك

في الامام المعصوم

كانوا يكرهون كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات الضرورية ولا شيء من الامام له هذه الصفات بالضرورة ينتج
من غير المعصوم بامام بالضرورة وهو المطلوب **قوله تعالى انه لا يقبل الظالمون كل غير معصوم له هذه الصفات**
بالامكان ولا شيء من الامام المعصوم له هذه الصفات بالضرورة **قوله تعالى ان يتبعون الا الظن وان**
هم الا يخبرون كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام المعصوم له هذه الصفات بالضرورة ينتج
لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **قوله تعالى لا تقربوا الفواحش الا به** كل غير معصوم يمكن ان يفعل
ذلك كله فعليه فروع هذا المكن لا يكون عاقلا وكل غير معصوم يمكن ان يكون متصفا بفعل هذه وعدم
الفعل ولا شيء من الامام بمقتضى شيء من هذا وعدم الفعل بالضرورة اذا الامام انما نصب ليمنع المكلف من
هذه الواحدة عليها فبما يحصل انصافا بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **قوله**
تعالى واذا قلتم قاعدوا الا به كل الامام له هذه الصفات بالضرورة ولا شيء من الامام غير معصوم يشترط كمالا
معصوما لوجود الموضوع **قوله تعالى فمن اظلم ممن كذب بايات الله** الا به كل غير معصوم يمكن ان يكون
كذلك ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة وهو المطلوب
قوله تعالى فلا تشبهوا هذه في الجوارح مستقيم بها **قوله تعالى انما الاضداد من الاقوال والافعال**
القول بعد هذا والعصمة والامام فابهم فاما لا يتبع عليه السلام فيكون له هذه الصفات التي المراد منها قوله
تعالى ومن كلف موازنة الا به كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات بالضرورة ولا شيء من الامام له هذه
الصفات بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **قوله تعالى انما الاضداد من الاقوال والافعال**
بغاد بالضرورة لا لا نصب لدفع النواهي فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **قوله تعالى انما الاضداد من الاقوال والافعال**
الشيطان كما امرج ابوتكم من الجنة كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام له هذه الصفات
فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **قوله تعالى ان يتبعك منهم لانهن جنتهم** انما الاضداد من الاقوال والافعال
معصوم كذلك بالامكان ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة
قوله تعالى انهم اتخذوا الشياطين اولياء من دون الله يحسدونهم كل غير معصوم يمكن ان يكون
كذلك ولا شيء من المعصوم كذلك بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **قوله تعالى فلا**
تدعوا الفواحش من اظهر منها بطن الا لله واليوم الآخر وان كنتم كافرين ما لا يبر سلطانا وان
تقولوا اقل الله ما لا تعلمون كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام يمكن له هذه
بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **قوله تعالى انما الاضداد من الاقوال والافعال**
بعضها بالاجتهاد المفيد للظن وكل امام يعلم كل جزئيات الاحكام بالضرورة والالكان فابلا في بعضها على الله
لم يعلم فدخل تحت لزم فلا يجوز ان يباح هو محل بغايد الامام ولا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة
قوله تعالى ان لا تعلموا على الظالمين كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام له هذه
الصفات بالضرورة فلا شيء من غير الامام بمعصوم بالضرورة **قوله تعالى اذا الدركوا فيها جميعا** انما
اولهم لا يقر بانهم ربنا هؤلاء الا به كل غير معصوم له هذه الصفات بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفات
بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **قوله تعالى انما الاضداد من الاقوال والافعال**

قالوا

قالوا ربنا هو لاء اضلونا ولا تشك في ان المفلدين ائمة بل لا يشبهه اوجب اعتقاده لصلابة القلب لكل فیه
 معصو يجهل في ذلك فلا بد وان يكون امام معصوما حتى يحصل اليقين بمن يقبل قوله ويعمل به فاما
 قوله تعالى فمن اظلم ممن افترى على الله كذبا كل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان لا شيء من الامام له هذه
 الصفة بالضرورة ينتج لاشيء من غير المعصوم امام فثبت قوله تعالى ولا يذنبون الجنة حتى يبلغ الجاهن ستم
 الخياط وكذلك من غير المعصوم يمكن له ذلك ولا شيء من الامام له ذلك بالضرورة ينتج لاشيء
 من غير المعصوم امام بالضرورة ينتج قوله تعالى فان ربنا لا نجعلنا مع القوم الظالمين وجبالا سندا لا
 ان كل ما موثاقع للامام في اقواله وافعاله وثروكه لا ينبغي ان يجعل في الاخر بالضرورة وينبغي ان يجعل في
 الظالم هذه الآية فان يكون الامام ظالما بالضرورة وكل غير معصوم هو ظالم بالامكان فالامام ليس غير معصوم
 الموضوع موجود فالامام معصوم قل قوله تعالى ولا نقبض في الارض تبدا ضلحا كل غير معصوم له
 هذه الصفة بالامكان لا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة
 قوله تعالى ولا تقعدوا بكل صراط تؤعدون الآية كل غير معصوم كذلك بالامكان لا شيء من الامام كذلك
 ضرورة فلا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة فثبت قوله تعالى وان اهل القرية امنوا واتوا لفتحنا
 عليهم بركات من السماء والارض لتقوى لائم الامام معصوم تقدم نظيره غير ضرورة والمعصوم ليس
 فعل المكلفين بل من فعل الله تعالى بفعل طاعة المعصوم وما جعله الا الله تعالى ولا يمكن التوبة من فعله
 ولا من العلم به فالولم يفعل الله تعالى ما جعله معصوما وينصبه من علمه ان كان ينبغي نصبه على ذلك
 من منزلة العبد كان نافضا الغرض تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فمن قوله تعالى واخذنا الذين
 ظلموا بعذاب بئس بما كانوا يفعلون كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة لا شيء من الامام يمكن له
 ذلك بالضرورة لان الامام انما نصب لرفع ذلك فلو امك منه ذلك لم يامن المكلف من امثال امة خصوله
 في ذلك فلا يخرج من فعله لذلك ولا بد ان لا يعدم فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة انتج قوله تعالى
 ومن يضلل الله فلا هادي له وجه الاستدلال بثبوت علم مقدم المقدمة الاولى ان عدم العاقل لعد
 على عدم العلة هي علة عدم المقدمة الثانية ان الوهم هو سبب لضلالاته والذم به بياض العقل في
 كثير من المقدمات وغلبة الشهوات وسببها البعد لقوة الشهوات فحقا والله تعالى العقل للمكلف بحيث
 يمكن المكلف قضا الوهم الباطلة ومقتضى الشهوات والقوى الغضبية فذكرها في كثير من الناس بغير عقله
 ويذكر لها اكثر واعظم واذا قاسنا الطبع لقوى الشهوة والغضبية والوهمية المخرج لها على القوة العقلية
 الاربعة القوة العقلية وجدنا الاول اكثر من الثاني باضعا مضاعفة وكل ذلك سبب عدم العصمة فالولم
 يوجد رئيس معصوم بوجع الطبع لقوى الشهوة وبه يلزم كل مكلف في كل وقت بالتقوى لزم الضلال للمقدمة
 الثالثة ان هادى نكرة دخل تحتها فليزوم عمومها فينتج في كل هادى المقدمة الرابعة قوله بضلل نكرة في موضع
 اثبات فلا يعم فليزوم استغناء ان اضل مطلقا لم يكن له هادى لانه لا يثبت ولا امام ولا غير المقدمة الخامسة قد
 بينا ان المعصوم من فعله تعالى هو سبب كونه طريق الصواب والصحة فالولم يوجد الله تعالى كان الله تعالى
 سببا لعد المعصوم وعد المعصوم هو سبب لضلالاته فليزوم ان يكون الله تعالى سببا للضلالات لانه تعالى

معصوم

نقد من ذلك ذلك كذا في الأصل الثاني في ذلك القول لو لم يكن المعصوم موجودا في كل زمان وعصر
لا ينافي ذلك من لازم ضلال المكلفين فيحقق علمه ضلالهم ويكونوا مضلوا لله تعالى فيلزم ان يكون لهم ما ينافي
استغفارهم في البعث وما في المعصومين بل ان لا يكون غير المعصوم انما اقتضى اما في المعصوم وهو المطلوب
نظرا لعدم عصمة الامام ملزم للجموع كل ما هو ملزم للجموع فيكونوا ملزومين لعصمة الامام مع بيان الملازمة فلا
قد يتنازع الدليل المتقدم انه من غير الزمان من المعصوم بحيث لم يكن معصوما أصلا لزم صدق نسب من كل واحد
المكلفين فيكون خلافا لما ضل الله تعالى فقال الله من ذلك علوا كبيرا ومن ضل الله لم يهد الله له صيدا لا شيء من
ضاده لما تقدم من عموم قوله من ضل الله فكل ذلك لكان في ضلوه والوجوب البرهني في ضلوه انما هو
فقد صدقنا في الكذب فكذب اوجب البرهني فلا يهدى بالنتيجة ولا امام يهدى في مقتضى فائدة البعث وفائدة
نصب الامام وهذا مع انما استحال ان يكون الامام في كل زمان وعصر كذا في المعصوم في الامام مطلقا ونفي
الامام مطلقا لا يجوز في المعصوم لا يجوز انما الملازمة فلا تافد فينا فيما تقدم ان نفي المعصوم ينافي اصله
فلا يمكن جعله ثباتا لم يوجد من جعله ثباتا أصلا ثبت المعصوم والمطلوب ان وجد الله تعالى في ضلوه
فيقتضي ضل كل ضل لما تقدم من عموم قوله من ضل الله من ضل في زمان من لازم منه بل يقتضي عندهما لان لم يذكره ورد
عليه في كل ذكره وعلمها في العموم فتعم في الزمان والاشخاص في روافد استحالته اللازم فلا يتبين من وجوب
نصب الامام اما عندنا فعندنا عندنا الاستدلال بالجملة فقد تقدم البرهان على استحالة ضلوه
تعالى هو الذي بعث في الامم من رسلهم الا بوجوب الاستدلال ان المراد من بعث الرسل التبليغ والبيان في قوله
بناؤا عليه لم يأت به فيكم بنظر الظاهر بامثال الادوار الترتيبية والتواهي التمهيدية والحكمة الخلفية بحيث لا يخل
بواجب لا يفعل فيجاء به في كمال الباطن من الاخلاق الذميمة وتكمل قواهم النظرية بالعلم لان بوصولهم الى العقل
المستفاد فان امتنع من بعضهم ذلك فالامتناع من المكلف انما من عدم استعداده او من تفرطه اما ما خرج
فصل الوجوب اننا انما نعلم كل ما لا يمكن المكلف من علمه بكماله كل ما هو مكلف فامتناع عنه الامام
فانهم مقام النبي ونايبه في ذلك كذا فلا بد ان يكون في هذه الصفات كل ما يحتمل ان يؤثر في غير ذلك وذلك
هو المعصوم لا لا في عصمة الا ذلك مستطاع قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا بالحقوا الله والرسول
يؤمنوا اما انكم وانتم تعلمون كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام له هذه الصفات باثبات
فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة صحيح قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وهم واتف فيهم وما كان الله
ليعذبهم وهم يستغفرون وجب الاستدلال من وجوه احدها ان ضلوا في مقتضى فهم والنتيجة فيهم كرامة للجنة عليهم
فيكون النجاة من الله كلام الله وقال تعالى ان اكرمكم عند الله اتقوا فكون النبي في كل الامم وكل
الامم معصومون الا في من المعصوم معصوم فيكون النبي معصوما والامام فاهم مقام النبي لان طاعة من
طاعه كل يشهد بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم سوره
الطاعين وهذا في طاعة الله واطيعوا الرسول واولي الامر طاعة النبي واولي الامر طاعة
طاعة الله تعالى ثم عطف اولي الامر على الرسول وجعل طاعة اولي الامر في طاعة النبي ان يكون للامام هذه الكرامة التي
عليه السلام والالزام في بعض الامم بالاطفال في مسائل النبي دون بعض من غيرهم وهو ما يطلق

كان

هذا هو المقام الذي لا ينفك عنه في الدنيا والآخرة وهو المقام الذي لا ينفك عنه في الدنيا والآخرة وهو المقام الذي لا ينفك عنه في الدنيا والآخرة

في الدنيا والآخرة

كان لا إمام هذا الموضع وفيه العذاب أيام الامام في امته فيكون اكرم من كل امته عند الله تعالى فيكون الله
 الكل به التمام المطلق ولا يتحقق ذلك الا بالعصمة وثانها ان الذنب موجب للعذاب وجود النبي في امته على
 لا سقاط لانه من الاستغفار كما ذكر الله تعالى في اسقاطه والاستغفار موجب لان التوبة موجبة لاسقاط
 العذاب كما بين في علم الكلام فكذلك ما به وجود الامام من الوجود الحق فيكون وجود الامام من الوجود
 النبي فيهم ان يكون وجود الامام فيهم مسقطا للتعذيب فيسقط من الامام وجود الذنب كونه بالبدن
 ثانيا قوله تعالى وانت فيهم ليس المراد مجرد الوجود في عصرهم لتحق ذلك في حق الكفار بل المراد وانت فيهم مظان
 الارواح التي هم منابعون لك في الفعل والترك محبتون بكل حاجة من احوال الاطفال في نظامها والبالغة ولا
 ينقصون بامورهم وويلون اليه في كل امورهم ويحكمونهم مطلقا فانفع التعذيب لاسقاط الصدور
 منه تعالى بغير ذنب لما تقرر في علم الكلام فالنبي في الامام من النبي في جميع ماعدل الواسطة لان النبي
 من غير الله تعالى لا يبرأ اسطر اخذ من البشر والامام من غير الله تعالى بواسطة النبي فهو سبيل البشر فيكون معصوما
 ورايها ان الناس ينقسمون بالاعتناء بالانسان خمسة الاول ما النبي فيهم وهم الذين باخذون حكمهم كلها عن النبي صلى
 الله عليه واله ويرضون بحكمه ويسمون النبي في كل امورهم ولا يعصوا شيئا من امرهم به ولا فيما لها ايقان ان بها وان يعقل
 مع حفظ الاصول وهم يستغفرون ما يسيرون في نوبة صبيحة الفاتك ما يتساون بعض من يملون البعض لا يستغفرون
 الرابع ان يملوا كل الفرع ولا يستغفرون الخامس المخالفون للابان والاولان لا يعتد بها الله والاخر محمل
 والثالث والرابع ان حصل عفو من الله تعالى لكره الامام وجوده الذي لا ينشأه اما ابتداء او بشاعة النبي او
 احدا لا يمتنع مصداها الكرم لقوله تعالى من ذا الذنب كسفت عنده الا ياذنير وقوله تعالى ولا تستغفون الا
 لمن ارتكب فالكلمة في قوله تعالى والاخذ بواحد ما يستحقون على ذنوبهم ثم ادخلوا الجنة بعد ذلك بسبب ما لهم لا
 كل مؤمن يجب الجنة بايمانه لكن يعذب المؤمن المستحق للعذاب قبل ان يدخل الجنة لخبرنا الامام عليه السلام
 النبي وحصلوا الفاتكة في المراتب كلها فلا يبدون يكون معصوما حتى يتم الغاية به ولا عرض بان هذه القضية شخصية
 فلا يمتنع حكمها الا في هذه وضعت ما يوانه تعالى على النبي صلى الله عليه واله ما يطربون النبي صلى الله عليه واله على احد
 كونه عليه السلام فيهم واستغفارهم فلا يدخل الامام فيهم وبان هذه الآية تدل على نفوذ طوبىكم لانه تعالى نفذ
 العذاب يكون النبي عليه السلام واستغفارهم فلا حاجة الى الامام وبان قوله تعالى وما كان الله ليحمدنهم بعد ذلك
 تعالى واذا قالوا اللهم ان كان هذا هو التوحيدين عندك فامطر علينا حجارة من السماء او فاجنابنا عذابا ليوم
 الله تعالى على نبيه بنفي تعذيبهم بما ذكر وحيت هو عليه السلام في البلد الذي هم فيه لان الله تعالى لما كان ينزل
 العذاب على الامم السالفة كان يامر من كان بينهم من الانبياء بالفرج من ذلك البلد والحالة التي هم بها كانت في
 فاكرا ما الحمد عليه السلام ينزل عليهم فالضمير في قوله وانت فيهم عابدا الى الكفار الذين تقدم قولهم امطرونا
 والجواب عن الاول مسلم انها شخصية ولم تنفس على النبي الامام بل على النبي لما احدثت الغاية في بعث النبي عليه السلام مع
 الغاية للامام في معظم اجزائها وهو نفع ذلك في الايمان بل لا يتم غاية البعثة الا بنبط الامام وكانت الغاية
 من البعثة والامام وهو المشرك لان الامم لا يسمون في كل من حصلت له الغاية منه وجب في العصمة وشاؤكم فيما ذكر
 من التكبر والتعظيم والاقامة مقامه منه يظهر الجواب عن الثاني فان نفي التعذيب مع وجوده عليه السلام فيهم اما

اعلموا انكم من جهة سبغاد الخاق طاعنا والاشغال والامر ونواهيكم كما فرقنا في الاشارة الى الامام على كل واحد
التقدم بين غيره لان طاعته مطلوب على طاعته التي لا تحتاج الى اشارة في الغيب فيها والتقدم من غير
بعد منا يحتاج طاعته الى الامام تحتاج اكثر واجتنبوا قول لما بيننا مساواة الامام للنجي في اكثر
المطلوب منه وهو هذه التعاليم والامر بنوم مقام مع عدمه لم يحجج الفكر بل ذكر التبع كان عنه وعن الشا
بانه يستلزم في الحاجة الى الامام في حال وجود النبي عليه السلام اما بعد وفاته عليه السلام فيحتاج الى الامام لانه
هو الفهم في اللغة عام لكل الانسان والاشغال من لانه مثله فقام الفضل والبر والكرم لا يخصص عنه لانه
بانه دوننا من ولا يفاضل عترو من عصر وعن الرابع يمنع عودا نصير الى الكثرة الغالبة لانه عليه السلام خارج
عنهم وانهما البلد على خلاف الاصل كما تفرق في الاصول وان سلمنا لم يقدح في مطلوبنا بل هو ادل حاجة مطلوبة
اولا بالحكم من قولكم لانه تعالى اذا منع العذاب عن الكفار بسبب جود النبي صلى الله عليه واله فبلدهم والمؤمنون
الذين هم الضحايا ان لا يذلل لان النبي عليه السلام فيهم حقيقة وفي بلدهم فبشارك الامام في هذا الحكم كما
اتاه في الغاية المطلوبة ونقول بالجملة كما دل على عصمة النبي عليه السلام دل على عصمة الامام من غير فرق
فمثل قوله تعالى ان الله لا يحب الخائنين كل غير معصوم ممكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام كذا
بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بالامام بالضرورة فمثل قوله تعالى هو الذي ارسل رسوله بالهدى
وبين الحق والظهور على الدين كله وكوثر الشركون وجعل الاسدلال لانه تعالى حكيم وحده وسعت كل شيء
عليه ما بينا في الحكمة ونفضل الغرض في الحكمة واما ان تقرر ذلك فنقول ان رسول الله بالهدى بين الحق والظهور
هو باعلامهم وبلغ الامور والتواهي والارشاد وما يحمل وما يجرى على المكلفين ويجعلهم عليه ربيع من بجانبه
فلا بد ان يكلفهم الله تعالى بانواع النجى وقبول الامر ونواهي الحكمة والرحمة فقتضيا ان نصب عليه النبي يفعل
كفعله ويغوم مقامه فيما ذكرناه من الله تعالى والامر من الغرض من بعثة النبي لان رحمة لا تختص باهل عصر
دون عصر فان لم يكن ذلك لنا بمعصوم ما جاز من صدق الغاية وازا جاز المكلف ذلك لم يحصل الظاهر
بانه جازم بالهدى بين الحق ولا يحصل اليقين بقوله لان كلنا امكن ان نقض لم يكن الاعتقاد جازما فلا
العلم وهو نفضل الغرض هو على الله تعالى في حق مثل قوله تعالى انا انزلنا الكتاب بالحق ليحكم بين الناس في
اذا لا الله ولا تكن الخائنين خصما وجعل الاسدلال لان دعوى الامام فيهم مقام النبي في ذلك فاوله يكون معصوما
لم يحصل المكلفين الايمان عليه لان قوله لا يظن والظن لا يفي من الحق شيئا ولم يحصل الغرض بل
نجا ان يحصل من صدق الغرض مما ذكر الله تعالى وهو الحكم بين الناس كما اراد الله وهو محال على الحكم فيكون
معصوما وهو المطلوب فمثل قوله تعالى ان هذا القرآن فهدى به الى الحق في قوم وجعل الاسدلال لانه تعالى
اراد من المكلفين الطريقة التي هي قوم وهي الصواب الذي لا يحصل فيه ولا يعلم ذلك لا يتوقف النبي عليه السلام
او من يقوم مقامه في المعصوم لا يحصل من ذلك فيجب ان يكون الغاية مقام النبي عليه السلام معصوما
الامام وهو المطلوب فمثل قوله تعالى فبشر عبادي الذين يسمعونوا القول فيتبعون احسنه اولئك الذين
مد لهم الله واولئك هم الصالحون والابواب جاز الاسدلال لان كثير من الناس الذين والافراد في جملة وقد خالف
الادوية لاحسن منها اخلافا عظيما وليس في بلدهم من الجهد بل اوله من العكس بالجمع بين الكل في التركيب

منع

يجاوزه

الغاية

المعقاب فلا بد من شخص يفيد قوله اليقين في كل زمان بحيث ياخذون هذه الزمان من قوله ولا يفيد
اليقين الا قول المعصوم فيجب ثبوت المعصوم **مقط** قال تعالى **وَاللّٰهُ لَظَالِمٌ لِّلْمُتَّقِينَ** من انفس الملائكة يستحقون
الانصاف وما امر الله بنصرهم فيقول كل غير معصوم بالفعل ظالم وكل ظالم الا فاصره بالنفس لم يكن كونه كل غير
معصوم فاصره بالنفس لم يكن كونه كل امام له فاصره بالنفس لم يكن كونه كل غير معصوم ليس بامام بالضرورة
ح قال الله تعالى **قَالَ الَّذِينَ هَاجَرُوا وَآخَرُوا مِن دِينِهِمْ لَا يَرِيحُ الْوَجْهُنَّ وَلَا يُجَارِئُهمْ وَلَا يَنْصُرُهُمْ وَلَا يُمْسِكُ لَهُمْ**
وَعَلَىٰ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُمَا جَمَاعٌ مِنَ الَّذِينَ هَاجَرُوا فِي دِينِهِمْ وَلَهُمْ فِيهَا زُجَّاجٌ وفيما في كفارة او بغاة او خواجه او
على غير ذلك لاجتماع المسلمين الامام فامام مقام النبي عليها السلام في ذلك فيقطع وقت التكليف بالجهاد
القتال والقتل من الطرفين فيحقق مع تحقيق الجراء المذكور ونعرض لانسان لنفسه للقتل ومثله غيره لا يجوز
ان يكون يجوز نظره وامره والالوه في العالم فيثبت ذلك فيسلم ثبوت الامام وان لم يكن معصوماً لا يحصل
الغرض من التكليف بذلك لان قول غير المعصوم يجهل التصوات والخطا فمن جرح احدهما ترجح من غير مرجح ولا
يكفي الظن هنا ولا يجوز ان يرض نفسه وغيره للقتل الا من يفيد قوله اليقين وهو المعصوم فلا بد في العمل بهذه
الاية من المعصوم وتطمينها لا يجوز ثبوت المعصوم **ح** قوله تعالى **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَ مِنْ نَفْسِي**
وَاحِدَةً وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ فِيهِمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَهُوَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَمَنْ هَاجَرَ
مِّنْهُمَا بَعِثْنَا الْآخَرَ مِن بَيْنِنَا وَلَا يَحْمِلُ الْآخِرُ أَوَّلَهُ وَلَا يَحْمِلُ الْأَوَّلُ آخِرَهُ وَلَا يَحْمِلُ الْآخِرُ أَوَّلَهُ وَلَا يَحْمِلُ الْأَوَّلُ آخِرَهُ
المحصل لليقين وذلك لا يحصل الا من معصوم يفيد اليقين وهو يعلم بالاحكام بفنائها في كل زمان فيجب
ثبوت المعصوم في كل زمان والنبي محمد صلى الله عليه وآله خاتم النبيين والائمة بعده فثبت الامام المعصوم وهو
ح قوله تعالى **وَمِنْ بَعْضِ آيَاتِ رَبِّكَ أَن يَبْعَثَ فِي دِينِكُمْ رَسُولًا مِن دُونِهِ يُبَيِّنُ لَكُمُ الْآيَاتِ الَّتِي بَدَأَ فِيكُمْ وَيُنذِرُ لَكُمْ**
أَن تَكُونَ مِمَّنْ يَلْعَنُ السَّامِعُونَ وَقَدْ تَابَ لَكُمْ رَبُّكُمْ وَمَنْ يَلْعَنُ السَّامِعُونَ وَقَدْ تَابَ لَكُمْ رَبُّكُمْ وَمَنْ يَلْعَنُ السَّامِعُونَ وَقَدْ تَابَ لَكُمْ رَبُّكُمْ
ان نقول بغير المعصوم يمكن ان يودي الى هذه الاشياء وشعبة الامام لا تؤدي الى شيء من هذه الاشياء بالضرورة
والا لزم احدا مورثة اما انقص الغرض من نصب الامام او فحاشا الامام او فيجب التكليف بشعبته والكل حال الامام
فان الله تعالى ان لا يكلف المكلفين بامثال شيء من احواله ولا نواهي فيلزم الاول وهو ظاهر او يلزم بامثالها
في الكل وهو غير معصوم فيمكن ان يامر بالفحش وسفك دما من لا يستحق كما شهده وعلم من حكم غير المعصومين
واذ غاياتهم الامانة وتكليف الله تعالى المكلف باتباع مثل هذا ويمكن ان يكون امره بمعصية الله تعالى وثقله
او سفكه من حرم الله تعالى ويجب لاحترامهم الضرر المظنون وهذا ينافي في الثبوت فيكون قد امر الله تعالى بـ
الثبوت وبما ينافي في الثبوت وهذا فيجب لانه تكليف بما لا يطاق لانه جمع بين التضاد فيلزم الارادة الثانية وان كانت
تكليف باتباع ما يعلم صوابه لا ما لا يعلم صوابه لا يحصل الثبوت فيلزم افحام الامام لانه اذا قال للمكلف اتبعني بقوله
لا تتبعك حتى اعرف صواب فعلك وامرك والى الاعلى لا طريق الى علمه فكثير من الاحكام الا من قولك لو فوج الامام
في الفرائض والسنن فيلزم التدقيق في قطع الامام وبغيره وهو محجج **ح** قوله تعالى **يُذَكِّرُ الَّذِينَ لَمْ يَتَذَكَّرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا**
الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ يَتُوبُونَ إِلَيْكُمْ إِنَّكُمْ تُرْجَعُونَ إِلَيْكُمْ وجعل الاسناد لا يري الله تعالى هنا مفاد من احدها ان الله تعالى
بكل معاروم والثانية ان الله تعالى حكمه وانقر ذلك فنقول هنا مفاد الاول جعل ما ليس بسبب سبب اعطى لا يصدق
من الحكم الثانية ما يفيد الظن لا يمكن ان يجعل سبب العلم الا لكان قد جعل ما ليس بسبب سبب الثانية اذا اراد
الله تعالى شيئا وكان ذلك الشيء موقفا على استبانته تعالى فان لم يوجد هناك كان ناقضا لغرضه وهو على الحكم

الجزء

فان كان

فذلك

قوله تعالى انما جعل الامام منكم من الله تعالى
قوله تعالى انما جعل الامام منكم من الله تعالى
قوله تعالى انما جعل الامام منكم من الله تعالى

بحال قطعاً اذا نظر في ذلك فاعلم ان النبيين انما يكون بالعلم وهو ما نحن بصدده كسيرة في الشريعة اكثر من غيره
الافران وظواهره ويجعلون السنن وظواهرها لا يحصل العلم منها فان لم يجعل الله تعالى طريقاً الى العلم الكسيرة فيها فان جعلها
سبباً للعلم لزم احداً لا يرتب اما علمه علمه تعالى بانه لا يصلح للسببية وهو باطل بالمقدمة الاولى التي فرضها الله تعالى من
انه حكمهم والعلم ليس بحال لك من دون لم يجعل سبباً موضحاً فذلك استحال للمقدمة الثالثة فلا بد من سبب آخر ثم يقول
امر بطاعة الرسول واولاده لا يوجب علمهم من الرسول يحصل لاصل من حرمانه فيكون في غير زمانه يحصل من
امر في الامر اذ لم يجعل سبباً غيرهما الثابتا وفول غير المعصوم فعلة لا يحصل منها العلم فلو كان النبي والامام غير معصومين
او احدهما غير معصومين لزم احداً لا يرتب ما جعل ما ليس بسبباً او عدم جعل سبباً لهما فذلك استحال فيجب ان يكون لهما
معصوماً وهو المطلوب **الحل** ان الامام مفقود الحدود والاحكام العامة كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر منوط
بقوله واولاده ولا يجوز مخالفتها وكل من كان كذلك فهو يجب ان يكون معصوماً اما الصغر في فاجماعنا ولا مخالفاً
جعلها مفقودة بغير رئيس غائب اما في مخالفتها امور كلية تتعلق بها الدماء وادارتها وانظام الدعوة والكل
على الاحباط التام لا يجوز ان يجعل غير المعصوم فانه قد شوه خطب غير المعصوم فيها واولادها منه على غير سن الشرع
ثم المكلف بهذا نفسه للجهل والفتل ان لم يتيقن الثواب في ضلته حصل له خوف فلا يجوز له الامداد فيبطل ذلك كله ولا
نظام النوع على الوجه الاكابر وعلى سنن الشرع لا يحصل من غير المعصوم غالباً بل حصوله من غير المعصوم محال فيجب
ان يكون الامام معصوماً وهو المطلوب **الحل** لو لم يجب ان يكون الامام معصوماً لم يجب الامام والنتيجة باطل
فالقدم مثله بينا الملازمة انه انما يجب الامام لان الامام معصوم فيكون علمه الخطا فلو كان الامام غير معصوم
لجاز عليه الخطاء فاذا لم يكن الامام معصوماً جازوا الخطا والتكليف مع عدم عصمة المكلف من الامام كما في الامام بنفسه
فلا يجب له في الالزام الترجيح من غير مرجح **الحق** لو لم يجب ان يكون الامام معصوماً لا مشع نصب الامام والنتيجة
باطل فالقدم مثله بينا الملازمة انه اذا كان جواز خطاء المكلف على نفسه فيجب نصب الامام فقد عصمة الامام
امتناع محكمه امتناع احتجاجاً عنه لخواطئه وادارة الدماء منه لا منه زائداً في الاقدار فلو لم يجب ان يكون الامام
معصوماً لوجب عدم نصبه في شرع الامر بما مثلاً وادارة مطلقاً فيجتمع الضدان فيخرج الامام عن قابضه **الحق**
قوله تعالى انا انزلنا الكتاب بالحق بشيراً ونذيراً لا لتال عن اصحاب الجحيم قول وجبر الاسد لال جميع ما جاء به النبي
صلى الله عليه واله هو حق ولا يوصل الى الحق الا العلم لقوله تعالى ان الظن لا يغني عن الحق شيئا وفول غير المعصوم لا
يهدي العلم بل الظن دلالة الظاهر لا يفيده الا الظن فلو لم يكن الامام معصوماً لم يكن لنا طريق الى الوصول الى ما جاء به
النبي صلى الله عليه واله وهو نافي فابداً **الحق** الامام ما فهم مقام النبي صلى الله عليه واله وخطبته والغاية الى ان
النبي بعد ان حصل من الامام فلو لم يكن الامام بالحق ويكون بشيراً ونذيراً عن النبي كما ان
النبي بشير ونذير عن الله تعالى فكما ان النبي صلى الله عليه واله عليه جميع ما يقول وادبره ونهي عنه فكذا الامام
غير المعصوم ليس كذلك فبطل ان يكون الامام غير معصوم بالضرورة **الحق** قال الله تعالى ولين اشيعن اموراً
بما لا يدرك من العلم ما لا يدرك من قوة ولا يقصر جبر الاسد لال يقول هذه في نفسه بشرطها
نقص فانهما في نفسه ما ظن ان يتبع هواهم من بعد ما جاءك من العلم لم يكن لك من الله من ولم لا نصيب لكن انما
يجب لانك من الله ولتأول نصيب لولا لا تنقص فابداً البشيرة هذا يعني وادبره في حق الامام لان علمه في القوة والنصيب

المطلوب **فإن قال الله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين** لا بد وجه الاستدلال أنه حرم
اتباع الشيطان بنهي عنه ثم علل النهي بأنه يأم بالسوء والفحش وان تقولوا على الله ما لا تعلمون فيجب على المكلف
الاستمرار بمقتضى ما علم من ذلك من أن ذلك مطلقا لوجود العلة وعدم طاعته واتباعه وغير المعصوم يمكن أن يأم بذلك
والتمكن من ذلك بطريقين ولا ترجح وان فرضنا حصول العلم به بل أن فرض ظن فيمكن عند المكلف
أن يطابق بين وجهين فيحصل المكلف من اتباعه خوف ودفع الضرر واجب لما تقدم في الكلام من أن يجوز اتباع
مقتضى قاعدة الإمام لأن اتباعه مخفى فهو قول على الله بما لا يعلمون لأن الظن يستلزم الاحتياط في حق العلم
لا يحملة وثباته في الأوامر يدل على ثباته في المأمورات قال في الله عنه فيكون اتباعه مستلزما للنهي عن سائر الأوامر
فومر عنه فيكون اتباعه من طاعته فلا يلزم تكليفه بالاطاعة وإن اتبعه عن إمام فاقصده فيجب عليه
نصبه بالمعنى الذي يبرهن من الإمام وهو أن يكون واجبا لاتباعه ويجوز عصبيا ويكون طاعته مستلزمة لطاعة النبي عليه
السلام فوجب لاتباعه وهذا كله صحيح فصح كيف يجوز أن يخالف الله تعالى في المكلف شيئا من داعيه ومن يأم بأمر
والفحش والغلل على الله تعالى لا يعلم ثم يوجب عليه الأمر من ذلك ولا ينصب فاما ما في عن ذلك فيكون أمر هذا
الإمام فذلك على الله بطاعته ويعلم المكلف أن هذا الإمام لا يخطئ بحيث يكون أمره بمثل ما ينزل في رحمة الله ورافقه
لمكلفين وقد نطق القرآن بأن ينفذ في رحمة عدة مواضع العظمى صدق الله العظيم وإنما يحصل العلم من المعصوم
نصب الإمام المعصوم وهو مطلوب بنا فإما عدم عصمة الإمام مستلزم للتحقق وكما هو مستلزم للحال فهو غير
عصمة الإمام صح أما الملازمة فلا إذا أمر الإمام فامثال المكلف أمره ونهي فقول على الله بما لا يعلم لأنه إذا كان الإمام
غير معصوم لم يقد قوله العلم لأنه لو كلف العلم بقول غير المعصوم هو أن أفاد الظن فكلية بالحال ^{لتكليف}
بالحال صح والقول على الله بما لا يعلم منتهى عنه فلزم من اتباعه عصيا الله ومن عدم أمثاله عصيا الله والالزام
فائدة الإمامة وكيف ينصب مائما ويكون اتباعه حائما وهذا محال لئلا الله عن ذلك وجوب اتباعه فيما يعلم المكلف
عصمة مستلزم إتمام الإمام وهو منات للفاية منه والكل محال وجوب اتباعه مخبره مستلزم الجمع بين التضاد
وهو محال بالضرورة فيجب عصمة الإمام فقد ثبت استلزام عدم عصمة الإمام المحال فليزم أحد الأمرين إما أن
لا ينصب مائما أو يستلزم المحال الأول باطل لما يتبين من وجوب نصب الإمام ولا أنه خلاف الواقع واستحالة الثاني ظاهر
فإن لو كان الإمام غير معصوم لزم اجتماع التفضيل والالزام باطل فاللزوم مثله بطل الملازمة أن الإمام دائما
يجب طاعته في أوامره ونواهيه أفعاله وأقواله وثبوته فيما يعلم عدم وجوبه واعتقاده ما علم فيه ذلك وغير المعصوم
بالفعل لا يجب طاعته في بعض ذلك بالفعل لا بالجملة والذات الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية المطلقة العامة
ثباتا قطعا أما الصغر فلا ثباتا في ثبوت طاعته بطاعته وطاعته رسول الله صلى الله عليه وآله في قوله تعالى **يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأطيعوا الأمر منكم** والعطف يقتضي الظاهر في الحكم المتقدم والرسول يجب
طاعته في ذلك كله فكذلك الإمام ثم يتحقق الطاعة ولأنه لو لا الطاعة لكان هذا الأمر مجلا لم يرد بيان الخطاب
بإجماع من خبرين ولا في مستقبله بلانما البعث وتكليف ما لا يطاعان وهما على الله تعالى وأما الكبر فيصان خبر
المعصوم بالفعل مستلزم كونه متبعا لخطوات الشيطان فالجملة فيجب كونه متبعا فذلك والالزام اتباع
خطوات الشيطان لأن التابع للتابع فيما يتبع فيها التبوع تابع لذلك التبوع فذلك هو المطلوب والله غني عن

القول

بالتبليغ

خطوات الشيطان من شيعته فبصد الموجبة الكلية الدائمة مع التائب الجزئية الفعلية مع الواحد الانفرادي
 فيجمع التقيض وهو المطلوب ولما استحالته فرض دية فيجمع التقيض فوق قوله تعالى كذلك بين
 الله انما يات الناس سرهم لا يعلمون وجا الاستدلال ان تقول احد الامرين لازم لما عصمته الامام او ثبوت حجة المكلفين
 على الله تعالى نعم الله عن ذلك علوا كبيرا ما نفعه خالق عنادته دايمة موجبه لكن الثاني منتهى ثبت الاول بيان
 الملازمة ان الله تعالى امر بالتقوى في عدة مواضع في كتابه العزيز بالذبح لا باسباب الباطل من بين يديه ولا من خلفه
 بل في هذه الآية دلاله صريحة على طلب التقوى منهم ثم جعل فعل التقوى مناسخا عن بيان الايات منوطا بجمع
 وجود المشايخ والجموع الظاهر فالعبد معصو لا يتفقا اليها في التحريم كل زمان بين الناس في القرآن والسنة فلا
 يحصل البيان بغيرها بذلك وفي بعض المعصومين طريق الالهام للتامس كافة او خلو العاوم الضرورية فيهم لم يوجد
 وتخلو تلك في واحد او طائفة لا يحصل اليقين بقولهم الامع عصمتهم وهذا ليس بخص بوقت دون وقت او
 ارض دون ارض وعصر دون عصر بل هو عام لكل عصر وحينه المكلفون والظن مناهي عن اتباعه فالقرآن
 الجيد فلا وجود المعصوم المبين للايات الذميه يحصل بقوله اليقين لم يحصل فانه يثبت بالتقوى وجعله هو
 عينا من اشارة العلة وكان المكلف يوم القيمة ان يقول امر الله بالتقوى وجعلت التقوى منوطا بالبيان
 مخيفه عن اتباع الظن ولم يجعل طريقا الى اليقين حجة اما ان يبطال المثال فانه تعالى قال لَيْسَ الْكَافِرُ بِالْإِيمَانِ
 عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرِّسَالِ فسر قوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ الْيَتَامَىٰ فَهِيَ لِلَّهِ عَنَّا وَقِيلَ عَنْ شَيْئِن أَحَدَهُمَا ان علم
 المكلف بالتقوى والوجوب لا يكفي عن صرفه عن الحرام وقوله بالواجبات وثانها الفضا لان الامام في الحكماء الذميه
 ليسوا بمعصومين هو شأن احدهما اتم لا يرفع بهم المكلفون فلا مدخل لهم في اللطف ولا يتم اللطف بقوله
 كما تقدم وثانها اتم باعدون على الظلم وفعل الحرمان فيحصل من ضد اللطف من الامام فيكون ترك المكلف
 على العلة الطبيعية خيرا من نصب الامام غير معصوم وهذا التفسير كافيه وجوب عصمة الامام في قوله تعالى
 اللَّهُ لَا يُجِبُّ الْمُعْتَدِينَ اقول الحكم الحاكم غير المعصوم معندا بفعل كل معند لا يحب الله تعالى يتبع الحاكم غير المعصوم
 لا يحب الله وكل من لا يحب الله فهو غير متبع للتبع على الله عليه اله لقوله تعالى فَاَتَتَوَلَّيْكُمْ فَيُحْيِيكُمْ اللَّهُ جَلَّ جلاله
 موجبا لمحبة الله والاولى ثم التبع على اتباعه لزم نقض الغرض من بعثه وينعكس بعكس التقيض فيلزم كل
 لا يحب الله فهو غير متبع للتبع لان في الامام بغيره في المازم وهما بنتجان الحاكم غير معصوم غير متبع للتبع عليه
 التسام في الجملة بل يخالفه بالفعل وكل من اشبع غير متبع للتبع في الجملة بل يخالفه بالفعل في الجملة فهو غير متبع
 للتبع في الجملة بل يخالفه بالتبع في الجملة وكل لا يباله المكلف فانه تابع فيه محتمل لذلك فيجب لاحراز عنه والامام لا
 يجوز ان يكون كذلك الا لا يثبت فابده ولزم افحامه وكل ذلك بفضل لقول من هو على الله تعالى فيجب
 ان يكون الامام غير معصوم فسر قوله تعالى وَمَا تَلَوْا مِنْهُ لَنْ تُكُونَ فَتَنًا يُكُونَ الَّذِينَ كَلَّمَ اللَّهُ الْآيَةُ
 على شهاد الاقل انه يجب له ان لا يقع في الفتنة والاجماع وافق على عموم هذا الخطاب من المتبعين لله عليه
 والواله الامام بعد على المكلفين كائنوا لا يمكن الوجود بغير مقام التبعيد والتفويض من المثال اما في
 نظر الفتنة وكون الامام الذي هو المراد المثال ويجب على المكلفين طاعة غير المعصوم ولو جاز له فتنة فيكون
 الامام غير معصوم والاولى يجب اتباعه ان كان يكون الذين كلم الله لا يباله كافر ولا مشرك ولا مخالف للمعصوم

يكون
 في
 العفو
 في
 طاعة
 العبد

لم يقع في زمان النبي صلى الله عليه وآله والقصاص ولا بد من وقوعه إلا لم يحسن جعله غايته للتكليف لا لأنه
 كان بمنع المصالح وكان ما به التلخيص يحصل جعله غايته للأحكام المكلف بها ولا بد من يكون الأمر بهذا القدر
 والترتيب في مقام التبع على الله عليه وآله هو المعصية والالتزام القسري لا من غير دفع من قتاله القسري
 من الحكم أن يجعل غايته دفع القسرة لأنه من باب جعل غير التبع كدونه من الإغلاظ وذلك هو الإمام المهدي
 صلوات الله عليه لا تنقأ هذا التفسير في غير اجتماع هذه الآية تدل على عصمة الإمام وعلى وجوده وظهوره و
 ظهور صاحب الزمان على السلام **ص** لا شئ من الإمام بإباح الاعتداء عليه بالضرورة والالتفات غايته نصب
 وضع المرجح والمرج واختل نظام النوع وكل غير معصوم بإباح العدول عليه الجلاء لا نظام في الجلاء وكل نظام
 بإباح العدول عليه لقوله تعالى **فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا لَئِنْ آمَنَّا بِآيَاتِ الظَّالِمِينَ** وهو مقام بالاجتماع ينتج دأباً لا شئ من الإمام بغير
 معصوم بالفعل هو المطلوب **ص** الإمام متبع أمر الله تعالى فطاعته طاعة التبع عليه السلام في قوله **أَطِيعُوا**
اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا الْأَرْكَانَ لا يكون أمره وعلوه ونهيه وفرضه حجة فلا بد أن يكون حجة ذلك معلومة ما
 للتكليف إلا ثبت الجواز للتكليف لا يمكن نصبه لأمر لعل له لقوله تعالى **وَمِنَ النَّاسِ**
يُحِبُّونَ قَوْلَ الْآيَةِ فغير الإمام يمكن أن يكون كذلك وظاهر حاله ومفاده وفعله لا يدل على نفوذ ذلك بقوله
 المذكور ومثابه مثل هذا ضرر ومظنون فيجب الاحتراز عنه لأن دفع الخوف واجب عظمي وهو بناء وجوباً
 مطلقاً من فهم فانون مفيداً لمعرفته في ذلك عنه لا ينفذ ذلك عصا القصر والمظنون من اتباعه ليس لك إلا
 وهو ظاهر فيجب أن يكون الإمام معصوماً وهو المطلوب **ص** قوله تعالى **وَإِذَا تَوَلَّى سَفْهُ** في الآية
 فيها **لَمْ يَكُنْ لَكَ لَعْنَةُ اللَّهِ** لا يجب أن لا يفسد في نفسه **لَمْ يَكُنْ لَكَ لَعْنَةُ اللَّهِ** أخذت العزة بالإثم فبجهنم وليست
 إليها أدول يستحيل من الحكمين بقرن طاعة شخص طاعته وطاعة رسوله وتمكنه تمكينا تاماً وبوجوب على كل
 من سواه في زمانه اتباعه يمكن في هذه الأحوال لأنه قال في ذكرها في معرض الاحتراز عنه واتباعه ونفوذها
 المأثمة لذلك غير المعصوم يمكن في هذه الأحوال فيستحيل أن يكلف الله تعالى باتباعه بقرن طاعته بطاعته
 فيستحيل أن يكون ما ما فيجب عصمة الإمام وهو المطلوب **ص** قال الله تعالى **وَاللَّهُ زَوَّجَ بِالْعِلْمِ**
 أن يقال دافعه تعالى يستحيل من أن يجعل الترتيب لمطاع طاعة النبي من يمكن في هذه الأحوال المتقدمة التي
 ذكرها الله تعالى وفيها المعصوم يمكن في ذلك وليس المكلف طريقاً إلى معرفة انتفاء باليقين فراقته فيجب أن
 أن لا يكون الإمام فيه معصوم وهذا هو المطلوب **ص** قوله تعالى **فَإِنْ تَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ**
الْبَيِّنَاتُ **إِنَّ اللَّهَ يَكْفُرُ بِكُمْ** ذكر تعالى في هذه الآية وجباً إذا حذر هذه المكلفين وجماعتهم وأهملوا بعد
 البينات فدل على ثبوت عدم ثبوت الإمام عليهم مع ثبوت بحال بينات لهم وإماماً غير المعصوم في
 البينات فدل على ثبوت الإمام عليهم مع ثبوت بحال بينات لهم وإماماً غير المعصوم في
 من الأدلة التأكيد لا لباطن لا يتفق مع ذلك يكون للبين أنه هو الإمام فأنه القابهم مقام التبع
 والتسليم في البينات فدل على خطأ في الجملة المراتب ذلك فيجب أن يكون البينات بكون إثبات عدم لعل المكلف
 لا إذا حذر هذه المكلفين فدل على عدم البينات فدل على عدم البينات فدل على عدم البينات فدل على عدم البينات
 الأول ما به غير لازم في التبع والالتزام لا يكون الله تعالى فافضنا العوض في من الحكمين وإذا في عصمة الإمام مثل

لوجود الموضوع هنا وهو المطلوب **ص** قال الله تعالى ونعسى ان نكفر واشياءا وحيث لكم ونعسى ان نجحوا
 شيئا وهو شر لكم وجر الاسند لان معرفتهم لذلك لطف لهم لوجود الداعي الى التوبة والحقبة وانما الصانع
 وهو علم كون شيئا او وجود الصانع في الخبر وهو انكم وانما الداعي هو العلم لا حكم بان الله يعلم وانتم لا تعلمون
 فلا بد من شيئين احدهما من يعلم ذلك ليعلمهم ذلك من يعلمهم شيئا بغيرهم ويحتمل على ما ينبغي ان لا يكون ذلك
 واللفظ على الله تعالى واجب ان لم يكن معصوما كان معصوما لهم في الحاجة وهو محال لا شطرنج اقامه خبر السبب بل قد
 يكون سبب ضده مفسد هو محال فيعتق ان يكون معصوما وهذا حكم عام في كل زمان ومكان ان يكون زمان
 اللطف والالزام الترخيص بالبرج ولا يمكن ذلك فالتجربة لكونها انما لا يتبين ولا يعرف فاعتق ان يكون هو الامام لان
 مفسد فالامام معصوم فلا يمتنع زمان وهو المطلوب **ص** قال الله تعالى ومن بعد حذو الله فافانك
 الظالمون وجر الاسند لان كل فاعل الذنب فهو متعد له من حدوده وكل متعد له من حدود الله فهو
 ظالم يفتي كل فاعل ذنب ظالم اما الصغر فيضرب بقرينة ولما الكبر فيضرب بقرينة ثم يقول كل فاعل ذنب ظالم ولا يشترط من الظالم
 يجوز ان يكون اليه لقوله تعالى ولا تتركوا الي الدين ظلموا فتمسكتم انما يفتي لاشئ من فاعل الذنب يجوز ان يكون اليه
 وهذه مفسدة ضرورية لان فائدة الامام ذلك فانه تعالى او جليل عنه كطاعة الله وطاعة الرسول وهما عامتان
 فيجب ان يكون طاعة الامام عامة وجوبا ولا معنى للركون الا ذلك بل هو الركون الى كل والشيء الجزئي على سبيل التخصيص
 بينهما منافاة كلية ذائبة وهو مطاوع بالانقياد الى الموضوع في الابد كل واحد واحد من متعدي كل حدود الله
 لان لفظة حدود جمع وهو مضاد للجمع ايضا للامور والموضوع في كبريها لئلا يسل الاول المتكلم من حدود
 وفي بين متعدي الكل من متعدي حد واحد فلا بد ان الامام عليه في خبر منع الكبري ومنع ليلكم عليها الا ان يقول
 الامر في الابد بالحدود الجنس من تعدد حد واحد شاول الحكم وهذا بالاجماع ولان العلة هو الوصف هو
 تعدد حكم الله تعالى والعلة موجودة في الواحد وجود العلة بسلزم وجود العلول **ص** ولان الله ذكر
 عقيب قوله فلا جناح عليهما فافتدت به تلك حدود الله فذلك حدود الله حكم المفرد وهو جنس خاص على
 الذنب جنس خاص اخص من وصفها فدل على ان الحدود جنس ليس الحكم بخصا بالكل من حيث هو كل ولا
 تعالى اراد ان يبين حكم الافتداء فاوله يمكن ان يراد من الحدود الجنس بل المراد الكل من حيث هو كل كان من قبل جعلها
 ليس بل هو بل هو لان كان ذكر الفلاس غير هذا الوسط وهو منع على الحكم **ص** في قوله تعالى ومن يعمل سوءا
 يره الى قوله لا يظلمون فانه نصيب الامام كون لطف الكلفين في محصل الحكمين انما يبين احدهما ان يجب
 جميع المعاصي فانه انما ان يفعل جميع الطاعات ولا يمتنع ذلك الا بالمعصية لانه لو لم يكن الامام معصوما لكان
 فلا يندفع حاجة التكليف لان وجب الحاجة عدم العصمة فاذا تحققت في الامام لم يصلح الدفع الحاجة ولا تلو
 كفيها المعصية فيجب الامام لظواهر الكلمات الامام ولا مستلزما للتخصيص بالبرج **ط** هذه الامة المذكورة في
 الوجه المتقدم بالفصل ذلك على ان من فعل سوءا يره من فعل طاعة الله عليها فلا يمتنع ان يكون طاعة
 الكلمات لفعل صفة او لا كما لا يمتنع والالزام تكليفها لافلا والاول ما ان يكون العلم بجهتها او كسبا والاول
 مشتمل بالضرورة فاعتق ان الله تعالى ان يكون عفتها او غلبتها والاول مشتمل عند اهلال التسلية الجاهل وعند
 هو حجة بعض الاحكام وهو ما علم بالضرورة وهو انما هو من الفسطاط لان ان يكون في الظن والاول

في جاز وصف الفرض بالجمع من حيث ان جعل

باطل لا ينبغي ان يمتنع من مواضع ولقولنا في ان الظن لا ينبغي من الحق شيئا ولا نقول ان الظن
 كان ذلك لظن انما من كلت بان يكلت بالاجتهاد بل من جهة العرج لعظم التكليف جميع المكلفين بالاجتهاد
 في الاحكام البروتية الفرعية وهو محال وينبغي بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولا تلهيكم
 الامام لا تذا ارا لمكلمت فيقول لا يجب على مثال قولك الا انما في حال جهاد به الهوان اجتهاد به لم يثبت
 الهوان في الاحكام الامام من كل من اراد الامام الزامه بشيء وهو ينبغي فلهذا الامانة ولا ينبغي ان يكون كل مجتهدا
 وهو باطل لما ثبت في الاصول انما من غيره وهو من جميع بلا ترجيح مع تساويها ولا ان الجهة للمكلم ثابت حيث
 فتعين الثاني وهو ان يكون الطريق المؤدي الى الاحكام بهذا العلم وهو انما ان يكون بوجود من علم وجوب
 عصمته بحيث يمكن ان يستفاد منه الاحكام بفيتا او غير ذلك الثاني منعت للاجتماع على ان مثل هذا لا يوجد
 فلو لم يكن الاول وجوب الانتفاء في الطريق المقيد للعلم وهو باطل لما قلنا وهو المطلوب هذا هو مذهب الامامية
 فانهم يقولون الاحكام مستفاد من النبي عليه الصلوة والسلام لانه المبلغ للفران والمفسر له والمبين لحكمه ومقتضا
 والتسليم يعلم منسبها وبالجملة ما دام النبي موجودا يتمكن المكلف من الوصول الى العلم فاذا مات النبي صلى الله
 عليه واله بعد امام واجبه لعصمة بقوله العلم وهكذا كل امام ينفوت بوجه بعد اخره والجملة
 الى انتم الذين ينفون العلم بالاحكام للمكلفين وهذا طريق اذا جرد الاشارة منه وفكره عن المعناد
 جرد في المظهر عما يعرض بسببه الغلط فانه يعلم صحة هذا الطريق وفشا غير وان الحكم الكمل لا ينفذ منه
 الا الكمال ان هذا هو الطريق الاكمل والدين الاقوام الذي لا يعترضه شك لا ينفذ الحاجة الى الامام مشقة
 بقوله لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فلو لم يكن الرسول عن الامام كان للناس حجة على الله ^{بشأن}
 مع وجود الرسول لكنه في الحجة مع ثبوت الرسول وهذا يدل على انه تمام ما يتوقف عليه التكليف اي لا
 يتوقف على شيء اخر بعده فافل مر اشبه ان يكون هو الجزء الاخير فلا يكون الامام شرطاً في شيء ولا ان دليلكم
 هذا يلزم من احد امور ثلاثة اما ان تنفع التكليف مع عدم ظهور الامام للمكلفين داخل لا تعالى بالاطم
 يلزم منه نقض عرضه وبطلان هذا الدليل على ثبوت حجة وهو يلزم اجتماع التخصيص واللازم باقسامها
 فالمراد مثله والملازمة وبطلان الثاني ظاهر ان فبطل دليلكم لا فانقول اما الجواب عن الاول في الاية اخبرنا بقوله
 لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فلو لم يكن الامام في الاحكام وبيانهم للاحكام من العوام ونصب الامانة والبراهمة
 جميع ما يحتاج اليه المكلفون في علمهم وعلمهم لانه لو لا ذلك لم يكن في نصب الرسول فلهذا نقول ان وجود
 الرسول بلا نصب لا دلالة له في الاحكام لا ينبغي الحجة قطعاً ومن جملة الادلة وجوه الارشاد للعباد نصب الامام
 في الاحكام وجوب طاعته وبيان علمه السلام ذلك كله ينص على وجوب طاعته من الملازمة لان الواجب عليه تعالى
 الامام والدلالة عليه واجبات طاعته وعلى الامام القول وعلى المكلفين طاعة الامام ونصرته والجهاد معه وذلك
 ليس من فعله تعالى على سبيل الاجتهاد لانه في التكليف المكلفون يتبعوا انفسهم كما ان المكلف يعصم برك
 الواجب من الصلوة والصيام لا يبال ان غلب الامام ليس من كل المكلفين بل من بعضهم فذلك لا ينفذ
 الا انما ان يكفهم مكلفاً او لا فلا ينافي في التكليف عن امكانه مدخل في منع الامام ولا اوجب غيره وهو مح
 اجتماع الاول انما ان يكلت بالعلم وهو باطل والاولم تكليف من الايمان فيكون الظن في الامام

ابتداء لا نقول الا كفاء بالقرن في تاريخه وطريق نافذ لا يفعله الله ابتداء بل من تفصيل كلفين لمعان
 بفعل الانبياء والخاص من هذه المعاني (١) قوله تعالى هو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا اعلم
 تفصيل الكتاب لدرجته في الحقيقة والدين في الدنيا والآخرة لان في الكتاب كثر في الاختصاص والامانة
 ولا يحصل اليقين في دلالة على كل حكم حتم الا المعصية لانه العالم بالبر بالبحر منه حقيقة واعلم ان المعصية
 هي بمنزلة الكبر في الدليل الدال على حكم كل وامور وانما الصغر في شخصه ما يكون كتابا وهذه جزئية
بسم الله الرحمن الرحيم المائدة العاشرة من الادلة الدالة على وجوب عصمة الامام عليه السلام
 قال الله تعالى انزل ما نزل منكم عليكم الا كثيرا كوايه شيئا وبيا لوالدين خطا ولا تقتلوا اولادكم من افلاق
 نزلكم وآبائهم ولا تغربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن اعلم ان الفواحش عام لا يعلم تفصيلها بالتجسس
 الا الله صوم لا خلاف الا من له من جميع قول بعض الجهادين لو لم يكن العكس الترجيح بلا مرجح محال
 قوله تعالى ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق اقول المراد هنا بالحق الحق المعلوم بيقين فاعلم هذا الحديث
 والقصص لا يجوز الا بالاستظهار بالاثام وهو مبني على قول الامام فان الحد ودالة الفضا من هو الذي يباريه
 لم يكن معصوما لم يسل لا حياط والعام بقوله فذل على ان الامام يجب ان يكون معصوما
 وصيكم به لعلكم تتقون اقول هذا تأكيد لما سبق فيجب ذلك لا حياط وانما يتم من المعصية
 ولا تغربوا ما ان لا يتم الا بالثبوت في احسن حتى يبلغ اشد اقول هذا في عن اثبات البطلان اليه استثنى الابان
 في احسن فهذا الاستثناء للامام لانتم ولا يجوز لغيره الصغر فيضير المعصية لا يؤمن عليه لا يعلم وجب الا حسن
 ولا يزل عليه لثبوت غيره لو لم يكن معصوما لان الامام معصوم وهو المراد قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لا يؤايم اذا ضربوا في الارض وكانوا اخر متلو وكانوا عندنا ما نواؤا وما قائلوا
 الله ذلك خسر في ماؤيم كل في معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرر
 في قوله تعالى ولئن قلنا لم يسل الله لعلكم تتقون من الله ورجع خبر ما يتبعوا اقول ذلك مدح ما قبل
 في سبيل الله او موت في سبيل الله وهذا المدح لا يختص باهل زمان النبي بله عاتمة لكل الامان التي فيها اما
 فان هذه لطف عظيم في حق المكلف فلا يختص باهل زمان دون زمان وايضا الاجماع من المسلمين على ما
 لا زمان التي فيها امام وذلك الامام هو الارباب فقال الله اذا قل في المؤمن كان في سبيل الله ولا يخطئ ذلك
 الامام عصمة الامام فان غير المعصية لا يؤمن على سفنا لثما ولا على قتل النفس ليقال هذا مع غير الامام
 لا يحصل الامع كفت به لا نقول ان النبوة كفت بها الامام انما هو من المكلفين لان الله تعالى فهم معوا انفسهم
 من اللطف في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاستعظم الشيطان الاقليات اقول هذا يدل على
 الامام من وجهين احدهما اتباع الشيطان مطلقا ولو في شيء ما محدود بكرة الله وماد الله تعالى ان لا يتبع
 الشيطان البتة في شيء من الاشياء لان استعظم نكره في معرض الحق للمؤمن والامام منصوب للرضا الله تعالى جميع
 وكل الناس عليه بحيث لا يخل المكلف بشيء متصلا بالثبوت ان اطاع المكلف الامام ولو لم يكن الامام متصفا
 بهذا الصفة لكان ايجاب طاعته على المكلف مع مساندة اياه ترجيحها في مرجع وكان ايجاب طاعته له يحصل
 بفعله نفسه تعين من الحكم على ثبوتها ان لو لا ذلك على امتناع الشيء لو وجب فضل الله تعالى هو ان لا يتبع

مختص بالامانة الفاضلة في
 الامانة والالتزام
 عصية الامام

المطلب على فعله فانه يخاف ضرره يا فوله تعالى اذ تقرر ان الذين يتبعوا الاية اقول كل غير معصوم متبع يمكن ان
يكون كذلك لا شيء من الامام الذي وجب الله تعالى طاعته كذلك بالضرورة ينبغي لا شيء من غير المعصوم
المتبع بالامام بالضرورة على قول وفاء بما على قول فالمطلوب حاصل على كل تقدير سبب اتباع الفضل فضلا
محصل منه العذاب الاخر تسبب المتبع وان كان المتبع جاهلا بمحال المتبع لهذه الاية وكل من يحصل لعقاب
بالتباعد لا يحصل التجاه بالتباعد في كل احواله ونواهي الامام الذي يفرض الله طاعته يحصل التجاه بالتباعد في كل
احواله ونواهي فالامام الذي يفرض الله طاعته لا يكون ضالا في شيء من احواله ونواهي ولا فاضلا في شيء
وشركوا الا يحصل الوثوق بحصول التجاه بالتباعد ذلك هو المعصوم بلزم ان يكون الامام معصوما سبب
قال الله تعالى اغفر بين الله يتبعون ولا تسام من في السموات والارض طوعا وكرها وآية ترجعون ولا ينكروا
ان هذه الآية الشريفة الكريمة دللت على ذلك من ينبغي فغيره بن الله في حكم من احكامه في حكمه كان فكل من خالف
حكما من احكام دين الله فقد اثنى فغيره بن الله في ذلك الحكم وكل من اثنى فغيره بن الله في شيء كان فهو مذنب
مستحق للعذاب بالامام اتما وجب له ليعرف المكلف من يتبعه بالاجابة سبب فغيره بن الله في شيء ما وحقا
دين الله مطلقا يحصل له اتباع احكام دين الله التي افترضها على عباده وفروعها لهم وانما يحصل ذلك يكون
الامام معصوما فشرط في الامام العصمة وانما يحصل للمكلف الوثوق والامن من الخوف بالتباعد و
خصوصا فيما ابتأ الله تعالى على الاحتياط التام كالفرج والدماء بوجوب عصمة الامام فحين يكون الامام
معصوما وانما يعلم عصمته من النص فعد ذلك بهذه الاشياء على مطالب خستنا هذا ان الامام معصوم
وثانها انه واجب لعصمة وثالثها انه لا يكون الامام الا بتصريح على ان الاختيار عليه السلام وعلى الامام سبب
عليه وآله انما يستعمل الله تعالى في الاختيار في نصب الامام من الاية وقد تقرر في علم الكلام استحالة سبب
تعالى بالتباعد من الامام من الضلال فيكون الامام معصوما والتباعد بوجوب تبعية التسليم بالضرورة
فخالف بين الضلال وهذا هو المطلوب وثامسها ان كل ما لا ينافي من امام معصوم والامام بالتباعد بعض
المكلفين غير دين الله في بعض الاحكام وفي الكلام ولقد بان استحالة لوجوب اللطف يك قال الله تعالى
اقبل الكتاب لو صدق من سبيل الله الا يوجب الاستدلال ان هذا توقيف ودم لكل من يصد عن سبيل الله
ويخذه عن اتباع كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك فالتباعد ضرر ومظنون لانه يحصل الخوف من اثبات
ولا ضرر اعظم من الخوف وكل ما في ضرر ومظنون لا يجزئ بالتباعد فلا يجزئ باتباع الامام فينتفي فائدة امامته سبب
فوله تعالى يتبعونها عوجا كل غير معصوم لا يؤمن من اتباعه ذلك وكل امام يؤمن من اتباعه ذلك حاله لا كان نصب
مفسد فلا شيء من غير المعصوم اماما دايما سبب فغير المعصوم يمكن ان يفرق المكلف الذي يتبعه الى ذلك الضرر
شيء من الامام يمكن ان يفرق المكلف الذي يتبعه الى ذلك الضرر فلا شيء من غير المعصوم بالامام بالضرورة سبب
فوله تعالى وما الله ينافيها انما يكون مخذ من عمل الضمير فلا بد للمكلف من نصب امام يمتنع من ارتكاب الخطايا
والخطايا لا اعتقاد ذلك هو المعصوم وكيف يمكن ان يفرض الله تعالى طاعته من يمكن ان يامرنا بالفعل المتبع
يخذلنا من فعله واكثر من ادعى من الامامة على الخطايا ومن نصب هذا المنصب فله نصيب من اسم الله بالضمير
كمن يتبعه بالتباعد والامام الله تعالى انما هو الذي افسدوا اعتقاد كثير من الناس فكلما

التي حرم الله وعصوا واما بعضنا من امر الله بطاعته وخرى والكذب وخرى فوامن الله على الله عليه الفدوا
 الى الاسلام لعنهم الله وبجبتهم ومن لا يرضى ببلعناهم الى يوم الدين **الحج** هذه الصفة لشعير شعيرة
 في الامر بالتحفظ عن التهور والتفان والغفلة في الاقوال والافعال بانها هي للعبد لا تستقل فسدك غير فاعل عن
 افعالك واحوالك فاتباع الامام الذي امر الله بطاعته وواجب شفاعته هو طريق الامن من ذلك والالتفات في
 نصيبه انما يحصل لمن يذل ذلك اذا كان ذلك من شفاعته على الامام وهذا هو واجب لعنه الذي لا يجوز عليه الخطا والسيئ
 والتهور وهو المطلوب **الحج** قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين لله شهادة بآيات الفسطاط لا يمكن
 الا بالامام معصو لوجود الجلال والظاهر المشابه في الكتاب والسنة ولا يحصل الجزم بالقيام بالفسطاط الا مع علمنا
 وكل من عد المعصو لا يحصل منه الامن اليقين بقوله واتباعه ان شأده فلا بد من امام معصو يعلم منه ذلك
 قال الله تعالى ولا تجعل قلوبكم غشا عن قوله على ان لا تعدلوا الابهة غير المعصو يخاف من حرمة العدل والامام لا يخاف
 من حرمة العدل لانه منصوب للعدل لعل في بعض من حرمة العدل لما حسن نصيبه لا جاز ان يجاب طاعته على المكلف
 مطلقا فوجب ان يكون الامام معصوما **ك** قال الله تعالى اعدوا لهوا وافر قليلا تقوى فانقوا الله ان الله
 خبير بما تعملون هذا امر بالعدل والاطلاق والتفان في كل الاشياء وهذه هي العصمة والامام مناداهما باقوالا وفعلا
 واورا ونواهي فكون معصوما **ك** قال الله تعالى قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يلزم من ذلك
 ان يستفاد منه العلم بجميع الاحكام بفينا فالامام الامور بانها يعلم ذلك بفينا وغير المعصو لا يعلم ذلك
 بفينا اجنا عا فالامام يجب ان يكون معصوما **ك** قوله تعالى قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين انما قال
 الله تعالى نور وكتاب مبين ذكر هنا عقب غايات الاول بيان ما فيه رضوانه تعالى وهو فعل الطاعات بامتنان
 الاداء والتواهي الثاني ان من اتبع رضا الله هدا به الى سبل السلام والجمع المضات للمعصوم وانما يحقق بها
 الصواب في جميع الاحكام العنانية والشرعية والعلوم التصورية والتصدية في الثالث انه يخرجهم من الظلمات
 الى النور والظلمات جمع معرفت بلام الجنس فيكون للمعصوم علم ان يخرجهم من كل ظلمة وكل جهل وكل فعل فيجوز
 واجبة لانه يلزم ان يخرجهم من ذلك كلمة الرابع انه يهديهم الى صراط مستقيم في جميع الامور لا نه ناكيد لكل
 فيلزم عموم وفوقه لا يحقق ذلك الا في المعصوم والامام به عا الناس من شاكلهم الكل هذه المراتب و
 الغايات المذكورة فلزم عصمتها وهو المطلوب **ك** قوله تعالى يا ايها الذين امنوا قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين
 وجبر الاستدلال ان وجبر الخارج الى الامام كوجبر الخارج الى النبي فافهم كما يحتاجون الى مبلغ يحتاجون الى حافظ
 للشرع والى كاشف لغايبه مفهم لما اشاع من موانع في فاهم بالامور الشرعية الهمة الصادرة عن ربه في شيع
 النبوة فلا يخفى انما هو ما هو لا بد ان يكون معصوما والامام يحصل منه هذه الغايات **ك** قوله تعالى ولا تشعروا
 يا ايها الذين امنوا فانه يكون كل من خالف نص الكتاب شيئا فعدا شرا منه بانه من ايات الله ثمنا فليلا
 هو محذور عنه وعن اتباعه ففعل المعصو بالفعل لذلك فلا يوثق بقوله ولا يامر ولا يفعل وغيره بل يجب لعنه
 في ذلك فينا في الوثوق به فينا فالنهي عن الامام واجب حصول الغرض من اننا اطاعة المكلف من فعله لا تابينا
 ثبوت فعل المكلف بقدره واختياره **ك** قال الله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكموا الحق وانتم تعلمون
 اقول لا يقدح في الامام من يفي ذلك عند الضرورة وفي المعصوم ليس كذلك لان الامام في هذه الصفة

فلا يمكن ان يكون فيه كسر قال الله تعالى انما امرت اناس بالخير والايه هذه غايه من غايات نصب الامام لان الله تعالى من بعث الانبياء ونصب الائمة عن سائر الخلق والافعال القبيحة ومن جعلها هذه الصفة التي هي في ذاته فلو لم يكن معصوما لاحتاج الى من يكسبه ولم يحصل من ذلك في الاغلب لانه يستلزم التجميع من غير مرجح اذ هو لما موثقا بان في ذلك كسر قال الله تعالى واذا اخذنا ميثاقكم الى قوله تعالى فاعلم ان الامام بعد الائمة الى خلاف ذلك ومنعهم وبرزهم عن ذلك وفيه المعصوم يمكن ان يفعل هو ذلك ويغيب الناس الى ذلك فلا يكون بهؤلاء من يمان يكون سببا في زيادة العذاب ان يكون عاقبة المكلف شدة العقاب لا مع العلم بوجوب عصمه فيجب ان يكون معصوما كقطر غير المعصوم يمكن ان يكون من اهل النار والامام ليس من اهل النار بالضرورة او بالاحتياط فقول المعصوم ليس بامام بالضرورة او بالاحتياط على اختلاف الرايين والمقدمتان ظاهران **س** قوله تعالى ولا تأبديكم الى التهلكة اعلم ان التهلكة على قسمين هلكة في الدنيا وهلكة في الآخرة وكلها هنا عندنا واحدة واشد محذورا واكد من الاول ويجب الاحتراز من ذلك اذا خاف من ذلك وجب الاحتراز بترك الخوف والعمل بقول غير المعصوم في المحذور والاحتياط في الضمان بخلاف المحذور والخوف من الوقوع في التهلكة والاحتراز **س** قال الله تعالى قول معروف ومغفرة الا به وجه الاستدلال بان يقال الامام يدعو الى ما يثبت في علمه بان يعلم المكلف ان كل ما يدعو اليه الامام من الاقوال قول معروف وكل ما يدعو اليه من الافعال هو سبب المغفرة من الله تعالى لانه لو لم يعلم المكلف ان الامام من صدق ذلك من علمه فيبعث الى ما يبعثه وحصل التقوى ولانه يحصل له الخوف من ما يبعثه عند مجيئه انه يامر بما يوجب التهلكة والاحتراز عن الخوف في فئتين ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب **س** الاشارة مكلف في احواله وافعاله البدنية واعتمادا القلبية بالتصواب وان لا يخرج عن التصواب في شيء من ذلك وذلك لانهم لا يميزون بين العلم بقوله ولا يخرج بين مان بل بكل زمان وذلك هو المعصوم لان غيره لا يوثق بقوله ولا يثبت القابلية به **س** الامام عليه السلام على الصراط المستقيم وهو صراط الذين انعم الله عليهم وهو غير مغضوب عليهم وغير ضالين بوجه في شيء اصلا لان الله تعالى امرنا بطاعته كطاعة النبي عليه الصلوة والسلام وامرنا باشتباة الامم يكن في نصيبه بدء والله عز وجل ان شئنا ان نطلب من هؤلاء الهداية الى الصراط المستقيم وهو الطريق الذي ذكرناه ثم امرنا بطاعته فلو لم يكن هو الطريق المستقيم استحال من الحكم ذلك لانه لو ان شئنا الى الدعاء بالهداية الى ذلك الطريق الطريق ثم امرنا بطاعته شخص ليس عليك الطريق فيكون هذا مانا فضيلة ونفضل لغرض عليه تعالى فتح تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والطريقة المذكورة هي الصفة فالامام معصوم **س** احد الامرين لازم وهو اما كونه معصوما او بفضل الغرض الثاني على الله تعالى تعالى في حال الاول اما الملازمة وهذه هي الحقيقة مانعة خاف قلنا الله تعالى امرنا بسؤال الهداية الطريقة المعصومة والطريقة المذكورة فيكون قد ادا ان تركب تلك الطريق ثم امرنا بطاعة الامام وابتاعه فاما ان يكون الامام على تلك الطريق او لا والثاني يستلزم الثاني وهو بفضل الغرض الاول يستلزم الاول ثبت الملازمة ولم يطل ان الثاني فلا يثبت حكمه بفضل الغرض فينا في الحكمة **س** قال الله تعالى في قلوبهم قسرا قرأتم الله عز وجل عذاب لهم بما كانوا يكسبون غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **س** قوله تعالى واذا اقبلتم الى الامم فاعلم ان المكلف بالامام

فهو بطاعته وانما لا يطربن الصريح اعلم ان شاء الله ما ذكره في هذه الاية عند انما يعلم ذلك بوجوده وحيث العلم
 به يجب ان يكون الامام معصوماً وهو المطلوب **ل** قوله تعالى **وَأَنفُوا بؤماً لاَّ تَجْرِمُ بِهِ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً**
وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً ولا يؤخذ منها عدل ولا هم يتصرفون وجهاً لا سند لان هذه الاية عامة لاهل كل
 زمان ولا يثبت الوجود معصومين في قوله العلم وذلك يستلزم عصمة الامام لان الامور باثباتها عامة اما
 بخلافه فان الامام معصوم في قوله وفعل العلم ولا الاول بنا في انفس هذه الاية في الجملة وهو محال
 الثاني ان يكون الامام هو المعصوم وغيره والثاني بنا في حكم الله تعالى فيكون محالاً والاول هو المطلوب
ل قوله تعالى **وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانُ اللَّهِ هُزُوا** كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن
 ان يكون كذلك بالضرورة بل لا شيء من غير المعصوم بامام وهو المطلوب **ط** قوله تعالى **وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ**
 الصابرين على صافعة ومنفعة القوة الشهوة والفضيلة هو الصابرون ذلك هو المعصوم فالمعصوم موجود فاما ان يكون
 هو الامام او غيره والثاني مع فتعينا الاول وهو المطلوب **هـ** قوله تعالى **مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**
وَجَرَّ أَسَدَ لَالَةٍ بعث النبي نبي الامام عليهم السلام الصابرين الخافين الى هذه الطريقة وفي الحزن والخوف
 وانما يكون بالعصمة فالله تعالى دعا لكل لها والداعي هو النبي والامام عليهم السلام فلو لم يكونا معصومين لم يصلح
 لهما الامنة على ذلك ولو لم يكونا واجبا لعصمة لم يحصل التكليف بثبوت ذلك ما قوله تعالى **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**
قَدْ بَيَّنَّ الْرِشْدَ مِنْ أَلْفٍ قَامَةٍ في كل الاحكام او في بعضها والثاني يستلزم الجمع من وجهين احدهما الترجيح بلا مرجح
 فان يتبع بعض التكليف ونالنا في ترجيح بلا مرجح وثانيها انه يستلزم التكليف بما لا يطاق ثبت كراه في الدين
 لانه عين تكليف ما لا يطاق لكن ثبوت كراه في الدين مع لقوله تعالى **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ** وهو نكرة منفية فتكون
 للعموم فظهر ان الله تعالى بين الصواب في كل الاحكام من القرآن بحال وناوياً وكذا الاطراف لا يفتيها
 الاحكام فينبغي الامام ان يكون غير معصوم لم يكن قوله **بَيَّنَّا مَا آمَنَ بِاللَّهِ** حكماً وحكمة بالغته في الغاية
 وعالم بكل المعالومات والافعال المطلق بوجه لا يتصور فيه الحاجة ولا يمكن ان يقع في افواه واقفالها لا يستلزم
 الحكمة واجبا بل طاعة غير المعصوم في جميع اوامر ونواهيها في الحكمة والامام يجب عليه في جميع اوامر ونواهيها
 ان يكون غير معصوم **ج** قوله تعالى **يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا** العلم
 بالاستحكام من جهة التصور والتقدير وايضا على ما ينبغي ولا نزل ما ينبغي اصلاً فاما ان يكون
 الامام حكماً او لا والثاني مع والحكم هو المعصوم على ما بيناه **ص** قوله تعالى **إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ** فلا
 تخشونهم ولا تخشون وجهاً لا سند لان هذه الاية دلالة على التام عن الخشية من الظالم والامر بخشية الله وما
 مضى ان فنقول غير المعصوم لا يخشى من الله لان لا يخشى كرهه والتكره المنفية للعموم وكل امام يخشى من الله ما لا يخشى
 لا شيء من غير المعصوم بامام وهو المطلوب **م** قوله لا شيء ممن يجب عليه غير يخشى من شرعاً بالضرورة وكل غير معصوم
 يخشى من شرعاً بالضرورة وكل غير معصوم غير يخشى من شرعاً بالضرورة فلا شيء ممن يجب عليه غير معصوم
 بالضرورة ثم نقول كل امام يجب عليه لا شيء ممن يجب عليه غير معصوم بالضرورة وهو يتبع كل ما ينبغي لا شيء من
 الامام بغير معصوم بالضرورة وهو يتبع كل امام معصوم بالضرورة لان التاب العدة تستلزم الوجبة الحقة
 وجوب الموضوع لكن الامام موجود فالامام يجب ان يكون معصوماً وهو المطلوب **م** قوله تعالى **وَمَا كُنَّا**

وثالث هذه الامور على ان الحق انما هو بالاعوام وقول غير المعصومين معلوم ولا فعله فلا يصلح للحاجز والامام
 فلو جاز به يحتاج فيه ان يكون معصوماً شرطاً لقوله تعالى فَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ كل غير معصوم يمكن ان يكون
 من المشركين ولا شيء من الامام يمكن ان يكون من المشركين بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بالامام بالضرورة وينعكس
 بالسوياً لقولنا لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة او دائماً بل من كل امام معصوم بالضرورة لوجوب الوضوء
 وهو المطلوب فَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ وقولون مُؤْمِنِينَ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا هُمْ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ كل غير معصوم يمكن ان
 يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بالامام فكل امام معصوم
 معصوم لَا تَقْرَأُ فِيهِمْ قال تعالى وَيَقُولُ كَيْفَ تَعْبُدُونَ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ الامام طريقه والطريق الذي
 الله تعالى بانباعه وذلك الطريق الذي امر الله بانباعه حراً طائفة مستقيمة ولا شيء من غير المعصوم بالفعل على الصراط
 المستقيم فلا شيء من الامام بغير معصوم بالفعل فلنا ولا بد من وجوب عصمته والامام من المكلف ولا شيء من غير
 ان يكون غير معصوم بالفعل وهذا هو معنى واجب العصمة الثالثة فَمَنْ يَفْعَلْ كل امام انباعه هذا بالضرورة
 ولا شيء من غير المعصوم انباعه هذا بالامكان فلا شيء من الامام بغير معصوم وهو المطلوب فَمَنْ يَفْعَلْ
وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ هُمْ يَعْملُونَ كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون
 كذلك بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم بالامام بالضرورة فلا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة
 فبازم منه كل امام معصوم بالضرورة وهو المطلوب سَمِعَ قوله تعالى قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُضَدُّونَ
عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ الْأَنْبَاءَ في معرض التوبيخ والتهديد بالدم على اشياء الاول الصد عن سبيل الله امر الطرفة
 المؤيدة الى رضا الله والتجاء وذلك بامثال الاول والتوجه واستمعا الطامحات الثانية صد المؤمن الثالث قو
 يتغونها عوجاً الى ان يكون السبيل الى الطريق وهو الشريعة واعتماد غير الحق اعوجاج عن
 الشريعة اذا عرف ذلك فقول غير المعصوم يمكن ان يصد عنه ذلك ولا شيء من الامام يمكن منه ذلك بالضرورة
 فلا شيء من غير المعصوم بالامام وينعكس لقولنا لا شيء من الامام بغير معصوم وبازم منه كل امام معصوم لوجوب الوضوء
 وهو المطلوب سَمِعَ قوله تعالى وَمَا جَعَلَ اللَّهُ الْبَشَرِ لَكُمْ وَلِيَطِيقَنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ وجه الاستدلال انه علم
 هذا ان طائفة الغالب مطلوبين خصوصاً في الاحكام الشرعية والاداء التمجيد والتكاليف العقلية ولا
 يحصل كمال الامام المعصوم ونقص الغرض على الله تعالى قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ لَا يَدْرُونَ
 غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم
 بالامام بالضرورة او دائماً وهو المطلوب سَمِعَ قوله تعالى وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ هذا
 لها غايته واحدة اشركت فيها وهو كون ذلك في سبيل الله ويرتب عليها الجزاء وهو قوله لَا كُفْرَ الى اخره
 فاذا دعا الامام المكلفين الى فعل هذا التوازم وانما يعلم ان دعاءه الى فعل هذه غايته ويرتب عليه
 الجزاء المذكور لانه معصوم والامام يوثق ولا يحصل الطائفة به وكلها مطلوب خصوصاً في هذه
 الاثبات سَمِعَ قال الله تعالى لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَاصْبَرُوا قُلُوبُهُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ
 الامام يهدى المكلفين الى هذه الامور يحتاج الى ان الغرض يحصل ذلك المكلفين بالطائفة بفرض المكلف
 الى ذلك ذلك بالمعصوم وهو المطلوب سَمِعَ قال تعالى وَلَا تَبْذُلُوا الْخَيْشَمَ بِالْطَّبِيبِ كل امام متبوع

ان الله

موجب

مطلقاً

والثاني في معرفة والقباس من الشك الثاني عشر قال تعالى والذين ينفقون أموالهم رياء الناس هذه
صفة ذم ونصب الإمام لبطول المكلف عنها فلا بد ان يكون الإمام مطهر أعزها ولا يعلم المكلف بغيرها طهارته
الإمام عنها إلا مع الجزم بوجوب عصمته وهو المطلوب **س** قال تعالى ألم تر إلى الذين أتوا نصيبا من
الكتاب يشترون الضلالة هذه صفة ذم والإمام نصبها للمكلف عنها فتشبه عليه بالضرورة وكل
غير معصو لا تشبه عليه الإمام ليس بغير معصو فهو معصو **ط** قال تعالى ومن يكن الشيطان له قريناً
فستلحقه كل غير معصو يمكن ان يكون كذلك ولا يشترط الإمام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة ينتج لا يشترط
غير المعصو بالإمام بالضرورة أو بما على اختلاف الرايين فيمكن ان يكون لا يشترط من الإمام نعم معصو بالضرورة أو
وأيما على اختلاف الرايين يلزم كل إمام معصو بالضرورة فلو جرد الموضوع **و** قال الله تعالى إنا لله لا نعلم
شيئاً قال قدوة وإن نك حسنة فضاغفها وتؤتيه من كذا أجر أعظمها أقول كون الإمام غير معصوم ينال هذه
الآية من وجوه أحدها انه يدل على نفي ما هيبة الظلم وهو يلزم من نفي جميع جزئياته وهي صفة مدح فتكون الآية
له تعالى وليست بحال ضده عليه لو كان الإمام غير معصو لم تكلف ما لا يطابق لانه يجوز ان ياره بمعصية المكلف
فما هو بطاعته في كل أواره ونواهيه فيكون فداؤه بالمعصية لكنه تعالى نفي عن المعصية فيكون ما هو وافعل
منها عند وهو تكليف ما لا يطابق وتكليف ما لا يطابق ظلم فيكون الظلم يمكن منه ولذا بيننا استحقاقه في
اجتماع الامكان والاستحالة وهو شافض ثانياً انه يدل على لطفه بالمكلف ولطفه به وحكمه عليه في
يجعل المكلف طريقاً مفيداً للعلم بالإحكام وهو الإمام المعصوم وهو المطلوب ثالثاً لطفه هذا وحده على
فعل الحسنة ونحوه عليها يدل على انه تعالى جعل طريقاً مفيداً للعلم بالحسنة بحيث لا يقبل الشك ذلك هو
لا خبر فإنا قال الله تعالى إنا الله باؤركم أن تؤثروا الأمانات إلى أهلها هذه صفة تدعو الإمام إليها من
ضد ما هو غير المعصوم يمكن ان يدعو إليها والإمام لا يتحمل بدعوة ضد ما يجب ان يدعو إليها وهذا يدل
على وجوب كون الإمام معصوماً وهو المطلوب **ق** قال الله تعالى إذا حكمتم بين الناس لا يغلبوا المعصوم
ان لا يحكم بذلك وكل إمام يحكم بذلك بالضرورة ينتج لا يشترط من غير المعصوم بالإمام وهو يلزم عصمة الإمام كما
من ضرورة وهو المطلوب **ج** قوله تعالى فإن تنازعتم في شئ فمنكم فارجعوه إلى الله والرسول فويل
امرهما وظهورها وخبرهما برفع الشان عوا الإمام فإهم مقام الرسول عليهم السلام قالوا له رداً الله والرسول لان الراد
الرسول رداً لا الله تعالى ومع عدم عصمة الإمام لا يرفع الشان فلا يقوم مقام الرسول ولان هذه الآية تدل
على عصمة النبي وعصمة النبي تتلزم عصمة الإمام لانه فإهم مقامه وهو المطلوب الراد إلى الظواهر من الكتاب والسنة
يرفع النزاع **ف** قوله تعالى ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم إلا بطريق يفتنهم من وراء الإمام فيبعد عنها
وغيرهم المضد ما هو غير المعصوم يمكن ان لا يفعل ذلك ولا بد من ذلك بل يمكن ان يكون فيه هذه الصفة لا يشترط
الإمام كذلك بالضرورة فغير المعصو لا يصلح للإمامة **ف** قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون إلا بحبل ربنا بقصد
إيمانهم يحكمهم الرسول والتسليم لله ثم أكد بقوله تسليماً فإما لم يفعلوا ذلك وأخاوا بعبادة التسليم لله فإما لم
تأشعروا بهم لم يكونوا مؤمنين فإلزم من ذلك عصمة الرسول لانه لو جاعل له لخطواته والتسليم الجازان يحكم
بخلاف الحق فإما ان يكونوا مكلفين بها ولا الأول يستلزم ان يكون هو الصواب إلا لا يغني عن الصواب إلا ما كلفوا

لا ضد ما ولا بدعوى

هذا هو المطلوب من الامام في كل ما يوجب له من الامور

الشرعية

فلا يكون خطأ مع انه يستلزم المطلوب الثالث بنقض التحكيم والتسليم الكلي والرضا بحكمه وهو باطل بما علم
 فتبين ان يكون معصوما وحكم النبي وحكم الامام مشتقان لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
 الامر منكم فوجب ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب **ففي قوله تعالى والله لا يهدي القوم الفاسقين وجه**
 الاستدلال ان يقول لا شيء من غير المعصية فاد لكل من استدل في جميع الاحكام بالاطلاق وكل امام هاد لكل من استدل
 في جميع الاحكام بنفي لا شيء من غير المعصية بامام دائم اما الصغرى فلان غير المعصية وجوبها فاسق بالامكان لا شيء
 الامام بفاسق بالصغرى لا ينج لا شيء من غير المعصية وجوبها بامام بالصغرى او دائما اما الصغرى فضرورة ولما اكبر
 فلان الامام هاد بالضرورة ولا شيء من الفاسق بهما بالضرورة فلا شيء من الامام بفاسق بالصغرى اما الصغرى
 فضرورة لان الامام انما نصب لك اما الكبر فلان كل هاد في وجهه بالضرورة وكل معصية في وجهه الله تعالى وان
 يهدي الله قوما الهدى اهتدوا وهذا صيغة حصر المحمول في الموضوع وبل من كل من لا يهدي الله قوما فليس هاد بالضرورة
 فالفاسق ليس هاد بالضرورة ولا شيء من الفاسق بهما بالضرورة لا شيء من الامام بفاسق بهما بالضرورة لا شيء
 وهو المطلوب **ففي قوله تعالى فاد لكل من استدل بالامام هاد بالضرورة** وردعه بالثبات والهدى امانة الحد واد ان غر ذلك فنقول لو
 لم يكن الامام معصوما لزم احد الامرين اما امكان العيب وامكان الاغراء بالجهل بالغا واللازم بشيء باطلا
 لزم مثلها بالامانة اما اذا كان الامام غير معصوم امكان ان يكون فاسقا فاما ان يجعل الامام اخر الاول والاول
 يستلزم امكان العيب عليه لان امامه اذا فعل جميع المطلوب من الامام كان الاول عيبا والآخر لا يوجب
 لغيره اما بطلان التالى فظاهر لا يقال انما يلزم ذلك عليه لان لو كان الناصب للامام هو الله تعالى لا باختيار ولا منه
 متنوع ولو سلم لكم هذا المطلوب لم مطلوبكم لكنه اولا المسئلة لا نقول الجواب عنه بوجوه الاول فانيثبات
 الامام لا يمكن ان ينصبه الله تعالى والاختيار باطل وقد مضى ذلك الشان انه يلزم من نصب العبد او الاغراء بالجهل
 وكلاهما فيجوز وكلنا لزم منه الفجور فهو فيجوز فيكون نصب الامام فيجوز او الفجور باطلا فلا يجوز
 بالامام ولا انتباعه هو خلا لا اجماع الثالث يكون نسبة المصلحة الخاصة من الامام والفجور الخاص من الامام
 المصلحة الخاصة ممكنة متباينين فحينئذ في جميع احدهما لا مرجح والآخر في جميع المصالح لا مرجح
 فلا يجوز نصب الرابع على الترتل لو سلمنا انه على الاختيار لزم الحال ايضا لانما ان يعرف الاجماع او فان كان الاول
 منهم العيب والآخر بالجهل لا انتباطل واجماع الامة على التباطل او على ما يلزم منه تحقق الباطل وان لم يعرف الاجماع لزم
 الغرض في وضعه ولو لم يعرف الاجماع لجاز من بعض الناس يلزم منه وتويع الاختلاف والمرجح المرجح واختلاف النوع فلو
 خلا فوضع منه هذا خلع ولا يلزم من وجوبه بلع الامام بل لو افترقا لاسفة فبينه فثانين على شخصين مشتاقين
 متفاوتين الاقوال والاراء لزم اجتماع الضدين وجميع احدهما مرجح ولا مرجح وعند وجوب احدهما مع عكسها
 اخلاء الزمان امام وحق الاجماع والكل باطل **ففي قوله تعالى ان هذا صراط مستقيم فاتبعوه الا انه وجب**
 انه جعل طريق الصواب والنجاة في جميع الاحكام الشرعية والعقائد واحدة مستقيمة او ذكر ان الاختلاف فضلا عن ذلك
 الطريق وجب منه لا شيء ففقر فيكم من سبله معصية اخذ من اتباع غير ذلك الطريق المستقيم وذلك يحتاج
 تحصيله علم او لا يحصل له من الحق وبعد من الامام المعصية فوجب ان يكون الامام معصوما **فقط قوله تعالى**
في هذه الاية لعلكم تتقون فباشا الاول طريق تام على التوفيق القائل ولا على انها انما تحصل من هذا الطريق

الشيعة
الذين
يؤمنون
بأنهم
أئمة
الدين

افتح الله القلوب على ما لم يعلم من طوائف أهل البيت
 قوله تعالى **وَتَجَنَّبْهُ وَنَسَتْ كُلَّ شَيْءٍ** الآية وجب الاستدلال بالآية وجب الله تعالى للذين يتفنون غير المعصومين
 لا يجب ولا يجب الله له التهمة لانه فاعل الذنب فهو مستحق للعقاب فلا يجب منه فلا شيء من غير المعصومين والامام
 انما نصب للشيعة في القلوب والعمل على ما لا يمكن ان يكون غير معصوم **وقد** المعصومون المتفنون هم الشيعة
 للشيعة لانه محكم هذه الآية فانه تعالى عزهم بذلك والعرف من الله المقرون فيكون المنفعة والمصلحة للرسول في كل احواله
 افعاله وتركه منها وبين هو ظاهر في رده وغير المعصوم غير مشيع للرسول كذلك الامام انما نصب لهذا الشأن
 الانباع للرسول في جميع احواله وافعاله وتركه وان لا يخرجوا بفعلهم ولا تركه ولا قول عن شريعة النبي بما ينافيها
 علمهم على ذلك ومن غير المعصومين لا يصح ذلك فلا شيء من غير المعصومين امام **بسم الله الرحمن الرحيم**
 القائل الاول بعد الالف من الاصل الثاني من الادلة الثالثة على وجوب عصمة الامام عليه السلام الاول قال الله تعالى
 يا اهل بيتي لا يدرى الاستدلال انه لما بين وجوب اتباع النبي وان القويمة والنجاة لا يحصل الا بالاتباع بين
 بينه وبين الامام فماذا يصنع هم الرسول الذي امر بالاتباع حتى يحصل لهم ذلك المقام وهو القويمة ووجوب ترجمه
 وذكرنا فذكرنا ان النبي لا يدرى انه يامرهم بالمعروف هو كل فعل حسن لم يوصف به بعد على حشر عرف فاعلم ذلك ودرى عليه
 وذلك بمنزلة شقين احدهما اعلامهم بالمعروف وشأنهم ابراهيم عليهم عليه هو يشمل كل الواجب عليهم بها وجوباً
 وبارهم بها وجوباً عليهم وجوب لفظاً كمال الشكايات يعلمهم بها وجوباً عليهم بارهم بها على سبيل الردب يكون
 ضلها عليهم مندوباً ويدخل في ذلك ترك المكروهات فانه واضح في احوالهم انهم تركوا عليه الشبهة التي عن المنكرين
 منها هم عن كل المنكرات هو يشمل على شقين احدهما اعلامهم بذلك وثانيها ما هم بها وجوباً عليهم عنها وجوباً
 الثالث محلهم لطبائهم هذه اشارة الى الاذن في الباطن وهو يشمل على شقين احدهما اعلامهم بها وثانيها ما هم بها
 الرابع اعلامهم بالخطايا كالتمويل والنيات وما هم بها من الماكل والمشاوكة للملائكة الجبرية الخاضعة ان يضح عنهم
 والاهلال ومعناه ان يخرجهم من المناقض الاخلاق الذميمة والقوى الشهوانية والنفسية الا القويمة والوحانية والامام
 ذلك بالامر بعد النبي فلا بد ان يكون بمنزلة في ذلك ويفعل فعله فلا بد ان يكون قد حصل له هذه الامور التي لا
 كان مساوياً للرسول في احتياجه الى مكمل عمل معه فلك فترجمهم عليهم ترجيح بلا مرجح فليس حصول ذلك لهم من اول
 من حصوله من انفسهم فيكون معصوماً وغير المعصوم لا يحصل منه ذلك الا كان معصوماً فانما لا يقتضي بال
 الامن هو على هذه الطريقة فيجب عصمة الامام وهو المطلوب **بسم الله تعالى** قال النبي **انما نبي الله عز وجل**
نصروه الآية وجب الاستدلال بالامام انما نصب له في الامنة هذه الاشياء التي انتواع التواتر الذي هو اتقوا
 يكون فيها اختلاف لا طريق واحد غير المعصوم لا يجمع منه ذلك لا يعلم حصوله في فائدة نصب الامام
 عصمة ج قوله تعالى **وَكُنْتُمْ أَكْثَرُ الْأَوَّاحِ** الآية وجب الاستدلال ان القرآن اعظم من التوراة فيلزم ان يكون
 في كل خص من صفات الاجماع بين النبي والرسول لا يحكم الله النبي او رسله بل الله وحده وحده الناس على العمل به
 عليهم ثم انما لا يحصل لاعتناء الامام الامع عصمة فليزم ان يكون معصوماً والامام عليهم مقامه في ذلك
 يحصل منه بعد النبي من بعد النبي ما حصل من النبي ان هو في زمانه فلا يحصل لوقوف به الامع عصمة وعلمه
 الرابع والامر بما يدين **بسم الله تعالى** قال النبي **انما نبي الله عز وجل** الآية وجب الاستدلال ان النبي
 ذلك على ان النبي انما نبي الله عز وجل

فَلَا تَقُولُوا لَكُم مَّا نَقُولُ فِي عَدُوٍّ مَوَاضِعَ تَرْكِبِهِ لَقَدْ ظَلَمَ لِنَفْسِكُمْ كَانَ الَّذِي يُظْلَمُ الْغَيْبُ فَلَا كَلَامَ فِي أَنَّهُ ظَلَمَ
 قَطْعًا لِّلْغَيْبِ لِنَفْسِهِ أَمَّا الْكِبَرُ فَلَقَوْلُهُ تَعَالَى وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ وَمَنْ لَمْ يَهْدِهِ اللَّهُ لَا يَصْلَحْ
 يَجْعَلُهُ اللَّهُ هَادِيًا بِالضَّرُورَةِ مُتَبَيَّنًا قَوْلُنَا لِأَشْيَاءٍ مِنْ غَيْرِ الْعَصْوِ بِهَا بِالضَّرُورَةِ فَتَجْعَلُهَا صَغِيرًا لِقَوْلِنَا كُلِّ أَمَامٍ
 هَادِيًا بِالضَّرُورَةِ يَنْجِي لَأَشْيَاءٍ مِنْ غَيْرِ الْعَصْوِ بِهَا بِالضَّرُورَةِ هَذَا غَيْرُ الْعَصْوِ بِالْفِعْلِ أَمَّا غَيْرُ وَاجِبِ الْعَصَا غَيْرُ
 مَعْصُومٍ بِالْإِمْكَانِ الْخَاصِّ فَيَقُولُ كُلُّ غَيْرٍ مَعْصُومٍ بِالْإِمْكَانِ ظَالِمٌ بِالْإِمْكَانِ لِأَشْيَاءٍ مِنَ الْإِمَامِ بِظَالِمٍ بِالضَّرُورَةِ
 يَنْجِي لَأَشْيَاءٍ مِنْ غَيْرِ الْعَصْوِ بِالْإِمْكَانِ بِالضَّرُورَةِ فَيَجْعَلُهَا الْإِمَامَ وَالضَّرُورَةَ بِدَهْتِهِ وَالْكِبَرُ بِمُقْتَضَى الْإِبْرَافِ
 كُلِّ أَمَامٍ هَادِيًا بِالضَّرُورَةِ لِأَنَّهُ نَصَبَ اللَّهُ تَعَالَى أَمَامًا لِلْهَدَايَةِ وَلَيْسَ بِمُجْتَمِعٍ بِلَزْمِهِ أَحَدُ الْأَرْبَعِ وَهُوَ أَمَامُ
 وَالْإِخْوَانِ أَوْ تَقْضَى لِقَوْلِهِ بِاللَّزْمِ بِغُسْمِهِ بِالْإِخْلَافِ بِالْجَمْعِ فَيَجْعَلُ مِنْ هُوَ غَيْرُ مُجْتَمِعٍ هَادِيًا بِإِيجَابِ الضَّرُورَةِ يَا اللَّهُ
 جَلَّتْ عَظَمَتُهُ وَتَعَالَى سَائِدُهُ مَعَ الْإِمَامِ بِالضَّرُورَةِ وَلَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ لِعَصْوِ اللَّهِ مَعَهُ بِالْإِمْكَانِ فَلَا شَيْءَ مِنْ
 الْإِمَامِ بِغَيْرِ مَعْصُومٍ فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ مَعْصُومًا لَوْ جُودًا لَوْضُوعًا أَمَّا الضَّرُورَةُ فَلَا تَقُولُ الْإِمَامُ مُتَقَوٍّ بِالضَّرُورَةِ
 لَا تَهْتَدِعُو النَّاسَ إِلَى الْغُيُوبِ وَيَهْدِيهِمْ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ لَمْ يَكُنْ مُتَقَبًّا لِأَصْلِحَ ذَلِكَ قَطْعًا فَالْإِمَامُ
 مُتَقَوٍّ وَكُلُّ مُتَقَوٍّ مَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ وَأَمَّا الْكِبَرُ فَظَاهِرَةٌ أَذْمَغَتْ كَوْنَهُ مَعَهُ نَصْرُهُ يَا
 وَضَاعَتُهُ هَذَا بِأَنَّهُ كَفَنَةُ أَجْزَالِهِ يَسِّرُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ أَمْرُكُمْ بِأَ
 لَعَرُوفَةٍ يَهْرُونَ عَنْ آلِهِمْ وَبِهِمْ قَوْلًا لَئِنْ أَتَى اللَّهُ رُسُلَهُمْ لَيَكْفُرْنَ وَلَكِنْ لَا يَأْتِيهِمْ إِلَّا أَفْوَاقُ الرُّسُلِ يَكْفُرُونَ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ قَبْلُ
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْإِمَامُ يَدْعُو النَّاسَ إِلَى الْإِقْبَالِ وَيُعَلِّمُهُمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ فِي كُلِّ الْأَوْثَانِ وَكُلِّ الْأَحْكَامِ وَفِي كُلِّ
 الْوَفَائِعِ فَهَذِهِ فَايِدُهُ نَصَبَ الْإِمَامِ فَمَاذَا أَنْ يَكُونَ هُوَ كَذَلِكَ وَكَذَلِكَ نَحَالُ لَأَنَّهُ نَصَبُهُ فِي الْحَكْمَةِ وَلَا يَطْلُبُ
 بِجَبُولِهِ عَلَى الشَّخْصِ أَنْ يَكُونَ أَكْمَلَ مِنْ غَيْرِهِ مَعَ الْإِمْكَانِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْإِمَامُ لِمَا احْتَبَرْنَا الْقِيَمَ بِالْجَمْعِ فَهَذَا ظَالِمٌ
 فَيَقُولُ كُلُّ إِمَامٍ مُنْتَصِفٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ بِالضَّرُورَةِ وَلَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْعَصْوِ بِمُقْتَضَى هَذِهِ الصِّفَاتِ بِالْإِمْكَانِ فَلَا
 شَيْءَ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصُومٍ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ بِالضَّرُورَةِ فَيَدْبِقُهَا عَلَى أَهْلِهَا مِنْ بَابِ طَرَفِ الْقِيَمِ الْكِبَرِ بِظَاهِرَةِ لَوْنٍ
 كُلِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لِعَصْمَتِهِ يَكُنْ لَا يَجْمَعُ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ كُلِّ الْأَوْثَانِ فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ فِي كُلِّ الْوَفَائِعِ بِإِحْكَامِ
 فِي بَعْضِ الْأَوْثَانِ بِبَعْضِهَا أَوْ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ أَوْ فِي بَعْضِ الْوَفَائِعِ وَهَذَا ضَرُورَةٌ مِمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَعَدَّ
 اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ فِي جَنَّاتٍ عَذْيَةٍ
 وَضُوءٍ مِنْ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَجَدَ لَمْ يَدَلَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَنَزَّلُ أَوْ لَا الْمُؤْمِنِينَ صِفَاتِهِمْ وَأَمَّا
 مَتَمِّتِينَ غَايَاهُمْ الْحَاصِلَةُ مِنَ الْإِمَامِ يَدْعُو النَّاسَ بِإِزْمِهِمْ بِبَلَدِ الْإِمَامِ الْوَصَالَةِ إِلَى تِلْكَ الْغَايَاتِ فَكُلُّ
 إِمَامٍ يَفْعَلُ كُلَّ ذَلِكَ بِأَمْرٍ بِهِ وَبِهِ شِدَاةُ كُلِّ الْأَوْثَانِ فِي كُلِّ الْوَفَائِعِ وَالْإِمَامُ بِالضَّرُورَةِ وَالْإِمَامُ بِالضَّرُورَةِ مِنْ نَصَبِهِ لَأَشْيَاءٍ مِنْ
 الْمَعْصُومِ يَفْعَلُ بَعْضُ ذَلِكَ بِالْإِمْكَانِ يَنْجِي لَأَشْيَاءٍ مِنَ الْإِمَامِ بِغَيْرِ مَعْصُومٍ بِالضَّرُورَةِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ بِإِيجَابِ اللَّهِ
 تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ كُلُّ إِمَامٍ اللَّهُ يَرْضِي عَنْهُ بِالضَّرُورَةِ وَلَا شَيْءَ مِنَ الْفَاسِقِينَ يَرْضِي اللَّهُ عَنْهُ
 فَاسِقًا يَنْجِي لَأَشْيَاءٍ مِنَ الْإِمَامِ بِفَاسِقٍ بِالضَّرُورَةِ أَمَّا الضَّرُورَةُ فَلَا تَقُولُ الْإِمَامُ بِرِشْدِ النَّاسِ لَمْ يَرْضَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِرِ
 يَحْصُلُ رِشْدُ النَّاسِ وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَرْضَ لِهَذِهِ الْمَرْثَبَةِ لَا يَحْسُنُ مِنَ الْحَكِيمِ نَصَبَ لِدَعَا النَّاسِ إِلَى طَرَفِ الْوُجُودِ بِإِيجَابِ اللَّهِ
 لَهُمْ هَذِهِ الْمَرْثَبَةُ قَطْعًا فَلَا يَكُنْ أَنْ يَنْصَلِبَهُ تَعَالَى مَنْ لَمْ يَرْضَ عَنْهُ لِنَفْسِهِ لِيَحْصُلَ لِقَوْلِهِ مِنْ آيَاتِهِ يَرْضَى اللَّهُ

بِأَمَامٍ

الاحكام

وهذه بعض الآيات
١٨٣

ولا ان الامام اما مادام اومض انما اومض في وقت واحد في وقت واحد في بعض الاوقات والشك محال ولا
لاستحال نصيب الشاك محال لا ينفذ المكلف في ترك اشياء على كل وقت يفرض له الا بان يكون مضاهياً
الرابع ايضاً محال الاملاؤف عن اللطف هو محال فعين الاذن اما الكبر في هذه الآية فيجعل هذه النتيجة
كبر في قولنا كل غير معصوفاسق بالامكان هكذا كل من غير جيل لعصمة فاسق بالامكان لا شيء من الاما
فاسق بالضم فينتج لا شيء من غير المعصوم فاسق بالضرورة وهو المطلوب في قوله تعالى ومن اعظم
يؤمن انتم على الله كذباً او كذباً بائناً انه لا يفيج الظالمون كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء
من الامام يكون كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام بالضم فيكون وهو المطلوب في المقدمتان
بما كل غير معصوم يمكن ان يكون منافقاً ولا شيء من الامام منافق بالضرورة فاما الضم في ظاهره لان
اللفظ والفعل لا بد لان على نفي المناقضة قطعاً بل ظناً لقوله تعالى ومن اعظم الظالمين منافقون فمن اهل
الدين مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم ثم نغفر لهم فربما يكون العذاب عظيم فاذا كان النجاسة
السلام لا يعلمهم وانما يعلمهم الله لا غير مع افرادهم عند النبي صلى الله عليه واله وسلم فاعلمهم فيه واما الكبر
فظاهره من قوله تعالى فلا يكون لان ابد كثر من يكفوا ونفسه ان يبيع الاما يوحى اليه احاطت بحسب
ربك عذاب يوم عظيم ذلك هذا العيب على المحض لقوله وفعله وتركه وتفرير فيما يوحى الله اليه وذلك واجب
في الاحكام الشرعية قطعاً والامام عليه السلام يجب ان يكون كذلك لانه فاهم مقامه لانه تعالى شامع بين
طاعة الرسول وطاعة الامام في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
الامر منكم فمقتضى الفاعلية من نصبه غير المعصوم لا يعلم من ذلك والظن لا يقوم مقامه والقران دال على
ذلك في الامام منبع الوحي كالتب بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم كذلك بالامكان فلا شيء من الاما
بغير معصوم بالضرورة في قوله تعالى فلا تعملوا مع الله عملكم ورسوله والذين امنوا المراد بقوله والذين
بعض المؤمنين فلا بد وان يكون نظر هذا البعض سواً بالنظر الرسول فيكون معصوماً لان غير المعصوم لا
فيما يحظره لنظر النبي عليه السلام في هذا البعض اما ان يكون هو الامام او غيره والشك محال لان الامام اعلم من غيره
من الكل فعين ان يكون هو المعصوم وهو المطلوب في قوله تعالى ولا تقفوا مع الله عملكم ورسوله والذين امنوا المراد بقوله والذين
وجاء ثم رسلهم بالبينات فما كانوا يؤمنوا اعلم ان هذه الآية في كل حال هي هذه الآية فندل على ان الاما
للفاسقين بدوهم انما هو بعد ان يجهم اليها الامور المضادة للعلم والرسالة انما يكون بالجهة بعد بلوغ
ما يقيد العلم وهذا عام في كل الاما والاعتد بعض الامم من اللطف هفت ومع عدم امام معصوم في كل حال
لا يحصل ما يقيد العلم لان ظواهر القران والاحاديث لا تفيد العلم فلا بد من امام معصوم في كل الاوقات وهو
المطلوب كما قال الله تعالى والله يهديه اليه ذرايراً للسلام ولقد هي من كبرياء الصراط مستقيماً اعلم ان دعا الله
بالوحي لا يتجده في هذا النبي في الامام وبقائه يعلم ويهدي الصراط مستقيماً والامام يهدي الصراط مستقيماً
طرا مستقيماً غير المعصوم لا يعلم ان يهديه الى ذلك فيحصل نقص الغرض من نصبه فيستحيل ان يكون الامام غير معصوم
هذا خلف كتب قوله تعالى للذين احسنوا الحسنة وزيادة الآية كل امام داع الى ذلك بالضرورة ولا شيء من غير
المعصوم داع الى ذلك بالامكان فلا شيء من الامام بغير معصوم وهو المطلوب في قوله تعالى انما يجب اتباع الامام اذا علم

بدعو

بدعوى ذلك ولا شيء من غير المعصية يعلم منه انه بدعوى ذلك فلا يصلح ان يكون الاما غير معصو كذا قال الله
 قَاتِلْهُ لَاحِقٌ عَلَيْهِ مِنَ الْغُيُوبِ الْفَاسِقِينَ اِنَّمَا نُنْصِبُ اِيْمَانًا لِمَنْ يَشَاءُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَهُ اَعْمَالُ السَّاعَةِ
 ذلك وانما يتم ذلك باتباعه كونه على تلك الصفة لان اتباعه في قوله وفعله وتركه ونقضه كانه عليه السلام اذا نقر ذلك
 فنقول كل غير معصوم لا يرخص الله عنه الامكان وكل امام يرخص الله عنه بالضرورة ينتج لاشيء من غير المعصية
 بامام بالضرورة كذا قال الله تعالى وَمِنَ الْاَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَفَتِنًا مَا يَرْغَبُ قُلُوبُهُمْ
 وَصَلَوَاتُ الرَّسُولِ اَلَا اِنَّهَا فِي قُلُوبِهِمْ كَالَّذِي يُضِلُّ السَّيْلَ لَمَّا رَاَهُ عَنِ النَّوْءِ وَرَاحَتُهُ يَنْزِلُ فِي الْاَعْيُنِ
 بطبعة وينبع امره وخصه بخله وتركه الى هذه المرتبة فالامام بدعوى هذه المرتبة بالضرورة ولا شيء من غير المعصية
 بدعوى هذه المرتبة بالامكان فلا شيء من الاما بغير معصية بالضرورة اما الضرورة فلا ان هذه فائدة نصب الامام قال
 الله تعالى رَغِبْ اِلَيْهِ اِنَّ هَذِهِ السُّبُلَ يَنْتَظِرُهَا الْعِبَادُ اِلَيْهِ اَلَا اِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ
 بدعوى هذه المرتبة انتفاء الفائدة من نصب الاما الكبير بغير مظاهر كذا قال الامام قال الله تعالى وَالشَّافِعُونَ اَوَّلُونَ
 الْمُنَاجِبَةِ الْاَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ يَفْخَرُونَ عَلَيْهِمْ وَتُزَوَّجُونَ لَهُمُ الْعُلَمَاءُ مِنْهُمْ وَرَأَوْنَهُمْ اَلَا اِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ
 ذَلِكُمْ اَلَمْ تَكُونُوا الْعُقُوبَ اِنَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ اَلَا اِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ
 المرتبة بالضرورة ولا شيء من غير المعصية بدعوى هذه بالامكان فلا شيء من الاما بغير معصية بالضرورة وهو المطلوب
 قال الله تعالى وَمِنَ الْاَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَفَتِنًا مَا يَرْغَبُ قُلُوبُهُمْ
 يَرْغَبُونَ اِلَيْهِ عَذَابٍ عَظِيمٍ الامام بعد الناس عن هذه الطريقة وينعم عنها ويعرفهم ما فيها من المحذور ويؤيدهم
 او يكو بعضها والا لا تنفع فائدة نصبه فنقول الامام يمنع ذلك من بطعة وينعم عنها بالضرورة ولا شيء من غير
 المعصية بفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الاما بغير المعصية بفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الاما بغير
 معصية بالضرورة كذا لاشيء من الاما بدعوى شيء من هذه الطريقة لان هذه الطريقة موصوفة بالقطع بالضرورة
 وكل غير معصوم ادع الى شيء منها بالامكان ينتج لاشيء من الاما بغير معصية بالضرورة كذا قال الله تعالى وَرَأَوْنَهُمْ
 اَعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآثَمًا مَّا يُدْرِكُهُ اَلَا اِنَّهُمْ كَانُوا يُدْرِكُهُمْ اَلَا اِنَّهُمْ كَانُوا يُدْرِكُهُمْ
 الاشياء الطيبة من هذه الطريقة والاشياء المستفيدة من الوعدة الى الاشياء الحسنة من هذه الطريقة بالضرورة ولا شيء من
 المعصية بفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الاما بغير معصية بالضرورة ان قال الله تعالى وَالْعَوْنُ لِلَّهِ اَلَا اِنَّهُمْ
 لَعَدُوٌّ اَلَا اِنَّهُمْ قَالُوا بَلَىٰ اَلَا اِنَّهُمْ قَالُوا بَلَىٰ اَلَا اِنَّهُمْ قَالُوا بَلَىٰ اَلَا اِنَّهُمْ قَالُوا بَلَىٰ اَلَا اِنَّهُمْ قَالُوا بَلَىٰ
 يحصلون بالتوبة وطريق القضاء بالضرورة ولا شيء من غير المعصية بفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الاما بغير
 معصية بالضرورة الاما لا بدعوى ما بعدهم ولا يجدون عن طريق الصواب لا يجدون عن طريق الصواب
 ولا يثبتها عليهم بالضرورة وكل غير معصو بفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الاما بغير معصية بالضرورة
 وهو المطلوب كذا قال الله تعالى وَالَّذِينَ هُمْ يَرْجُونَ اَلَا اِنَّهُمْ يَرْجُونَ عَذَابَ الْاَلَمِ اَلَا اِنَّهُمْ يَرْجُونَ عَذَابَ الْاَلَمِ
 لمن خاف الله ورجى من قبله والحق ان اذنوا الا الحسنة والله كبرها انهم كانوا يثبتون لانهم فيه ابدا لا
 من الاما ذلك بالضرورة وكل غير معصوم كتب بالامكان فلا شيء من الاما بغير معصية بالضرورة وهو المطلوب
 لاشيء من الاما بدعوى ان ذلك بالضرورة وكل غير معصو يمكن بدعوى الناس الى ذلك فلا شيء من الاما بغير معصية بالضرورة

لَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ شَأْنِي مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ بِأَنْ لَمْ يَجْعَلْهُمُ الْجَنَّةَ مُغْنًا أَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
فَقَاتِلُوا وَيُقَاتِلُوا وَفَعَلًا حَقًّا فِي التَّوْبَةِ وَالْإِجَابَةِ الْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبِيرُوا
يَتَّبِعُكُمْ الذِّكْرُ بِأَقْبَرِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْقَوْلُ الْعَظِيمُ وَجِبَ الْأَسَدُ لَا لَمْ لَا يَدِينُ شَخْصًا يُقَاتِلُونَ مَعَهُ عَلَى الْحَقِّ
فَهُوَ أَمَّا النِّجَةُ فَخَاصَّةٌ أَوَّلُهَا وَمِنْ يَهْوِي مَقَامُهُ عِنْدَ وَفَائِهِ وَالْأَوَّلُ بِحَالٍ يُسَلِّمُ انْقِطَاعَ هَذِهِ الْفَضِيلَةِ
بَعْدَهُ وَهُوَ بِحَالٍ لَاقٍ لِلَّهِ تَعَالَى لُطْفُهُ عَامٌ وَهَذَا الْعَظْمُ الشَّرَافُ وَالْمُضَاهَاةُ لَا يَسْتَدِ بِأَصْدِ اللَّطْفِ فَتَعَبَرُ
الْتِمَاسُ وَهُوَ الْإِمَامُ لَا تَالَا يُعْنَى بِالْإِمَامِ الْأَوَّلُ فَهُوَ قَوْلُ كُلِّ إِمَامٍ بِدَعْوَاهُ فِي ذَلِكَ وَيَعْرِفُهُمْ هَذَا الطَّرِيقُ بِأَ
لَفْظِهِ وَكَاشَفَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصِيَةِ بِدَعْوَاهُ فِي ذَلِكَ بِالْإِمْكَانِ فَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ بِالْفَضْلَةِ كَمَا لَا
يُشَىءُ مِنَ الْإِمَامِ بِضَائِفِ الْعَمَلِ وَقَوْلُهُ أَوْطَقُهُ وَأَمْرُهُ بِالْفَضْلَةِ وَكُلُّ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ بِضَائِفِ الْعَمَلِ وَقَوْلُهُ أَوْطَقُهُ وَأَمْرُهُ بِالْفَضْلَةِ
بِالْفَضْلَةِ فَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ بِالْفَضْلَةِ كَمَا لَا يُشَىءُ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ بِالْفَضْلَةِ كَمَا لَا
الْتِمَاسُ الْإِيمَانُ الشَّاجِدُ وَالْأَمْرُ بِالْعُرْوَةِ وَالْقَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْمُحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَتَعَبَرُ
الْمُؤْمِنِينَ كُلِّ إِمَامٍ كَذَلِكَ بِالْفَضْلَةِ وَكَاشَفَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصِيَةِ كَذَلِكَ بِالْإِمْكَانِ فَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ بِالْفَضْلَةِ
وَهُوَ الْمَطْلُوبُ كَمَا أَنَّ كُلَّ إِمَامٍ بِرِشْدٍ وَبِدَعْوَاهُ فِي ذَلِكَ بِالْفَضْلَةِ وَكَاشَفَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصِيَةِ بِرِشْدٍ وَبِدَعْوَاهُ فِي ذَلِكَ بِالْفَضْلَةِ
لَفْظِهِ فَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ بِالْفَضْلَةِ كَمَا لَا يُشَىءُ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ بِالْفَضْلَةِ كَمَا لَا يُشَىءُ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ بِالْفَضْلَةِ
وَيَعْرِفُ الْإِمَامَ بِرِشْدِ النَّاسِ بِشَيْءٍ مِنْهُمْ هُوَ وَبِدَعْوَاهُ فِي ذَلِكَ بِحُجَّتِهِ عَلَيْهِ بِالْفَضْلَةِ فَلَا تَمَكُّنَ الْإِمَامَ
وَلَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصِيَةِ بِدَعْوَاهُ فِي ذَلِكَ بِالْإِمْكَانِ فَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ بِالْفَضْلَةِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ فَبِذَا
أَخْبَارُ الدِّينِ بِهَذَا الْكَلَامِ لَدَى الدَّاعِيَةِ وَجِبَ صِحَّةُ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ الْفَرْدُ الْإِلَهِيُّ الْوَاحِدُ
لَا يُخَصَّرُ بِالْمَنْفَعَةِ لَكِنْ الْفَضْلُ عَلَى الْفَضْلِ لِيُحْمَلَ عَنْ الطُّلُوبِ فِي ذَلِكَ وَخَرَفَ رَمَضَانَ الْبَيْتَ سَنَةً ثَلَاثِينَ عَشْرًا
سَبْعًا وَكَبَّرَ حِينَ مَطْعَمِهِ بِإِجْرَائِهِ فِي مَجْلِسِ السَّلْطَانِ الْأَعْظَمِ عُبَّادُ اللَّهِ بِحَمْدِ الْوَلِيِّ وَخَلَّدَ اللَّهُ مَلِكَهُ هَذَا
صَوْنَهُ خَطِّ الْحَقِّ وَالِدِ الْبَقِيَّةِ هَذَا مِنْ الْقِسْمِ بِضَائِفِ الْفَرَاغِ وَفَوَاقِ الْفَرَاغِ مِنْهُ فِي سَائِرِ عَشْرِ
رَبِيعِ الْأَوَّلِ مِنْ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَسَبْعًا بِإِجْرَائِهِ بِالْحَضْرَةِ الشَّرِيفَةِ الْغُرُوبَةِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَى مُشْرِقِهَا وَتَحِيَّاتُ اللَّهِ

وَهَذَا هَذَا صَوْنُهُ خَطِّ الْوَلِيِّ إِذَا مَ اللَّهُ أَمَّا مَوْكُنَ الْفَرَاغِ مِنْهُ
فِي عَاشِرِ مَضَامِينِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ سَبْعًا عَلَى
بِالْفَضْلِ لِلَّهِ تَعَالَى بِحَمْدِهِ وَتَحِيَّاتِهِ
بِالْمَطْعَمَةِ حَامِدًا لِلَّهِ تَعَالَى وَتَحِيَّاتِهِ
عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ
الطَّاهِرِينَ

